



الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- الاقتصاد اللبناني: معالم الأزمة، ملامح الحل
- أثر اتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي على الصناعة اللبنانية
- السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية: قراءة نقدية في المنطلقات القيمة
- عرب ١٩٤٨: إشكاليات الهوية والدور
- Les relations des Etats-Unis avec les pays du CCG sous la nouvelle équation internationale
- Lebanese Administrative Perform Experience from 1992 to 2002; A Political Institutional Perspective

الدفاع اللبناني

الدفاع الوطني اللبناني

الدفاع الوطني اللبناني



مجلة الدفاع الوطني LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد السابع والأربعون - كانون الثاني ٢٠٠٤

الإدارة ... الإدارة

في التاريخ العربي الوسيط، وتحديدأ عند انهيار الدولة الأموية وولادة الخلافة العباسية، قيل إن الدور الأساسي في إسقاط الأمويين كان لأبي العباس الملقب بالسفاح وشقيقه عبدالله بن عباس والقائد أبو مسلم الخراساني. أولئك أمثوا حكم دولة من المحيط الأطلسي إلى حدود الهند. لكن التاريخ يذكر أن من وضع أسس هذه الدولة وإدارتها كان الخليفة أبو جعفر المنصور، وإن الإدارة التي بناها المنصور ووضع أسسها كان لها الفضل في استمرار حياة الدولة لخمسة قرون، رغم الثورات والهجمات التي تعرضت لها، خصوصاً في العاصمة بغداد.

إن دور الإدارة في تثبيت الأوضاع السياسية والاقتصادية حاسم، وفي أيامنا هذه تعاضم دورها أكثر وأكثر لتصبح تقريباً كل شيء: كيف تدير مصرفاً؟ كيف تدير مصنعاً؟ كيف تدير مجموعة أشخاص؟ كيف تدير تنظيماً؟ كيف تدير مزرعة؟ ... أسئلة تكمن أجوبتها في النجاح أو في الفشل اللذين يتحققان.

لقد طغت الإدارة على الاقتصاد وباتت هي العنصر الحَكَم في كل المجالات، ومن ضمنها السياسة. لم تعد هذه الأخيرة مواقف ارتجالية انفعالية أو «مبدئية» كما يقال، إنما أصبحت إدارة «براغماتية» لأوضاع قائمة. ففي الولايات المتحدة الأميركية، الدولة الأقوى في العالم، لا تسمع كلمة الحكومة، بل كلمة الإدارة الأميركية، أو إدارة بوش، أو إدارة كلينتون. غاب زمن الارتجال السياسي والاقتصادي في العمل لصالح زمن الإدارة، حتى الاستراتيجية بدأت تتراجع ليحل محلها ما يعرف باسم إدارة الأزمات.

الإدارة ليست موهبة القيادة، ولا إرث الزعامة، ولا قدسية الدين، إنها اكتساب مبرمج يهيء لنا أن نعرف من أين نبدأ، وإلى أين نصل، والمسلك المتبع والعقبات المواجهة، إنها تكريس جهود والتزام وبذل، وهي دراسة الجدوى واتخاذ القرارات المعلقة.

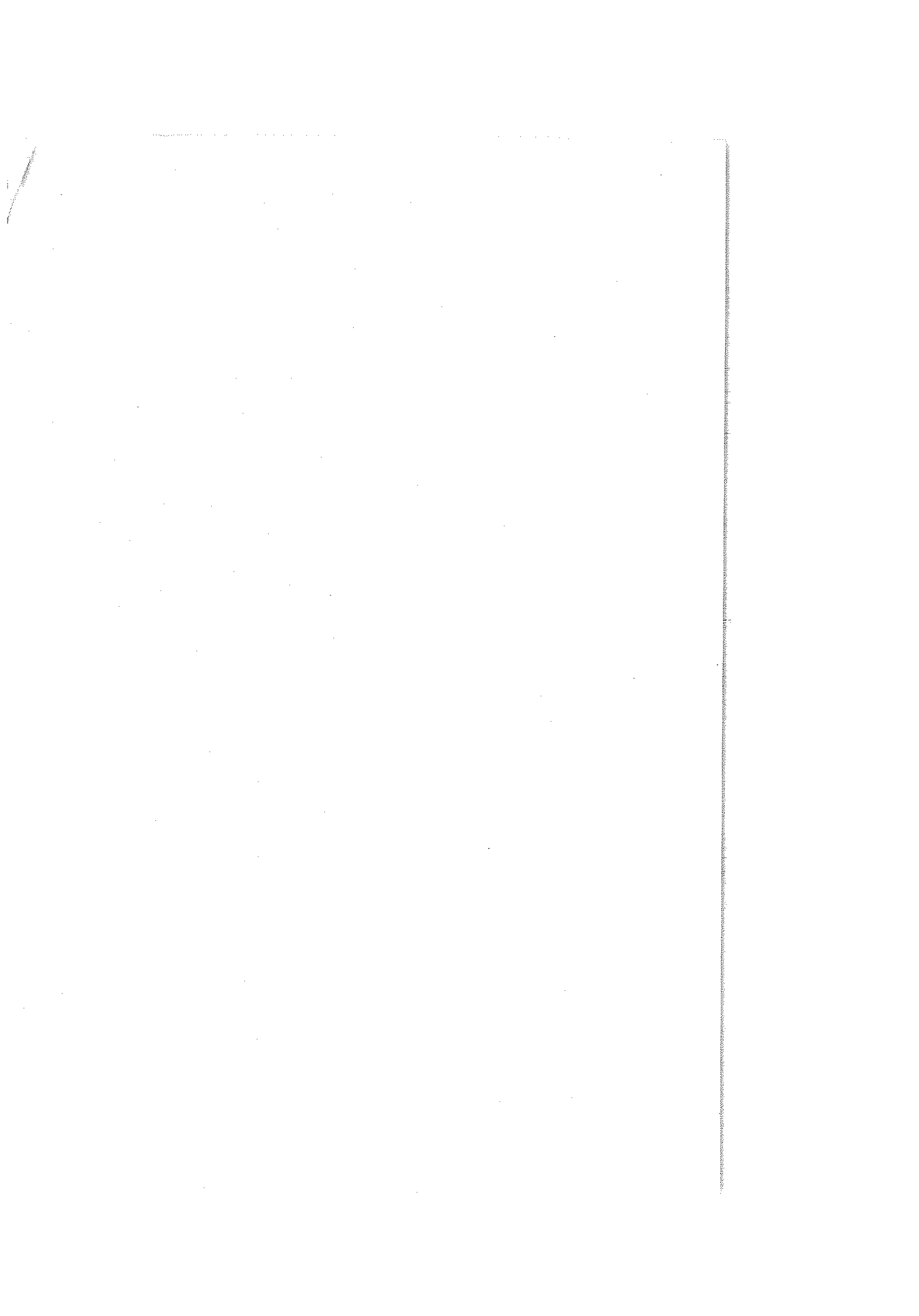
نحن بحاجة دائمة إلى تفعيل الإدارة، وما يستتبع ذلك من تطوير لأنظمة المعلوماتية والاتصال والمحاسبة والتنظيم والتشريعات المتصلة بكل ذلك، إن الإدارة هي استعداد دائم للتطوير ... فلننتبه!

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الفهرست

العدد السابع والأربعون - كانون الثاني ٢٠٠٤

- ٥ الاقتصاد اللبناني: معالم الأزمة، ملامح الحل..... د. جورج قرم
- ٤٩ أثر اتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي..... د. مفيد قطيش
على الصناعة اللبنانية
- ١٠٧ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية: .. د. وليد جميل الأيوبي
قراءة نقدية في المنطلقات القيمية
- ١٨١ عرب ١٩٤٨: إشكاليات الهوية والدور..... احسان مرتضى



الاقتصاد اللبناني: معالم الأزمة، ملامح الحل

الحفلة
الوطنية

مقدمة

يكاد اللبنانيون ان ييأسوا من الحالة الاقتصادية والمعيشية التي تتخبط فيها البلاد منذ اواسط التسعينيات. فبعد انتهاء الحرب والفورة العقارية والاعمارية التي دامت سنين معدودة (من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦)، دخل الاقتصاد اللبناني حالة من الركود الاقتصادي العميق وفقدان فرص العمل، مع تفاقم أزمة معيشية كبيرة للفئات محدودة الدخل. ويمكن تفسير الأزمة بأسباب عديدة ومتنوعة يجدر بنا ان نسردها لكي نتمكن بعد ذلك من تلمس طرق ووسائل المعالجة الناجحة.



د. جورج قرم*

أولاً : الأسباب المتعددة للأزمة

يمكن تقسيم الأسباب على المحاور التالية:
أ- أسباب بنيوية تاريخية كانت قائمة قبل الحرب:

*خبير اقتصادي ومالي ووزير المالية اللبنانية سابقاً

١- الصراع بين اتجاهين متناقضين في السياسة الاقتصادية اللبنانية بعد نيل الاستقلال سادت لبنان وجهة نظر اقتصادية تقول بضرورة تخصص لبنان في الخدمات التجارية والمصرفية والسياحية، ولعبت بيروت دور المركز الإقليمي الوسيط بين الاقتصادات الغربية المتطورة والمحيط العربي. وقد أتت الظروف الإقليمية لتساعد وتدفع هذا الاتجاه نحو سياسات اقتصادية في لبنان يهيمن عليها حصرياً مبدأ تشجيع القطاعات الخدمائية على حساب القطاعات الإنتاجية، الزراعية والصناعية. فالانقلابات العسكرية التي حصلت في دول الجوار وتحول اقتصاداتها الى اقتصادات اشتراكية مقفولة، وهروب الرساميل العربية الى لبنان، وكذلك رجال المال والأعمال الذين وجدوا في بلدنا جو الحرية الاقتصادية، كل ذلك كان من العوامل التي أعطت دفعة قوية للاقتصاد اللبناني. هذا، بالإضافة الى قدوم اللاجئين الفلسطينيين الى لبنان والذين أصبحوا يداً عاملة رخيصة، مما زاد من ربحية المنشآت الاقتصادية.

غير انه كان واضحاً بان بيروت وبعض مناطق جبل لبنان كانت المستفيدة الوحيدة من هذه التطورات، وان العنصر الشاب المنتمي الى المحافظات الأخرى والمناطق الطرفية لم يكن يجد فرص العمل الكافية؛ وقد كانت البنية التحتية المناطقية ما تزال متخلفة، سواء بالنسبة الى شبكة الطرق والمدارس أو المستشفيات ومياه الشفة، فضلاً عن عدم توفر الكهرباء.

عندما وصل الرئيس فؤاد شهاب الى سدة الحكم عام ١٩٥٨، عمل على تغيير السياسات الاقتصادية التقليدية السائدة منذ عهد الاستقلال والمختصرة في مبدأ «دعه يعمل دعه يمر» (Laissez Faire Laissez Passer) الذي كان يحمي مصالح القطاع التجاري والخدمات بالدرجة الاولى. ولم يتوان الرئيس شهاب عن العمل بمبدأ تدخل الدولة في الاقتصاد، فأقام العديد من المؤسسات ليصبح الاقتصاد الوطني قوياً ومتوازناً. وقد أسس البنك المركزي واصدر قانون النقد والتسليف؛ كما انشأ مصلحة الإنعاش الاجتماعي ووضع أسس إقامة صندوق الضمان الاجتماعي، واهتم بشكل خاص بتطوير الزراعة وإقامة المشروع الأخضر لاستصلاح الأراضي، كما انشأ مكتب الحرير ومكتب الفاكهة، وأسرع في تنفيذ سد القرعون في البقاع. واهتم الرئيس شهاب أيضاً بتطوير البنى التحتية، وبشكل خاص توسيع مرفأ بيروت وإنشاء مخازن الحبوب فيه، وتطوير شبكة الطرقات. هذا بالإضافة الى اهتمامه الكبير بتطوير الجامعة اللبنانية، ولا سيما الفروع العلمية فيها، وتوسيع رقعة التعليم الرسمي الذي اصبح منافساً بكفاءة وجدارة للمدارس الخاصة، ناهيك عن الإصلاح الإداري بإنشاء مجلس الخدمة المدنية ووضع قانون المحاسبة العامة.

وتمت كل هذه الإنجازات في ظرف سنين معدودة ومن دون ان يترتب على ذلك أي مديونية تُذكر على الخزينة اللبنانية. وعرف لبنان من جراء السياسات الشهابية فترة ازدهار لا مثيل لها في تاريخه

الحديث. وللتذكير، تجدر الإشارة الى ان معدلات ضريبة الدخل التصاعدية كانت تصل الى ٤٣٪ على الشطور العليا من الدخل من دون ان تثير اي شكوى من قبل فعاليات القطاع الخاص. لكن بعد رحيل الرئيس شهاب من السلطة، عادت السياسة الاقتصادية اللبنانية الى سابق عهدهما، مع العلم ان الصادرات من المنتجات الزراعية والصناعية كانت قد ارتفعت بشكل كبير جداً تحت تأثير الإصلاحات الشهابية من جهة، والطلب المتزايد على المنتجات اللبنانية من الدول العربية التي بدأت تفتني بسرعة فائقة، على اثر ارتفاع أسعار النفط مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، من جهة اخرى. غير ان المناطق الطرفية، وبشكل خاص الجنوب وعكار والبقاع، لم تستفد من معدلات النمو العالية التي عرفها لبنان خلال عهد الرئيس شهاب وبعده، مما خلق جواً دافعا لانخراط الجيل الشاب في الأحزاب السياسية العقائدية التي بدورها انخرطت في النزاعات الإقليمية التي اشتدت وطأتها بعد حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣.

٢- الاتجاه التاريخي نحو اضمحلال النشاطات الريفية والزراعية والنشاطات الحرفية في لبنان

ان النشاط الاقتصادي الرئيسي للبنانيين خلال تاريخهم الطويل كان مركزاً في الأعمال الزراعية والحرفية، وقد ضرب هذا النشاط ابتداء من القرن التاسع عشر، عندما لم تحم السلطنة العثمانية نشاطات أقاليمها الاقتصادية من منافسة المنتجات الأوروبية. ونتج عن ذلك تحولات اقتصادية واجتماعية ضخمة في جبل لبنان، كما في

المدن الساحلية والداخلية الرئيسية، إذ بدأ اللبنانيون يبحثون عن لقمة العيش خارج الوطن من خلال الهجرة الى القارتين الأميركية والأوروبية، كما عانت المدن اللبنانية من هجرة عشوائية من الأرياف اليها من دون ان تتوفر فرص العمل الكافية لاستيعاب هذا العدد الكبير من المهاجرين. وقد تزايدت هذه الهجرة الداخلية بعد الاستقلال وتواصلت حتى اندلاع الفتنة الفتاكة عام ١٩٧٥. وعلى خلاف نموذج دولة سويسرا إذ كان يدعي البعض ان لبنان هو «سويسرا الشرق»، فان الحكومات اللبنانية المتتالية - باستثناء عهد الرئيس شهاب - لم تهتم فعلياً بوقف سيل الهجرة من الأرياف والمدن الثانوية الى عاصمة البلاد، بينما كان هم دولة سويسرا تحقيق إنماء متوازن بين كل المقاطعات السويسرية وتطوير العواصم المنطقية والحوول دون تركيز السكان في العاصمة الفيدرالية. اما في لبنان فقد أصبحت العاصمة تحتوي على نصف سكان لبنان في نهاية الستينات، كما تركّز ٨٠٪ من سكان لبنان على الشاطئ البحري ومدنه، وهذا خلل كبير في أية بنية اقتصادية، وهو مكلف للغاية من جميع النواحي، وبشكل خاص من ناحية حماية البيئة والمرافق السياحية الرئيسية. هذا بالإضافة الى عدم احترام قوانين التنظيم المدني وعشوائية طرق البناء في مدن لبنان وجباله.

٣- تطوير ذهنية الاتكال على تحويلات المغتربين والظروف الإقليمية لتأمين الموارد المالية للبلاد.

لقد عوضت عن خسارة المداخل الزراعية والحرفية، تحويلات

المغتربين اللبنانيين في الخارج الى ذويهم في الوطن، فاعتاد جزء من اللبنانيين على العيش من هذه التحويلات دون القيام بعمل منتج . كما ان الفعاليات الاقتصادية التي يسودها كبار التجار واصحاب المصارف والأرصدة المالية الكبيرة والعقارات، اكتفت بالإتكال على التطورات الإقليمية المساعدة للاقتصاد اللبناني، فبعد عهد الانقلابات أتى عهد الازدهار النفطي الذي فتح مجالات واسعة للبنانيين بالإثراء السريع عن طريق العمل في الدول المصدرة للنفط والتعامل مع الاقصادات النفطية.

واستمرت هذه الذهنية حتى بعد الحرب (كما سنرى لاحقاً). وقد طورت النخبة الاقتصادية اللبنانية فكرة ان لبنان يجب ان يصبح نوعاً من الإمارة التجارية والمالية للجوار العربي وكبار رجال الأعمال الغربيين، على غرار مونت كارلو، وانه يمكن اختصار لبنان ونشاطاته الاقتصادية في الأحياء الراقية من العاصمة وبعض المراكز السياحية التقليدية او الجديدة (مثل مراكز التزلج على سبيل المثال).

ب - أسباب ناتجة عن التطورات التي حصلت في لبنان والمنطقة خلال سنوات الفتنة (١٩٧٥ - ١٩٩٠).

١- تطورات المنطقة

حصلت خلال هذه السنين تطورات عملاقة في المنطقة العربية يمكن تلخيصها بالشكل التالي :

- تطوير هائل لاقتصادات دول الخليج العربي حيث استعملت إيرادات النفط المتعاظمة في إقامة البنى التحتية المتطورة للغاية وإنشاء المصارف العملاقة المتعددة الفروع عالمياً، وكذلك إقامة مجموعات تجارية ضخمة ومترامية الأطراف والاختصاصات، بالإضافة الى تطوير الصناعات الحديثة، وبشكل خاص في المملكة العربية السعودية.
- تحول الأنظمة المقفلة والاشتراكية الطابع في أقطار عربية مجاورة الى اقتصادات منفتحة ومحركة من القيود السابقة، التجارية او المالية، وبشكل خاص الاقتصاد المصري الذي استعاد مكانته في المنطقة وانفتح انفتاحاً كلياً على الاستثمارات العربية والأجنبية، وكذلك انفتاح سوريا الجزئي بعد تطوير البنية التحتية وبشكل خاص الطرقات والمرافق والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق السياحية المرموقة.
- خلاصة القول ان دور لبنان التقليدي من الاستقلال حتى عام ١٩٧٥ لم يكن له، عند انتهاء الحرب، الأهمية نفسها والقدرة على التوسط مما كان يدرّ أرباحاً كبيرة لكبار رجال الأعمال، بل ان دول الجوار أقامت علاقات اقتصادية ومالية مكثفة مع مختلف الأسواق الخارجية، وأصبحت كل من البحرين مركزاً مالياً مرموقاً ودبي مركزاً تجارياً وخدماتياً عملاقاً.

٢- التطورات اللبنانية

على عكس تطورات المنطقة، كانت التطورات في لبنان خلال هذه السنين سلبية للغاية يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- نزيف بشري لا مثيل له خصوصاً على مستوى الأدمغة والكوادر والمهن الحرة.

- تأخر لبنان عن مواكبة تطور التقنيات العصرية في جميع الميادين، مع الإشارة الى الجهود الجبارة التي بذلها القطاع الخاص خلال الحرب للبقاء، وإيصال المنتوجات والخدمات الى المواطن مهما كلف الأمر في الظروف الأمنية والعسكرية القاسية؛ كما ينبغي الإشارة الى الجهود المبذولة من قبل الادارات العامة لتوفير خدماتها للمواطن، وكذلك جهود شركة طيران الشرق الأوسط التي لم تكف عن العمل في أحلك الظروف.

- تدمير قدرات الإنتاج نتيجة الأعمال الحربية والنهب المنظم من قبل الميليشيات المتصارعة، مما أدى الى تضائل القدرات الإنتاجية في كل من القطاع الزراعي والصناعي والسياحي. هذا بالإضافة الى نهب الممتلكات الخاصة وتدمير الكثير من الأبنية السكنية وفقدان الأرواح الكثيرة وإعاقة أعداد كبيرة من اللبنانيين.

خلاصة القول ان الاقتصاد اللبناني قد تراجع تراجعاً كبيراً جداً في تلك السنين، بينما كانت الاقتصادات العربية المجاورة تتطور وتتحدث بشكل متسارع في مقبول هذه الحقبة التاريخية نفسها.

غير انه من الضروري الإشارة الى ان لبنان، بالرغم من فقدان الدولة الجزء الأكبر من مواردها الضريبية خلال الحرب، قد خرج منها بمستوى مديونية داخلية مقبول (كان يعادل ١,٧ مليار دولار في نهاية ١٩٩٠)^(١)، وبالاحتفاظ بالمخزون الهام من الذهب في البنك المركزي (اي ٩ ملايين اونصة) وبنظام مصرفي قد صمد الى حد بعيد طوال سنوات الحرب وعمل بانتظام تحت أقسى الظروف وبقيت ثقة المواطن اللبناني بنظامه المصرفي والمالي. والجدير بالذكر هنا انه رغم تدهور سعر صرف الليرة بعد الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، فان هذا التدهور توقف ابتداء من عام ١٩٨٨ حيث راح سعر الصرف يتأرجح بين ٣٥٠ ليرة و٨٧٩ ليرة للدولار الواحد خلال آخر مراحل القتال العنيف بين مليشيا القوات اللبنانية والجيش اللبناني، وبعد ذلك مرحلة القتال النهائية («حرب التحرير»). ولم يعد سعر صرف الليرة الى التدهور إلا في عام ١٩٩٢ بشكل اصطناعي، بينما كان من المفترض بعد وقف القتال ونزع السلاح عن الميليشيات وعودة الحياة الاقتصادية الطبيعية تدريجياً الى البلاد، ان يعود سعر الصرف الى التحسن المتواصل بدلاً من هذا الانهيار الذي أصابه عام ١٩٩٢ (انظر جدول رقم ١)

ج - أسباب ناتجة عن السياسات الإعمارية

١- تخطيط إعادة الإعمار بفرضية أحادية الجانب

لقد قامت كل الحكومات التي توالى على البلاد منذ نهاية ١٩٩٢،

على فرضية ان الاقتصاد اللبناني يمكن ان يعود الى سابق عهده كمركز خدماتي وسيطي بين الاقتصادات العربية والاقتصادات الغربية المتطورة كما كان الحال قبل عام ١٩٧٥.

هذا مع العلم ان ما أوردناه سابقا من تطورات ايجابية عملاقة في المنطقة وسلبية في لبنان كان يجب ان يلفت نظر المخططين للسياسة الاعمارية. لكن الذي حصل ليرسخ صوابية هذه الفرضية، أي امكانية استعادة لبنان دوره السابق، هو رهان هذه الحكومات على حصول السلام في المنطقة بشكل حتمي وسريع، بالرغم من كل السياسات الإسرائيلية العدوانية والسياسات الأميركية المنحازة لإسرائيل. وأتت اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ لتزيد قناعة المسؤولين اللبنانيين بأن حصول السلام السريع سيسمح للبنان بأن يتبوأ مركزاً مرموقاً أكثر من ذي قبل في المنطقة. وقد تأثرت الحكومات اللبنانية بخطط الحكومة الأميركية المتحالفة مع إسرائيل عن شرق أوسط جديد، وعن إقامة منطقة تجارة حرة شرق أوسطية تشمل العرب وإسرائيل والأتراك في شبكة من العلاقات الاقتصادية والمالية المكثفة. ورغم كل الإشارات السلبية التي كان يمكن رصدها من التحركات الإسرائيلية، ومنها بشكل خاص استمرار احتلال جنوب لبنان والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية وغزة والجولان المحتل، لم تعدل الحكومات اللبنانية المتعاقبة خططها الاعمارية المبنية على فرضية مزدوجة خاطئة (استعادة لبنان دوره التقليدي كأن لم يتغير شيء في المنطقة وحصول السلام السريع) التي لم

تشمل إلا الإنفاق الباذخ على بعض البنية التحتية المركزة في العاصمة مجدداً، (وهذا ما سنبينه في ما بعد).

٢- اختصار الاعمار بالبنية التحتية لبيروت الكبرى

إذا كانت الفرضية غير واقعية، فإن محتوى خطة «آفاق ٢٠٠٠» (١٨ مليار دولار) كانت هي بدورها غير واقعية من ناحية ضخامة المبالغ المرصودة، ونظراً لوضع البلاد بعد الحرب وضرورة معالجة آثار الحرب السلبية من جميع النواحي. والجدير بالذكر هنا ان شركة «بكتل» الأميركية المعروفة التي قامت بوضع دراسة تقييمية حول اكلاف اعادة تأهيل البنية التحتية وإعادتها الى ما كانت عليه قبل الحرب، قد قدرّت التكاليف بـ ٣,٥ مليار دولار. ولا غرابة في ذلك فان حجم لبنان ومساحته صغيرين للغاية، ومهما بلغ الدمار في بعض المرافق العامة، كالمطار والمرافق والكهرباء والمياه، فان اكلاف إعادة تأهيلها في بلد صغير مثل لبنان لا يتجاوز عدد سكانه بعد الحرب ٣ ملايين نسمة، تبقى بطبيعة الحال متواضعة. إنما ما لم يؤخذ بالحسبان، سواء في دراسة شركة «بكتل» او في خطة «آفاق ٢٠٠٠» الموضوع من قبل مجلس الإنماء والاعمار عام ١٩٩٢ بناء على طلب الحكومة، فهي اكلاف اعادة تأهيل القدرات الإنتاجية لدى القطاع الخاص سواء في السياحة، او الصناعة او الزراعة. والعادة بعد الحروب ان تأخذ الدولة في الاعتبار ما أصاب القطاع الخاص من دمار في المنشآت الإنتاجية لتتقدم لها أنواعاً مختلفة من الدعم، خصوصاً بشكل قروض طويلة الأمد وبشروط ميسرة، بحيث يقوم

أصحاب المنشآت المدمرة أو المعطلة بإعادة بنائها أو ترميمها، بحيث يستعيد الاقتصاد الوطني قدراته الإنتاجية وتدور بالتالي العجلة الاقتصادية على أسس سليمة ومتينة.

والحقيقة ان خطط الاعمار لم تهتم ابدأ بإعادة القدرة الإنتاجية للبلاد، سواء بشكل مباشر (عن طريق توفير القروض الميسرة لأصحاب المصانع المدمرة) أو بشكل غير مباشر عن طريق ربط خطة الاعمار بخطة نهوض صناعية، حيث يكون للصناعة الوطنية الأفضلية المطلقة لتزويد مشاريع الاعمار بالمواد والتجهيزات والمنتجات الوطنية. وهذا ما تفعله كل الحكومات الرشيدة في تنفيذ الأشغال العامة والبنية التحتية مما يدعم الصناعة الوطنية وقدرتها التنافسية.

أما في لبنان فذلك لم يحصل، بل فُتِح الباب أمام شركات المقاولات العربية والأجنبية، ولم يتم حصر تزويد المشاريع بالمواد والتجهيزات الضرورية لها بالشركات الوطنية. وبهذا الاستكاف قوّت الدولة اللبنانية فرصة نادرة لإعادة بناء القاعدة الإنتاجية في البلاد بعدما أصابها من دمار خلال الحرب.

بالإضافة الى ذلك تمّ التركيز على بيروت الكبرى والمرافق العامة فيها من دون الاهتمام الكافي بتطبيق مبدأ الإنماء المتوازن المنصوص عليه صراحة في اتفاق الطائف. وكما هو معلوم، فإن انعدام التوازن بين العاصمة وجوارها من جهة، وسائر المناطق اللبنانية من جهة أخرى، هو من المشاكل المزمنة في الاقتصاد اللبناني كما سبق التوضيح.

وإذ نتج عن الحرب، وما أصاب العاصمة من خراب ودمار خلالها، إعادة توزيع النشاطات الاقتصادية الى الضواحي والمدن الرئيسية الأخرى، فإن خطة الاعمار قد أعادت التركيز المزمّن للنشاطات في العاصمة. لكل هذه الأسباب لم تأتِ الخطة الاعمارية بالنتيجة التي كان يمكن ان ننتظرها، كما حصل في دول أخرى أصابها الدمار نتيجة حرب شعواء.

أضف الى ذلك عدم اهتمام الحكومات المتتالية بما عاناه اللبنانيون من فقدان في الأرواح وإعاقة العدد الكبير من الناس. فالعادة بعد الحروب ان تقدم الدولة المساعدات الى العائلات التي فقدت أحد أفرادها او اكثر او التي تتحمل عبء العناية بمن أصيب بإعاقة جسدية نتيجة للحرب، وهذا للحفاظ على كرامة المواطن وارتباطه بالوطن ودولته. أما ما حصل في لبنان، فقد كان نزيهاً مالياً عشوائياً عبر إقامة صندوق المهجرين الذي وزع التعويضات عن فقدان المسكن من دون ضوابط ومعايير واضحة تطبق على جميع المواطنين الذين تم تهجيرهم من بيوتهم. وبعد اكثر من عشر سنين من العمل المتواصل لم تكتمل عملية التعويض، وقد فُتح حق التعويض الى الأبناء والأقارب بشكل عشوائي من دون ان نرى نهاية لهذه العملية. وتقدر الأموال المنفقة في هذا الخصوص حتى الآن ما يقارب ثلاثة آلاف مليار ليرة لبنانية.

أضف الى ذلك أيضاً تضخيم تكاليف الاعمار ووضع أولويات غير منطقية عند التنفيذ، كترميم المدينة الرياضية وهدم المطار القديم، بعد بداية توسيعه، لإقامة مطار جديد، وكذلك الأموال التي صرفت

على قطاع الكهرباء بشكل جنوني من دون ان تعود مؤسسة كهرباء لبنان الى الأداء الرفيع والأرباح التي كانت تجنيها قبل الحرب، ومن دون ان يستفيد كل المواطنين من التزويد بالطاقة بشكل متواصل وبأسعار مقبولة.

ولا بد هنا من التذكير بإهمال قطاعات رئيسية في التنمية مثل تطبيق خطة شاملة لمعالجة النفايات وتكرير مياه الشرب وتجديد شبكات مدّ المياه.

ورغم طموح الخطة، فان مجلس الإنماء والإعمار لم يصرف اكثر من ثمانية مليارات دولار (بما فيه سحب القروض الميسرة من مؤسسات التمويل العربية والدولية). فكيف اذن تراكمت على البلاد هذه المديونية الخارقة التي تزيد عن ٢٢ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٢؟ قبل ان ندخل في تفسير هذه الظاهرة، لا بد من الإشارة الى انه تم تخفيض تصاعدية ضريبة الدخل الى مستويات دنيا، أي بين ٢٪ و ١٠٪. وهذا إجراء غريب للغاية في بلد يخرج من حرب شعواء ويحتاج الى الإيرادات الضريبية الإضافية لتمويل نفقات الاعمار وتقديم التعويضات والتسهيلات للمواطنين والشركات المتضررة من الأعمال العسكرية والحربية. وليس من بلد خرج من سنين طويلة من الحرب إلا وقام بفرض ضرائب استثنائية على الثروات والمداخيل العالية، ولو بشكل مؤقت، او قام بفرض اكتتاب الزامي في سندات خزينة طويلة الأمد وبفوائد منخفضة (٣ او ٤٪ بغض النظر عن نسبة التضخم) لكي تتوفر للدولة إمكانيات التعويض عن الخسارات

وتحمل تكاليف إعادة ترميم البنية التحتية. وهذا مبدأ رشيد ومنطقي إذ ان على الأثرياء، خصوصاً أولئك الذين بنوا الثروات من خلال الحرب، بأن يساهموا في إعادة بناء الوطن ومساعدة الفئات غير الثرية التي تضررت ضرراً بالغاً بسبب الحرب. هكذا يتم تطبيق مبدأ التعاضد بين كل فئات المجتمع الذي يؤمن تماسك الوطن ويحافظ على قدراته الاقتصادية والاجتماعية.

إنما لبنان سلك طريقاً معاكساً تماماً، فقد بادر الى تخفيض الضرائب المباشرة والى إصدار سندات خزينة بفوائد مرتفعة للغاية، أصبحت وسيلة رئيسية للإثراء السهل للقطاع المصرفي وكبار الممولين والمودعين. والحقيقة ان النظام المالي والنقدي الذي تم العمل به ابتداء من نهاية ١٩٩٢ أصبح مصدراً رئيسياً لتدهور وضع المالية العامة وتراكم المديونية الهائلة.

د- أسباب ناتجة عن السياسات النقدية والمصرفية

١- سياسة سعر الصرف ودولة الاقتصاد

كما ذكرنا سابقاً ان سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار كان قد استقر ما بين ٨٠٠ الى ١٠٠٠ ليرة لبنانية للدولار الواحد في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. لن ندخل هنا في تفصيل العاصفة التي مرّت على سوق القطع خلال الربيع والصيف من عام ١٩٩٢ والتي أدت الى سقوط حكومة الرئيس عمر كرامي والإتيان بحكومة الرئيس رشيد الصلح لمدة قصيرة لتنظيم الانتخابات النيابية ومن ثم الإتيان

بحكومة الرئيس رفيق الحريري الأولى. غير انه لا بد من التأكيد بأن المعطيات الاقتصادية والمالية في تلك السنة لم تبرر سقوط سعر الصرف من ٨٧٩ ليرة الى ٢٨٠٠ ل.ل. للدولار، ومن ثم عودة السعر الى ١٨٠٠ ل ل في آخر السنة، بدلاً من عودته الى المستوى الذي كان سائداً في السنين السابقة.

انما الغريب في الأمر ان الإدارة الجديدة لمصرف لبنان أصبحت تحول دون زيادة سعر صرف الليرة تجاه الدولار. فكان البنك المركزي يشتري كمية كبيرة من الدولارات بنفس السعر (١٨٠٠ ل ل) دون ترك الليرة تعود الى مستواها السابق (بين ٧٠٠ و ١٠٠٠ ل ل كما هو مبين في الجدول) وربما اكثر لو لم يتدخل مصرف لبنان هذا التدخل الواسع لمساندة الدولار والحفاظ على سعره العالي تجاه الليرة. وقد بدأ مصرف لبنان منذ ذلك الحين بإدارة سوق القطع بالتدخل المستمر بدلاً من ترك سعر الصرف عائماً وحرراً يعكس حركة سوق الرساميل الداخلة والخارجة، كما كان الحال قبل الحرب و خلالها. ومنذ ذلك الحين اصبح سعر صرف الليرة ثابتاً تماماً تجاه الدولار، ولم يعمل المصرف المركزي بربط سعر الصرف باليورو الى جانب الدولار لكي يعكس سعر الصرف المثبت لليرة التغييرات في الأسواق الخارجية التي يستورد منها لبنان معظم حاجياته، وهو ما كان ينبغي عمله.

وفي الوقت نفسه فرض مصرف لبنان احتياطات الزامية على الودائع المحررة بالليرة اللبنانية، بينما أعضى الودائع المحررة بالدولار والعملات الأجنبية الأخرى من هذا الاحتياط الإلزامي، كما

نظم غرفة مقاصة للشيكات بالدولار مما سهل استعمال الدولار في المدفوعات الداخلية. وفي الوقت نفسه قام مجلس النواب بسن قوانين تشتمل على مبالغ مالية محررة بالدولار بدلاً من العملة الوطنية (وهذا مناف تماماً لمبادئ السيادة الوطنية)، كما أصبحت كل الوزارات تقبل بتلقي فواتير الموردين للسلع والخدمات بالدولار الأميركي بدلاً من العملة الوطنية، وذلك حتى بالنسبة إلى المشتريات الجارية والعادية للإدارات مهما كانت قيمتها.

ومما زاد من الميل إلى دولرة شبكة المدفوعات المحلية، الفوائد العالية للغاية التي فرضتها كل من وزارة المالية والبنك المركزي على سندات الخزينة، إذ إن الفرق بين الفوائد على الليرة والفوائد على الدولار قد توسع بشكل عملاق بحيث لم يعد القطاع الخاص، يستعمل الليرة اللبنانية للاستدانة من المصارف، ذلك إن الفائدة على سندات الخزينة بالليرة هي الفائدة المعيارية التي على أساسها تفرض المصارف الفائدة على السلفات الممنوحة للقطاع الخاص وتحدد الفائدة الدائنة على الودائع. ومن جراء ذلك انحصر التعامل بالليرة اللبنانية على جزء من الودائع فقط وعلى دفع رواتب موظفي القطاع الخاص.

أما التسليفات فقد أصبحت كلها بالدولار، فاعتاد اللبناني أن يفتح حسابين لدى مصرفه، أحدهما بالليرة اللبنانية يُستعمل للإيداع والاستفادة من الفوائد العالية، والآخر بالدولار للإيداع واستعماله للمدفوعات الجارية. ومن مساوئ هذا النظام أنه شجع بعض الممولين على الاستدانة بالدولار لدى الجهاز المصرفي لشراء

سندات خزينة بالليرة اللبنانية وقبض الفرق الشاسع بين الفائدة على العملتين وهو قد بلغ في بعض الفترات ٣٠٪. وهنا يبرز التناقض الكبير في السياسة النقدية للبنك المركزي ووزارة المالية، فالفوائد العالية جداً المفروضة على إصدار سندات الخزينة بالليرة لتمويل العجز في المالية العامة هي إشارة واضحة للمكتب بالسندات، أو المودع بالليرة اللبنانية، بأن هناك خطر كبير في الإقدام على الاكتتاب بسندات الخزينة المحررة بالليرة اللبنانية، أو الإيداع بالليرة لدى الجهاز المصرفي، وأن هذا الخطر يتجسد في احتمال حصول تخفيض سعر صرف الليرة، مما يبرر هذا المستوى العالي من الفوائد. ويظهر التناقض في أن البنك المركزي منذ نهاية ١٩٩٢ ثبت بشكل متواصل سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار. وأصبح كما شاهدنا يدعم سعر الدولار تجاه الليرة. فأين الخطر إذاً من تدهور سعر صرف الليرة خصوصاً في ظل تحقيق فائض في ميزان المدفوعات؟! وربما استعملت الفوائد العالية على الليرة لاستجلاب المزيد من رساميل اللبنانيين المغتربين والعرب، إنما السؤال الذي يتبادر إلى الذهن يدور حول ضرورة فرض مثل هذا الفرق الشاسع في الفوائد لاستجلاب الرساميل. ففي هذه الحالة تتحمل الخزينة اللبنانية كلفة ثقيلة لأن أهم مصدر لإصدار العملة اللبنانية أصبح إصدار سندات الخزينة بالليرة اللبنانية والدولة غير قادرة على تسديد الفوائد بهذه المستويات الخارقة التي تأرجحت بين ١٨٪ و ٤٢٪ في الفترة ما بين ١٩٩٣ ١٩٩٨.

وهذا ما يطرح قضية أخرى نعرضها في ما يلي.

٢- سياسة إدارة الدين العام

بهذا المستوى العالي من الفوائد على الليرة اللبنانية لم تتمكن الدولة خلال اية سنة من القيام بتسديد خدمة الدين العام (أي دفع الفوائد المترتبة على اصل الدين) إلا بإعادة استدانة مستحقات اصل الدين مضافة إليها الفوائد المتراكمة، لذلك شهدت المالية العامة تدهوراً خطيراً ومتواصلًا، إذ ان الاستدانة بفوائد عالية لتسديد الفوائد السابقة المستحقة على الدين العام أدت الى فوائد متراكمة عظمت من خدمة الدين العام التي قفزت من ٤٥٤ مليار ليرة عام ١٩٩٢ الى ٤٦٢٢ مليار ليرة عام ٢٠٠٢ (انظر الجدول رقم ٢). ومن جراء ذلك فان اصل الدين الذي لم يكن يتعدى ٥٠٦٩ مليار ل ل في نهاية عام ١٩٩٢ قد اصبح بحدود ٤٧٢٢١ مليار ليرة في نهاية عام ٢٠٠٢، أي بزيادة مقدارها ٩ أضعاف. والجدير بالملاحظة هنا ان موازنة الدولة لا تعاني من عجز اذا استثنينا خدمة الدين العام، فتفقات خدمة هذا الدين أصبحت تكوّن ٥٠٪ من الإنفاق وتستنفد اكثر من ٨٠٪ من إيرادات الدولة.

ونرى هنا الترابط بين سوء إدارة النظام النقدي وتدهور وضع المالية العامة وسوء إدارة الدين العام الذي أدى الى هذا التراكم الهائل في المديونية. فلو كانت هيكلية الفوائد في لبنان طبيعية ولم يكن هذا الفرق الشاسع قائماً بين الفوائد على الليرة والفوائد على الدولار، فان مستوى المديونية كان ليصبح بحدود الـ ٢٢٠٠٠ مليار ليرة

لبنانية، بدلاً من المستوى الحالي الذي يفوق ٤٧٠٠٠ مليار ليرة
(انظر الجدول رقم ٢)

صحيح ان الحكومات، عندما وعت خطورة هذا الواقع، توجهت الى
الاستدانة بالعملات الأجنبية وبشكل خاص الدولار الأميركي ابتداء
من عام ١٩٩٥، وقد تعاظم هذا الاتجاه منذ نهاية عام ٢٠٠٠، اذ
انخفضت الاستدانة الاضافية السنوية بالليرة اللبنانية بشكل كبير
(من مستوى ١٥٠٠ مليار الى ٤٠٠٠ مليار حسب السنين الى مستوى
ما بين ١٠٠٠ مليار و ٢٠٠٠ مليار)، بينما أصبحت الاستدانة بالدولار
سنويا ما بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ مليار ليرة.

وكان الدافع لهذا التطور هو تخفيض كلفة الدين العام، لان
الاستدانة بالدولار اقل كلفة بكثير، وأطول مدة من الاستدانة بالليرة.
غير ان زيادة الدين المتواصلة لم تسمح بتخفيض كلفة خدماتها التي
ما تزال باتجاه تصاعدي رغم عمليات إعادة هيكلة الدين العام التي
تمت في نهاية عام ٢٠٠٢ والجزء الاول من عام ٢٠٠٣ (باريس ٢
وتابعها). وقد نتج عن هذا التحول في سياسة الاستدانة زيادة كبيرة
في نسبة الدين المحررة بالدولار (من ٥ ٪ عام ١٩٩٣ الى ٤٨ ٪ في
نهاية عام ٢٠٠٢).

وإذا كان بإمكان أي حكومة ان تسدد دائماً ديونها المحررة بالعملة
المحلية، فالديون المحررة بالعملات الأجنبية تتطلب موارد بالعملات
الأجنبية منتظمة ومتعاظمة، والا تعرضت الدولة الى تعثر في خدمة
هذه الديون، مما يعرض ثقة أسواق المال الدولية والمودعين المحليين

بقدره الدولة والنظام المالي في تأمين مدفوعاتها بانتظام. اما بالنسبة للقائمين بضرورة الاستعجال بالخصخصة والتسديد لحلحلة وضع المديونية ووقف ارتفاعها، فان المبالغ التي يمكن ان تحصلها الخزينة من عمليات الخصخصة لن تتعدى ٤ الى ٥ مليارات دولار، مما يؤمن تغطية سنة ونصف السنة من العجز فقط، وتكون الدولة قد استغنت عن ايرادات هامة (مثل إيرادات الهاتف الخليوي). اما التسديد كما نصّ عليه قانون إنشاء حساب لإدارة الدين العام فهو عملية غير دستورية، اذ انه لا يجوز ان تتخلى الدولة عن إيراداتها الضريبية المستقبلية (مثل الرسوم الجمركية او رسوم أخرى)، لان في ذلك إلغاء لسيادة الدولة المالية على مواردها وخلق حالة عدم توازن جديدة في إدارة المالية العامة بين النفقات و الإيرادات العادية للدولة. والجدير بالذكر ان بعض النواب كانوا قد قاموا بتقديم طعن لدى المجلس الدستوري بخصوص هذا القانون، لكن المجلس الدستوري لم يقبل به.

هذا مع الإشارة الى ان المبالغ التي يمكن ان تحصل عليها الدولة من جراء التسديد قد لا تفوق ٤ الى ٥ مليارات دولار إضافيتين، أي ان محصلة عمليات الخصخصة والتسديد لن تؤدي الى حل جذري لمشكلة الدين العام، اذ لن تمثل اكثر من ثلث مبلغ الدين في احسن الاحتمالات، في ظل استمرار سوء إدارة الدين العام وسوء إدارة النظام النقدي.

فأين الحل اذن؟!

ثانياً : اتجاهات وحلول للخروج من الأزمة

أ- إصلاح النظام النقدي في لبنان: شرط أساسي للإفلات من فخ المديونية

لقد ركّز عدد قليل من محلي النظام النقدي والمالي اللبناني على سماته الغريبة والمتناقضة. فهذا النظام هو المسؤول بشكل واسع عن المديونية الضخمة التي أغرق لبنان فيها منذ العام ١٩٩٤-١٩٩٥. صحيح أننا نسمع من وقت الى آخر دعوات لتخفيض قيمة الليرة اللبنانية كحل سحري لكل العلل الاقتصادية، لكن الكلفة السياسية والاجتماعية لتحرير سعر الليرة اللبنانية من نظام سعر الصرف الثابت والمدار من قبل مصرف لبنان، ستكون مرتفعة جداً لدرجة سيكون من المشكوك فيه أن تبادر أي حكومة من تلقاء نفسها وبملاء إرادتها، الى اتخاذ مثل هذا الإجراء. ومن ثم الى أي حد سيقف تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية في حال امتنع مصرف لبنان عن إدارته كما فعل منذ عام ١٩٩٢؟ إن مثل هذه التوقعات والتساؤلات قد تؤدي الى الانهيار الكامل للنظام النقدي ونظام المدفوعات.

في الواقع، نعتقد أن مشكلة سعر صرف الليرة اللبنانية لم يتم التطرق اليها بعد بالشكل الصحيح. والمسألة ليست في القيمة المفرطة والافتراضية لليرة اللبنانية، لأن مثل هذا الارتفاع في القيمة لا يمكن احتسابه بصورة ملائمة عندما يكون الاقتصاد مدولراً بهذا الشكل الواسع، كما هو الوضع في لبنان. أضف الى ذلك أنه ليس هناك أية ضمانات بأن التخفيض الحاد لقيمة الليرة سيمنح الدفع لصادراتنا. ففي العام ١٩٩٢، وعلى الرغم من

تراجع قيمة الليرة من ٨٥٠ الى ٢٨٠٠ ل.ل. مقابل الدولار، فإن صادراتنا لم تشهد أي تقدم. وهذا يؤكد أن تخفيض سعر الصرف في اقتصاد مدولر ليس الحل الحقيقي، فهو يحد فقط من القوة الشرائية للشرائح الفقيرة من السكان كما يرفع من تكاليف المعيشة ويزيد من تفاقم النقص العام في القدرة التنافسية للاقتصاد، إضافة الى أنه يجعل النمو صعب المنال.

تكمن المشكلة الحقيقية في بلدنا، في بنية النظام النقدي وفي استخدام الدين العام المدار من قبل مصرف لبنان، لبلوغ أهداف نقدية على حساب سلامة أوضاع الخزينة، وقد ناقشت هذه النقطة مطولاً، عندما توليت حقيبة المالية مع كل من المصرف المركزي وجمعية المصارف، لكن الأذان الصاغية كانت قليلة. إن ما يكمن في صلب مشاكلنا هو الاستخدام المتوازي وغير المتوازن لعملتين مختلفتين في اقتصادنا مع تبني سعر ثابت للعملة الوطنية مقابل الدولار الأميركي، في وقت اعتمد فيه خلق فارق هائل في معدلات الفوائد بين الودائع بالعملة الوطنية وتلك التي بالدولار، كما هو الحال أيضاً بالنسبة الى سندات الخزينة الصادرة بالليرة والدولار أو اليورو.

هذا الفارق الضخم هو غير مقبول أخلاقياً (أرباح خارقة متواصلة وغير مبررة من جرّاء الإيداع بالليرة اللبنانية أو الاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية)^(١). هذا بالإضافة الى قلة فاعلية هذا الفارق من الناحية المالية. فإذا كان سعر الصرف مضموناً من قبل مصرف لبنان، لماذا يكسب المدخر بالليرة مثل هذه الفوائد الأعلى بكثير من فوائد المودع بالدولار، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار الآجال القصيرة الأمد للودائع بالليرة.

اللبنانية، أو لاستحقاقات سندات الخزينة الصادرة بهذه العملة. إن منح مثل هذه الفوائد المرتفعة على سندات الخزينة يعني أن وزارة المالية والمصرف المركزي هما بصدد الإشارة إلى المدخرين أو المكتتبين بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إن هناك خطراً عظيماً في الإبقاء على المدخرات بالعملة الوطنية، فيما هما في الوقت نفسه يضمنان هذا الخطر بإبقاء سعر الليرة ثابتاً مهما كانت الكلفة للخزينة^(٢). لقد كان بالإمكان تبرير الفارق في معدلات الفوائد لو تم ترك سعر صرف الليرة عائماً بحرية ولو لم يكن المصرف المركزي يتدخل في تأمين سعر صرف ثابت بشكل يومي متواصل. وبينما كان معدل خدمة الدين من مجمل النفقات يقف عند مستوى ٢٣ إلى ٢٥ % في العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٣، ارتفع هذا المعدل إلى ٤٢,٦ % في العام ٢٠٠٢. أما العجز الناتج عن خدمة الدين والذي كان في حدود ٥٠ - ٦٠ % من مجمل العجز فبلغ ٧٠ إلى ٨٦ % خلال الأعوام الأربعة الأخيرة. وهذا يعني بكل بساطة أنه مهما كانت الجهود المبذولة حثيثة في ترشيد مختلف أنواع النفقات العامة، فإن هذه الأخيرة لن تعود بنتائج أساسية طالما أن خدمة الدين مرتفعة بهذا الشكل الحاد في لبنان. إن الحل هو كليا في يد المصرف المركزي والقطاع المصرفي بفعل الواقع القائم وهو أن كلا من سعر الصرف ومعدلات الفوائد يتم إدارتهما وضبطهما بقوة من قبل مصرف لبنان بالتشاور مع المصارف الكبرى في البلد.

ولكي نخرج من فخ الدين، نحن بأمس الحاجة إلى خطة لإعادة تشكيل النظام المالي والنقدي. ولا نعتقد أنه بالإمكان تغيير عاداتنا النقدية في غضون ٢٤ ساعة. فما نحتاج إليه في هذا البلد هو التخلص من إدماننا على

بنية معدلات الفائدة المرتفعة جدا (سواء في الدولار أو في الليرة)، ومن إدماننا على لعبة المقامرة بالكازينو من خلال التحول من الدولار الى الليرة، ثم العودة اليه بحسب ما تمليه علينا الشائعات ومزاج اللاعبين الأساسيين في السوق السياسية والمصرفية. ولبلوغ هذه الغاية، فإن المطلوب هو سلسلة من الإجراءات التدريجية للعودة الى الوضع الطبيعي، وهي تشمل التالي:

١- وجوب توقف النظام عن تشجيع دولرة الاقتصاد

يجب التوقف عن تحرير الشيكات المحررة محليا بالدولار الأميركي، وامتناع مؤسسات القطاع العام عن قبول تسديد فواتير الموردين المحررة بالدولار الأميركي، بالإضافة الى عدم الموافقة على قيام شركات (مثل سوليدير) بتحرير رأس مالها بالعملة الاجنبية. ان النظام النقدي المزدوج القائم على استخدام الدولار في معظم عمليات التداول والإبقاء على العملة الوطنية فقط لدفع أجور القطاع العام أو لتمويل المبالغ الضخمة من الفوائد على الودائع المؤقتة بالليرة اللبنانية، هو نظام يجب التخلي عنه تدريجيا. من ناحية أخرى، يفترض بنا تشجيع استخدام الليرة اللبنانية عوضا عن إحباط المبادرة لهذا الاستخدام بذريعة الحفاظ على الاستقرار النقدي. فلنتذكر أنه وحتى العام ٢٠٠١ كان المصرف المركزي «يعاقب» استخدام الليرة اللبنانية بفرض احتياطات إلزامية مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية، في حين كانت الودائع بالدولار مستثناة من هذا الإجراء. إذا ما أردنا العودة الى العمل بالليرة

كعملة المداولات الرئيسية فإن العديد من المودعين سيرتدون اليها، ويتوقفون عن الاحتفاظ بحسابات بالعملة، وهو واقع يشكل كلفة إضافية للمواطنين الذين عليهم ان يقوموا بمدفوعاتهم بالعملة. ٢- جعل إدارة الدين العام أكثر رشداً وتماسكا و استقلالاً عن مصرف لبنان

منذ عام ١٩٩٣ والمصرف المركزي يصدر من حين الى آخر سندات خزينة تفوق حاجات الخزينة الفعلية، وذلك حتى عندما لم يكن وضع السيولة للقطاع العام يحتاج الى التمويل الفوري. والذريعة كانت دائماً الحاجة لتعقيم السيولة بالعملة الوطنية من أجل الاستقرار النقدي. ان الرسم البياني الذي يصف تطور حسابات القطاع العام والخزينة لدى مصرف لبنان يظهر بوضوح أن مستوى السيولة للدولة والقطاع العام كان بصورة شبه مستمرة فوق ال ١٥٠٠ مليار ل.ل. وبلغ مرات عديدة أكثر من ٢٥٠٠ مليار في الكثير من المراحل (بالغا ذروته خلال العام ١٩٩٧ ليصل الى عتبة ٤٥٠٠ مليار ل.ل. لأشهر عدة)، في الوقت الذي كانت فيه الخزينة مجبرة على الاقتراض من المصارف بمعدلات فوائد مرتفعة. وبالإمكان تقدير الكلفة المفرطة لمثل هذه الإدارة النقدية المستغربة بأكثر من ٣٠٠٠ مليار ل.ل. خلال السنوات العشر الأخيرة (من دون احتساب الفوائد المركبة)^(٤). وبالإضافة الى ذلك، فإن سندات الخزينة لأجل عامين والمكلفة في مجملها أصبحت مهيمنة في إدارة الدين العام على حساب سندات الخزينة لأجل ثلاثة أشهر وستة أشهر و ١٢ شهراً،

الاقلة كلفة. ومما لا شك فيه ان هذا النوع من الإدارة السيئة للدين العام أفسح المجال أمام القطاع المصرفي لتحقيق أرباح ضخمة. لذلك لا بد هنا من انشاء جهاز مستقل عن البنك المركزي لإدارة الدين العام ومنحه الاستقلال الإداري عن وزارة المالية، كما هو الحال في دول عديدة، كما لا بد من تغيير أسلوب المناقصات لسندات الخزينة بالليرة وتخفيض إضافي لبنية الفوائد، على ان تقبل المصارف بالتضحية بمستوى ارباحها العالية جداً في ظروف حالة انكماشية كبيرة.

٣- فصل الرقابة المصرفية عن مصرف لبنان واعطائها استقلالاً مالياً وإدارياً

فالحقيقة ان المصرف المركزي بممارسة سياسة دمج المصارف المتعثرة بمصارف اخرى، و باستعمال سندات خزينة لمنح قروض كبيرة لتسهيل عمليات الدمج، حال دون تطبيق اي عقاب على سوء الامانة من قبل ادارات المصارف المتعثرة، مما ادى الى مزيد من تبخر أموال المودعين (كما حصل مؤخراً مع فضيحة بنك المدينة).

٤- وجوب إعادة النظر بهيكلية معدلات الفائدة بعناية

لا شك في أن دولار بيروت يجب ان يحظى بهامش في الفوائد المدفوعة على الودائع فوق ما يدفع في الأسواق الغربية. لكن المسألة هي في تحديد مدى توسع هذا الهامش. وعندما نعلم ان معظم الودائع في لبنان هي لأجل قصيرة، وانه يسمح لمعظم المودعين في أغلب الأحيان بسحب وداائعهم قبل الاستحقاق من دون كلفة أو وفق الحد

الأدنى منها، يطرح السؤال، هل يجب ان يكون الهامش الذي تدفعه المصارف لكبار المودعين بالدولار أكثر من ٢ الى ٥, ٢٪ فوق ما يمكن الحصول عليه في الأسواق الغربية الكبرى؟

كما هو معلوم، ظلّت المصارف اللبنانية حتى وقت قريب تدفع ما يفوق ال ٥ الى ٦ ٪ لجذب الودائع بالدولار. والأغرب من ذلك ان مصرف لبنان كان يقدم هامش ضخمة للغاية لجذب الودائع المصرفية بالدولار لتعزيز احتياطه بالعملات الأجنبية. وبذلك يكون مصرف لبنان يساهم في رفع معدلات الفوائد في البلد^(٥). أما بالنسبة الى معدلات الفوائد على الودائع بالليرة اللبنانية، فقد كانت تحدد عادة، وبحسب الظروف، بزيادة هامش تراوح بين ٦ و ٢٠ ٪ فوق معدلات الفوائد على دولار بيروت. ان مثل هذه الإدارة النقدية تكون نوعا من الانتحار لاقتصاد البلاد، فالى جانب تضخيم كلفة خدمة دين الدولة، فقد سبب معاناة حادة للقطاع الخاص من حيث كلفة التسليفات المصرفية التي يحتاجها، وهو ما ادى مؤخرا الى الحديث عن اعادة جدولة بعض ديون هذا القطاع للمصارف.

لا شك في أن تحقيق الأرباح المصرفية هي طريقة جيدة لسمعة السوق المالية اللبنانية، لكن في حالة لبنان فإن هذه الأرباح بأكملها تقريبا جمعت بواسطة سياسة قضت على إمكانية النمو في هذا البلد وسببت الفوضى في ماليته العامة.

ان الإفلات من فخ الدين واستعادة النمو سوف يتطلبان تغييرات جذرية في الإدارة المصرفية والنقدية في بلدنا، كذلك في إدارة الدين

العام، والخروج من النظام الحالي، باتباع مقاربة تدريجية ومصممة تصميمًا جيدًا، وهي الخطوة الأولى لتجنب الانهيار في المستقبل. فعندما نعتمد أسلوبًا جديدًا في إدارة ماليتنا، حينها سوف نتمكن بأمان من توسيع هامش تأرجح سعر صرف الليرة مقابل العملات الأخرى، وإدخال المرونة الضرورية جدًا في نظامنا النقدي. سوف نحتاج طبعًا إلى تحديد سعر الليرة مقابل سلّة من العملات الدولية الرئيسية وليس مقابل الدولار الأمريكي فقط.

وثمة تدابير أخرى مطلوبة لتخفيف الأثر السلبي القوي للدين العام والخاص على الاقتصاد، غير أن هذه التدابير تستلزم بدورها بناء توافق جديد في النادي المصرفي والمصرف المركزي للتخلص من النظام المالي والنقدي الحالي المكلف وغير الفعال. لكي نتمكن من تجنب الأزمة نأمل ألا يطول الأوان قبل أن ندرك أن الإبقاء على مستوى مرتفع للأرباح المصرفية لا يمكن أن يكون الهدف الحصري لسياسة النقدية. إن الأرباح المصرفية جيدة طالما نشأت عن نمو اقتصادي حقيقي وعن دينامية وزيادة إنتاجية في النشاطات الاقتصادية. أما عندما يكون المصدر الحصري لهذه الأرباح ناجمًا عن الإقراض المفرط للخزينة وتكليف كل من القطاعين العام والخاص بأعباء كبيرة نتيجة الفوائد المرتفعة بشكل غير واقعي، فإن هذه الأرباح التي تحققها المصارف تكون قاضية على الاقتصاد، وفي المدى الطويل سوف يوقع القطاع المصرفي نفسه ضحية هذا النظام النقدي الفتاك الذي يولّد الأرباح المصرفية بشكل عشوائي، ويولّد

كذلك مداخيل مالية عالية جدا لكبار المودعين في المصارف لا يقابلها اية زيادة في الانتاجية في الاقتصاد الوطني .
ولنعد بالذاكرة الى الأيام الخوالي الجيدة في فترة ما قبل الحرب، حين كان سعر عملتنا محددًا بشكل حرّ، وحينما كانت قيمة العملة تحدد وفق القوة الطبيعية لاقتصادنا. في تلك الحقبة كانت الدولار تشكل ٣٠٪ فقط من الودائع، فيما كانت جميع التسليفات المصرفية تقريباً تتم بالعملة الوطنية. قد تعود تلك الأيام في حال شهد النظام المالي والنقدي الحالي غير الفعّال وغير الأخلاقي إصلاحاً في العمق بتعاون جميع الفرقاء فيه.

ان الانحطاط الذي أصاب الفكر الاقتصادي في لبنان كان من جراء الإيمان الساذج بحتمية تخصص لبنان ببعض الخدمات السياحية والتجارية الطابع، وجعله على نسق إمارة مونت كارلو يعيش من الثروات المالية التي تلجأ اليه. وقد رسخت السياسات المتبعة في لبنان (باستثناء عهد الرئيس شهاب) هذه الذهنية التي لا ترى مستقبلاً للبلاد خارج هذا الإطار. وتجدر الإشارة الى ان الكثيرين من اللبنانيين، حتى الفئات المحدودة الدخل، اعتادوا ان يتكلوا على ما تدّره حساباتهم الادخارية في الجهاز المصرفي من فوائد عالية.

والتفكير السائد يدور حول امكانية استقدام المزيد من القروض لتسديد ما يترتب على الدولة من خدمة للدين العام، بدلاً من التفكير الجدي بالدخول في نهضة انتاجية شاملة تسمح بزيادة فرص العمل بشكل كبير، وبالتالي توليد مداخيل جديدة نابعة من

جهد انتاجي جماعي، ما يمكن من خلاله تسديد اصل الدين. فالحقيقة ان من يقع في المديونية، مهما كان السبب، أكان فرداً او مؤسسة او دولة، يجب ان يقوم بنشاطات اقتصادية جديدة عبر تكثيف الجهود الإنتاجية لكي يولد المداخيل الكافية لبداية تسديد مستحقات اصل الدين.

ولا بد هنا من الإشارة الى ضرورة ان تكون الفوائد معتدلة على الدين لكي يتمكن أي مدين من تسديد متوجباته. اما اذا كانت الفوائد عالية جداً، فان أي جهد انتاجي قد لا يسمح بتغطية خدمة الدين وتسديد اصله، لذلك لا بد من إجراء إصلاح شامل لنظامنا النقدي المسؤول عن هذا المستوى العالي من الفوائد كشرط مسبق لكي نتمكن من الدخول في النهضة الإنتاجية المرجوة.

ب : الدخول في النهضة الإنتاجية :

ان لبنان يتمتع بمميزات طبيعية هامة (جمال الطبيعة، الموقع في وسط حوض البحر الابيض المتوسط، التربة الخصبة، فائض من المياه العذبة)، بالإضافة الى ما يتوفر فيه من قدرات بشرية كبيرة بفضل انفتاح لبنان على الثقافة والعلم منذ قرون وبنائه للمؤسسات التربوية الراقية.

غير ان هذه الإيجابيات لا نستفيد منها، فتحن نتعدى على مواردنا الطبيعية بشكل عشوائي: الكسارات، التعديات على الشاطئ البحري والشواطئ النهرية، استخدام الرمول، تبيذير المياه وتلوثها، عدم معالجة النفايات بطريقة جدية، وقيام المؤسسات التربوية بتأهيل القدرات البشرية

الشاية الى الهجرة بدلاً من العمل من اجل إبقائها في الوطن لكي تكون عنصراً محورياً في نهضة إنتاجية وإنماء متوازن بين كل المناطق اللبنانية وكل القطاعات الاقتصادية.

ويرى الكثيرون ان الهجرة هي ظاهرة حتمية نظراً لضيق رقعة البلاد وعدم توفر المواد الأولية فيه. وهذه طبعاً نظرة خاطئة تماماً، لأن هناك العديد من البلدان الصغيرة التي تخطت محدودية رقعتها وفراغها من المواد الأولية لتقيم اقتصاداً مكثفاً إنتاجياً وتصبح من المراكز التكنولوجية الصناعية المرموقة. ونذكر على سبيل المثال شبه جزيرة سنغافورة التي تصدر أكثر من ١٢٠ مليار دولار من السلع، بينما مساحتها هي عشر مساحة لبنان وعدد سكانها ٤ ملايين نسمة، وهم من أعراق ومذاهب دينية مختلفة على غرار لبنان. كما يمكن ان نذكر الدانمارك، وعدد سكانها ٥ ملايين ومساحتها ٤٣٠٠٠ كلم^٢، ومع ذلك فان صادراتها السنوية تفوق ٥٠ مليار دولار، وكذلك الأمر بالنسبة الى ايرلندا التي كانت من أفقر دول أوروبا في الستينيات من القرن الماضي، وكانت تعاني من هجرة العنصر البشري بشكل كبير جداً، الى ان قررت الدخول في نهضة إنتاجية شاملة والاستفادة من مواردها البشرية محلياً بدلاً من تصديرها الى الخارج، فأصبحت اليوم تصدر ٨٣ مليار دولار من البضائع، وذلك في غياب أية مواد أولية او منجمية تُذكر، وهي اليوم في عداد الدول الأكثر تقدماً في الاتحاد الأوروبي، ومعدلات النمو فيها هي الأعلى بين دول الاتحاد.

ويمكن ان نعطي أمثلة أخرى كثيرة، فالسويد أيضاً كانت من الدول الأشد فقراً في أوروبا في بداية القرن العشرين، وقد أصبحت بعد خمسين سنة، من

بين الاقتصادات الأكثر تطوراً في أوروبا، وهي بَنَتِ اشمل نظام للحمايات الاجتماعية وما تزال تعمل به اليوم رغم ضغوطات العولة والتيارات النيو ليبرالية التي تسعى الى تفكيك نظام هذه الحمايات. يمكن أيضاً ان نذكر حالة تايوان وهي جزيرة صغيرة كانت في عداد البلاد الأكثر فقراً ومجتمعها كان مجتمعاً ريفياً صرفاً، وقد أصبحت اليوم من عمالقة صناعة الالكترونيات في العالم. كل هذه الامثلة تدل بشكل واضح على ان ليس هناك من حتمية في ظاهرة الهجرة، وان ضيق مساحة البلد وفراغه من المواد الأولية او المنجمية لا يقود بالضرورة الى هجرة متواصلة لأبنائه. لذلك يمكن للبنان ان يقلب الاتجاهات السلبية التي يمضي فيها اقتصادياً واجتماعياً ليؤسس نهضة إنتاجية شاملة تعتمد على مهارات أبنائه وقدراتهم الخلاقة. ونحن نرى هذه القدرات تزدهر خارج لبنان بشكل يثير إعجاب العالم، إنما هي مكبوتة في لبنان بغياب الجو الإنتاجي الجدي الذي نفتقده، خصوصاً منذ نهاية الحرب.

صحيح ان الاكلاف في لبنان أصبحت عالية بالمقارنة مع دول الجوار، غير اننا نجد الحالة نفسها في الدول الصناعية الكبرى، وتلك الدول التي ذكرناها سابقاً والموجودة في أوروبا، ومع ذلك فان الإنتاجية العالية للعامل والكوادر الفنية تسمح بالتغلب على هذه الاكلاف. و القضية هي قضية أداء اقتصادي عالي الكفاءة، يشمل كلاً من القطاعين العام والخاص ضمن علاقات بينهما لا يسودها الفساد والرشوة والبعث عن الامتيازات؛ بل تتميز بعمل مشترك عالي الكفاءة من اجل هدف واحد وهو خلق الجو المناسب لكي تنقلب الاتجاهات السلبية في الاقتصاد الى نهضة شاملة اقتصادية

واجتماعية في آن معاً. وهذا أيضاً سرّ نجاح دولة مثل اليابان في القرن التاسع عشر او دولة مثل كوريا الجنوبية. وبطبيعة الحال فإنه في حال حصول قناعة لدى اللبنانيين بضرورة الخروج من الوضع الحالي، فإن ذلك سيتطلب تحقيق إصلاحات إضافية بالنسبة الى التي اشرنا اليها سابقاً، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الأمور التالية:

١- اقامة سياسة دعم شاملة للنشاطات الانتاجية

على الدولة ومؤسسات التمويل اللبنانية ان تنفذ سياسة دعم نشطة تشمل كل نشاط إنتاجي جديد خارج القطاعات الخدمائية التقليدية، مثل التجارة والسياحة في العاصمة وجوارها، والمشاريع العقارية لبناء شقق فخمة او مجمعات تجارية. ومن اهم مكونات سياسة الدعم هذه اقامة صناديق استثمارية مناطقية للمساهمة في رأس مال منشآت إنتاجية جديدة، وتقديم القروض بشروط مقبولة الى المبادرين بهذه النشاطات، وكذلك إقامة المناطق الصناعية والخدمائية في كل منطقة وتوفير كل التسهيلات الإنتاجية من طرقات وكهرباء واتصالات سلكية ولاسلكية وإعفاءات جزئية ومؤقتة من رسوم الضمان الاجتماعي ومن ضريبة الدخل والضرائب الأخرى المكلفة مثل ضريبة الطابع.

٢- التعاون المتواصل بين المؤسسات التربوية و القطاع الخاص لجعل

لبنان مركز تفوق انتاجي

ان الدخول في النهضة المرجوة يجب ان يهدف الى جعل لبنان مركز

تفوق تقني وتكنولوجي مرموق ومشهور إقليمياً وعالمياً كما هو الحال بالنسبة الى بعض الدول التي ذكرناها آنفاً كمثال للنهضة الإنتاجية الناجحة. و من أجل ذلك ، لا بد من تنسيق تام بين الجامعات ومعاهد التعليم العالي ومعاهد التدريب المهني مع كل من وزارة الصناعة وغرف التجارة والصناعة لتوجيه الطلاب نحو المهن التي يمكن ان تكون مطلوبة في إطار هذا التغيير الشامل في السياسات الاقتصادية. وعلى إدارات الجامعات والمعاهد التعليمية ان تعمل لكي توفر فرص العمل لطلابها في البلد بدلاً من تحضير الطلاب الى الهجرة بتعليمهم المناهج والاختصاصات المطلوبة في بلدان الاغتراب. فالمؤسسات التربوية الراقية في لبنان أصبحت تهتم فقط بتأهيل طلابها لمتابعة تحصيلهم العلمي والمهني في الخارج بدلاً من تأهيلهم ليبقوا في الوطن وقيموا فيه نشاطات اقتصادية جديدة. وعلى الجامعات أيضاً ان تنشئ مراكز أبحاث ومختبرات لخدمة القطاع الخاص المحلي والإقليمي والدولي، إذ لا يمكن ان يكون لدينا هذا العدد الكبير من الجامعات ومعاهد التعليم العالي التي نفتخر بها بينما نفتقد لمراكز أبحاث ومختبرات هندسية وطبية وبيئية ومعلوماتية وإلكترونية تخدم الاقتصاد وتجلب الطلب على خدماتها من الشركات العربية والدولية الكبرى.

٣- تأمين الحماية للنشاطات الإنتاجية

في إطار النهضة المرجوة يجب العمل على حماية النشاطات الإنتاجية من أية مضاربة غير شرعية من السلع والخدمات الأجنبية،

خصوصاً في المجال الزراعي والصناعي حيث قامت الدولة في السنين العشر الأخيرة بتوقيع اتفاقات لتحرير المبادلات التجارية من القيود مع دول الجوار والاتحاد الاوروبي من دون ان تأخذ في الحسبان الوضع المتردي للقطاعات الإنتاجية ومن دون ان تقف موقفاً صلباً عندما لا تطبق الدول التي وقعنا معها اتفاقيات تجارية تطبيقاً سليماً، فتصبح هي الجهة المستفيدة حصرياً، وتفلس الشركات اللبنانية المنتجة، ونفقد المزيد من فرص العمل.

٤- مكافحة الفساد في علاقة القطاع الخاص بالقطاع العام

يجب مكافحة الفساد بطرق جدية وليس كلامية فقط والعودة الى العمل بقواعد الأخلاقية الاقتصادية المعروفة (Business Ethics) في كل من القطاعين العام الخاص وفي علاقة القطاعين معاً. وفي هذا المضمار يجب ان تصبح علاقة الدولة بالقطاع الخاص علاقة شفافة ترى الى التشاور المستمر لبلوغ أهداف النهضة الإنتاجية المرجوة، بدلاً من ان يسعى البعض من القطاع الخاص الى الحصول من الدولة على امتيازات خاصة ومواقع احتكارية تؤمن الأرباح السهلة والضحمة ولو تم ذلك على حساب المستهلك اللبناني وعلى حساب مبدأ المنافسة العادلة. وفي هذا المضمار لا بد من الإشارة الى ان لبنان بحجمه الصغير لا يتحمل تشابك المصالح الخاصة والعامة كما يحصل منذ سنين بتسلّم كبار رجال المال والأعمال مراكز سياسية هامة في كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. واذا كان هذا الشيء غير محبب حتى في الاقتصادات الكبرى مثل

الولايات المتحدة أو إيطاليا، فعندما يحصل في اقتصاد صغير مثل اقتصاد لبنان فالنتيجة الحتمية هي تفشي الفساد والرشوة والخلط المكف بين المصالح الخاصة للسياسيين والمصلحة العامة.

٥- استنفار قدرات الاغتراب

لا بد من استنفار قدرات الاغتراب المالية والعلمية والمهنية للمساهمة في الإصلاح المالي والنقدي من جهة، وفي النهضة الإنتاجية من جهة أخرى. ان لدى جاليات الاغتراب استعدادات كبيرة لمساعدة الوطن في حال حصول مثل هذا التغيير الإصلاحي العملاق والجدي الذي نتحدث عنه. ولا بدّ هنا من التذكير بالاقترح الوجيه الذي تقدم به المغترب اللبناني حكمت قصير وبادر الى تطبيقه، وهو الاكتتاب بسندات خزينة من دون فائدة للتخفيف من حدة أزمة المديونية . وكما ذكر صاحب الاقتراح، فإذا قام مئة الف مغترب من ذوي القدرات المالية بتسليف الدولة مئة الف دولار لكل مغترب فهذا سيدير ١٠ مليارات دولار على الدولة من دون كلفة^(١)، وفي اعتقادنا انه لو توفر الجوّ الإصلاحي الجدي والمتواصل فان القدرات المالية اللبنانية في الوطن والمهجر يمكن ان تسدّ جزءاً كبيراً من اصل الدين عبر التبرعات او عبر الاكتتاب في سندات خزينة طويلة الأمد من دون فائدة، او المزيج منها. ومثل هذه المبادرة يجب ان يتم تحضيرها بكل دقة وعناية بما فيها زيارات كبار المسؤولين على رأس الدولة الى جاليات الاغتراب مع وفد من رؤساء الجامعات والغرف التجارية و المصارف و الجمعيات المهنية.

اما على صعيد المساهمة في النهضة مباشرة فان هناك العديد من الكفاءات التقنية والمهنية الرفيعة المستوى التي يمكن ان تُقدم خبرتها الى كل من الدولة والقطاع الخاص لزيادة وتحسين الأداء الاقتصادي.

٦- تحقيق الاصلاح الاداري

من المكونات الاساسية للنهضة الانتاجية الشاملة إصلاح إداري شامل وجدي مع زيادة رواتب القطاع العام منعاً لسهولة الإفساد وتقديم الرشاوى، هذا بالإضافة الى تحقيق اللامركزية بنقل بعض مهام الدولة في الشأن الاجتماعي والتربوي الى البلديات واتحادات البلديات بالترافق مع نقل جزء من الموظفين المعنيين في جهاز الدولة المركزي الى الاجهزة المحلية وترشيد عدد الموظفين في الإدارات المختلفة.

من نافلة القول ان مثل هذا التغيير في تقاليدنا الاقتصادية وتحقيق الاتجاهات الإصلاحية المطلوبة لبلوغ الهدف لن يتحقق بسهولة نظراً للاتجاهات التاريخية في الاقتصاد اللبناني التي سردناها في بداية هذه الدراسة، مع ما رافقها من فكر اقتصادي تبسّطي وساذج استولى على كثير من عقول اللبنانيين. إنما هل ان ما أنجزته شعوب العالم المتقدم من رقي ونهضة سيظل ممنوعاً على لبنان بسبب بعض الأفكار الاقتصادية التبسيطية؟ ألم يحن زمن البدء في إعادة نظر شاملة لأوضاع اقتصادية متردية للغاية هي نتيجة السياسات المطبقة لصالح هذه النظرة التبسيطية التي تختصر البلاد وكل قدراتها

الكامنة والمكبوتة في بعض المطاعم والفنادق الفخمة في العاصمة وبعض مراكز السياحة والتزلج لأثرياء البلد والمنطقة؟ ألم يجدر بنا ان نحقق طموحات أجدادنا وطموحات كل اللبنانيين الذين يهاجرون بحثاً عن العمل والعيش الكريم؟ ان تغيير اتجاه مصيرنا هو في أيدينا وليس في ما يمكن ان تمنّ علينا الدول الغنية من قروض وهبات جديدة؛ ذلك ان الاستمرار بهذا المنحى يعادل انتحاراً جماعياً لا يمكن ان نقبل به.

المراجع

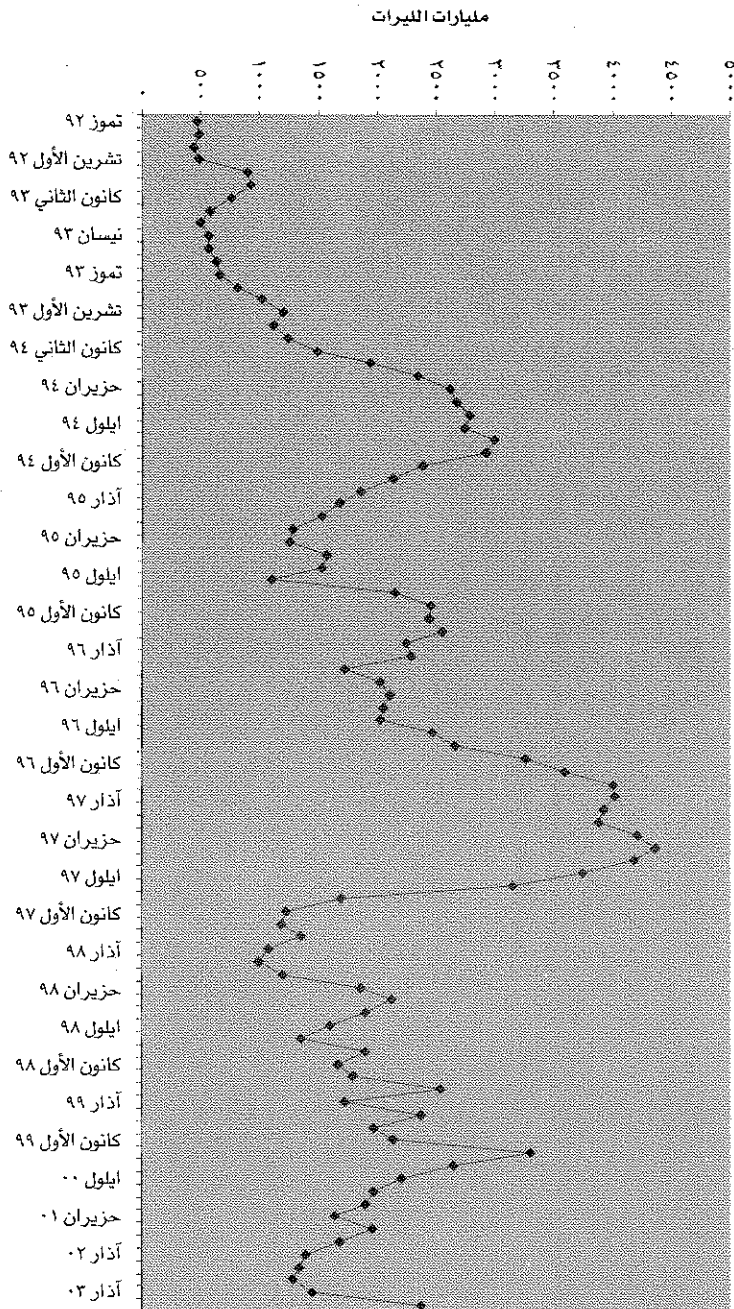
١. لقد بلغت الأرباح حدّها الأقصى، بواسطة المودعين غير المقيمين أو المودعين المحليين الكبار وذلك من خلال قيامهم بالاقتراض بالدولار بأكلاف منخفضة نسبياً (فوائد) واستخدام عائدات الأرباح للاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية ويفوائد مرتفعة جداً.
٢. يجب التنكير بأن المصرف المركزي منح علاوات (أسعاراً إضافية) للمودعين أو المكتتبين بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية من خلال رفع سعر صرف الليرة سنوياً بنسبة ٢,٥ إلى ٣ في المئة، وقد أوقفت هذه الممارسة بناءً لطلبي منذ بداية العام ١٩٩٩.
٣. بصفتي وزيراً للمالية حينها، عارضت بشدة المصرف المركزي عندما قام بتجديد كل آجال استحقاق سندات الخزينة، خلافاً لتعليماتي كوزير والتي نصّت على تجديد ٨٠ في المئة فقط من القيمة الاسمية للسندات المستحقة. كذلك قام رئيس الوزراء بناءً على تقرير مني، بإعلام مجلس النواب بالواقع القائم وهو أنه خلافاً للمادة السادسة من قانون الموازنة، كانت هناك إصدارات فاقت حاجة تمويل الخزينة (لمزيد من التفاصيل، بالإمكان مطالعة كتابي «الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان»).
٤. لا تتلقى عادة المصارف المركزية ودائع المصارف التجارية بالعملات الأجنبية، لأن مثل هذا الاجراء مؤثر بما لا يبرر فيه الى نقص حاد في هذه العملات لدى البنك المركزي.
٥. التقرير السنوي لمصرف لبنان.
٦. تقدم السيد قصير بهذا الاقتراح القيم خلال ندوة أقيمت خاصة للمغتربين لعرض فرض الاستثمار في لبنان عام ٢٠٠٠ وجمعية الصناعيين وممثلين عن النقابات المهنية لعرض خطة النهضة الإنتاجية والاتجاهات الجديدة في السياسات الاقتصادية والمالية.

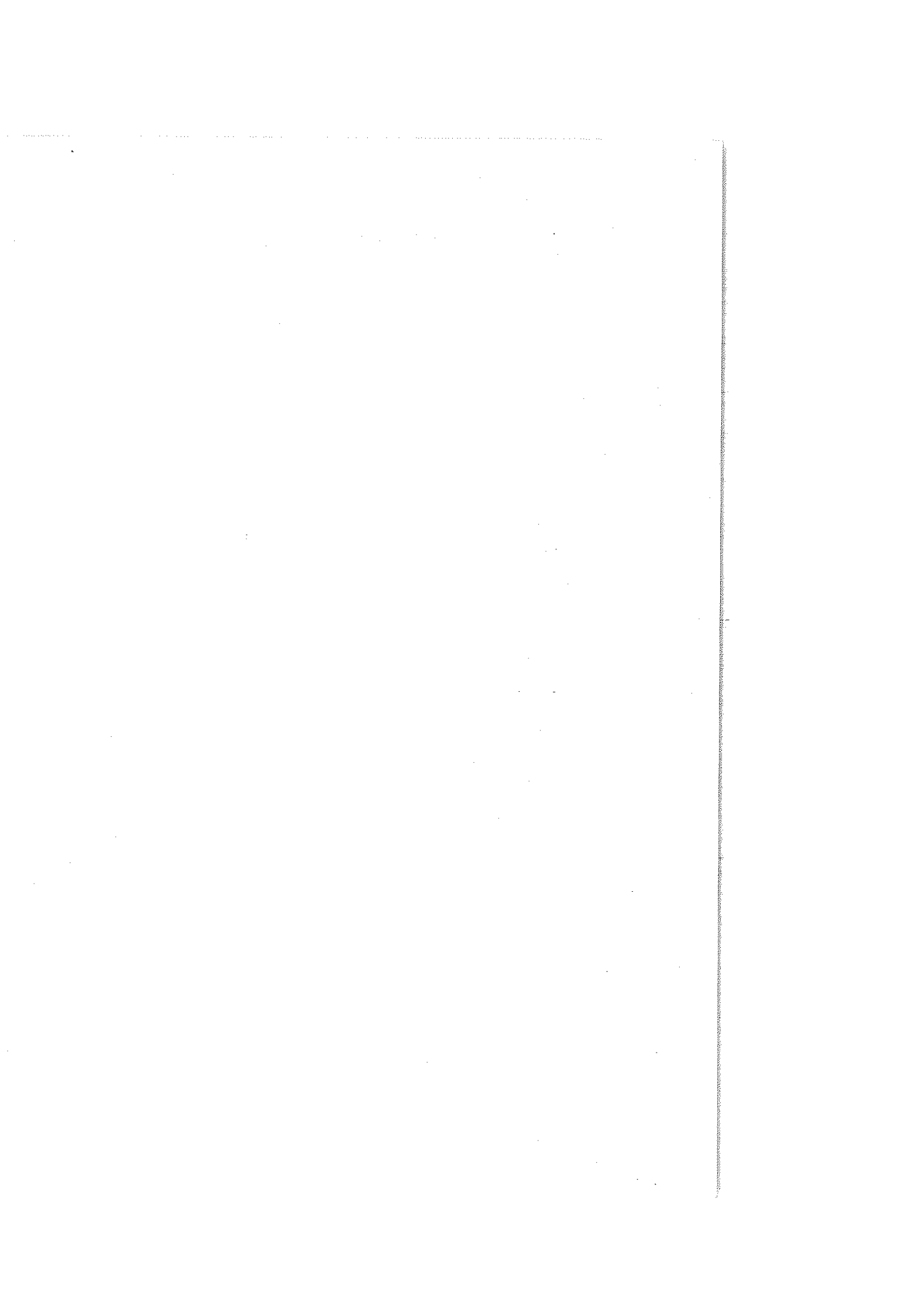
تطور سعر صرف الليرة اللبنانية وموجودات المصارف ١٩٨٣ - ١٩٩٢

السنة	معدل وسطي	نهاية الفترة	السعر الأدنى	السعر الأعلى	موجودات المصارف مليارات الدولارات	موجودات المصارف
١٩٨٣	٤.٥٢	٥.٤٩	٣.٧٣	٥.٤٩		
١٩٨٤	٦.٥١	٨.٨٩	٥.٣	٩	٩٠.٠٠	١٠.١
١٩٨٥	١٦.٤٢	١٨.١	٨.٩	١٩.٣٥	١٤٠.٩٠	٧.٨
١٩٨٦	٢٨.٣٧	٨٧	١٨.١	٩٢	٤١٤.٠٠	٤.٨
١٩٨٧	٢٢٤.٧٤	٤٥٥	٧٩.٨	٦٠٠	٢.٠٣٦.٠٠	٤.٥
١٩٨٨	٤٠٩.٢٣	٥٣٠	٣٥٠	٥٥٠	٢.٨٠٨.٠٠	٥.٣
١٩٨٩	٤٩٦.٦٩	٥٠٥	٤١٣.٥	٥٥٠	٢.٠٢٥.٠٠	٦.٠
١٩٩٠	٧٠١.٧٦	٨٤٢	٥٠٥	١٢٢٠	٤.٧٨٩.٠٠	٥.٧
١٩٩١	٩٢٨.٢٣	٨٧٩	٨٤٢.٥	١١٥٠	٦.٦٢٤.٠٠	٧.٥
١٩٩٢	١٧١٢.٨٤	١٨٣٨	٨٧٨.٧٥	٢.٨٢٥.٠٠		
١٩٩٢ ك١	٨٧٩.٠٠	٨٧٩.٠٠	٨٧٨.٧٥	٨٧٩.٥		
شباط	٩٢٩.٢٦	١.٠٧٠.٠٠	٨٧٩.٠٠	١.١٢٥.٠٠		
آذار	١.١٧٥.٠٠	١.٢٨٠.٠٠	١.٠٧٠.٠٠	١.٢٩٠.٠٠	٩.٠٢٢.٣٠	٧.١
نيسان	١.٤٤٣.٠٠	١.٦٠٠.٠٠	١.٢٨٠.٠٠	١.٧٢٥.٠٠		
أيار	١.٦٢١.١١	١.٦٨٠.٠٠	١.٣٧٥.٠٠	٢.٠١٠.٠٠		
حزيران	١.٧٣٠.٥٠	١.٧٠٥.٠٠	١.٥٧٥.٠٠	١.٨١٥.٠٠	١١.٧٤٢.٢٠	٦.٩
تموز	١.٨٥٥.٧٥	٢.١٦٥.٠٠	١.٦٨٠.٠٠	٢.٢٤٥.٠٠		
آب	٢.٣٨٢.٢٥	٢.٣٩٠.٠٠	٢.١٦٥.٠٠	٢.٨٠٠.٠٠		
أيلول	٢.٥٢٧.٧٥	٢.٤٢٠.٠٠	٢.٢٤٠.٠٠	٢.٨٢٥.٠٠	١٦.٧٥٧.٦٠	٦.٩
١٠	٢.٢٤٨.١٠	١.٩٦٥.٠٠	١.٩٦٣.٠٠	٢.٥٦٠.٠٠		
١١	١.٩١١.٧٦	١.٨٧٤.٠٠	١.٨٦٩.٠٠	١.٩٦٥.٠٠		
١٢	١.٨٥٠.٦٢	١.٨٣٨.٠٠	١.٨٣٥.٠٠	١.٨٧٥.٠٠	١٤.٦٣٤.٢٠	٨.٠

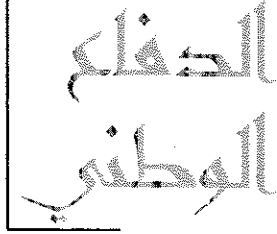
المصدر: النشرة الفصلية لمصرف لبنان رقم ٥٥ الفصل الرابع ١٩٩٢

تطور حساب الخزينة وحسابات القطاع العام لدى مصرف لبنان





أثر اتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي على الصناعة اللبنانية



مقدمة

تفرض العولمة الجارية اليوم على بلدان العالم وشعوبه أشكالاً من التكيف مع التغيرات التي طالت وتطال موازين القوى في العالم، والتي أعادت ترتيب القوى الإقليمية والعالمية في ضوء النتائج التي انتهت إليها الحرب الباردة. ذلك أن التفرد بمصير الكرة الأرضية من قبل الولايات المتحدة لمجرد أنها تحتكر القوة في مجالات الاقتصاد والحرب والتكنولوجيا والمال، بات يستفز الكثير من القوى والدول والتجمعات، لأن الطموح الأميركي لم يعد يقتصر على التحكم بموارد بلدان الأطراف ومصائرها، بل تعداه إلى الاستخفاف بمصالح شركائه في أوروبا وآسيا. إلى ذلك فإن التناقضات القديمة التي كانت قائمة بين المراكز الرأسمالية الثلاثة - الولايات المتحدة الأميركية، أوروبا الغربية واليابان - ليس أنها لم تختف ولم تحل فقط، بل



د. مفيد قطيش*

* الجامعة اللبنانية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال

اكتسبت أبعاداً وأشكالاً جديدة ارتباطاً بنتائج الحرب الباردة. ولذلك يسعى كل طرف لاستغلال ما لديه من احتياطات كامنة بغية تعزيز قدراته في المواجهات المتكررة مع أنداده. من هنا فإن الاتحاد الأوروبي يسعى منذ انحلال حلف وارسو وانتقال بلدان أوروبا الشرقية والوسطى إلى الرأسمالية، إلى إعادة دمج بلدان هذه المنطقة في فلكه، وربط جيرانه في جنوب شرق المتوسط بعلاقات وثيقة لتحقيق غايات متعددة بما فيها تعزيز قدراته.

اتخذ السعي لتوثيق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان حوض المتوسط شكل اتفاق شراكة أورو - متوسطة يئص على تعاون في مختلف المجالات ويؤسس لمستوى عالٍ ومفتوح من التفاعل بما في ذلك التكامل. وقد وقّع هذا الاتفاق مع كل بلد على حدة، بما فيها لبنان في العام ٢٠٠٢.

إن اتفاق الشراكة هذا بما يمليه من انفتاح وإزالة تدريجية للعوائق الجمركية والعراقيل أمام السلع والخدمات الصناعية بين لبنان والاتحاد الأوروبي، وإقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين بحلول العام ٢٠٠٢، وبما يفسحه من حرية حركة أمام عوامل الإنتاج وفتح للأسواق يندرج في الميل العام للعولمة. وهو يطرح جملة من التحديات على الاقتصاد اللبناني ولا سيّما على صناعته بالدرجة الأولى، وعلى دور لبنان في التقسيم الدولي والإقليمي للعمل، لما سيفرضه من تعديلات، ليس على الصناعة فحسب بل وعلى الاقتصاد عموماً. ذلك أن السوق المحلية ستكون عرضة لقصف دائم بالسلع والخدمات المتنوعة والجذابة، كما ستصبح مسرحاً لحروب بين الشركات، والمقرر الوحيد للاعتراف بضرورة السلعة والمؤسسة التي تنتجها. وفي ضوء هذا الاعتراف أو حجبه، في الداخل والخارج لن يتحدد فقط

مصير المشاريع والشركات اللبنانية بل والآلاف من العمال المرتبطين بها. إن هذه الاتفاقية ستضع المشاريع المتفاوتة القوة على حلبة صراع موحدة، أو على خط سباق واحد لا تتوفر فيه فرص متكافئة.

من هنا تبرز إلى الواجهة وبشكل مفاجيء مسألة القدرة التنافسية للسلع اللبنانية والاقتصاد اللبناني عموماً والتي ستكون خط الدفاع الأول لهذا الاقتصاد في مواجهة مع عمالقة عالميين يتمتعون بعناصر القوة التنافسية. وتبرز أمام الاقتصاد اللبناني تحديات جدية لم يصبح بعد مستعداً لتقديم إجابات عنها. فهل باستطاعة الصناعة اللبنانية أن تؤمن المناعة الكافية في هذه المواجهة؟ وكيف سترفع قدرتها التنافسية؟ وما هي السبل للاستفادة من بنود الشراكة؟ وهل ستمكن الصناعة اللبنانية من تحقيق اختراقات حقيقية في الأسواق الأوروبية؟ وهل سيتمكن لبنان من الحد من استيراد البطالة من أوروبا؟ أم أنه لن يتأخر الوقت ليعفي لبنان نفسه من هذه المنازلة غير المتكافئة؟

تلك هي الإشكالية التي سيتناولها هذا البحث، على أساس عرض الإطار العام لمشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطة وقراءة للاتفاقية الخاصة بلبنان، وإبراز مواقع القوة والضعف في الصناعة اللبنانية، والتحديات التي تنتظرها، وصولاً إلى استنتاج لبعض الأجوبة على هذه التحديات مما تفرضه الشراكة على الاقتصاد اللبناني خصوصاً وإن المعطيات المتوفرة عن نتائج تطبيق اتفاقية الشراكة مع البلدان الأخرى وعن أفاق هذه الاتفاقية مع لبنان ما زالت محدودة حتى الآن.

أولاً: الإطار العام للاتفاقية

يمثل مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية طوراً جديداً في بنية العلاقات القائمة بين بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان المشاطئة للبحر المتوسط بين الجنوب والشرق. وقد تبلور هذا المشروع في الإعلان الصادر عن مؤتمر برشلونة الذي انعقد في تشرين الثاني لعام ١٩٩٥. وشارك في هذا المؤتمر، إلى جانب مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية دول عربية (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، والسلطة الفلسطينية) إلى كل من قبرص، مالطا، إسرائيل وتركيا. وكان الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية. وقد اتفق المجتمعون على إقامة شراكة بين بلدان الاتحاد وبلدان جنوب وشرق المتوسط تتضمن ثلاثة محاور هي الاقتصاد، السياسة والأمن، والقضايا الاجتماعية والثقافية. كما صاغ المجتمعون آلية متابعة للمخطط التنفيذية.

يستند هذا الطور إلى تاريخ من العلاقات والاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة، وبين كل بلد من بلدانه على حدة مع الجيران مع الضفة الأخرى. وكانت الجهود المبذولة لتوثيق العلاقات بين الطرفين قد بدأت في مطلع الستينات حيث أُقيمت الأسرة الأوروبية، واستمرت في أواسط السبعينات حيث أثمرت اتفاقيات ثنائية مع عدد من البلدان العربية. وقد اقتصر مضمون تلك الاتفاقيات على تعاون في المجال التجاري. وكان هذا الاتجاه قد ارتسم في قمة باريس عام ١٩٧٢ بهدف تعزيز التبادل الاقتصادي مع الجيران المتوسطيين. ولهذا الغاية أسس الحوار العربي - الأوروبي، الذي ساهم إلى حد ما في تغيير نظرة أوروبا إلى مشاكل المنطقة.

وفي تعداد سريع نشير إلى أهم الاتفاقيات التي وقعتها الأسرة الأوروبية مع بلدان المنطقة: مع إيران (١٤/١٠/١٩٦٣)؛ مع إسرائيل (٤/٦/١٩٦٤)؛ مع لبنان (في أيار ١٩٦٥). ثم عقدت اتفاقية تجارية أخرى مع إسرائيل سنة ١٩٧٠؛ وسنة ١٩٦٤ عقدت اتفاقية مع تركيا، وعقدت اتفاقية اتحاد جمركي مع مالطا سنة ١٩٧٤؛ كما عقدت اتفاقية ارتباط مع تونس والمغرب في أيلول ١٩٦٩ واتفاقية أفضلية تجارية مع مصر في نهاية ١٩٧٢، وعقدت اتفاقيات ارتباط مع دول المغرب العربي سنة ١٩٧٦، ومع بلدان المشرق (مصر، الأردن، سوريا ولبنان) سنة ١٩٧٧^(١). وقد ركزت تلك الاتفاقيات على مسائل المعاملة المفضلة ومساعدة بلدان المتوسط على مواجهة المشاكل الاقتصادية في تلك الفترة، بما فيها مشكلة المديونية، ودعم عملية التنمية فيها. ولم تتناول المسائل السياسية والثقافية - الاجتماعية ولا موضوع الهجرة.

يمكن التأريخ لبداية هذا الطور الجديد في العلاقات الأوروبية - المتوسطية مع مطلع التسعينات التي شهدت وضع سياسة متوسطة جديدة للاتحاد تهدف لزيادة المساعدات المالية لبلدان شرق وجنوب المتوسط والتعاون الإقليمي. وكانت البداية سنة ١٩٩٣ في بداية مفاوضات على اتفاقيات ارتباط مع المغرب وتونس وإسرائيل. ثم وسع الاتحاد الأوروبي عرضه على بلدان متوسطة أخرى، وأصدر آنذاك تعليمات للمفوضية الأوروبية لإعداد كتاب أبيض يتضمن استراتيجية بعيدة المدى لتعزيز النمو والمنافسة والعمالة. وقد ركز الكتاب على أشكال فتح الأسواق ووسائلها، والاستفادة من التغيرات الحاصلة في العالم. وكان المجلس الأوروبي قد تبني في حزيران من العام ١٩٩٤ مقترحات الكتاب الأبيض وطلب من المفوضية

الأوروبية وضع استراتيجية لصياغة مشروع شراكة أوروبية متوسطة تسمح له بممارسة دور أكبر في تحقيق السلام والاستقرار والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة^(٧). وأقر مؤتمر الاتحاد المنعقد في «كان» في حزيران ١٩٩٥ المقترحات الواردة في لقاءات ١٩٩٤. إلا أن لقاء برشلونة المنعقد في تشرين الثاني لعام ١٩٩٥ والإعلان الصادر عنه أعطى مشروع الشراكة شكله النهائي ومضمونه الذي تكرر في كافة الاتفاقيات المعقودة في بلدان المتوسط. وقد هدفت اتفاقية الشراكة هذه إلى إنشاء فضاء اقتصادي أوروبي -متوسطي يقوم على أربعة ركائز هي: إقامة منطقة تجارة حرة بالسلع المصنعة بين الاتحاد والبلدان المتوسطة بحلول العام ٢٠١٠ عبر إزالة تدريجية للعوائق الجمركية؛ دعم تعاون مالي؛ شراكة سياسية - أمنية - تؤول إلى استتباب السلام والاستقرار في المنطقة؛ شراكة اجتماعية - ثقافية تعالج مسائل الهجرة والبطالة والفقر. ولأن هذا البحث لا يمكن أن يتسع لكل محاور الشراكة، فسوف يتناول فقط جانبها الاقتصادي كونه الأساس الذي تستند إليه المحاور الأخرى.

جدير بالذكر أن لقاءات ومؤتمرات عديدة عالجت القضايا التنفيذية للإعلان نذكر منها على سبيل المثال لقاء «مالطا» في نيسان من العام ١٩٩٧. لا شك في أن تحول السياسة الخارجية الأوروبية بهذا الاتجاه إنما جاء تحت ضغط التحولات التاريخية في العالم والمتفق على جمعها تحت عنوان نتائج الحرب الباردة وما تمخض عنها من بداية مباحثات بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي والحاجات الملحة لأوروبا، إن لجهة معالجة الهجرة غير المشروعة والبطالة في بلدان الاتحاد والبلدان المتوسطة، أو حاجتها إلى

توسيع أسواقها الخارجية، أو رغبتها بإرساء سلم واستقرار على حدودها الجنوبية. إلى ذلك جاء هذا التحول نوعاً من رد الفعل على المشروع الأميركي - الإسرائيلي الذي عُرف بالشرق أوسطية، والذي لا يلحظ دوراً لأوروبا، بل هو مجرد إعادة ترتيب لأوضاع المنطقة برعاية وهيمنة أميركية وبإفراد دور رئيسي لإسرائيل فيه. وقد وعت أوروبا صعوبات تحقق هذا المشروع وضرره على مصالحها فردت بهذه الخطوة التي تملك الكثير من الأوراق والإغراءات المساعدة على تحقيقها..

وبالعودة للشق الاقتصادي للاتفاقية نرى أن تحرير التبادل التجاري بين الاتحاد والبلدان المتوسطة يشكل حجر الزاوية لخطة الشراكة هذه، وهو الأولوية الرئيسية فيها. وإذا ما نظرنا لتوازن القوى بين الطرفين لاتفضح لنا من هو الطرف الذي سيجني الأرباح منه. لكن وجهة العولمة السائدة اليوم في هذا المجال والتي تمثلها قواعد التجارة العالمية التي تسهر على حمايتها منظمة التجارة العالمية، تجعل من هذا الاتفاق مخططاً توجيهياً لتنفيذ هذه الوجهة على مستوى إقليمي.

إن المضمون العملي لهذا السياق يقضي بإزالة الرسوم الجمركية تدريجياً وصولاً لإلغائها كلها بانتهاء المدة المقررة لإقامة منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد والبلد المعني. ويقضي الأمر تصحيح البنى الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها بإعطاء الأولوية للقطاع الخاص؛ كما تقضي بإزالة الحواجز أمام الاستثمارات ونقل التقنية. ولأن محتوى الاتفاقية يتكرر بجزئه الرئيسي مع كل بلد فلن نتوسع في عرض مضمونها لأننا سنتناوله بتفصيل أكبر عند عرض الاتفاق مع لبنان. لكن تجدر الإشارة إلى أن

الاتحاد تعهد بتقديم مساعدات مالية للبلدان الموقعة من أجل القيام بالخطوات الإصلاحية الضرورية في سبيل تسهيل تطبيق هذا الاتفاق، وقد خصصت لهذا الغرض مبالغ مالية ربما تجاوزت ١٠ مليار يورو. كما تلحظ الاتفاقية مشاريع لحماية البيئة وأخرى في مجالات الإعلام والاتصالات والميدان العلمي والشؤون الاجتماعية. وقد وقع معظم الدول التي شاركت في المفاوضات ما عدا سوريا والجزائر. ويظهر الجدول التالي سير تقدم المفاوضات الأوروبية المتوسطة والتوقيع وإدخال الاتفاقيات حيز التنفيذ.

جدول رقم (١)

تواريخ المفاوضات والتصديق على الاتفاقية

البلد	تاريخ انتهاء المفاوضات	تاريخ التوقيع	تاريخ الدخول حيز التنفيذ
تونس	حزيران ١٩٩٥	تموز ١٩٩٥	آذار ١٩٩٨
إسرائيل	أيلول ١٩٩٥	تشرين الثاني ١٩٩٥	حزيران ٢٠٠٠
المغرب	تشرين الثاني ١٩٩٥	شباط ١٩٩٦	آذار ٢٠٠٠
السلطة الفلسطينية	كانون الأول ١٩٩٦	شباط ١٩٩٧	تموز ١٩٩٧
الأردن	نيسان ١٩٩٧	تشرين الثاني ١٩٩٧	٢٠٠٠
مصر	حزيران ١٩٩٩	حزيران ٢٠٠١	٢٠٠٢
لبنان	٢٠٠٢	كانون الثاني ٢٠٠٢	٢٠٠٢

وقد ترافق توقيع هذه البلدان على الاتفاقية بإقرار مبالغ مالية كمساعدات لها ورسم خطط لإقامة مشاريع. فأفرد للأردن مبلغ ٢٠٠ مليون يورو في العام ٢٠٠٠ ورسمت خطط لإقامة مشاريع تبلغ قيمتها ٥٥٠ مليون

يورو. وتبلغ المحصلة العامة لما خصص للأردن من الاتحاد والبلدان المنفردة إلى حوالي مليار يورو^(٢).

أما اليمن فإن حصته من المساعدات المالية ما زالت متواضعة إذ لم تتجاوز ١٥٠ مليون يورو في العام ٢٠٠٠. إلا أن الاتحاد الأوروبي تعهد له بتحويل ٤٠ مشروعاً وبرنامجاً ذات طابع تنموي وغذائي^(٤). وتضمن الاتفاق بين تونس والاتحاد الأوروبي تقديم مساعدات مالية وتنفيذ مشروع تمويلي وبرامج مشتركة بينهما. وتقدر المساعدات التي حصلت عليها تونس حتى ٢٠٠٢، بـ ٦٦٠ مليون يورو، عدا المساعدات التقنية وبرامج التدريب.

وبعد مفاوضات دامت خمس سنوات وقّعت مصر الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠١. وهي تستفيد من مساعدة مالية عبر برنامج «ميدا» قدرت بـ ٦٠٠ مليون يورو حتى العام ٢٠٠١. كما تمّ الاتفاق على تمويل مجموعة مشاريع تقدر قيمتها بـ ٣٥٠ مليون يورو حتى العام ٢٠٠٢.

لقد كتب الكثير عن تقييم هذا الاتفاق، وعن إيجابياته وسلبياته^(٥)، ولذلك لن نتوسع في هذا الجانب. ونكتفي بالإشارة إلى تقييم للاتفاقية قدمته ورشة عمل حول تأثير اتفاقية الشراكة - العربية الأوروبية على مستقبل التكتلات الإقليمية العربية المنعقدة في الكويت في ٢٣ - ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠١ والذي نشرته مجلة «التنمية والسياسات الاقتصادية»، حيث أشار إلى أن الاتفاقية ربطت الدعم المالي بالشروط السياسية وبجسن الأداء في الإصلاح الاقتصادي، وأنها تزيد الأعباء على الحكومات العربية والآثار السلبية على النشاط الاقتصادي، وأنها تميّز بين البلدان العربية حسب ظروفها، وأن الاتحاد الأوروبي سيكون المستفيد الأكبر من مزايا

ومنافع الاتفاق، وأن تأثير هذه الشراكة سيكون ضعيفاً على مسار الاقتصاديات العربية وخصوصاً في المغرب العربي^(٦).

إلى ذلك لا بد من الإشارة إلى ما سيخلقه هذا الواقع من تحول في العلاقات التجارية للبلدان المتوسطية الموقعة عليه باتجاه بلدان الاتحاد. وتبرز للواجهة مشكلة الصعوبات التي ستحول دون إنشاء صناعات تحويلية جديدة في هذه البلدان، وكذلك الصعوبات المعرّقة لتحقيق بعض المشاريع العربية المشتركة مثل إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ناهيك عن تنافس هذه البلدان بسلع متشابهة في الأسواق الأوروبية. وبالتالي فإن مسألة التكامل الاقتصادي العربي تحتاج إلى قراءة جديدة وربما لأجندة جديدة وسرعات مختلفة عن تلك التي اعتمدت حتى الآن. إلى ذلك سيسعّر هذا الاتفاق الصراع في المنطقة بصدد وجهة تطورها والمشاريع المعدّة لها، خصوصاً بعد تجديد الشروط، باحتلال العراق، لإعادة طرح مشروع الشرق أوسطية. وبالتالي ربما تحولت منطقتنا إلى ساحة نزال جديدة بين المعسكر الأوروبي والمعسكر الأنكلوسكسوني.

ثانياً: نظرة مكثفة لمضمون الاتفاقية مع لبنان^(٧).

حلّت اتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي محل الاتفاق الذي عقد بين الطرفين عام ١٩٧٧ والذي كان قد أعطى لبنان أفضليات في التبادل التجاري ومساعدات في التنمية الاقتصادية. وإذا ما أضفنا إلى ذلك الاتفاق علاقات لبنان الواسعة بالبلدان الأوروبية لوجدنا أن الاتفاقية الجديدة لم تأت من فراغ بل أنها تعزز تلك العلاقات وترفعها إلى مستوى أعلى.

تكرر الاتفاقية، من حيث المبدأ، مضمون الاتفاقيات التي عقدها الاتحاد مع البلدان الأخرى، ما عدا تلك التفاصيل بالشكل والبروتوكولات وحتى بعض العناصر التمييزية التي حققها لبنان خلال المفاوضات، ومنها منح لبنان فترة سماح لمدة خمس سنوات. وقد بدأ الاتحاد تخفيض الرسوم الجمركية في تاريخ دخولها حيز التنفيذ، وإدخال بعض السلع الزراعية في الاتفاق^(A).

تتضمن الاتفاقية ٩٣ مادة موزعة على مقدمة وثمانية عناوين، موزعة بدورها على مجموعة من الفصول، كما تتضمن مجموعة من الملاحق والبروتوكولات.

تبدأ الاتفاقية بتحديد الأهداف المتمثلة بتوفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الفريقين لتنمية العلاقات بينهما في جميع المجالات، وبتحديد شروط التحرير التدريجي للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتعزيز التجارة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي، وتعزيز الاهتمام المشترك في المجالات الأخرى. على أن تقوم العلاقات بينهما على احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويتناول الباب الأول الحوار السياسي من أجل بناء روابط تضامنية وتحقيق الازدهار والاستقرار والأمن في منطقة المتوسط وخلق مناخ من التفاهم والتسامح بين الثقافات. على أمل أن يسعى هذا الحوار للتقارب بين الطرفين وتمكين كل طرف من مراعاة مصالح الطرف الآخر وتشجيع المبادرات المشتركة.

أما الباب الثاني فيعالج مسألة حرية حركة السلع التي تتلخص في إقامة منطقة تجارة حرة بين لبنان والاتحاد خلال فترة لا تتجاوز اثنتي عشرة سنة تبدأ مع دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، وفقاً لآليات الاتفاق وأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة للعام ١٩٩٤. وبموجب هذا الاتفاق سوف تعفى السلع الصناعية اللبنانية والأوروبية من الرسوم الجمركية تدريجياً (السلع اللبنانية تعفى مباشرة، والسلع الأوروبية بعد خمس سنوات من الاتفاق). وسوف يكون التخفيض السنوي بحدود ١٢٪ على أن تُلغى الرسوم نهائياً في السنة الثانية عشرة.

وأعطى الاتفاق الطرفين حق مراجعة اللجنة المشتركة لتعليق مفعول الاتفاق لفترة زمنية محددة إذا ما تعرّض منتج أو قطاع لصعوبات محددة. ويحق للبنان في هذه الحالة اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محددة في مجال الصناعات الجديدة أو تلك التي تخضع لعملية إعادة هيكلة، على أن لا تتجاوز المدة الاستثنائية خمس سنوات.

ويحدد البروتوكول رقم (١) نظام استيراد المنتجات الزراعية والبروتوكول رقم (٢) استيراد السلع الزراعية الأوروبية. وتوصي الاتفاقية لبنان والاتحاد بدراسة منتظمة لإمكانية منح كل منهما للأخر مزيداً من التنازلات بشكل منظم ومتبادل.

وتعهد الطرفان بعدم إدخال أية قيود كمية جديدة على المستوردات أو أية إجراءات أخرى بما فيها استحداث رسوم جمركية جديدة أو زيادة الرسوم الجمركية المطبّقة. وفي حال انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية تكون التعرفة الجمركية المطبّقة على المستوردات بين الطرفين هي التعرفة التي

يلتزم بها لبنان مع منظمة التجارة العالمية. وتركت الاتفاقية للبنان حق إقامة اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة أو ترتيبات للتجارة الحدودية، على أن يتم ذلك بعد التشاور بين الطرفين. كما يحق للطرفين اتخاذ التدابير ضد الإغراق التجاري مع الطرف الآخر وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية.

ويتناول الباب الثالث حق التأسيس وتوريد الخدمات، وعلى أن تركز المعاملة بين الطرفين وفقاً للالتزامات بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على أن يسري مفعول هذا البند مع انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية. وسيكون لزاماً على لبنان تزويد مجموعة الدول الأوروبية بجدول التزاماته المحددة في قطاع الخدمات.

ويعالج الباب الرابع مسائل المدفوعات، رأس المال، المنافسة وأحكام اقتصادية أخرى. في هذا الإطار يتعهد الطرفان بعدم وضع أية قيود على حركة رؤوس الأموال أو التمييز بين الرعايا على أساس الجنسية أو مكان استثمار رأس المال. أما عندما يتعرض أحد الطرفين لصعوبات جدية بميزان المدفوعات فيجوز لهما، وبالتوافق مع شروط «الغات» اتخاذ إجراءات تقييدية في ما يتعلق بالمدفوعات الجارية، على أن يبلغ الطرف الآخر بالإجراءات والجدول الزمني لإنهائها.

يعمل الطرفان على إزالة كل العوامل المعيقة للمنافسة وفقاً لتشريعات كل منهما، على أن تقوم لجنة الشراكة خلال خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ باعتماد قواعد ضرورية للتعاون. كما يتعين على الطرفين تعديل أية احتكارات للدولة ذات طابع تجاري بحيث لا يبقى تمييز بين رعايا كل من

لبنان ودول الاتحاد فيما خص شروط شراء وتسويق السلع. كما يضمن الطرفان حماية وافية وفعالة لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية وفقاً للمعايير الدولية، على أن تعقد مشاورات عاجلة لمعالجة المشاكل في هذا المجال. ويتفق الطرفان على التحرير التدريجي والمتبادل لعقود المشتريات الحكومية.

يعرض الباب الخامس مجالات التعاون الاقتصادي والقطاعي فيحدد الأهداف والنطاق والوسائل والترتيبات المنوي السعي لتحقيقها في المجالات المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن التوجهات الواردة في هذا الباب، إذا ما تسنى تحقيقها، فإن مردودها على لبنان سيفوق كل المسائل الأخرى بما فيها التجارية والمالية. ويجري الحديث بالدرجة الأولى عن دعم جهود لبنان الذاتية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وتركيز العمل على المجالات التي تعاني من صعوبات، والحفاظ على البيئة والتوازن الايكولوجي. من أجل ذلك يقوم الطرفان بحوار اقتصادي وتبادل منظم للمعلومات ونقل الخبرة والتدريب وتقديم المساعدات الفنية والإدارية. ويركز الاتفاق في هذا الباب على تحسين أوضاع التربية والتدريب وإقامة هيئات متخصصة علمية - تربوية وتشجيع تعليم المرأة. كما يشجع الروابط الوثيقة بين المجتمعات العلمية عبر تأمين نفاذ لبنان إلى برامج البحث والتطور التكنولوجي ومشاركة لبنان في شبكة التعاون اللامركزي وتحسين قدرات وتطور لبنان التكنولوجي، وتحفيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا الحديثة ونشر المعرفة والبحث بإمكانية مشاركة لبنان في البرامج الأوروبية الإطارية.

وتأخذ البيئة حيزاً مهماً لجهة تأمين جودة مياه البحر المتوسط وإدارة النفايات والملح والمناطق الساحلية الحساسة ونشر التربة والتوعية البيئية. كما يتناول الموضوع أثر الزراعة على التربة والمياه والمحافظة على التربة، والإدارة العقلانية للموارد المائية.

ويهدف التعاون الصناعي إلى تشجيع التعاون بين العملاء الاقتصاديين ودعم الجهود لتحديث الصناعة اللبنانية وإعادة هيكلتها وتحسين الموارد البشرية والقدرات الصناعية وتسهيل نفاذ الرساميل لتمويل الاستثمارات المنتجة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولذلك يؤكد الاتفاق على تشجيع الاستثمار وحمايته عبر تدابير وآليات مناسبة توفر المعلومات والحماية.

ويتضمن هذا الباب مجموعة من المسائل المتعلقة بتقريب التشريعات والتعاون المالي في مجال الزراعة والثروة السمكية والنقل. والطاقة والسياحة والتعاون الجمركي وفي مجال الإحصاءات وحماية المستهلك وفي مكافحة الجريمة وتبييض الأموال والمخدرات كما يتضمن فقرة هامة تتعلق بمجتمع المعلومات والاتصالات والتعاون في هذا المجال عبر إقامة الحوار وتبادل المعلومات والمساعدة الفنية ونشر التكنولوجيا الجديدة والتسهيلات لخدمة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا وتنفيذ المشاريع المشتركة في مجال البحث والتطوير الفني والتطبيقات الصناعية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات.

ويتناول الباب السادس سبل التعاون في مجال الشؤون الاجتماعية والثقافية لجهة الأحوال المعيشية للمهاجرين وحل مسألة الهجرة غير الشرعية وتحسين

الظروف المعيشية في المناطق الفقيرة وتحسين التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز التعاون الثقافي عبر الحفاظ على التراث الثقافي وإعادة تأهيله وتشجيع التعاون في مجال الإعلام المرئي والمسموع وإيلاء الاهتمام بالشباب والمنظمات غير الحكومية وتوسيع البرامج الثقافية بين الطرفين.

ويعد الباب السابع - التعاون المالي - يبحث تحقيق التعاون المالي مع لبنان من أجل تسهيل الإصلاحات الهادفة لتحديث الاقتصاد وإعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية وتحفيز القطاع الخاص لخلق فرص العمل ومراعاة الآثار الناجمة عن تطبيق منطقة التجارة الحرة في لبنان.

أما الباب الثامن والأخير فإنه يتضمن أحكاماً مؤسسية عامة تطل الجانِب المؤسسي، أي تشكيل مجلس الشراكة وآليات عمله ومتابعته للقضايا المختلفة والصلاحيات التي يتمتع بها كما تحدد سبل إيقاف العمل بالاتفاقية. وبمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ تحل محل اتفاق التعاون الموقع بين الطرفين في أيار ١٩٧٧.

ثالثاً: تشخيص واقع الصناعة اللبنانية

تركت الحرب الأهلية أثراً كبيراً على الصناعة اللبنانية لجهة الخسائر التي منيت بها إن لجهة تدمير المصانع والآلات، أو لجهة التوقف القسري وفقدان اليد العاملة المتمرنة في مصانعها، أو لجهة فقدان أسواق التصدير من جراء التوقف عن تلبية طلبها في الوقت المناسب، وكذلك تخلف الصناعة عن مواكبة التطورات التقنية. ولذلك يمكن القول إن الصناعة تعيش مرحلة انطلاق وتأسيس جديدة منذ مطلع التسعينات وبالتالي فهي ما

زالت قطاعاً طري العود يحتاج إلى عناية خاصة. ومما يزيد في إلحاحية هذه العناية هو أن هذه الصناعة وضعت في سباق غير متكافئ الشروط مع الصناعات الأوروبية من جراء اتفاقية الشراكة.

إن دراسة تأثير اتفاقية الشراكة على الصناعة اللبنانية ينبغي أن تستند إلى توصيف واقع الصناعة الراهن واستخلاص مواقع الضعف فيها، ومواقع القوة إذا توافرت، من أجل استشراف وجهة هذا التأثير وحجمه ومن ثم الانطلاق لتقديم معالجات لما يمكن أن ينجم من سلبيات ومشاكل. وكانت وزارة الصناعة قد قامت بمسح صناعي في العام ١٩٩٤ ثم قامت بمسح جديد في العام ١٩٩٨ يحسّن نتائج المسح الأول وبالتالي فإن هذه المادة تشكل المصدر الرئيسي للمعلومات عن الصناعة بالإضافة لإدارة الإحصاء المركزي.

١- الفروع الصناعية وأحجامها

أظهر المسح الصناعي أن عدد المؤسسات الصناعية في لبنان قد بلغ ٢٢٠٢٥ مؤسسة أي بزيادة ٢٪ عن العام ١٩٩٤، ما عدا مؤسسات المياه والطاقة والبناء. وتتوزع الكتلة الأساسية منها (٦, ٨٨٪) على ثمانية فروع صناعية، مما يدل على ضعف تنوع الصناعة اللبنانية. ففي صناعة الأغذية والمشروبات يوجد ٢, ٢٠٪، في الصناعة المعدنية ١٦٪، وغير المعدنية ٥, ١١٪، في المفروشات ومشتقاتها ٧, ١٠٪، في الألبسة والفرو ٣, ١٠٪، الخشبية ومشتقاتها ٣, ١٠٪، الجلدية ٩, ٥٪، النسيج ٧, ٣٪، وفي صناعات مختلفة ٤, ١١٪^(١).

وتهيمن المؤسسات الصغيرة عددياً في الصناعة حيث تبلغ نسبة المؤسسات التي تستخدم أقل من ٥ عمال ٧٣,٧٪، والتي تستخدم أقل من ١٠ عمال تستحوذ على ٩٥٪. أما المؤسسات التي تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل فلا تشكل أكثر من ١٪. ثم أن المؤسسات التي تستخدم أقل من ١٠ عمال تضم ٦٥٪ من قوة العمل وتحمل ٥٥٪ من الأجور. أما في العام ١٩٩٤ فإن ٩١٪ من المؤسسات شغلت أقل من ١٠ عمال (أي ما يزيد ٥٧٪ منهم وتحملت ٣٨٪ من الأجور ١٠٠) (أنظر جدول رقم ٤). وهكذا فإن المعدل الوسطي للعاملين في المؤسسة الصناعية قد انخفض من ٦,٤ عامل سنة ١٩٩٤ إلى ٥,٢ عام ١٩٩٨. إن هذا الواقع يعود لكون أكثر من ٨٣٪ من المؤسسات الصناعية شركة فردية (أنظر الجدول رقم ٢).

جدول رقم (٢)

المؤشرات الأساسية للقطاع الصناعي حسب نوع النشاط ١٩٩٨

الفرع	عدد المؤسسات		قوة العمل		عدد المستخدمين		الناتج		القيمة المضافة		الاستثمارات	
	%	الإجمالي	%	الإجمالي	%	الإجمالي	%	الإجمالي	%	الإجمالي	%	الإجمالي
الفدائية والمشروبات	٢٠,٣	٤٤٨٠	٢٣,١	٣٦٣٩٠	٢٣,٣	١٨٣٤٤	٢٩,٦	١٠١١٢١٣	٢٥,٤	٤٢٣٧٩٦	٩,٦	١٤٧٩٨٨
المعدنية	١٦,١	٥٥٥٣	١٢,٧	١٤٤٩٢	١١,٩	٩٣٤٢	١١,٥	٤٥٤٩٧٦	١٠,٨	١٨٥١٦٨	٧	٢٦١٩٠
غير المعدنية	١١,٥	٢٥٣٠	١١,٧	١٣٣٦٧	١٢,٨	١٠٠٤٥	١٤	٥٥٢٣٧٤	١٥,٤	٢٦٢٣٩٧	٢١,٤	٧٠٩٠٦
الفروشات	١٠,٧	٢٣٥٢	٩,٧	١١٠٦٨	٩,٦	٧٥١٢	٨,٣	٢٢٧٨٩٠	٩,٣	١٥٩٠٢٦	٣,٥	١٢١٠١
النسيج	١٠,٣	٢٣٦٢	٩,٢	١٠٥٦٢	٨,٥	٦٦٥٤	٥,٤	٢١٢٠٢٦	٥,٤	٩١٤٩٧	١,٢	٤٣٩١
الخشبية	١٠,٢	٢٢٤٦	٦,١	٦٩٣٣	٤,٤	٣٤٩٠	٢,٩	١١٢٩٢٦	٣,١	٥٢٨٦٠	٠,٢	٩٢٥
الجلدية	٥,٩	١٢٩١	٥,٧	٦٤٨٢	٥,٤	٤٢١٢	٢,٨	١١١٠٧٤	٢,٦	٤٥١١٣	١,٤	٥٢٩٦
النسيج	٣,٧	٨٠٤	٣,٢	٣٦٧١	٢,٨	٢٢٠٧	٢,٦	١٠٠٨٧٤	٢,٤	٤١٠٧٨	٠,٩	٢٣٣٩
مختلفة	١١,٤	٢٥٠٧	١٨,٥	٢١١٤٣	٢١,٤	١٦٨٣٤	٢٧,١	١٠٦٩٩٩	٢٥,٦	٩٢٢٧٠		٢٤,٧
المجموع	١٠٠	٢٢٠٢٥	١٠٠	١١٤١٠٨	١٠٠	٧٨٦٤٠	١٠٠	٣٩٥٢٩١٠	١٠٠	٤٣٦٨٧٤	١٠٠	٢٧٢٤٠٦

٢- التوزيع الجغرافي للمؤسسات

كان معظم المؤسسات الصناعية متركزاً قبل الحرب في محيط المدن الرئيسية وضواحيها، أما الجزء الأساسي فكان في بيروت وضواحيها وفي جبل لبنان حيث ضم ٦١٪ من المؤسسات و٦٦٪ من اليد العاملة. وبلغت حصة المؤسسات الصناعية ٧١٪ من المؤسسات المنشأة حديثاً في عام ١٩٩٨. إلا أن جبل لبنان وحده استحوذ على ٥٠٪ من المؤسسات الصناعية و٥١٪ من أكبر ٦٧ مؤسسة. وكانت هذه المؤسسات تساهم بإنتاج ٦٣٪ من الناتج الصناعي وتحمل ٥٩٪ من مجموع أجور المستخدمين. أما حصة بيروت فقد تراجعت إلى ١٢٪ من مجموع المؤسسات وإلى ١٠٪ من اليد

العاملة و١١٪ من الناتج الصناعي و١٦٪ من الاستثمارات وهي لا تضم إلا ثلاث مؤسسات من ٦٧ مؤسسة كبيرة في لبنان.

ويأتي لبنان الشمالي في المرتبة الثانية حيث كانت توجد فيه ١٧,٥٪ من المؤسسات و١٥٪ من اليد العاملة و١٤٪ من الناتج الصناعي. وبلغت حصة لبنان الشمالي ٤,٥٪ من الاستثمارات. أما الجزء الأساسي من هذه المؤسسات فهو صغير الحجم (أقل من ٥ عمال في المؤسسة) وتوجد ٤ من المؤسسات الكبرى الـ ٦٧ يعمل ٢٦٪ منها في صناعة الأغذية والمشروبات التي تنتج ٢٣٪ من إنتاج لبنان في هذا الفرع.

ويحل لبنان الجنوبي (بما في ذلك النبطية) في المرتبة الثالثة حيث تبلغ حصته ١٠,٧٪ من المؤسسات و٤,٨٪ من قوة العمل و٧٪ من المستخدمين وتتحمل ٣,٤٪ فقط من الأجور. إن ٩٧٪ من هذه المؤسسات تستخدم أقل من ١٠ عمال، وتوجد مؤسسة ضخمة واحدة في الجنوب تعمل في صناعة الأغذية.

وتبلغ حصة البقاع ١٠,٢٪ من الوحدات الصناعية التي تشغل ١٠,٧٪ من اليد العاملة وتتحمل ٥,٧٪ من الأجور في الصناعة اللبنانية. وفي زحلة وحدها تتركز ٢٢٥٠ مؤسسة صناعية. ويعمل ٢٥٪ من هذه المؤسسات في صناعات الأغذية والمشروبات. ثم تليها بالأهمية صناعة مواد البناء والمعدنية. وتعمل في هذه الفروع ٧ مؤسسات كبيرة تستخدم الواحدة أكثر من ١٠٠ عامل. ويبدو أن أدنى مستوى أجور في الصناعة هو في البقاع إذ يبلغ معدله الوسطي ٣٧٣٣ دولاراً في السنة بالمقارنة مع ٦٢٦٢ دولار في لبنان (أنظر جدول رقم ٣).

جدول رقم (٣)

المؤشرات الصناعية الأساسية حسب المناطق

المجموع	النبطية	لبنان	البقاع الجنوبي	لبنان الشمالي	الجبيل	بيروت	
٢٢٠٢٥	٧١٢	١٦٤١	٢٢٥٠	٣٨٦٥	١١٠١١	٢٥٤٧	عدد المؤسسات
%١٠٠	%٣,٢	%٧,٥	%١٠,٢	%١٧,٥	%٥٠	%١١,٢	(%) من الإجمالي
١١٤١٠٨	٢٣٧٨	٦٧٦٨	١٢١٩٥	١٧٠٦٢	٦٤٠٨٧	١١٢١٨	قوة العمل
%١٠٠	%٢,٤	%٥,٩	%١٠,٧	%١٥	%٥٦,٢	%٩,٨	(%) من الإجمالي
٤٩٢٤٢٠	٦١١٧	٥٣٢٩	٢٨٠٠٠	١٢٢٥٥٢	٢٨١١٦٨	٢٨٢٥٤	الأجور
%١٠٠	%١,٢	%٣,١	%٥,٧	%٢٥,١	%٥٧,١	%٧,٨	(%) من الإجمالي
٦٢٦٢	٣٨٠٩	٣٩١٩	٣٧٥٣	١٠٠١٧	٦٠٧٧	٥٤١٩	معدل أجر العامل
٢٥٥	٣,٩	%٤,١	%٥,٤	%٤,٤	%٤,٤	%٤,٤	المعدل الوسطي للعمال في المؤسسة

جدول رقم (٤) بعض المؤشرات الاقتصادية حسب حجم المؤسسة (١٩٩٨)

القطعة	عدد المؤسسات	قوة العمل	عدد المستخدمين	مجموع الأجور	النتائج	المدخلات	القيمة المضافة	الاستثمارات الجديدة	الأصول الإجمالية	النتائج % المضافة إلى القيمة	الاستثمارات الجديدة (\$)
%	١	٣٠٦	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠	٨٠٨١	١٠٠٠٠	٢٠٦١	٣٠٠٠	١٠٠٠	٧٠٠٠	٧٨٨٠١
فوق ٢٥٠	٢٠	٧٨٨٠١	١٠٦٠٠١	٥٢٦٨١١	٨١١٠٠٨	٥٨٧٨٨١	٢٣٧٢٢١	٠٠٢٥١١	٨٢٠٢٣٨	٧٠٠٠	٧٨٨٠١
%	٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٠٠١-٠٥٨	٨٣	٧١٣٤	٥٥٨٤	٧٨٤٨٥	٠٠٦٧٥٢	٢٠٦٨١	٣٠٦٧٣١	٥٥٨٣٣	٨٤٣٠١٨	٥٠٠٠	٨٨٦٤
%	٢٠	٨٠٣	٨٠٤	٥٠٨	٢١	٧٥٧٤٨٨	٤٠١١	٨٠٤	١٠٧	٥٠٠٠	٨٨٦٤
٠٠-٥٦٦	٨٨	٦٧٤٥	٣٤٨٥	٨٤٦٨٣	٣١٣٣٨٣	٨٠٣	٤٥٥٨٦١	٣٣٦٣٤	٥٤٤٥١٤	٥٠٠٠	٦٤٤٣
%	٣	٦٠١	٣	٥٠١	١٠٥	٨٤٤٣٠١	٤٠٥	٦٠١١	٤٠٤	٥٠٠٠	٦٤٤٣
٥٨-٦٣	١٧	١٠٤٨	١١٤٤	٤٤٢٠٢	٧٠٧٠٠٢	٦٠٨	١٧٤٤٦	٣٧٥٣٣	٣٤٤٥٤١	٥٠٠٠	٦٤٤٣
%	١	٦٠٣	٢٠٤	٥٠٥	٢٠٧	٨٠٤٤٨١	٧٠٧	٥٠٨	٢٠٧	٥٠٠٠	٦٤٤٣
٠١-٣٤	٢٨	٤٤٥٥	٦٨٦٣	٣٤٣١٤	٧٤٤٤٤	٧٠٧	٤٤٤٤٤	٦٠٤٤٤	٧٤٤٤٤	٥٠٠٠	٦٤٤٣
%	٢٠	١٠٨	١٠٧	١٠٤	٣٠٧	٤٤٤٤٤	٦٠٨	٣٠٨	٧٠٧	٥٠٠٠	٦٤٤٣
٠١-٦١	٦٤٤	٤٤٤٧	٤٤٤٤	٠٠٥٤	٥٤٤٤٤	٠٠٤	٤٤٤٤٤	٦٦٧٤٤	٨٥٥٤٣٤	٥٠٠٠	٦٤٤٣
%	٥٠٤٤	٤٤	٦٠٤٤	٤٠٧٤	١٠٦٤	٤٤٤٤٤٣٣	٧٠٨٤	٧	٥٠٤٤	٥٠٠٠	٦٤٤٣
٥٦	٧٨٤٣	٣٨٧٠٢	٣٥٤٤٤	٣٤٤٤٤٠٤	٤٤٤٤٤٥٨	٣٠٤	٤٤٤٤٤٣٠٤	٤٥٤٤٤	٥٤٤٤٤٧٥	٥٠٠٠	٦٤٤٣
%	٨٠٢٤٤	٤٠٧٤	٣٠٤٤	٣٠٧٤	٣٠٠٤	٨٠٠٦٥٣	٤٠٤	٤٠٤٤	٤٠٧٤	٥٠٠٠	٦٤٤٣
مجموع ١٩٩٨	٥٢٠٤٤	٣٤٤٤٤٤٤٤	٤٤٤٤٤٤٤٤	٣٤٤٤٤٤٤٤	٤٤٤٤٤٤٤٤	٤٤٤٤٤٤٤٤	٤٤٤٤٤٤٤٤	٤٤٤٤٤٤٤٤	٤٤٤٤٤٤٤٤	٤٤٤٤٤٤٤٤	٤٤٤٤٤٤٤٤

بالآلاف الدولارات

٣- الناتج الصناعي والقيمة المضافة

بلغ حجم الناتج الصناعي الإجمالي ٣,٩٥ مليار دولار عام ١٩٩٨، بزيادة ١١,٥٪ عن حجمه في العام ١٩٩٤. وبلغ حجم المبيعات للناتج النهائي ٩٢٪. وبلغ حجم الدخل من الصناعة ١٩٨,٦ مليون دولار. وكانت الصناعات غير المعدنية الفرع الأول بارتفاع الدخل ثم تلتها صناعات الأغذية والمشروبات. وقد تفاوتت حصة الفروع الصناعية من المنتج الصناعي حيث ساهمت الصناعات الغذائية بـ ٢٦٪، الصناعات غير المعدنية بـ ١٤٪، المعدنية بـ ١٢٪، المفروشات بـ ٨٪، الثياب بـ ٥٪ و ٣٪ في كل من صناعة الجلود والخشب والنسيج. أما حصة الصناعات الأخرى فكانت ٢٦٪^(١١). (أنظر الجدول رقم ٢)

وبلغت إنتاجية العامل (الإنتاج/عدد العمال) ٣٤٦٤٢ دولاراً أميركياً بالمقارنة مع ٢٥٤٨٣ دولاراً عام ١٩٩٤. وارتفعت الأجور الإجمالية ٢١٪. أما متوسط أجر العامل فارتفع ٢,٧٤٪^(١٢)

وبلغت نفقات المدخولات ٢,٢٥ مليار دولار، تشكل ٨٠٪ منها من المواد الخام ونصف المصنعة، ثم تليها نفقات الطاقة بـ ٨٪ من النفقات والتوضيب ٥٪. وبلغت الزيادة في نفقات المؤسسات الصناعية ٢٢٪ بالمقارنة مع العام ١٩٩٤ مقابل زيادة في الإنتاج بلغت ١١,٥٪^(١٣) وهي بذلك تساوي ٥٦,٨٪ من الناتج الصناعي (أنظر جدول رقم ٦). وقد ارتفعت هذه النفقات من جراء ارتفاع الرسوم الجمركية مما أدى لتراجع القيمة المضافة إلى ٤٣,٢٪.

وتشير الإحصاءات للمسحيين الصناعيين أن مستوى القيمة المضافة استقر على ١,٧ مليار دولار على الرغم من ارتفاع الناتج الصناعي.

وانخفضت نسبة القيمة المضافة إلى الناتج من ٤٨,١٪ سنة ١٩٩٤ إلى ٤٣,٢٪ سنة ١٩٩٨. أما معدل القيمة المضافة للعامل الواحد في الصناعة فقد ارتفع من ١٢٢٤٩ دولاراً إلى ١٤٩٥٨ دولاراً. وبلغت الزيادة في نسبة القيمة المضافة إلى الناتج ٥٪ خلال فترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨ من جراء ارتفاع إنتاجية القطاع الصناعي. وقد اختلفت نسبة القيمة المضافة إلى الناتج الصناعي في الفروع الصناعية ونسبة القيمة المضافة في الفرع إلى القيمة في الصناعة وهو ما يوضحه الجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥) القيمة المضافة في الفروع الصناعية

النشاط الاقتصادي	الغذائية والمشروبات	النسيج	الثياب	الجلدية	الخشب	غير المعدنية	المعدنية	الفرو
القيمة المضافة (% إلى القيمة في القطاع)	٢٥,٤	٢,٤	٥,٤	٢,٦	٣,١	١٥,٤	١٠,٨	٩,٣
القيمة المضافة (% من الناتج الصناعي)	٤٢,٨	٤٠,٧	٤٣,٢	٤٠,٦	٤٦,٨	٤٧,٥	٤٠,٧	٤٨,٥

جدول رقم (٦) الناتج الصناعي وبنية النفقات

من القيمة المضافة	% من الناتج الصناعي	بآلاف الدولارات	
	%١٠٠	٣٩٥٢٩١٠	الناتج الصناعي
	%٩٢,٤	٣٦٥١٣٨٣	مبيعات المنتجات
	%٥	١٩٨٦٢٥	خدمات صناعية
	%٢,٦	١٠٢٩٠٢	مختلف
	%٥٦,٨	٢٢٤٦١٠١	المدخلات والنفقات
	%٤٦	١٨١٦٨٠١	المواد الأولية
	%٤,٣	١٧١٢٤٨	الطاقة
	%٦,٥	٢٥٨٠٥٨	مختلف
١٠٠	%٤٣,٢	١٧٠٦٨٠٩	القيمة المضافة
%٣٧,٣	%١٦,١	٦٣٦٩٣٦	أجور ومعاشات
%٢٤,٨	%١٠,٧	٤٢٢٥٦٦	استهلاك أصول
%٥,٣	%٢,٣	٩٠٠٠٠	ربح
%١٢,٥	%٥,٨	٢٣٠٠٠٠	قوائد
%١٩,٢	%٨,٣	٣٢٧٣٠٧	أرباح

جدول رقم (٧)

توزيع القيمة المضافة حسب حجم المؤسسات

ما فوق ٢٥٠ عاملاً	١٠٠- ٢٥٠-	٩٩-٥٠	٤٩-٣٥	٣٤-٢٠	١٩-١٠	٩٥	٤١ عمال	مجموع ١٩٩٨	
١٩,٢	٨,٧	١١,٦	٥,٦	٨,٨	٧,٩	١٧,٨	٢٠,٣	١٧٠٦٨٠٩	(%) من القيمة المضافة
٤٦,٨	٤١,٥	٤١,٦	٤٧,٩	٤٥,٩	٤٠,٦	٤٠,٤	٤٣,١	%٢٣,٢	(%) القيمة المضافة إلى الناتج الصناعي

وقد توزعت القيمة المضافة على النحو التالي: بلغت نسبة الأجور وأعبائها ٣٧,٤٪ بالمقارنة مع ٢٦,٦٪ عام ١٩٩٤، وبلغت نسبة استهلاك الأصول ٢٥٪، و١٣,٤٪ للفوائد و٥,٣٪ للقيمة التآجيرية، و١٩٪ للأرباح (أنظر الجدول رقم ٧).

٤- قوة العمل والأجور:

بلغت القوى العاملة في الصناعة عام ١٩٩٨ حوالي ١١٤٠٠٠ بما في ذلك ٧٠٪ منهم مستخدمون، في حين أن ٣٠٪ منهم عمال موسميون. وشكل الذكور ٨٨٪ من قوة العمل و١٢٪ للإناث.

وبلغ مقدار الرواتب ٦٣٧ مليون دولار أميركي منها ٧٧,٣٪ للرواتب و١٠,٧٪ للتقديرات الاجتماعية و٢,٤٪ للمصاريف الخاصة بالتأمين الشخصي و٩,٦٪ للرواتب الموسمية. وبلغ معدل الراتب للمستخدم الواحد ٦٢٦٢ دولاراً أميركياً، أما مجموع ما يحصل عليه العامل فقدر بـ ٧٣٢٥ دولاراً^(١٤)

٥- الاستثمارات والموجودات وتوزيعها حسب حجم المؤسسات

قدرت قيمة الأصول الثابتة بـ ٣,٨٨ مليار دولار أميركي عام ١٩٨٨، منها ٥٠٪ عبارة عن استثمارات في الآلات و٤٣٪ في الأراضي والأبنية. وبلغت قيمة الاستثمارات السنوية ٣٧٣ مليون دولار عام ١٩٩٨ أي ما يعادل ٩,٦٪ من قيمة الأصول الثابتة^(١٥).

٦- الصادرات الصناعية

بلغت الصادرات الصناعية ٦٥١ مليون دولار أميركي عام ١٩٩٦، ثم بلغت ٥٨٥، ٥٩٦، ٦٢١، ٦٦١ مليون دولار على التوالي من العام ١٩٩٧ وحتى العام ٢٠٠١. وكانت أبرز الصناعات المصدرة، الصناعات الغذائية وتليها صناعة المعادن والأحجار الثمينة.

وقد توزع الشركاء التجاريون للبنان بين أوروبا وأميركا والبلدان العربية وبعض البلدان الأفريقية والآسيوية.

وإذا ما أخذنا العام ٢٠٠٢ لوجدنا الواردات العامة قد بلغت ٦,٤٤٤ مليار دولار من كل السلع والخدمات، أما الصادرات فقد بلغت ١,٠٤٥ مليار، حيث ارتفعت ١٧٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٠١ وانخفضت الواردات ١٢٪. أما التجارة مع الاتحاد الأوروبي فإنها تشكل ما لا يقل عن ٥٠٪ من الواردات، في حين أن الصادرات متواضعة جداً وهو ما يظهره الجدول رقم (٨).

فقد شهدت الصادرات اللبنانية إلى بلدان الاتحاد زيادة طفيفة في العام ٢٠٠١ بالمقارنة مع أواسط التسعينات لتعود وتنخفض حتى عن ذلك المستوى. أما الواردات فبلغت ٣,٧٧ مليار دولار عام ١٩٩٦ لتتخفض تدريجياً إلى ٢,٨ مليار عام ٢٠٠٢. وعليه فإن العجز التجاري مع بلدان الاتحاد الأوروبي كبير جداً تراوح بين ٣,٦ مليار سنة ١٩٩٦ إلى ٢,٦٥ عام ٢٠٠٢.

وتتضمن الواردات من الاتحاد مواد أولية صناعية ومواد نصف مصنعة وسلع جاهزة. أما الصادرات اللبنانية فهي المشروبات والملح، الألبسة، المطبوعات، المصنوعات الخشبية والتبغ الخام. إلى ذلك تنحصر لائحة الصادرات اللبنانية بنحو ٧٠ فصلاً من السلع المتضمنة في اللوائح الجمركية أي ١٠٠٠ سلعة، بينما تصل لائحة الاتحاد الأوروبي إلى ٢٤٠ فصلاً أي أكثر من ٤٠٠٠ سلعة. وبالتالي فإن الصادرات اللبنانية إلى الاتحاد لا تغطي إلا نسبة زهيدة جداً من الواردات كانت تساوي ٥٪ سنة ٢٠٠٢ و٤٪ سنة ١٩٩٦.

إن الانطباع الإجمالي الذي يتولد من هذه الأرقام المعبرة، ليس عن العلاقة مع الاتحاد الأوروبي فحسب، بل ومع العالم أجمع، هو أن العجز التجاري ضخم جداً، وهو واردات صناعية وزراعية وغيرها.

جدول رقم (٨): التجارة الخارجية بين لبنان ودول الاتحاد الأوروبي
خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦
١٤,٠٩٠,٣٦١	١٧,١٥٤,٧٨١	١٧,٦٧٤,٩٣٣	١٤,٤٦٦,٤٣٦	٢٠,٩٤٣,٧٣٨	١٣,٨٥٠,٠٩٤	٢٢,٨٧٢,١٦١
٢٥٠,٣٥٤	٤٥٢,٣٧٠	١٣٨,٧١٥	٤٤٣,٥٧٥	٩٢٥,٣٠٤	٢٤٠,٠٦٣	٤١٠,٧٧٤
٢٢,٣٥٥,٤٤٤	١٢,٢٢٢,٥١٢	١٢,٧٨٨,٠٠٨	١٠,٩٢٧,٣٣٣	٣٣٨,٧٧٤,٧٣٨	٨,٣٢٠,٥٢٠	١١,٣٤٠,٤٦٦
١,٣٢٦,٦٥١	١,٥٧٨,٧٧٥	١,٥٠٠,٦٥٥	١,٢٠٦,٥٤٤	١,٣٨٤,٥٤٠	١,٥٥٥,٨٦٦	٢,٠٧٧,٣٧٧
٦,٧٧٨,٤٤٣	١٧,٢٠٧,٠٦٩	١٧,٩٤٤,٦٧١	١٢,١٩٤,١٢٢	٥,٤٣٤,٠٨١	٦,١٨٤,٨٧٠	٢,٣٣٩,٣٠٤
٣٦٦,٩٩٤	٦,٤٦٦,١٧٣	٧١٦,٦٤٦	٤٠,٤٥٥	٣٧٣,٧٤٣	١٢٣,٣٨١	٦٠,٣٧٥
١٩,٦٥٢,٦٦٠	٣٧,٧٩٦,١٤١	٣٨,٧٨٨,٦٨٨	٥٢,١١٧,٥٠٧	٤٦,٣٥٩,١٦١	٤٥,٩٤٠,٦٩٥	٤٦,٩١١,٥٠٠
١٠,٨٢٩,٣٨٦	١٤,١٧٨,٤٤١	٧,٥٠٧,٥٥٥	١١,٢٢٢,١١١	٦,٣٨٤,١١١	٧٥٥,٥٥٩	٧,٦٤٥,٥١٣
١٥,٦٤٢,٦٠٠	١٥,٣٨٢,١٤٠	١٤,١٥٥,١٢٥	١٥,٣٩٤,٤٤١	١٣,٧٥٢,١١١	١٧,٣٨١,٠٦٩	١٦,٠٣٨,٣٠٠
٣٢٨,١٩١	٤٥٢,٨٧٠	٣٣٣,٨٦٠	٦٠٩,٢٦٥	٣,٤٤٣,٦٢٦	٤,٣١١,١٦٩	٢٧٨,١٥١
٢٢,٦٦٣,٣٦٦	٣٦,٢١٠,١٠٢	١٧,٩٥٥,٢٢٨	١٩,٠٠٨,٧٦٩	١٥,٦١٧,٦٦٠	٢١,٢٦١,١٦٩	٣٨,٧٩٦,٨٣٥
٥٧٥,٤٩٢	١,٧٢٧,٧٠٤	١,٢٨٦,٣٣٧	٣,٣٧٩	١٢,٠٦٩	٦٦,٨٩٠	٤,٥١٣
٢٠,٧٠٥,٩٤٢	١٤,٣٣٠,٩٠٢	١١,٠٣٦,٠٠٩	٢٤,٢٩٦,٤٩٣	٢٠,٠٣٦,٥٧٤	١٩,٨٣٥,٦٣٨	١٥,٩٥٠,١٣٢
٣,٩٧١,٩٣٠	٣,٩٩٤,٣٥٥	٢,٣١٨,٩٩١	٢,٩٨٧,٤٠٠	٤,٣٦٦,٤٤٩	٣,٠١٦,٦٢٤	٣,٠٧١,٤٥٥
١٥٠,٠٤٤,٠٠٩	١٧١,٠٩٧,٠٥٦	١٤٢,١١١,٨٠٩	١٧٥,٧٧٧,٨٣٥	١٥٤,٦٤٢,٣٣٣	١٤٨,٥٣٢,٦٠٩	١٦٧,٩٢٤,٨٣٧
١,٤٥,٤٤٤,٧٦٥	٨٨٩,٢٩٨,٧٨١	٧٧٦,٧٧٦,٦٧٣	٦٦٠,٩٤٩,٤٧٠	٦٦٠,٩٤٩,٤٧٠	٦٤٢,٧٨١,٨١١	٧٣٣,١٣٣,٦٩٠

التصدير بالدولار

المصدر: المديرية العامة للجمارك اللبنانية

جدول رقم (٩): التجارة الخارجية بين لبنان ودول الاتحاد الأوروبي
خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٢

	١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الاستيراد بالدولار							
ألمانيا	٢٠٤٤,٢٠٤	٦٤١,٧٣٤	٤٨٦,٣١٤	٧٥٤,٥٥٥	١٥٤,٦١٥	٦٣٣,٣١٤	٢٠٠٢,٤٦٥
التمسا	٦٥٧,٠٠٠	١٨٨,٧٨	٤٦٦,١٦	٥٨٨,٠٠٠	٨٣,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٤٧٤,٧٨
بلجيكا	٤٤٦,١١	٦٣٦,٤٣١	١٠٠,٢٠١	٦٤٢,٤١١	٥٥٦,٧٠١	٤٥٢,٥١١	٤٧٢,٢٨١
الدانمارك	٤١٠,٠٠٥	٦٠٧,٣٥	٤٨٨,٠٠٥	٣٦٥,٤٣	٥٥٤,٣٥	٧٤٢,٣٤٣	١٠٠,٣٤٣
اسبانيا	٨٥٠,٤٢١	٤٨٨,٠٧١	٥٤٨,٤٤١	٦٠٨,٨٣١	٣٦٦,٢٨١	٤٤٢,٣٧١	٥٧٥,٣٨١
فنلندا	٤٤٣,٤٨٦	٨٠٢,٤٢٣	١٧٤,٠٠٥	٥٣٦,٧٨	٤٤٣,٤٠٣	٤٦٢,٥٠٣	٨٣٤,٤٠٣
فرنسا	٤٨٨,٨٧٥	٦٦٠,٦٠٨	١٧٠,٨٧٤	٦٧٨,٣٦٥	٧٠٥,٤٤٥	٤٦٠,٣٤٤	٧٢٦,٤٤٥
اليونان	٥١٥,٠٦١	٧٢٠,٤٤١	٨٧٥,٣٠١	٦٦٤,٤٤١	١٨٢,٧٥١	٧٢٠,٤٣١	١٨٣,٢٨
هولندا	١٧١,٤٤١	١٨٠,٤٤١	٨٠٨,٤٤١	٤٤٢,٣٤١	١٣٤,٣٤١	٤٤٢,٣٤١	٤٤٢,٣٤١
ايرلندا	٧٥٢,٠٠٠	٨٤١,٥٠٠	٣٤٧,٣٥	٤٠٦,٦٧	٦٠٠,٠٠٧	٤٨٠,٢٥	٤٨٠,٢٥
ايطاليا	٨٤١,٥١٥	١٠٧,٤٧٦	٤٨٨,٢١٧	٧٨٦,٧٨٤	١١٦,٦٨٤	٣٥٢,٧٠٨	٤٤١,٣٦٤
اللوكسمبورغ	٨٤٣,٠٠٠	٤٤٣,٠٠٠	٥١٨,٠٠٠	٨٠٧,٠٠٠	٣١٠,٠٠٠	٦٨٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
البرتغال	٣٧٦,٧٨	٥٨٨,٢٢٠	٤٦٥,٧١٠	٨٧٤,٢٢٠	٥٢٢,٣١٠	٤٤٥,٢٥٠	٨٣٥,٤٤١
بريطانيا	١٧٠,٠٠٠	٢٢٦,٤٤١	٤٣٧,٧١٢	١٤٨,١٨٨	١٤٢,٣٦١	٤٨٤,٢٧٨	٣٠٤,٢٥٤
السويد	٧١٧,٩٣	٧٠٧,٩٣	٤٨٧,٧٦	٥٠٦,٧٠٨	٦٦٦,٥٠٠	٥٣٥,٢٥	٤١٠,٣٤٣
مجموع الاستيراد	٣,٧٧١,٢٧٢	٤,٥٣٨,٣٥٦	٣,٢٧٣,٥٩٦	٤,٨٧٦,٨٧٦	٢,٧٤٤,٨٧٦	٣,٠٦٥,٤٠١	٤,٨٠٢,٧٧٧
مجموع التصدير	٧,٥٥٩,١٢٧	٧,٤٥٦,٥٧٦	٧,٠٥٥,١٩١	٦,٢٠٦,٥٣٣	٦,٢٢٧,٩٦٠	٧,٢٩١,٠٧٩	٦,٤٤٤,٧٧٥

المصدر: المديرية العامة للجمارك اللبنانية

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن إنتاجية العامل في الصناعة هي ٣٥,٠٠٠ دولار في السنة لوجدنا أن هذه الواردات من الاتحاد الأوروبي تغطي ما لا يقل عن ٨٠,٠٠٠ ألف فرصة عمل، مقابل ٤٢٨٥ فرصة عمل تولدها الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي. أما إذا أخذنا إنتاجية العمل في الاقتصاد اللبناني ككل وهي أدنى مما هي عليه في الصناعة، لوجدنا أن ما تحجبه الواردات من السلع الأوروبية أكبر بكثير. إن هذه الأرقام تعني بأننا نستورد من الاتحاد الأوروبي بطلاة واسعة لكون السلع الأوروبية تحول دون إنتاج هذه الفرص في لبنان بذلك الحجم المعادل لما تغطيه الواردات. وإذا كان هناك نوع من الواردات التي لا قدرة للبنان على استبدالها فإن ثلثي الواردات هي من السلع الاستهلاكية، وبالتالي هناك تبديد لإمكانية إنتاج عدد هائل من فرص العمل في لبنان لو أحل الإنتاج محل الاستيراد، ليس من الاتحاد الأوروبي وحده وإنما من العالم أجمع.

إن تخفيض الرسوم الجمركية يؤدي إلى توسيع الواردات من الاتحاد الأوروبي، على الأقل بنسبة تخفيض الرسوم الجمركية التي ستتيح تخفيض الأسعار، في حين أن الإنتاج اللبناني لا يتمتع بالمرونة الكافية تجاه تخفيض الرسوم الجمركية في الاتحاد الأوروبي.

٧- الصعوبات التي تعترض الصناعة

ينعكس الوضع الاقتصادي العام في لبنان على الصناعة. فالسياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية تلقي بثقلها على هذا القطاع الذي تعرض إلى خسائر مادية وبشرية فادحة إبان الحرب الأهلية، ناهيك عن

فقدان الأسواق من جراء الانقطاعات المتواصلة عنها. وهذا كله يعطف على صعوبات ومشاكل موروثة من مرحلة ما قبل الحرب وخصوصاً لجهة النقص في الدعم الحكومي للصناعة ولجهة ضعف التكامل بين قطاعات الاقتصاد اللبناني. وقد تجلّى هذا كله في تراجع مساهمة قطاع الصناعة في إنتاج الناتج المحلي بالمقارنة مع فترة السبعينات.

في ضوء المسح الصناعي واستصرّاح القيمين على هذا القطاع تمّ تحديد المشاكل والصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع بعشرة عناصر هي من حيث الأهمية: ارتفاع معدل الفوائد، المنافسة الإقليمية على الأسواق المحلية، الصعوبة في الحصول على القروض الطويلة الأجل، تكاليف الكهرباء، المعدل المرتفع للتقديرات الاجتماعية، المنافسة الدولية على الأسواق المحلية، صعوبة الحصول على قروض قصيرة الأجل وارتفاع معدل الرسوم الجمركية على الواردات لصالح الصناعة. كما ينبغي إضافة عنصر آخر هو ارتفاع سعر التبادل الفعلي لليرة اللبنانية الذي ينعكس ارتفاعاً للأسعار بالنسبة للسلع الصناعية اللبنانية وما يولده من سلبيات على حجم الصادرات.

فسياسة التثبيت النقدي المعتمدة منذ مطلع التسعينيات وما استدعته من ارتفاع لسعر الفائدة بلغ في مراحلها الأولى ٤٠٪ ثم تدرج انخفاضاً بطيئاً، لعبت دوراً تدميراً على الصناعة اللبنانية ومختلف الفروع الأخرى لانعدام الحوافز في طلب القروض بل للتوسع في الإنتاج على حساب المدخرات الخاصة لأن سندات الخزينة وعوائده المضمونة كانت أكثر جاذبية.

وفي ظل غياب قانون للمنافسة في لبنان وسيادة الحرية المفرطة أصبح المنافسة مع الشركات الأجنبية الإقليمية والدولية كبيرة في السوق اللبنانية

مع صناعات لا تتمتع بالمناعة الكافية، خصوصاً بسبب انخفاض الرسوم الجمركية على الواردات.

وفي ضوء الظروف المحلية الضاغطة تجد الصناعات اللبنانية صعوبة جدية في الحصول على القروض طويلة الأجل مما يمنعها من التوسع وحتى يدفعها للإفقال، وكذلك الأمر بالنسبة للحصول على القروض القصيرة الأجل التي غالباً ما تقتصر إلى الجدوى.

وتعاني القطاعات الصناعية من ارتفاع كلفة الطاقة الكهربائية في ظل غياب سياسة حكومية داعمة في هذا المجال وارتفاع كلفة الكهرباء مع ارتفاع المقدار المستهلك منها. إلى ذلك يضغط عبء الضمانات الاجتماعية على العمال وأصحاب العمل في ظل غياب نظام حماية اجتماعية عصري. وفي السياق نفسه يمكن إيراد ارتفاع سعر الأرض والإيجارات عموماً وعدم وجود مناطق صناعية كافية ومنظمة ومجهزة وضعف البنى التحتية في المناطق مما يضغط على المدن الرئيسية وخصوصاً بيروت كمركز لتجمع الصناعات؛ كل هذا يدفع بارتفاع كلفة المنتوجات الصناعية ويضعف قدرتها التنافسية. ولا تساعد الرسوم الجمركية المرتفعة نسبياً على المواد الضرورية للإنتاج الصناعي في دفع هذا القطاع إلى الأمام. إن هذا كله ينعكس تدنياً في إنتاجية العمل التي بلغت بالمتوسط ٣٥,٠٠٠ دولار للعامل الواحد سنوياً.

لقد أظهر المسح الصناعي لآراء الصناعيين نوعاً من الخطر الناجم عن رغبة ما يزيد عن ٤٠٪ من الصناعيين بإغلاق مؤسساتهم فيما لو استمرت الأوضاع الحالية، كما يفكر ٢٠٪ آخرين بنقل مؤسساتهم إلى خارج لبنان أو فتح فروع لها في الخارج حيث ظروف الإنتاج الصناعي أكثر ملاءمة^(١٧).

ومع أنه لا يجوز الزعم بأن الدولة لا تولي الصناعة اهتماماً فإن هذا الاهتمام ما زال دون المستوى المطلوب. فقد مارست إلى زمن ليس ببعيد سياسة شبه محايدة باعتبار أن الصناعة هي شأن القطاع الخاص والمبادرة الفردية. إلا أن التحديات والتهديدات الناجمة عن الحرب وغيرها فرضت على الدولة عبر الوزارات المختلفة وخاصة وزارة الصناعة اتخاذ جملة من التدابير الداعمة للصناعة، إن عبر تأهيل وبناء بعض مشاريع البنى التحتية، أو المسح الصناعي، والعمل على تخفيض بعض الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية، وإطلاق مشروع الفعالية التجارية وتقديم بعض الدعم للصادرات الصناعية والمساعدة في تأمين بعض القروض ومشروع دعم الفوائد بنسبة ٥٪، وتقديم بعض الخدمات الاستشارية وكفالة بعض القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إن هذه التدابير تعزز وضع الصناعة لكنها غير كافية في ظل التغيرات المعاصرة واتساع حدة المنافسة في العالم وفي داخل لبنان. إلى ذلك لا يمكن فصل وضع الصناعة عن السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى إن في المجال النقدي أو المالي أو الاستثماري والتجاري. فهذه السياسات تلقي بثقلها على الصناعة عبر آلياتها الخاصة.

رابعاً: وقع الاتفاقية في لبنان والتحديات المنتظرة

ترك توقيع الاتفاقية في لبنان ردود فعل مختلفة. وهذا أمر مفهوم في بلد لا يعاني من نقص الانفتاح بل يعاني من الإفراط بانفتاح لم يترافق بتدابير تعزز وضع القطاعات الاقتصادية، انطلاقاً من أن الشأن الاقتصادي هو

شأن القطاع الخاص، وأن الدولة ينبغي أن تهتم بالجانب المؤسسي التشريعي. من هنا كانت الجهات الرسمية متحمسة لتوقيع هذا الاتفاق لما تفترض أنه سيؤمنه للاقتصاد اللبناني من فرص في السوق الأوروبية المتزايدة الاتساع وما سيفسحه من مجال في تعزيز التكامل الإقليمي وزيادة الحركة التجارية وتعزيز مناخ الأعمال في لبنان وجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل نقل التكنولوجيا والخبرات وتوفير المساعدة الفنية والمالية وزيادة الإنتاجية وتعزيز المنافسة وتخفيض الأسعار.

واستقبلت دوائر الأعمال هذه الاتفاقية بأشكال مختلفة بين متفائل بشأن تصدير المنتجات اللبنانية ومنتشائم من ضعف القدرة التنافسية للسلع اللبنانية بالمقارنة مع السلع الأوروبية ذات النوعية العالية والكلفة المتدنية واتساع الواردات من جراء تخفيض الرسوم الجمركية. كما حذر البعض الآخر من أن تقلب الاتفاقية ضد لبنان إن هو انتسب إليها في حال انعدام جهوزيته لذلك مما قد يحول الاتفاقية إلى إنجاز أحادي لصالح أوروبا، وعندها تصح مقولة ما للأوروبيين سيبقى لهم، وما لنا سنتقاسمه معهم^(١٨). أما الوزير السابق ناصر السعيد فيرى بأن اتفاق الشراكة سيعطي لبنان منافع وأهمية أساسية نتيجة الإصلاحات القانونية والنظامية التي تؤدي إلى تحديث الاقتصاد والمجتمع وتدعم قدرته على المنافسة، ونتيجة لارتفاع معدلات الاستثمار التي ترفع بدورها الإنتاجية^(١٩).

إن استعراض مختلف الآراء حول هذا الموضوع والاسترشاد بواقع الصناعة اللبنانية وقراءة الاتفاقية يسمح بإبراز التحديات التالية التي ستواجهها الصناعة اللبنانية:

- ١- اشتداد ضغط تدفق السلع الصناعية الأوروبية إلى لبنان وزيادة حدة المنافسة في السوق اللبنانية. إن هذا الأمر يمكن تمثيله بقصف أوروبي لجدران أسواقنا ومصانعنا بسلع أوروبية تتمتع بصواعق عالية القدرة على الانفجار (الكلفة المتدنية والتنوعية العالية) وهذا سينزل تدميراً كبيراً بالصناعة اللبنانية. ولن يعوض ذلك قصف مقابل بسلع لبنانية للأسواق الأوروبية لأن صواعق سلعنا ضعيفة القدرة على الانفجار (البيع). لذلك فإن تعزيز القدرات الدفاعية للاقتصاد اللبناني والصناعة خاصة بات حاجة ملحة ووسيلة رئيسية لمنع انهيارها وهذا هو التحدي الأول. إن النتائج المباشرة لمفاعيل هذه المنافسة تتمثل في تدمير المؤسسات والفروع الضعيفة وإفلاسها وإغلاق أبوابها وتسريح عمالها وتوسيع البطالة وجيش من العاطلين عن العمل وتراجع المداخيل والنتائج الوطني، مما سينعكس اتخفاضاً في الطلب الاجمالي على السلع الوطنية والأجنبية على السواء. وتشير بعض التوقعات إلى ارتفاع الواردات من الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٣٪ مقابل عدم زيادة الصادرات بنسبة ملحوظة^(٢٠). إلى ذلك ستبلغ خسارة لبنان ٤,٥٪ من الناتج المحلي من جراء إلغاء الرسوم الجمركية في نهاية العام ٢٠١٢.
- ٢- من هذا التحدي ينجم تحدٍ آخر هو رفع القدرة التنافسية للسلع الصناعية اللبنانية في السوق الداخلية وفي الأسواق الخارجية. ويتوقف الأمر على التحول في عنصرين:

أ - إنتاجية العمل، ب - تخفيض الكلفة. وهذه أمور تتعلق، بالدرجة الأولى، بالقطاع الخاص ومبادراته.

٣ - إن أحد المخارج من ثقل الضغط على السوق الداخلية هو البحث عن الأسواق الخارجية وخاصة داخل الاتحاد الأوروبي. وهذا أمر يتعلق بالقطاع الخاص أيضاً، لكن يمكن للدولة أن تلعب دوراً مهماً في هذا السياق.

٤ - إن المناخ الجديد الناجم عن الاتفاقية والسعي لدخول منظمة التجارة العالمية يضع مسألة تأمين الاستثمارات والتكنولوجيا في صدارة الاهتمام لدى القطاع الخاص والدولة.

٥ - يطرح هذا المناخ المستجد مسألة الخيارات الاستراتيجية الاقتصادية لأول مرة على بساط البحث، بما في ذلك السياسات الحكومية وتحديد دور لبنان في التقسيم الدولي للعمل واحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد اللبناني.

٦ - القدرة على الاستفادة من نص الاتفاقية لما يتضمنه من إمكانات لمعالجة الحالات الطارئة على قطاع من القطاعات، ولما يتضمنه من عناصر تفسح في المجال للاستفادة المالية والاستشارية والعلمية، وجعل الاتحاد الأوروبي يفي بتعهداته.

ولذلك فنحن أمام ثلاثة فرقاء مدعوين لتقديم إجابات على هذه التحديات: القطاع الخاص (في الصناعة)، الدولة اللبنانية والاتحاد الأوروبي. وارتباطاً بنوعية هذه الإجابات سوف تكون واضحة إمكانية تحقيق أهداف هذه الشراكة في جوانبها المختلفة: الاقتصادية والسياسية والثقافية - الاجتماعية.

١- دور القطاع الخاص

يتلخص دور القطاع الخاص (الشركات والمؤسسات العاملة في الصناعة) في رفع القدرة التنافسية للسلع اللبنانية من أجل تأمين مناعة لها في مواجهتها للسلع الأجنبية المستوردة المتميزة بنوعية وبكلفة يجعلانها قوية في أسواقنا، ولمواجهة السلع الأوروبية في الأسواق الأوروبية التي ستقصرها. وبالتالي فإن رجال الأعمال اللبنانيين مدعوون للبحث عن السبل التي تخفض كلفة الإنتاج وتلك التي تحسن نوعية السلع اللبنانية. والأمر يبدو واضحاً وممكناً في ضوء تحديد المشاكل التي تعاني منها الصناعة. فالصناعة بحاجة إلى أسعار فائدة متدنية، وإلى قروض طويلة وقصيرة الأجل، وإلى طاقة كهربائية بسعر معقول، وإلى تخفيض الإيجارات وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات لصالح الإنتاج الصناعي وإلى كفالات مصرفية، وعلى سعر صرف مستقر يعكس القيمة الحقيقية لليرة اللبنانية. إن معظم هذه العناصر هي مطالب توجه للدولة ولا تحل بدونها. ولذلك فإن القدرة التنافسية للسلع الصناعية ليست مسألة تحل داخل القطاع وحده، بل هي تتعلق بالقدرة التنافسية للبلد ولاقتصاده.

ومع ذلك فإن للمؤسسات دوراً كبيراً في حل هذه المعضلة عبر رفع إنتاجية العمل فيها، التي لا تتعلق بالنفقات فحسب، بل وتنظيم القطاع ومؤسساته وبالابتكارات التكنولوجية والإدارية التي تسمح بتخفيف المساحة المطلوبة في المصنع للحد من أثر ارتفاع الإيجار، والتي تسمح أيضاً بالحد من استهلاك الطاقة الكهربائية والمحروقات وتوفير اليد العاملة وتوفير للموارد المستخدمة. إن إنتاجية العامل المتوسطة في الصناعة المقدرة بـ ٣٥,٠٠٠ دولار سنوياً

متدنية جداً بالمقارنة مع الإنتاجية في أوروبا من جراء الهوة التكنولوجية القائمة بين البلدين، على الرغم من أن الأجور في أوروبا أعلى من لبنان بكثير. ولذلك فإن المسألة تتوقف هنا على قدرة الصناعيين اللبنانيين الوصول لمصادر التكنولوجيا المعاصرة والحصول عليها. ولا نظن أن المسألة سهلة فليس متوقفاً أن تتكرر تجربة نقل تكنولوجيا ومصانع من أوروبا إلى لبنان لتنتج وتصدر إلى أوروبا مستفيدة من تخفيض الرسوم الجمركية ومن مزايا مشجعة للاستثمار في لبنان لأن هذه العملية تعني أن يتم تصدير فرص عمل إلى لبنان وخلق بطالة في أوروبا وهو ما لا تستطيع أوروبا تحمله، خاصة أن العالم الغربي عموماً وأوروبا من ضمنه يعيش الطور الانحداري من دورة «كوندرا تيف» وذلك بحسب نظرية الباحث الروسي المعروف والذي أطلق اسمه عليها، والتي ستستمر إلى أواسط عشرينيات هذا القرن، بعد أن وصل الأسلوب التكنولوجي الجديد إلى حده الأقصى، وتوقفت الخروقات التكنولوجية إلى أمد يطول أو يقصر. ومع ذلك ينبغي على الصناعيين اللبنانيين البحث عن شركاء أوروبيين لإقامة مشاريع مشتركة في لبنان، تكون وسيلة للحصول على الاستثمارات وعلى الخبرة وعلى التكنولوجيا المتاحة.

إن القطاع الصناعي المهدد باستعمار حدة المنافسة من جراء دخول منافسين جدد و بروز سلع بديلة ومن قدرة المستهلكين على المناورة ينبغي أن يعي ضرورة السعي لمساومة داخلية في لبنان هي نوع من التواطؤ الذي اعتمد في اليابان بين قوى المجتمع الداخلية يكون مضمونها: الأولوية للعامل اللبناني في الحصول على فرصة العمل مقابل الأولوية للسلعة اللبنانية في سلة المستهلك اللبناني، خاصة أن إمكانية الحماية بواسطة رفع الرسوم

الجمركية لم تعد ممكنة، وكذلك الأمر بالنسبة للحصول على دعم مادي مباشر من الدولة.

قطاع الصناعي مدعو أيضاً لبذل الجهد والتدخل لجهة المطالبة بجعل البرامج التعليمية والتدريبية في لبنان متوافقة مع حاجات سوق العمل. وعلى القطاع ان يقدم مساعدات في هذا المجال بما في ذلك تأمين فرص التدريب للطلاب المهنيين والجامعيين.

وتقف أمام هذا القطاع مهمة توسيع سوقه الداخلية والحفاظ على مواقعه فيها لجهة تلقف كل الإشارات الصادرة عن المستهلكين في أذواقهم وتفضيلاتهم، وأن يتفاعل مع هذه الطلبات. إن توثيق العلاقة مع المدارس الخاصة والمؤسسات الخاصة التي تعتمد أزياء موحدة أو أنظمة لباس معينة، ومع المؤسسات الحكومية بما في ذلك قوى الأمن الداخلي والجيش والأمن العام وغيرها، من شأنه أن يضمن لهذا القطاع سوقاً لا بأس به إذا ما تقدم بعروض منافسة لجهة السعر ولجهة النوعية. ولا يتحقق ذلك إلا بدراسة مستمرة للسوق، يمكن أن تكون مهمة دائمة أمام جمعية الصناعيين، تؤمن للقطاع معلومات جديدة في الوقت المناسب.

ولا يقل أهمية الاهتمام بالسوق الأوروبية عن الاهتمام بالسوق الداخلية. إن البحث عن شركاء هناك ودراسة اهتمامات المستهلكين المحليين ينبغي أن يبقى ماثلاً بذهن الصناعيين وإيجاد الصيغة والسبل المناسبة ليحقق ذلك بالتعاون مع البعثات الدبلوماسية اللبنانية في الدول الأوروبية، مما يعني ضرورة تعزيز البعثات التجارية والاقتصادية. ولذا فإن القطاع مدعو لتطوير سياساته التسويقية في الخارج كما في الداخل.

إن كل ما ورد يمكن اختصاره بضرورة وضع استراتيجية شاملة من قبل الشركات الصناعية لمواجهة هذه التحديات، تتمحور حول إيجاد السبل لتخفيض الكلفة ولرفع الإنتاجية ولتحسين نوعية المنتج وتوزيعه والتفاعل السريع مع متطلبات السوق المحلية والخارجية واعتماد البحث العلمي - التطبيقي سبيلاً لتعزيز مناعة هذا القطاع في ظل تحديات العولمة المعاصرة، التي أكسبت المنافسة طابعاً عالمياً، كونها توحد الأسواق وتفتحها على بعض حيث تتصارع فيها شركات من أحجام وقدرات متفاوتة.

إن العوامل المحددة للمزايا التنافسية هي توفر عوامل الإنتاج (والموارد البشرية والطبيعية والمعلومات والموارد المالية والبنية التحتية المادية) وشروط الطلب الداخلي، وتكامل قطاعات الاقتصاد الوطني وتوفر استراتيجية تنافسية للشركات وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. إن الشركات مطالبة بمسألة تأمين عوامل الإنتاج والاهتمام بالطلب ووضع استراتيجية خاصة بها. وهنا تبرز إلى الواجهة تلك الحجة التي كانت تساق لتبرير عدم الاهتمام بتطوير الصناعة والمقصود بها عدم توفر عوامل الإنتاج الضرورية، فعدا البرهان الذي قدمته اليابان حول هشاشة هذا التبرير، فإن العولمة اليوم أسقطته نهائياً بما تمليه من فتح للأسواق وإزالة للعوائق أمام حركة عوامل الإنتاج بما فيها الرساميل واليد العاملة. وبالتالي باستطاعة رجال الأعمال حل هذه المعضلة إذا ما توفرت البيئة الاستثمارية الجذابة.

لقد أظهر المسح الصناعي تبعثر المؤسسات الصناعية مما يعكس أيضاً تبعثر الموارد، حيث تهيمن المؤسسات الصغيرة. وهذه وضعية لا يمكن أن تؤمن قدرة تنافسية أو مزايا تنافسية. فهذه المؤسسات لا تستطيع من جراء

صغر حجمها، أن تستفيد من كل عوامل رفع القدرة التنافسية لأنها لا تستفيد من أثر الحجم. ولذلك تبرز الحاجة لإعادة هيكلة هذه المؤسسات باتجاه دمجها، خاصة العاملة في فرع إنتاجي واحد، وعقد اتفاقات وتحالفات بين الفروع القريبة من بعضها لتأمين مستوى مقبول من التكامل. إن المؤسسات الصغيرة لا تستطيع أن تضع استراتيجية شاملة تطلّ التسليفات ودراسة السوق والبحث وإلى ما هنالك من عناصر تحقق مزايا تنافسية.

ويدخل في هذا السياق دور جمعية الصناعيين وجمعيات المناطق والفروع الإنتاجية. وقد أثبتت هذه المؤسسات عن قدرات ابتكارية ينبغي تطويرها، خاصة لجهة تفعيل شهر التسوق، والمعارض العامة والمتخصصة للسلع الصناعية وحملة «صُنِعَ في لبنان». إن هذه الجمعيات مدعوة لتأسيس وتعميم ثقافة التصدير لدى الصناعيين على الولوج إلى الأسواق الأوروبية والعربية. إلى ذلك ينبغي أن تتابع مسألة تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات لصالح الصناعة. كما أن الجمعية مدعوة لإيلاء مسألة الحصول على التسليفات الميسرة اهتماماً أكبر. ولا بد للجمعية من إيلاء مسألة البحث الصناعي والعلمي حيزاً متزايداً في نشاطها واعتبار الشأن البيئي من الأولويات الهامة لكسب ثقة اللبنانيين بصناعتهم. إن هذه الأمور كلها تتطلب من جمعية الصناعيين تعزيز العلاقات بجميع الوزارات ذات العلاقة بكل هذه المسائل.

ويمكن لجمعية الصناعيين اللبنانيين أن تعزز علاقاتها مع جمعيات الصناعيين ورجال الأعمال في البلدان الأوروبية من أجل إضفاء طابع إيجابي على الشراكة بين الطرفين بما يساعد على نشر المعلومات عن

الصناعة اللبنانية وتسهيل مشاركة الصناعيين اللبنانيين في المعارض الصناعية الأوروبية.

٢- دور الدولة اللبنانية

لا تتعلق القدرة التنافسية للسلع وللقطاع الصناعي بوضعية القطاع وحده وبجهود العاملين فيه، مع أن هذا كله أمر ضروري إنما غير كافٍ. إن هذه القدرة التنافسية تتعلق بالوضع الاقتصادي العام أو بالقدرة التنافسية لهذا الاقتصاد. والتعبير الأخير أوسع من المفهوم العادي للقدرة التنافسية للسلعة، لأنه يصف المناخ الاستثماري العام في البلد ارتباطاً باستقراره السياسي والاجتماعي والمالي. فالبلد المستقر في هذه المجالات يشكل عامل جذب للاستثمارات والرساميل الأجنبية التي تدخل لتستقر، وهو ما يميزها عن تلك الرساميل الهائمة الساعية وراء فرص الربح السريع، فتقتنص الفرصة وتغادر.

في ضوء ذلك يبرز الوضع الاقتصادي اللبناني المزوم عائقاً فعلياً أمام تنامي قدرة تنافسية للاقتصاد ولمنتجاته؛ ودون الخوض في تفاصيل هذه الأزمة تكفي الإشارة إلى العجز المزمن في الميزان التجاري وما يمثله ذلك من أقدية لتدفق العملات الأجنبية إلى الخارج وارتفاع الميل الجدي للاستيراد مما يقلص حجم المضاعف الداخلي للنفقات.

إلى ذلك فإن عجز الموازنة مؤشر سلبي آخر على ضعف القدرة التنافسية، لأن هذا العجز يبقى مصدراً دائماً لارتفاع الضرائب ولانخفاض الدخل المتاح وبالتالي الاستهلاك، ومصدراً لتراكم الدين العام الذي نما ككرة ثلج، ويات يلتهم كامل الإيرادات الحكومية ويشكل نصف الإنفاق.

خارجية أو تهديد خارجي. كان الترانزيت يتوقف والسياحة والتدفقات المالية تتوقف أيضاً. وكان القلق والاضطراب السياسي نتاجاً حتمياً لكل هذه الاختلالات. وبلغ السوء أوجه خلال الحرب الأهلية، ليس في ما أنزلته من خراب فقط - ذلك أن بلداناً عديدة مرت بمحن كهذه - وإنما بسبب الهجرة القسرية لجزء كبير من عوامل الإنتاج عبر تقسيم الاقتصاد إلى اقتصادين: اقتصاد الداخل واقتصاد الخارج، الذي تقدر ادخاراته بما لا يقل عن خمسين مليار دولار، ناهيك عن آلاف الكوادر والاختصاصيين الذين هاجروا واستقروا، والذين لا تتوقف هجراتهم حتى اليوم. إن اقتصاداً تهجيرياً مثل الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن يمتاز بقدرة تنافسية، حتى ولو تمتع قطاع أو قطاعان منه بهذه القدرة.

إن تنفيذ الاتحاد الأوروبي، تجاه لبنان وكل البلدان النامية التي يصدر إليها منتوجاته، سياسة «إسرخ جارك» (حسب تعبير نائب مدير البنك الدولي السابق جوزيف أ. ستيغلتزر) المتمثلة بتصدير السلع إليه وتقليص الواردات منه^(٣١)، مما ينعكس توسيعاً للبطالة (بمعزل عن كل الظروف التي تجعل وارداتنا من الاتحاد الأوروبي أكثر من صادراتنا إليه؛ إذ كان يمكن أن يقبل بتوسيع صادراتنا الزراعية لتعويض النقص في الصادرات الصناعية) يمكن أن يفهمه المرء كسعي من دول الاتحاد لتأمين مصالح مواطنيها. أما أن تمارس الدولة اللبنانية سياسة «إسرخ نفسك» أي لا تقم بما هو مطلوب لزيادة مناعة اقتصادها وقدرته على المنافسة، فهو أمر غير مفهوم. إن المعضلة اليوم تتمثل في رفع قدرة الاقتصاد اللبناني على المنافسة وبالدرجة الأولى قدرة الصناعة وفروعها. وحل هذه المعضلة يتمثل بالإقلاع عن هذه

السياسة، وهذا يفترض:

- ١- بما أن اتفاق الشراكة يدخل حيز التنفيذ في وقت لا تعتبر فيه القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني كافية، يتطلب الأمر جهوداً مضاعفة في معالجة كل المسائل التي سترد لاحقاً من أجل التعويض عن نقص المنافسة ولتعزيز هذه المنافسة عند المستوى المطلوب بلوغه.
 - ٢- يحتاج إضفاء طابع تكاملي على قطاعات الاقتصاد اللبناني وضع سياسات قطاعية جديدة لدعم الصناعة والزراعة والسياحة، تلك الفروع القادرة على خلق القيم وفرص العمل والمداخيل، وتالياً على الحد من البطالة والهجرة والتوتر السياسي والاقتصادي. إن هذا الأمر يتطلب تبنياً كلياً لمطالب العاملين في هذه القطاعات، والبحث عن إمكانات لخلق فروع جديدة.
 - ٣- إن السلبات الناجمة عن السياستين النقدية والمالية تملّي بشكل ملحّ تغييراً فورياً بما يسمح تخفيض سعر الفائدة ولو بالتدرّج وكذلك سعر الصرف والذي ينبغي أن يقترب من مستواه الطبيعي، ليس فقط من أجل تسهيل الوصول إلى الاستثمارات والرساميل، وإنما أيضاً من أجل أن تستقر هذه الأخيرة في القطاعات التي تدخلها، لا أن تبقى على جهوزيتها للانتقال إلى سندات الخزينة.
 - ٤- إن الدولة مدعوة لتعزيز القدرة التنافسية للفروع الصناعية عبر تأثيرها على العوامل المحددة لهذه القدرة:
- فتحسين نوعية وكمية عوامل الإنتاج هو قدرة كامنة لرفع مستوى الاقتصاد. إن رفع إنتاجية العمل في الصناعة اللبنانية يتطلب

تأمين إمكانية وصول المؤسسات إلى موارد العمل الجديدة المتخصصة وإلى التكنولوجيا والتمويل الميسر والمعلومات عن الأسواق وتأمين البنية التحتية الملائمة. من شأن هذا كله أن يعزز القدرة التنافسية للفروع الصناعية.

- ينبغي أن يكون دور الدولة فاعلاً في تأمين موارد بشرية ماهرة عبر اهتمامها بنظام التعليم في جميع مستوياته، وعبر تطوير البرامج والمناهج التعليمية وربطها بسوق العمل. ويرتبط بهذا الأمر موضوع إيلاء الاهتمام للأبحاث العلمية والتطبيقية في قطاع الدولة، وتشجيع الشركات على ممارسته أو دعمه حيث ينفذ. وهذا الأمر يتطلب نفقات ينبغي تأمينها.

- تحتاج الصناعة إلى بنى تحتية متطورة في المراكز وفي المناطق، لا سيما وسائل النقل المتطورة والاتصالات، وهذا مرتبط بإدخال التكنولوجيا العصرية. من شأن هذا الأمر أن يساعد على تخفيض نفقات الإنتاج.

- إن الحكومة اللبنانية تستطيع أن تساهم في تخفيض كلفة الطاقة للصناعة بجميع مشتقاتها وكلفة الرسوم الجمركية على الواردات لصالح الصناعة واسترداد بعض التخفيضات التي تقوم بها من ازدياد حجم المبيعات الصناعية.

- إن الدولة تستطيع أن تؤثر على الطلب الإجمالي عبر السياسات التقليدية (تخفيض الضرائب - حيث يرتفع الدخل المتاح، وعبر

- زيادة نفقاتها). كما أن المشتريات الحكومية عامل مهم في الطلب الداخلي، خصوصاً تلك المتعلقة بحاجات بناء مشاريع البنية التحتية، أو المتعلقة بتأمين حاجات الأجهزة الحكومية المختلفة من جيش وأمن داخلي وأمن عام وتجهيزات مختلفة.
- ٥- إن الدولة مدعوة لمساعدة الشركات على التسويق في الخارج بأن تزج بالبعثات الدبلوماسية وخصوصاً البعثات التجارية والاقتصادية في هذا العمل، بحثاً عن أسواق وعن شركاء وعن إمكانية إقامة معارض وترويج للسلع اللبنانية والبحث عن كافة المعلومات الضرورية للمنتج اللبناني. إن قادة العالم كافة على مختلف مستوياتهم يمارسون هذا النوع من العمل.
- ٦- إن النشاط الصناعي في لبنان محصور في ثمانية فروع رئيسية تستحوذ على ٦, ٨٨ من الإنتاج الصناعي. وإن الكتلة الأساسية من المؤسسات صغيرة الحجم وهو ما يضعف القدرة التنافسية. إن الدولة تستطيع مساعدة هذه المؤسسات على الاندماج وتكوين مؤسسات ذات مناعة تستفيد من أثر الحجم، أي يمكنها صياغة استراتيجية لإعادة هيكلة هذا القطاع بشكل غير مؤلم لتفادي إفلاس هذه المؤسسات واحدة بعد الأخرى تحت ضربات المنافسة.
- ٧- إن المناخ السياسي المستقر هو الحاضنة للنشاط الاقتصادي الناجح والمتطور. ولذا فإن عوامل الإنتاج الأجنبية لن تتدفق إلا إذا اقتنعت بوجود هذا المناخ. وليست عوامل الإنتاج اللبنانية في الخارج والكبيرة الحجم استثناء عن هذه القاعدة. إن مصالحة

وطنية حقيقة وإصلاحاً سياسياً ديموقراطياً وإصلاحاً إدارياً فعلياً هي عوامل أساسية لخلق هذا المناخ الجاذب للاستثمارات والمثب لما هو موجود منها في لبنان، وهذا أمر تستطيع الدولة تحقيقه.

٨- شهدت سوق العمل اللبنانية ظواهر غير صحية تمثلت بتدفق غير منظم وغير مبرر لعمالة أجنبية تغري المنتج اللبناني برخصها، وما هذا الإغراء إلا أحد خصائص قصر النظر الذي يكتفي بالربح السريع والمؤقت. إن الأجور التي يتقاضاها العمال الأجانب هي تسريب من الدخل اللبناني إلى الخارج وبالتالي تشكل انخفاضاً في الطلب الداخلي الذي يكون له أثر مضاعف على الإنتاج باتجاه خفضه. مثل هذا الأمر يتطلب تنظيمًا صارماً لتدفق هذه العمالة حماية للاقتصاد اللبناني.

٩- لن تقتصر المنافسة في السوق اللبنانية وفي الأسواق الأوروبية على السلع اللبنانية والأوروبية، بل ستدخل حلبة الصراع سلع كل البلدان الأعضاء في الشراكة ومعظمها بلدان عربية. إن هذا الأمر يطرح بقوة مسألة علاقة لبنان بأشقائه العرب وعلاقته بالجهود التكاملية التي لم تتمخض عن نتائج ملموسة بعد وخاصة المنطقة التجارية العربية الحرة. إن البلدان العربية تستطيع أن تتفاعل بما يؤمن لها دعماً متبادلاً في تعزيز القدرات التنافسية.

أما الطموح لجذب الاستثمارات الأوروبية إلى الاقتصاديات العربية فإنه سوف يعزز الميل إلى تقديم التنازلات والإغراءات من قبل الدول العربية للمستثمرين الأوروبيين إن لجهة تخفيض الأجور والضمانات

الاجتماعية او لجهة تخفيض الضرائب على الأرباح أو إضعاف الحركة النقابية، فرأس المال يتطلع دوماً إلى تجنب الضرائب والقيود التنظيمية، لذا من السهل أن نفسر التوجه الحالي لتخفيض الضرائب وتقليص القيود التنظيمية كظاهرة طبيعية للقوانين الاقتصادية السارية في كل مكان وزمان^(٣٢). إن سباقاً من هذا النوع بين البلدان العربية سوف ينعكس سلباً عليها كونها ستتخلى عن مقادير متزايدة من القيمة المضافة المنتجة فيها. وإذا لم تكن هذه الاستثمارات مندرجة في خطة تنمية اقتصادية حقيقية في هذه البلدان فإنها ستبقى مجرد جزر منعزلة قابلة للتصفية عند أول تحوّل غير مؤاتٍ لها. من هنا فإن البلدان العربية مطالبة في هذا السياق بإعادة طرح مسألة التكامل العربي على بساط البحث بشكل جدي وبوتائر تسبق وتائر تحقيق الشراكة الأوروبية لكي تكون الأخيرة أحد الروافع الفعلية لتقدم الاقتصاديات العربية. وهذا أمر ينبغي أن يكون على جدول أعمال الحكومة اللبنانية.

١٠- إن نص الاتفاق يسمح للبنان بانتزاع مزايا إضافية خاصة لجهة إبراز الفروع الصناعية الضعيفة، المهددة بتأثيرات سلبية من الاتفاق، كصناعة الثياب مثلاً أو غيرها، من أجل استخدام تلك المواد التي تسمح بتأجيل تطبيق الاتفاق عليها. وهناك مواد كثيرة لها علاقة بالتعاون المالي والتكنولوجي والأبحاث والإرشادات والمشاريع المشتركة، ينبغي على الدوائر المختصة أن تدرسها بجدية لوضع سبل الاستفادة منها.

١١- على الرغم من أهمية الجهود والخطوات التي يمكن للقطاع الخاص والدولة أن يقوموا بها من أجل رفع القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني عموماً والصناعة خصوصاً، إلا أن بيت القصيد يكمن هنا في المستوى التكنولوجي المتفاوت لدى الطرفين، لبنان وبلدان الاتحاد الأوروبي. فمسألة الإنتاجية والكلفة تحل برفع المستوى التكنولوجي والمهارات البشرية المطلوبة له. ولذا يبقى عالماً السؤال حول ما إذا كان الاتحاد الأوروبي مستعد لنقل التكنولوجيا إلى لبنان أم لا. والمسألة هنا سياسية أكثر مما هي اقتصادية. فهل أن الاتحاد الأوروبي الراغب بالحد من الهجرة اللبنانية (وغير اللبنانية إليه) مستعد لإعطاء لبنان تكنولوجيا تسمح له بتطوير إنتاجه وتخفيض الكلفة بما يسمح له بتصدير السلع إلى أوروبا حتى لو كانت هذه التكنولوجيا تعود لمشاريع أوروبية في لبنان أو مشاريع مشتركة؟ ذلك أن هذا الأمر يعادل استيراد السلع إلى أوروبا أو استيراد بطلاة إليها. إن مصداقية الاتفاقية تتوقف إلى حد كبير على حل هذه الإشكالية. وهي مهمة مطلوبة من الحكومة اللبنانية ومن الاتحاد الأوروبي على السواء.

١٢- تلعب القدرة التنافسية لقطاع السياحة دوراً مزدوجاً في مواجهة هذه التحديات المذكورة. فمن ناحية ترفع من قدرة الاقتصاد التنافسية لما تضيفه من عناصر قوة، ومن جهة أخرى يلعب قطاع سياحي جذاب ومعتدل التكاليف في جذب المستثمرين، ليس إلى هذا القطاع فحسب، بل في جذب أولئك الذين يوظفون في

القطاعات الأخرى، والذين سيجدون في المرافق السياحية عوامل جذب لهم ولعائلاتهم، مما يشكل عنصر استقرار لأعمالهم في لبنان. ولذا ينبغي إيلاء تخفيض أسعار الخدمات السياحية اهتماماً خاصاً من قبل الدولة والقطاع الخاص.

٣- دور الاتحاد الأوروبي

لا يقتصر تأثير الاتفاقية على الصناعة اللبنانية على ما يحكم الطرفين من التزامات وأحكام متضمنة في هذه الاتفاقية فحسب، بل أن الالتزامات والاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي وباقي البلدان المتوسطة سوف تترك تأثيرات على كل البلدان بما فيها لبنان. والمعروف أن توازن القوى بين بلدان الاتحاد والبلدان المتوسطة مختل بالكامل لصالح الاتحاد. ولذلك فإن تدفق السلع الأوروبية إلى هذه البلدان سوف ينزل ضرراً كبيراً بصناعاتها وصولاً إلى إغلاق الضعيف منها وهو الجزء الأساسي في هذه الصناعات. إن إغلاق الصناعات في البلدان العربية التي تعمل بشكل رئيسي لصالح السوق الداخلية سوف يوسع البطالة وجيش العاطلين عن العمل في هذه البلدان ويضرب المداخيل وبالتالي حجم الطلب الداخلي. وفي ظل هذا الوضع المستجد سوف تنهار الأجور بسبب نقص الطلب على اليد العاملة وسعي أرباب العمل لتخفيض نفقات الإنتاج على حساب تخفيض الأجور. وكمحصلة لذلك سوف يرتفع الطلب على سمات الدخول إلى الاتحاد الأوروبي مما يعني اتساع الهجرة من جديد وهو ما تحاول هذه الاتفاقية الحد منه ومعالجته. ولذلك يتوقف مصير هذه الميول كلها على موقف

الاتحاد الأوروبي وأساليب تعاطيه معها. فهل سيتترك الاتحاد صناعات هذه البلدان تنهار ويترك مصير الميول المذكورة للسوق تقرر بشأنها، مستفيداً منها لإحلال صناعاته محل الصناعات العربية عبر نقل الصناعات المرتكزة على اليد العاملة الرخيصة إلى البلدان العربية؟ أم أنه سيعمل على تسريع التدابير المعززة لأوضاع الصناعات العربية وفتح الباب أمام شراكة حقيقية بين عملائها من الطرفين؟

إن الخيار الأول يغذي أوهاماً بانتزاع منافع سريعة مباشرة لبلدان الاتحاد كونها ستقيم صناعات تصدر إلى أوروبا منتوجات ذات كلفة منخفضة تباع بأسعار أوروبية. لكن هذا سيكون على حساب إغلاق مصانع في أوروبا وتوسيع البطالة وتقليص الدخل المتاح والطلب الإجمالي في أوروبا ذاتها. ولما كان الطلب في البلدان العربية قد انخفض أصلاً فإن الطلب الإجمالي في المنطقة سيتراجع، وكردة فعل سوف يتراجع الإنتاج.

أما الخيار الثاني فيقضي بتطبيق كل المواد والتدابير التي تعد بها الاتفاقية من تقديم مساعدات مالية وتقنية واستشارات ومساعدات اقتصادية تعزز وضع الصناعات العربية وتخلق بينها وبين الصناعات الأوروبية نوعاً من العلاقات التكاملية تجعل عملية تجديد الإنتاج الصناعي عملية شبه موحدة بين الطرفين تخدم حلقاتها بعضها بعضاً، بما يوسع فعلياً الطلب والسوق وبما يجعل صناعات الطرفين تتقاسم النمو المتزايد في هذا الطلب، فيتسع تشغيل اليد العاملة ويتولد ازدهار يستفيد منه الجميع.

خاتمة

إن التحديات التي تفرزها العولمة والاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي تدفع للتفكير باتجاه البحث عن دور جديد للاقتصاد اللبناني في التقسيم الإقليمي والدولي للعمل، إذ من غير المؤكد أن يتمكن لبنان من الاحتفاظ بمواقع تنافسية للصناعة أو على الأقل لكل فروعها. ولذا من المفترض أن ينصبّ البحث على إمكانية تحقيق خروقات باتجاه اقتصاد المعرفة والمعلوماتية وهو مؤهل لأن يحقق ذلك لما يتمتع به العنصر البشري من كفاءات ومواصفات. ويتطلب الأمر زيادة الاستثمارات في هذا المجال أي في التعليم والعلم والأبحاث والتوسع في مجالات المعلوماتية وخلق أنظمة الثقافة المعاصرة والاتصالات.

إن الكثيرين من اللبنانيين الذين يغادرونه لا يعودون إليه لأن البيئة الوطنية لا تتسع لهم. وكذلك الأمر بالنسبة لكتلة الاستثمارات اللبنانية المشتتة في العالم، إن من شأن هذا الخيار أن يعطي لبنان موقعاً مميزاً في المنطقة ويخلق قاعدة علمية - معلوماتية يستند إليها الاقتصاد اللبناني بقطاعاته بكافة قطاعاته. هذا الأمر يتطلب تنظيم الطفرة المتواصلة في إقامة الجامعات والمعاهد الخاصة لكي تحافظ على مستوى مقبول كي تجذب العرب إليها. ويتطلب أيضاً اهتماماً كبيراً بالجامعة اللبنانية، أكبر الجامعات في لبنان وأكثرها أهلية لتتحول إلى صرح علمي - معرفي متطور إذا ما توفرت لها الإمكانيات. إن هذا التحدي ينبغي أن يصبح همماً وطنياً ونقطة أساسية على جدول أعمال وزارة التربية والثقافة والسلطة اللبنانية ككل.

إن ما اقترح من أفكار لمواجهة تحديات اتفاقية الشراكة هي أفكار طموحة دون شك، ودونها صعوبات جدية لأنها تتجاوز الوصفات التقليدية والنصائح للشركات والمنتجين بتخفيض نفقات إنتاجهم ورفع نوعية السلع وتنويعها. إنها تنطلق من نظرة اقتصادية كلية للقدرة التنافسية. ولذلك نعتقد:

١- إن التفاوت في الفرص بين الصناعة اللبنانية والصناعات الأوروبية يهدد جزء كبيراً من المصانع والشركات اللبنانية بالإقفال. وعليه فإن جهداً حثيثاً ومكثفاً لدرء هذا الخطر بات مسألة ملحة من قبل المعنيين بهذا الأمر.

٢- إن الاقتراحات الواردة تحتاج لوقت من أجل تنفيذها، ونعتقد أن لدى الشركات والحكومة فترة سماح ليست قليلة هي أربع سنوات يمكن استغلالها من أجل القيام بالتدابير المطلوبة على المستوى الجزئي والكلي لرفع القدرة التنافسية وتحسين الصناعة.

٣- إن لبنان وفي ضوء السياسات المعتمدة فيه ونظامه الاقتصادي والسياسي لا يفكر بخيار الانغلاق بوجه التيارات الجديدة في العالم، لكن الوقت حان للإقلاع عن اعتماد فلسفة ليبرالية مفرطة لا ترى للدولة دوراً جدياً بل تسعى لتقزيم هذا الدور. وحان الوقت للانتقال إلى ثقافة تعطي للإنتاج أولوية على النشاطات الربعية والطفيلية.

٤- إن هذه الاقتراحات تحتاج لإرادة سياسية تتبناها، منطلقة من أن لبنان ينبغي أن يكون بلداً متكاملأً، يندمج بالاقتصاد العالمي كوطن وليس كشركات وقطاعات متفرقة لا جامع بينها، مما يسمح له بانتزاع دور في التقسيم الدولي والإقليمي للعمل وهو مؤهل لذلك إن أراد.

المراجع

١. جورج سورس: جورج سورس والعولة، مكتبة العبيكان - الرياض، ٢٠٠٣.
٢. جوزيف أ. ستينغليتز: خيبات العولة، ترجمة دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣.
٣. مهدي الحافظ: الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية (تجارب وتوقعات)، باريس ١٩٩٩.
٤. ميشال مرقص: الصناعة اللبنانية، العبور إلى الألفية الثالثة، بيروت، ٢٠٠١.

دراسات

١. European commission: General Report of the activities of European Union. 1994. Brissel, Luxembourg, 1995.
٢. Report on industry in Lebanon, 1998 - 1999. statistics and Finding. Ministry of industry. 1999.
٣. Liban- UE. Accord d'associations ministère d'économie et du commerce, Liban 2003.
٤. http://Europa.eu.int/comm/external_relation.
٥. تطور بنية الاستيراد ووجهة الاستعمال، ١٩٩٦ - ١٩٩١، إدارة الإحصاء المركزي، آب ١٩٩٩.
٦. عزيمة الماضي - واقع الحاضر - وآفاق المستقبل، ورقة عن لجنة صناعيي الغد، بيروت، تشرين الثاني ١٩٩٨.
٧. قراءة في مشروع الشراكة المتوسطة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت ١٩٩٧.

صحف ومجلات

١. النهار، ٢٠٠٠/٦/٢.
٢. النهار، ٢٠٠١/١١/٢٣.
٣. السفير، ٢٠٠٢/٢/٩.
٤. المستقبل العربي، العدد ٢١٠، ١٩٩٦.
٥. المستقبل العربي، العدد ٢٧٢، ٢٠٠١.
٦. مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية، الكويت، كانون الأول، ٢٠٠١، المجلد الرابع، العدد الأول.
٧. مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد الأربعون، ٢٠٠٢.
٨. مجلة الصناعة، العدد الأول، شباط ٢٠٠٣.

١. الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية (تجارب وتوقعات)؛ تحرير مهدي الحافظ، باريس ١٩٩٩، ص ٩٥ - ٦٩.
٢. European commission: General Report of the activities of European Union. 1994. Brussels, Luxembourg, 1995. Point 1194.
٣. الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية. مصدر سابق، ص ٤٩.
٤. <http://www.delior.ccc.eu.int>.
٥. راجع بهذا الخصوص: الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية؛ مصدر سابق، محمد الأطرش: حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية، المستقبل العربي، العددان ٢١٠، عام ١٩٩٦، العدد ٢٧٢، ١٠/٢٠٠١، قراءة في مشروع الشراكة المتوسطية، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.
٦. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الكويت، المجلد الرابع، العدد الأول، ديسمبر ٢٠٠١، ص ٧٢ - ٤٧، ٨٠ - ١٨.
٧. للاطلاع على نص الاتفاق: نص صادر عن وزارة الاقتصاد؛ أو النص الموجود على موقع الاتحاد الأوروبي: noitaler-lanretxe/mmoc/tni.ue.aporue//:ptth؛ جريدة السفير ٢٠٠٢/٢/٩.
٨. Liban _UE. Accord d'association. Ministere de l'economie et du commerce. Liban, November 2002, p6
٩. Report on industry in Lebanon. 1998 _ 1999. Statistics and Findings. Ministry of industry, p.33
١٠. Ibid. D.36
١١. A Report on P.43 - 44
١٢. A Report on P.44
١٣. A Report on P.44
١٤. PP.59 - 60, 62
١٥. P.53
١٦. الصناعة اللبنانية العبور إلى الألفية الثالثة، ميشال مرقص، ص ١٧٠.
١٧. جمعية الصناعيين: عزيمة الماضي - واقع وآفاق المستقبل، ورقة عمل أعدتها ورشة الاقتصاد

أثر اتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي على الصناعة اللبنانية

- والإدارة المنبثقة عن لجنة صناعيي الغد، بيروت، تشرين الثاني ١٩٩٨، ص ٩.
١٨. النهار، ٢٠٠٠/٦/٢.
١٩. ناصر السعيد: اتفاق الشراكة الأوروبية واقتصاد الخوف، النهار ٢٣/١١/٢٠٠١.
٢٠. د. غسان شلوق: اتفاقية الشراكة مع أوروبا، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد الأربعون، نيسان ٢٠٠٢، ص ٣٧.
٢١. جوزيف أ. ستيفلير، خيبات العملة، صادر عن دار الفارابي، ترجمة ميشال كرم، بيروت ٢٠٠٣، ص ١٣١.
٢٢. جورج سوروس جورج سوروس والعملة، ترجمة هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الرياض ٢٠٠٣، ص ٢٨.

السياسة الخارجية للولايات
المتحدة الأمريكية:
قراءة نقدية في المنطلقات القيمية

الحفل
الوطني

مقدمة

أضحت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ محور اهتمام منقطع النظير عند العامة والنخبة على حد سواء. وهي تمثل على المستوى الخارجي أهمية كبيرة تفسرها مفاعيلها على مجمل دول العالم، وهي بالتالي موضوع جدل مستمر لدى جميع الأوساط لما لها من تأثير ووقع ينال، بشكل أو بآخر، مختلف جوانب الأنشطة الدولية. والملاحظ ان ليس لهذه السياسة من المؤيدين الاقلة، بينما السواد الأعظم من القوى الدولية لديه تحفظات او مأخذ عليها أو رغبة في تغييرها ولو بالعرف. ويعزو غير مهتم سبب هذه المعارضة الدولية شبه الشاملة للسياسة الأميركية الى حداثة الجمهورية، وبالتالي الى عدم تمرسها في التعاطي بالشأن الدولي من جهة، والى موقعها الجغرافي المنعزل عن التفاعلات الدولية والحضارية من الجهة الأخرى.

د. وليد جميل الإيوبي*

*الدكتور وليد جميل الأيوبي: PhD في العلوم السياسية-أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية: كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية.

أما ما يفسر دراستنا لقرارات صادرة عن السلطة القضائية فيعود الى الدور التاريخي الذي لعبته المحكمة العليا في الولايات المتحدة في التأثير بالرأي العام وبالتالي في صياغة قيما جديدة، ولأن قرارات هذه السلطة تتمتع أيضا بالأسبقية على قرارات المؤسسات الدستورية الأخرى، ولأنها قرارات مبرمة ونافذة على أراضي الجمهورية كافة.

المفاصل الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية

إن التطورات التي شهدتها القارة الأميركية جعلت من الحياد امراً مستحيل التحقيق. لقد كانت القارة الأميركية مسرحاً لحروب أوروبية - أوروبية وأوروبية - أميركية من اجل السيطرة على القارة. ومع بداية القرن العشرين كانت الولايات المتحدة قد وفرت لنفسها الأمن وأصبحت قوة عالمية من الدرجة الأولى. وكانت الحرب العالمية الأولى دفعتها الى الخروج من عزلتها. لقد تمت هزيمة المانيا والقوى المتحالفة معها، لكن الولايات المتحدة، برفضها الانضمام الى عصبة الأمم التي ساهمت هي نفسها بإنشائها، عادت الى سياستها الانعزالية إزاء المسرح السياسي الأوروبي.

ومهما يكن، فإن سياسة اميركا الخارجية أخذت بعد الحرب العالمية الثانية منحى متشدداً مقابل الحضور السوفياتي - الشيوعي في العالم، محوِّلة العلاقات مع القطب الآخر الى حرب باردة انعكست نزاعات اقليمية في شتى أصقاع الأرض. واعلن ترومان (١٩٤٧) امام لجنة مشتركة تابعة للكونغرس عن ضرورة تحمل مسؤوليات جديدة بسبب التهديد الذي يمثله

«الآخر» لمبدأ الحرية الذي قامت لأجله الجمهورية. ودعا الرئيس الأميركي الشعب الى تحمل المسؤولية من خلال التعاون مع امم اخرى للتأسيس لنمط حياة خال من الضواغط. فسياسة الولايات المتحدة ستقوم برأي ترومان على الدفاع عن الشعوب الحرة المقاومة لمحاولات الاخضاع التي تقوم بها اقلية حاكمة، او تلك التي تستهدفها ضغوطات خارجية. انه، باختصار، صراع بين الخير والشر، بين انصار «الحرية» واعدائها. ولقد تجلّت هذه النزعة نحو الهيمنة الكونية ايضا في خطاب الرئيس كنيدي بمناسبة توليه السلطة عندما أعلن عن استعداده لتحمل كل الأعباء والصعوبات والأكلاف، لدعم الأصدقاء ومواجهة الأعداء من اجل نصره الحرية، ما يبرر بالتالي التدخل الأميركي على اي بقعة من بقاع العالم وللأسباب التي تحددها الولايات المتحدة نفسها.

ولقد انعكست هذه النزعة بمجموعة من الاجراءات على المستويين الداخلي والخارجي، الهدف كان احتواء المد الشيوعي (George Kennan & Paul Nitze's containment projects).

إن مجموعة من التدايعات الدولية بين ١٩٤٨ و ١٩٥٠ (انقلاب شيوعي في براغ، وصول الشيوعيين الى السلطة في الصين، تفجير قنبلة نووية في الاتحاد السوفياتي، محاصرة برلين، اجتياح كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية) وبين ١٩٤٨ و ١٩٦٥ (حركات الاستقلال، أزمة الصواريخ الكوبية)، كلها دفعت باتجاه عسكرية غير مسبوقة لسياسة اميركا الخارجية وتوافق حزبي ورضا غير مسبوق لدى الرأي العام الأميركي على السياسات المتبعة في هذا الاتجاه الذي ورّط الادارة الأميركية في مجموعة من الحروب الاقليمية أبرزها حرب

فيتنام التي آلت إلى إعادة نظر بهذه السياسة التدخلية، وإلى انفراج نسبي (Détente) على مستوى العلاقات بين القطبين، وانعكست التطورات الدولية المستجدة على علاقات الولايات المتحدة بالصين حيث شكلت دفعا نحو تعزيز التعاون التجاري بينهما. و تم في المقلب الآخر اطلاق اول مفاوضات من نوعها مع الاتحاد السوفياتي حول مراقبة وتنظيم الأسلحة النووية الاستراتيجية (Strategic Arms Limitations Talks-SALT). إلا ان مرحلة الانفراج الدولي ما لبث ان تجاوزها الزمن مع اجتياح الاتحاد السوفياتي لأفغانستان سنة ١٩٧٩. ما دفع بالولايات المتحدة لاتخاذ منحى احتوائي اكثر حدة خلال ادارة الرئيس ريغن الذي اعاد احياء مقولة الخير والشر، والحرية واعدائها، وأظهر بالتالي تصلياً اكبر في التعاطي مع المعسكر الآخر وانصاره (نشر صواريخ متوسطة المدى في أوروبا، اجتياح غراناذا عام ١٩٨٣، تواجد عسكري في لبنان في اطار القوة متعددة الجنسيات ١٩٨٣-١٩٨٤، وفي الخليج العربي ١٩٨٧، ضرب طرابلس الغرب عام ١٩٨٦: غزو باناما عام ١٩٨٩ الخ). وكان ايضا لمشروع ريغن (٢٣ آذار ١٩٨٣) المعروف بإسم «مبادرة الدفاع الاستراتيجية» (Initiative de Défense Stratégique) الهادفة الى اعتراض الصواريخ النووية السوفياتية، اثر كبير على سلوك الاتحاد السوفياتي السياسي والعسكري تجلى باستهجان المشروع الأميركي، معترفاً بارتداداته الشديدة السلبية على الاقتصاد السوفياتي. ومثلت هذه المبادرة مرحلة جديدة في السباق على التسليح، وتالياً في الاندفاع نحو عسكرة مضطردة للسياسة الأميركية على الأرض وفي الفضاء على حد سواء.

وكان لهذا المشروع اثر كبير على موازين القوى بين قطبين لا يحكم علاقاتهما التكافؤ بقدر ما تحكمها وتتحكم بها الظروف والتحالفات. وشكل هذا السباق المحموم على التسلح من قبل الولايات المتحدة أحد اهم الأسباب التي أدت الى تفكيك الاتحاد السوفياتي وفرض عقد المنظومة الاشتراكية. الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية تركا للولايات المتحدة الساحة الدولية خالية من رقيب او حسيب، وفي جوفائق الاربك بعد اربعين عاماً من المواجهة الأيديولوجية-السياسة-الاستراتيجية التي بنت في اطارها وعلى اساسها قواها العسكرية من دون ان تتنبأ باحتمال حصول هذا الانهيار. اما اليوم فإن الادارة الأميركية تجسد ارادة جامعة بإخضاع العالم للمشيئة الأميركية، منتهجة سياسة تأويج النفوذ (politique de maximisation du pouvoir/ realpolitik)، وهي اليوم تقارع «عدواً» مجهول الهوية، أسمته «الارهاب».

وبالعودة الى سياق البحث، نباشر بطرح التساؤلات: ما هي المنطلقات القيمية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية؟ ما هي محاور اهتمام هذه المنطلقات؟ وماذا تبتغي هذه المنطلقات؟

الأفكار التحتية للثقافة السياسية الأميركية

تستمد سياسة الولايات المتحدة منطلقاتها الفلسفية من التحولات الاجتماعية والسياسية الكبرى التي تعود جذورها الى المحاولات الاستيطانية الأولى للقارة الأميركية التي تمثلت بالهجرة الكلفينية من التضييق الأنكليكاني في بريطانيا. وكان أسس هذا التحول لمفهوم قوامه «الإصطفائية

الألهية» أي قيادة «مشروع الهي» هدفه إعادة رسم تاريخ الانسانية، ما يعطي للبعد الديني أهمية كبرى في تكوين الدولة وفي صياغة سياساتها على المستوى الخارجي. وتستمد السياسة الخارجية الأميركية جذورها الفلسفية أيضاً من الفكر الليبرالي الذي يعود الى القرن السابع عشر. وقد تميّزت حقبة الرواد الأوائل باضطرابات سياسية واجتماعية تركت بصماتها في فكر هؤلاء والذين كان لفكرهم بدوره وقع كبير على الفكر السياسي المعاصر، يمكن رصد في مؤلفات كثيرين منهم مثل فيبير وبودان وبرغسون وبيردو وأرون وكيسينجر ومورغنتو وفوكوياما وهنتغتون. وتعتبر مساهمة جون لوك (1632-1704) (John Locke) في هذا المضمار رائدة. فقد سعى الكاتب في مؤلفه الشهير (Two Treatises of Government (1683) الى حماية الأفراد من جور الحكام وتسلطهم من خلال تحديد اطار اجتماعي يتمتع فيه هؤلاء بحقوق لا يمكن ان ينازعهم عليها الحكام. فالحرية الفردية تتجلى بالنسبة للوك في الحد من سلطة الحاكم، أي في لامركزية القرار، بهدف الحد من قدرة الحاكم على التحكم بالمقدرات وبالتالي بحرية الأفراد. أما هدف لوك من ذلك فهو ضمانة الانتقال الارادي من حالة الفطرة الى حالة العقد، ومن حالة الفوضى الى حالة النظام، بأقل ما يمكن من التدايعات على مستوى حرية الأفراد؛ لكن أي عقد من أي نوع كان يبرم بين كيانات سياسية مستقلة، لا يغير من حالة الفطرة، أو بالأحرى من حالة «انعدام الجاذبية» في العلاقة التعاقدية الجديدة. ألا أن مساهمة توماس (1588-1679) Thomas Hobbes تعتبر الأكثر وقعا في هذا المضمار. ويشدد هوبز في مؤلفه الشهير (The Leviathan (1651) على أهمية مركزية

القرار بهدف فرض الأمن وبالتالي توفير الاستقرار، ويلتقي مع لوك لجهة تأكيدهما على أهمية الأفراد في بناء المجتمعات من خلال قدرتهم على تكوين ذاتهم واشباعها ومن خلال عقلانيتهم التي تبعدهم عما يمكن ان يعود بالضرر عليهم، والاقتراب مما يعود عليهم بالفائدة. فكل فرد يسعى لتحقيق الخير الذي يراه مناسباً له. اما تحقيق ذلك فهو ليس بالأمر السهل بالنسبة لهوس، لما يحيط بالجنس البشري من اخطار محدقة، ما يحتم ويبرر وجود سلطة قادرة على حل النزاعات القائمة بين الأفراد يتنازل لها هؤلاء عن حريتهم التي كانوا يمارسون قبل قيام السلطة، مقابل قيام هذه الأخيرة بتوفير الأمن لهم، وبالتالي بتحسين المجتمع العتيد من خلال العقد الاجتماعي الجديد او ما أسماه هوبز الجمهورية REPUBLIC. وهو يرى أن المنافسة هي جالبة للنزاعات وليس لانتاجية افضل، ذلك ان الخير بالنسبة له هو نسبي النطاق، ولا يخضع لقيم ثابتة تتشارك فيها المجموعات على اختلاف المكان والزمان. فكل فرد يسعى لتحقيق الخير الذي يراه مناسباً له. اما الحل فيكون بالنسبة لهوس من خلال إرساء قواعد عقلانية. فالعقل يمكن استعماله أواليا (mechanistically) لمعالجة المشاكل مهما كانت طبيعتها، باعتبار ان الذات هي آلية لتحقيق المنفعة. أما بالنسبة للدين، فكان موقف هوبز منه لافتاً إذ حذر من تداعيات تطرف الجماعات الدينية التطهيرية (fanatical puritan sects) الاجتماعية والسياسية التي تبشر بتعاليم دينية مختلفة عن تلك التي تعلمها كنيسة انكلترا (the Church of England). ويلتقي لوك مع هوبز على ان الحرية يتمتع بها الأفراد بالفطرة، الا انها تحتمل في فكر هوبز تناقضاً إشكالياً اساسياً

بالظاهر والجوهر لجهة تعاييشها مع سلطة كلية الحضور.

اما الملكية الخاصة التي لم يركز هوبز على اهميتها بشكل مباشر، فهي تعتبر بالنسبة للوك شرطاً لازماً وواجباً لممارسة الحرية. لا يدعو لوك الى ازالة السلطة (Government) بقدر ما يدعو الى الحد من نطاق ممارستها من خلال مراقبتها ومحاسبتها.

أما جون ستوارت ميلز فقد أضفى بدوره (John Stuart Mills (1806-1873 بعداً جديداً على اطروحة لوك في مؤلفه الشهير (On Liberty (1859. اذ هو يحث لوك على اقامة حدود واضحة بين نطاق تدخل السلطة ونطاق ممارسة الأفراد لحررياتهم. وهو يعتبر في هذا المضمار احد اهم المدافعين عن الحرية الفردية التي يعتبرها شرطاً لازماً وواجباً لتقدم المجتمعات. اما الحرية الاجتماعية فهي ايضا ضرورية من الزاوية المنفعية الصرفة باعتبارها تساهم في عملية التقدم.

ولقد سبق لآدم سميث (Adam Smith (1723-1790 أن توقف عند هذه الفكرة عقود من السنين سبقت ميلز. لقد ركز سميث في أطروحته بعنوان «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» (١٧٧٦) على العوامل التي تقود هذه الأخيرة الى الازدهار. ويلتقي ميلز وسميث على أن المنافسة القائمة على مبدأ العرض والطلب، والتجارة الحرة الخالية من القيود القانونية والتنظيمية والمرتكزة على البحث عن تأويج المنفعة الشخصية التي لا تتعارض بالضرورة مع المصلحة العامة، هما السبيل لتحقيق ذلك. أما السلطة فلا شأن لها بالاقتصاد بحيث يقتصر دورها على تحقيق العدالة وحفظ الأمن وحماية الملكية. والثروة يمكن قياسها بما في مقدور الأمة ان

تنتج وأن تتبادله وتصدره من سلع. أما العلاقة بين المنتج والمستهلك فهي علاقة تكاملية إذ إن انسجاماً في المصالح بين الطرفين هو الذي يحكم هذه العلاقة في ظل امتناع السلطة عن التأثير فيها. ولهذا التصور انعكاسات مهمة على المستوى الدولي يكمن في تصدر العامل الاقتصادي المتمثل بالشركات الاقتصادية للعلاقات الدولية على العوامل التقليدية الأخرى المتمثلة بالدبلوماسية/السياسي والعسكري.

هذه النزعة الفردية التي تعطي للقوى الاقتصادية الأسبقية والتصدر جرى تطويرها في خمسينيات القرن الماضي مع أنتوني داونز *The Public Choice Theory* (1957, 1959) --Anthony Downs، الذي أخذ بالاعتبار أهمية البعد الكمي-الأحصائي في دراسة سلوك الأفراد، مركزاً في الوقت ذاته على المنطق الذي يستند إليه هؤلاء في المفاضلة التي يقومون بها عند اتخاذهم للقرار. فالمجتمع، صغر أم كبر، دولياً كان أم محلياً هو عبارة عن سوق يتنافس فيه أفراد أو جماعات لهم شخصية طبيعية أو معنوية، أفراد وقادرون على المفاضلة العقلانية على قاعدة اشباع الذات أو تحقيق الربح المادي و/أو المعنوي باتخاذ القرارات الأكثر نفعية مقابل الاضطلاع بالأكلاف الأقل عبثاً. إذن فإن عقلانية الفرد القائمة على تطابق الأهداف مع الوسائل، بمعنى اختياره لأفضل الوسائل من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، هي التي تحكم قراره. وفي مؤلفه *An Economic Theory of Democracy* (1959) يعتبر المفكر الأمريكي أنتوني داونز أن الدافع لاتخاذ القرار هو أكثر وضوحاً في السوق مما هو عليه في أي إطار آخر، كما أن العناصر المؤثرة بالسوق كالعرض والطلب والسعر،

من الممكن احصائها بعكس النفوذ الذي له مدلولات عديدة، ما يجعل مهمة تحديده امرأ صعباً ان لم يكن مستحيلاً. وبما أن قانون السوق هو الجاذب لأكبر عدد من الأفراد، مستهلكين كانوا أم ناخبين، فإن الخصوصيات الشخصية يجري إلغاؤها. اما ما هو مشترك بين العام والخاص فإنه برأي داووز الربرج، بمعنى ان الفرد سواء كان يعمل في العام او في الخاص، فهو يسعى الى الربح او الى اشباع ذاته، ما يفسر بالتالي التدهور الحاصل على مستوى الأداء والأعباء بحكم ان قانون السوق معمول به في كلا المجالين.

فما هي المنطقات التي تستند اليها الولايات المتحدة في توجهاتها الخارجية؟ ما الذي يفسر جنوح هذه الدولة الدائم نحو القوة والتوسع؟ هل هي فقط المصالح التي تفسر هذا الجنوح، أم أن هناك عوامل أخرى تفسر ذلك؟

مقابلة نقدية لأبرز المساهمات الفكرية والميدانية

تشكل سياسة الولايات المتحدة على المستوى الخارجي انعكاساً لثقافة الشعب الأميركي السياسية. وتعتبر الليبرالية في هذا المضمار احدى اهم دعائم هذه الثقافة، وهي تستمد جذورها من الآداب البروتستانتية التي تعود الى المحاولات الاصلاحية المسيحية التي بدأت بالظهور في أوروبا الغربية مع بدايات القرن السادس عشر. وكانت هذه المحاولات الاصلاحية ساهمت بالتأسيس لثقافة نقشفية تتسجم مع مبدأ تراكم الثروة الذي تقوم عليه الرأسمالية. وتعتبر مساهمة المفكر الألماني «ماكس فيبير» Max Weber الفكرية في هذا المضمار^(١٧). فهو يولي للاقتصاد أهمية بالغة، الا أنه يبدي تحفظاً ازاء حتمية الماركسية الاقتصادية التي يعتبرها انقاصية

(Réductionnisme). واذ يعتبر الاقتصاد مهماً إلا انه يعطي لعوامل اخرى

كالثقافة والدين وقواعد اللعبة السياسية، اهمية مركزية.

تدعو الآداب البروتستانتية الى الاعتماد على الذات لتحقيق الأهداف المنشودة في اطار سوق خالية من الضغوط او الضوابط تنادي الإبداعات والمساهمات الفردية للتنافس بهدف التمايز. فالعالم هو عبارة عن سوق تتنافس فيه الإمكانيات والكفاءات بغية توفير مستوى أفضل من العيش، وتحقيق هامش أكبر من النفوذ. أما النزاع الطبقي فلا وجود له برأي الكاتب الا عندما يتحلى الأفراد الذين ينتمون الى هذه الطبقات بالوعي لمصالحهم المشتركة، بالتالي، فإن «الأخر» أي ذاك الذي لا يؤمن بالقيم أنفة الذكر، لا يتمتع بالوعي وبالادراك الحقيقي للتحديات القائمة، ما يحتم تالياً التدخل لتغيير منهج حياته. ولقد بررت هذا المنطق الحروب الأميركية على سكان القارة الأميركية الأوائل باعتبارهم يشكلون «مجتمعات خارج التاريخ»، وهو نفس المنطق الذي برر ايضا استعباد الزنوج كما برر التدخل في شؤون غير دولة من دول العالم المعاصر.

يدين الكاتب القيم الكونفوشيوسية (Confucianism) الصينية القائمة على الغيرية وضبط النفس وعلى أهمية العائلة و«الطائفة» (community) معتبراً هذه القيم مسؤولة عن تراجع اقتصاد هذا البلد. ويلتقي مع ماكس فيبير في استهجان الثقافة الكونفوشيوسية مفكرون أميركيون ابرزهم صموئيل هنتنغتون Samuel P. Huntington^(٥). ويطرح الكاتب في مقالته المتنازع فيها فكرة صدام الحضارات. فالهوية الحضارية سوف تشكل برأي الكاتب الإشكالية الأهم في العلاقات الدولية. أما التفاعل الحضاري فليس

بين الرأسمالية والشيوعية التي انهارت بانهيار المنظومة الاشتراكية، انما بين حضارات ثمانية: الغربية والكونفوشيوسية واليابانية والاسلامية والهندية والسلافية-الأورثوذكسية والأميركية اللاتينية و«ربما» الأفريقية. يعطي الكاتب للثقافة في بعدها الديني أهمية قصوى في هذا السياق التفاعلي، ويعتبر أن تطور الاقتصاد العالمي كما امكانيات الاتصال المتوفرة للشعوب قد أضعفت دور الدولة كمصدر انتماء، في الوقت الذي نمت فيه مدارك هذه الشعوب لاختلافاتها وقواسمها المشتركة. فوجود أقليات افريقية شمالية في فرنسا تؤجج برأيه النزاعات بين هؤلاء والبلد المضيف. والاستثمارات اليابانية تثير حفيظة الأميركيين أكثر بكثير مما يتحفظ هؤلاء فيه على الاستثمارات الكندية أو الأوروبية. أما السؤال المطروح بحدّة اليوم فهو غير ذات علاقة بالموقف السياسي أو الأيديولوجي إنما هو ذو علاقة بالهوية الثقافية. فالفاضلة هي اذن بين نحن والآخرين. والآخر هو كل من هو ليس مثلنا، وخصوصاً، الحضارتان الكونفوشيوسية (الصين) والاسلامية اللتان تسعيان برأيه الى تعزيز موقعهما الحضاري ازاء الغرب عبر التعاون العسكري والاقتصادي والتكنولوجي. وقد تم التعبير ببلاغة عن هذا المنحى من خلال تساؤل الرئيس الأميركي جورج بوش معلقاً امام وسائل الاعلام على احداث ١١ ايلول ٢٠٠١: لماذا يكرهوننا؟ (Why they hate us?)

وعلى الرغم من التأثير الغربي المتعاضم على العالم، الا ان صداماً كامناً سوف يحصل بين الحضارة الغربية وحضارات اخرى، ما ينقل العلاقات الدولية من مرحلة الثنائية القطبية الأيديولوجية الى مرحلة التعددية

القطبية الحضارية، ومن مرحلة خضوع هذه الحضارات الى مرحلة الفعل الحضاري الدموي. يقترح الكاتب حلولاً (ص ٤٨-٤٩) لتدعيم موقف الغرب في هذا التصادم الآتي لا محالة هي:

- (١) توحيد الخطاب وتعميق التنسيق الغربي ولا سيما بين أوروبا الغربية وأميركا الشمالية.
- (٢) دمج دول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية في المجتمعات الغربية.
- (٣) تعميق التعاون مع روسيا واليابان.
- (٤) الحد من التسلح والتعاون العسكري الاسلامي-الكونفوشيوسي.
- (٥) تجنب تفاقم النزاعات المحلية لتصبح نزاعات حضارية شاملة.
- (٦) الاعتدال في تخفيض حجم الترسانة العسكرية والحفاظ على تفوق عسكري في شرق وجنوب آسيا.
- (٧) الاستفادة من الفوارق والنزاعات بين الدول الكونفوشيوسية والدول الاسلامية.
- (٨) دعم المجموعات الحضارية المتعاطفة مع الحضارة الغربية.
- (٩) دعم المؤسسات الدولية التي تعكس المصالح والقيم الغربية والتي تعمل على اشراك دول غير-غربية مواءمة فيها.

ويلتقي مع هنتنغتون مفكر غربي آخر يعتبر من أحد أبرز المفكرين المعاصرين في هذا المضمار هو فرنسيس فوكوياما Francis Fukuyama^(١). ففي كتابه «نهاية التاريخ» طرح أطروحة تقول بانتهاء التطور الأيديولوجي للمجتمع البشري مع الوصول الى مرحلة عوامة الديمقراطية الليبرالية على

الطريقة الغربية (Western Liberal Democracy)، ما يعني بالنسبة له انتصار وانتشار هذه الأيديولوجية على نطاق عالمي كأخر شكل من أشكال الحكومات. فالديموقراطية الليبرالية والاقتصاد الليبرالي يمثلان بالنسبة لفوكوياما، خلاصة التقدم والتطور الذي وصلت اليه الانسانية. وهما أصبحا اليوم، بدون منازع، بعد انهيار الفاشية والشيوعية، وبعد اخفاق الاسلام في صياغة خطاب كوني التوجه. لقد قرن الكاتب نهاية الأيديولوجيات بنهاية التاريخ. أما تغيير التاريخ فلا يحصل برأيه الا من خلال نشر الحداثة الغربية في كل العالم. ونهاية التاريخ لا تعني بالنسبة له نهاية النزاعات التي بدأت برأيه تأخذ أشكالاً جديدة من دينية الى قومية وعرقية واثنية. ويعتبر دول العالم الثالث وشرائح محرومة داخل اوربا الغربية وأميركا الشمالية عقبة أمام عولة كاملة -بل هيمنة كاملة- للأيديولوجية الغربية.

ولقد طرح في هذا المضمار الاختصاصيان الأميركيان في علم السياسة «ألmond وفيربا» Gabriel, A. Almond & Sidney Verba^(٧) في دراستهما سنة ١٩٥٩ لخصائص الثقافة السياسية لخمس دول (الولايات المتحدة، بريطانيا، إيطاليا، جمهورية المانيا الاتحادية، والمكسيك) فكرة الثقافة المدنية Civic Culture. ويقترح الكاتبان ثلاثة نماذج مثالية لتحديد مستوى نضوج الثقافة السياسية للفرد او للجماعة: النموذج الرعوي (parochial)، والنموذج التابع (subject) والنموذج المشارك (participant). أما النموذج الأول-الرعوي- والذي تتسم به المجتمعات التقليدية، فيجهل أصحابه مضمون القضايا السياسية المطروحة، ويعانون بالتالي من نقص بالمشاركة

في الحياة السياسية. أما النموذج الثاني-التابع- فيتسم اصحابه بمعرفة عامة بالحياة السياسية لكن دون ان تكون لديهم الرغبة بالمشاركة فيها. أما بالنسبة لأصحاب النموذج الثالث-المشارك-، فإن ثقافة هؤلاء السياسية تتسم بالمعرفة العميقة بالحياة السياسية وبالمشاركة الفاعلة فيها في آن معا. ويخلص الكاتبان الى القول بأن الولايات المتحدة وبريطانيا بصورة خاصة تستوفيان كل الشروط اللازمة للاقتراب من النموذج الثالث، أو مما يسمونه «الثقافة المدنية المثالية». لكن وإن شكلت هذه الثقافة المدنية قاسماً مشتركاً بين الثقافة السياسية لهاتين الدولتين، إلا أنها تمثل أهمية دنيا لدى المجتمعات الأخرى بحسب النتيجة التي توصل اليها «هاري تريانديز» في مراجعة قام بها لمئة دراسة مقارنة لقيم مجتمعات مختلفة:

"The values that are most important in the West are least important world wide"^(٨)

إن فرضية الثقافة المدنية التي يقترحها «الموند وفيربا» ويعتبران بمحصلتها أن ثقافة الشعب الأميركي هي الأقرب الى المثالية من حيث ميل الفرد الأميركي الى المشاركة وقدرته على التأثير بالقرارات العامة من خلال ادراكه العميق لكيفية عمل النظام السياسي، كما أن فرضية فوكوياما لجهة اعتبار الليبرالية الغربية، وتالياً الأميركية، قمة التطور ونهاية التاريخ، تدحضها مجموعة دراسات من أهمها واحدة للمفكر الأميركي C.W. Mills عن النخبة في الولايات المتحدة. حيث يعتبر ان على رأس السلطة في الولايات المتحدة نخبة تتبوأ مواقع استراتيجية وتتألف من كل من المؤسسة السياسية والمؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العسكرية او ما اسماء الكاتب مثلث السلطة. أما الأشخاص الذين يتبوأون أعلى الهرم في كل من

هذه المؤسسات الثلاث، فهم يحتلون في الوقت نفسه موقعاً استراتيجياً على مستوى البنى الاجتماعية ما يجعل من أميركا ديموقراطية سياسية شكلية أكثر مما هي بنى إجتماعية ديموقراطية^(١). والقيم الديموقراطية هي قيم متحركة - أي غير ثابتة - وهي عرضة للاختراق والانتهاك في أي حالة تكون فيها المصالح القومية الأميركية بخطر - كما سنرى لاحقاً. وهذا يدحض فرضية سيدني وفيربا لجهة تحلّي المجتمع الأميركي بالثقافة المدنية وديموقراطية الجوهر، علماً بأن هذه المشاركة نفسها ضعيفة داخليا ناهيك عن أنها الى تراجع مستمر^(٢).

ومن ناحية أخرى، يفيدنا البحثة أنكلهارت Ronald Inglehart^(٣) في دراسته عن التغيير في القيم والأنماط السياسية لدى الرأي العام الغربي خلال السبعينيات - الولايات المتحدة، أوروبا، المكسيك واليابان - بأن المجتمعات الغربية شارعة في تغيير سياسي بالعمق بفضل تحول على مستوى القيم السائدة. أما هذا التغيير فيتمظهر برأي الكاتب من خلال الانتقال من القيم المادية (materialist) الى القيم ما بعد المادية (post-materialist). ويستلهم الكاتب فرضيته من سلم القيم الشهير للكاتب Maslow مقترحاً ضم هذه القيم في فئتين: مادية وما بعد المادية. أما القيم المادية فهي تلك المتعلقة بالبحث عن الأمن الاقتصادي والجسدي (economic and physical security). فالتنمية الاقتصادية والأجور المرتفعة وضمانات العمل ومحاربة الجريمة وبناء جيش قوي، كلها تمثل حاجات الفرد الأساسية. أما القيم ما بعد المادية فهي تلك التي لها علاقة بالتألق الشخصي والاجتماعي من خلال التعبير عن الذات والانتماء

والمشاركة. فالمنفعة المعنوية التي تتمثل بتوفير فرص عمل، وبالاهتمام بالبيئة وبحقوق الانسان لها الأسبقية على البعد المادي في شقيه الاقتصادي والشخصي. فالتعويل على الأمن العسكري (military security) وعلى الأمن الاقتصادي (economic security) حطت مكانه اهتمامات جديدة تتمحور حول أهمية المجتمع المحلي في الحياة السياسية. أما التغيير السياسي فهو بالنسبة للكاتب جزء من التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

ان ما يفسر برأي الكاتب هذا التطور التقييمي-الجيلي (Intergenerational Shift)، فيعود الى أن الأفراد يعطون الأولوية للحاجات ذات الندرة النسبية، ولأن قيم الفرد الأساسية هي انعكاس للشروط السائدة خلال مرحلة ما قبل بلوغه سن الرشد. ويعود ذلك أيضا الى التأهيل العلمي المتطور. فالحربين العالميتين الأولى والثانية ساهمتا بظهور قيم تعطي الأسبقية للحاجات المادية والأمنية نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي كانت قائمة آنذاك. أما الذين عاصروا فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد كانت اهتماماتهم غير اهتمامات أولئك، نتيجة لاتسام هذه المرحلة بازدهار اقتصادي واستقرار أمني فريدين. لكن اقرار الكاتب بنسبية التوسع النوعي الذي تشهده القيم ما بعد المادية، والذي يترافق مع تغيير على المستوى الأيديولوجي-أو نهاية للأيديولوجيا (ص ٢٠٩)-تؤكد مفاعيل مجموعة من الاجراءات الضريبية والاقتصادية التي اتخذتها ادارات الجمهوريين خلال الثمانينات وبداية التسعينات، والتي أدت الى تقلص حجم الطبقة الوسطى في الاقتصاد لصالح طبقة المال والأعمال. لكن اعتبار الكاتب لآراء الأشخاص المستطلعة آرائهم حقيقة

يمكن البناء عليها يتضمن مغالطة؛ ذلك أن تفاوتاً يمكن ان يحصل بين الرأي في أمر ما والقدرة على الفعل.

وتؤسس هذه القيم الجديدة أو كما أسماها الكاتب «الثورة الهادئة» -The Silent Revolution- لأشكال جديدة من التضامن بين الشعوب، مخترقة حدود الدولة الوطنية ومقلصة بالتالي لدورها. فكما استطاعت الحركة العمالية تجاوز حدود الدول، تستطيع اليوم الحركات البيئية وتلك التي تعنى بحقوق الانسان القيام بذلك. باختصار، فإن الدولة- الأمة تتسجم مع القيم المادية. أما القيم ما بعد المادية فهي تؤسس لدولة-أمة محدودة السيادة.

تتسم دراسات كل من سيدني وفيربا وفوكوياما وهنتنغتون وانكلهارت بأنها غربية التمحور بل قل «اميركانوية» التمحور (Western-Centred Conception & American-Centred Conception).

ويختلف سيدني وفيربا مع فوكوياما وهنتنغتون من حيث كيفية تناول الموضوع. فبينما يتناوله هنتنغتون من زاوية ماكرو قيمية، فإن طرح فوكوياما المتأثر بمنطلقات داروين وماركس وهيغل النشوئية، هو طرح تاريخاني المضمون. أما طروحات سيدني وفيربا وانكلهارت فهي ذرية، علما بأن طرح انكلهارت يتأرجح بين البعد الذري (atomistic) كونه يركز على أهمية الفرد في عملية التغيير القيمي، ومؤثرات النظم (Deterministic) كونه يقر بأهمية التأثيرات الخارجية على عملية تكوين القيم لدى الأفراد. أما هنتنغتون فهو يرى بأن النزاع حضاري، وهو آت لا محالة، بينما يرى فوكوياما بأن النزاع كان ايدولوجي السمة وتوقف مع انتشار الليبرالية على المستوى العالمي، متخذاً

أشكالاً أخرى وابعاداً جديدة ذات مفاعيل محدودة. وبينما يعتبر فوكوياما الأيديولوجيات غير الغربية غير مؤهلة لمنافسة الأيديولوجية الغربية، فإن هنتنغتون يرى بأن هذه الأيديولوجيات أضحت اليوم قادرة أكثر من أي وقت مضى على الفعل الحضاري وبالتالي على إعادة رسم التاريخ (ص ٢٣). لكن الغرب يبقى بنظر هذا الأخير هو المهيمن على الساحة الدولية وعلى المستوى الحضاري، إلا أنه (الغرب) لا يشكل برأينا على الرغم من ذلك لا كياناً موحداً ولا كياناً موحداً ولو تشاطرت الدول الغربية قيماً عديدة. والدول الغربية هي أيضاً عرضة لمتغيرات سياسية-ثقافية دراماتيكية لها وقع مباشر على سياستها الخارجية ولو بدرجات متفاوتة. فمطالب الأقليات السوداء واللاتينية في الولايات المتحدة بالمساواة تشكل مصدراً للتشكيك بالصيغة الاندماجية المعمول بها هناك. كما أن الخلافات بين الانكليز والفرنسيين في كندا تشكل عامل اضطراب وتهديد دائم بتفكيك الاتحاد. ناهيك عن المشاكل المزمّنة بين البروتستانت والكاثوليك في أيرلندا الشمالية، وبين مواطني بلاد الغال والاسكوتلنديين من جهة والحكومة البريطانية من جهة أخرى، وبين الوالون (Wallons) والفلامون (Flamands) في بلجيكا، والأقليات الانفصالية في إسبانيا (الباسك Basque والكاتالانيون Catalan) وفي فرنسا (الكورسيكيون Corse ومواطنو كاليدونيا الجديدة (Nouvelle Calédonie)، وبين شمال وجنوب إيطاليا، وشرق وغرب ألمانيا. الخ.

أما بالنسبة للقضايا السياسية والأمنية العالمية، فتم معالجتها برأي هنتنغتون في إطار مجلس إدارة أو مديريةية (directorate) تتألف من أميركا

بالدرجة الأولى إلى بريطانيا وفرنسا^(١٢) (ص ٣٩). هذه الدول تمسك بالقرار المالي (صندوق النقد الدولي) والاقتصادي (البنك الدولي) والسياسي (مجلس الأمن الدولي) العالمي وهي تنصّب نفسها بناء على ذلك لسان حال المجتمع الدولي، أو ما كان يعرف باسم العالم الحر. وما لم يشر احد من المفكرين أنفي الذكر اليه هو المنطلقات القيمة للفرد الغربي. لقد اشار هنتنغتون الى التنافس الحضاري القائم من دون ان يحدد الفروقات الثقافية والحضارية الدافعة باتجاه التصادم. والصراع من اجل النفوذ والمصالح^(١٣) لا يشكل اجابة مقنعة على السؤال المطروح، لأنه بديهية لا تحتاج الى برهان. والقول في قيم كالديموقراطية والدستورية والحرية وحقوق الانسان والليبرالية، وتراكم الثروة من خلال التقشف الذي ساهم بالتأسيس لسيكولوجية سلوكية منسجمة مع الرأسمالية حسب فيبير؛ واستطراداً، المعرفة العميقة بالحياة السياسية والمشاركة بها على قاعدة الخاضع والفاعل (object vs subject) كما اردف سيدني وفيربا؛ كل ذلك لا يشكل اجابة مقنعة. ان ما لم يشر اليه كل من هنتنغتون وفوكوياما وسيدني وفيربا هو النزعة الأميركية التي ينفرد بها الفرد الأميركي بالذات^(١٤)، والتي لا تلتقي بالضرورة مع ثقافة الدول الغربية الأخرى.

اما الجواب عن سؤال «بوش»: الشهير: لماذا يكرهوننا؟ فهو: لأن «الغرب»-أي ما يوحى بالولايات المتحدة الأميركية- يتعاطى بكثير من الغطرسة مع الآخر، كما يقول رئيس وزراء كندا جان كريتيان تعليقا على احداث ١١ أيلول^(١٥)، ولأن المحركات القيمة الأساسية لثقافة الشعب الأميركي السياسية لا يمكن أن تلقى قبولاً لدى الرأي العام الدولي.

العناصر المكوّنة للسياسة الخارجية الأميركية

ثلاثة عناصر قيمية أساسية تتمازج لتكوّن الخلفية الثقافية للسياسة الخارجية الأميركية: الدين والأمن والأيديولوجيا، علماً بأن هذه العناصر نفسها تكتسب أهمية متفاوتة تختلف باختلاف الظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية الداخلية والدولية. وتشكل هذه العوامل الثلاثة بشكل مستقل و/أو متداخل فرضيات مركزية للمفكرين الذين تم تناول دراساتهم سابقاً. أما العامل الديني فلأنه يشكل فرضية هنتغتون المركزية والمحرك الأساسي برأيه لأي صراع حضاري. أما العنصر الثاني الذي هو الأمن، فلأنه يشكل ثاني أهم عنصر مكوّن للقيم المادية وما بعد المادية التي طرحها انغلهارت. أما بالنسبة للأيديولوجيا- الليبرالية فلأنها تمثل بالنسبة لفوكوياما نهاية التاريخ أو التطور الحضاري. إذن، فما هي الأهمية التي تكتسبها هذه العناصر في فضاء الثقافة السياسية الأميركية وتالياً السياسة الخارجية أميركا؟

الدين

إذا كان الدين هو محرك مركزي لصراع حضاري آت برأي هنتغتون، فلأن المجتمع الأميركي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة يستمدان قوتهما من العلاقة العضوية القائمة بين السياسة والدين. هذه العلاقة التي هي اقرب الى خصائص المجتمعات التقليدية-*parochial*- بحسب تصنيف أالموند وفيربا. وتعود جذور هذه الخصائص الى المحاولات الاستيطانية الأولى للقارة الأميركية، والى هوية المستوطنين الأوائل العقائدية التي تمثلت

بالهجرة الكلفينية من التضييق الأنكليكاني في بريطانيا العظمى. هذه الهجرة، كانت أسست، نتيجة لقراءتها الأنوية للعهد القديم من ناحية، ولتمسكها بحرية قراءة الكتاب المقدس من ناحية أخرى، لمفهوم قوامه «الاصطفائية الالهية» أي قيادة زمشروع الهيس هدفه اعادة رسم تاريخ الانسانية (bound to lead) على قاعدة تحرير الشعوب من أنواع الطغيان والأستبداد السياسي والديني كافة. ان صعوبة شروط حياة المهاجرين الجدد جعلتهم يشعرون وكأنهم شعب مختار ينتظر في أرض موحشة وعداً بشروط حياة مثالية.

لقد أكد الاصلاح الدستوري الأول والرابع عشر على أهمية الحرية الدينية التي هي جزء من حرية التعبير والتفكير. لكن الموقف العام من الدين في أميركا هو موقف فضفاض. فعلى الرغم من التأكيد على حرية المعتقد والتعبير والتفكير وعلى ضرورة فصل الدين عن السياسة فإن المعطيات تؤكد على أن هذا الفصل ليس فصلاً كاملاً، والعلاقة بين الكنيسة والسلطة هي علاقة ود وليست علاقة خصام. لكن احترام النظام العام والقيم السائدة في المجتمع يبقى الخط الذي يفصل بين الدولة والكنيسة. ففي سنة ١٨٧٩ اتخذت المحكمة العليا في الولايات المتحدة موقفاً - ما يزال مضمونه يشكل القاعدة اليوم - من تعدد الزوجات الذي تدين به طائفة المورمون في أميركا، أكد على ضرورة الألتزام بالواجبات الاجتماعية (social duties) وبالتقيد بالنظام العام معتبراً بأن الألتزام بالقيم السائدة في المجتمع يعني الألتزام بالقيم المهيمنة عليه. أما على المستوى الديني، فإن القيم المهيمنة اليوم هي تلك القيم الأصولية ذات الرؤى التلمودية التي

تخضع السياسة للدين^(١٧)، تلك القيم التي تبشر بها جماعات دينية متطرفة -the puritan sects- والتي حذر توماس هوبز من وقوعها السياسي والاجتماعي الدراماتيكي على انكلترا واستطراداً على أميركا وتالياً على المجتمع الانساني منذ أكثر من ثلاثة قرون.

ويربط الرئيس جيمي كارتر في سياق خطابه الافتتاحي بين القيم الروحية والحرية الانسانية من ناحية والهوية الأميركية من ناحية أخرى فيقول ما مؤداه:

أما «جيمس وات» مسؤول الشؤون الداخلية في ادارة الرئيس ريغن، فيقول ما معناه:

وتخفي مثل هذه المواقف تناقضاً صارخاً لجهة التوفيق بين المبادئ

“Notre société a été la première à se définir en termes de spiritualité et de liberté humaine. C’est une affirmation unique de notre identité qui nous a conféré un rayonnement exceptionnel. Mais elle nous imposé également un devoir tout particulier: celui de remplir les obligations morales qui, lorsque’on les a assumés, s’avèrent aller invariablement dans le sens de nos intérêts”⁽¹⁷⁾

الأخلاقية المجردة ومشروع اجتماع يراد له ان يكون أممياً، ومن جهة أخرى منطلق المصالح ونزعة قومية تتسم بالاستعلاء والفوقية، والتي يمكن “...notre gouvernement, je l’ai dit, vise à réintégrer l’individu dans sa liberté. Ce qui implique de sa part qu’il estime comptable de ses actes non seulement envers la société et l’ensemble de l’opinion, mais aussi envers une instance supérieure qui est Dieu”⁽¹⁸⁾.

ملاحظتها على المستوى التطبيقي (في الداخل عبودية وتمييز عنصري فاضح ضد الأقلية السوداء؛ وعلى الصعيد الخارجي سياسية امبريالية)، كما على مستوى الخطاب الأميركي الرسمي. ويقترح جورج كانان في معرض تقييمه لسياسة الولايات المتحدة الخارجية تحديد أسس ومعايير مؤطرة لسلوكات الدول والمجتمعات معترفاً بصعوبة تطبيق هذه الصيغة:

الأمن

إذا كان الفصل بين السياسة والدين، بين الحرية السياسية والحرية

'...Les plus grand défaut de notre politique passée a été d'aborder les problèmes internationaux dans un esprit que je qualifierai de juridique-moralisateur...C'est la conviction qu'il devraient être possible de supprimer les aspirations dangereuses et désordonnées des gouvernements au moyen de leur acceptation, dans le domaine international, de certaines règles et contraintes. Cette conviction représente sûrement une tentative d'application aux gouvernements de la conception anglo-saxon de la loi civile...Les gens n'arrivent pas à comprendre que ce qui a été possible pour les treize colonies, dans des circonstances déterminées, ne puisse l'être dans le domaine international. C'est pourquoi, au lieu de chercher, pour les problèmes internationaux, les solutions les plus nuisibles à la stabilité internationale, on croit préférable de trouver quelques critères de caractère juridique, susceptible de déterminer la conduite des Etats. Des entités compétentes mesureraient les actions des

gouvernements en fonction de ces critères et décideraient si leur conduite est acceptable ou non. Derrière cette conception, il y a naturellement ce principe américain selon lequel les questions au sujet desquelles les autres peuples se disputent ne sont ni honorables ni importantes et devraient passer après l'ordre et la paix du monde. L'esprit américain ne parvient pas à concevoir que des gens puissent avoir des aspirations positives et qu'ils considèrent comme légitimes, plus importants pour eux que la paix internationale. De ce point de vue, il nous est incompréhensible que les autres peuples n'acceptent pas les règles du jeu de la vie internationales que nous leur proposons, de même qu'on accepte des règles dans les compétitions sportives pour qu'elles ne deviennent pas trop brutales et ne prennent pas une importance indue...⁽²⁰⁾

الدينية هو فصل اصطناعي، فإن الفصل بين الداخل والخارج هو فصل حاد في السياسة الخارجية الأميركية. وهذا يلتقي مع طروحات هوبز ولوك لجهة الفصل بين الداخل والخارج، بين النظام القائم داخل الجمهورية والفوضى التي تتسم بها العلاقات الدولية. ولإقامة النظام في الداخل لا بد من ممارسة الحرية التي بدورها لا يمكن التمتع بها، بحسب بناء الجمهورية الأوائل، في ظل نظام بوليسي. لقد رفض أولئك رفضاً قاطعاً وجود جيوش عسكرية في حالات السلم. فالجيوش النظامية، برأي كونفرس ما بعيد حرب الانفصال، لا تتسجم مع وجود حكومة جمهورية، بل تشكل تهديداً لحقوق شعب حر كونها أداة تدميرية تجنح نحو الاستبداد⁽²¹⁾؛ علماً بأن عديد جيش الولايات المتحدة الأميركية لم يكن يتجاوز الـ ١٥٥ ألف جندي إبان الحرب

العالمية الأولى^(٣٣). هذه الثقافة الاستراتيجية المستندة الى الأمن والحرية والى الانطواء على الذات يفسرها اليوم سلوك ادارة اميركية يهدف الى تبني «قضايا كبرى» تبرر «حروب عادلة» ويدفع بموازاة ذلك باتجاه تحقيق انتصارات عسكرية سريعة على حساب حلول سياسية ممكنة. وحدها النزاعات التي تنتهك مبادئ جوهريّة-بحسب الرؤية الأميركية- او تلك التي تشكل تهديدا مباشرا للولايات المتحدة هي تلك التي تبرر للتدخل العسكري التأديبي. وتحجب هذه السمات أيضا ثقافة سياسية/عسكرية متطرفة ذات نزعة مانوية صارخة^(٣٤).

ان «المهمة الالهية» الموكولة الى المستوطنين الأوائل في «أرض الميعاد» جعلت من الحدود بالمعنى الجغرافي للكلمة، مسألة شائكة في الذهن الأميركي لا بل عائقاً يتحتم تجاوزه مهما تعاضمت الأخطار والتضحيات، وذلك بمعزل عن يقطن حيث يتم الاستيطان. فالحدود، بدل ان تعني خطأ بيانياً واضحاً كما هو الحال في القانون الدولي، فقد كانت وما تزال، في حراك توسعي دائم، ولو ارتدت اليوم أشكالاً مختلفة من تكنولوجيا الى اقتصادية الى توسع في اعماق البحار وفي الفضاء الخارجي^(٣٤).

ولقد عزز حضور هذه النزعة في الضمير الأميركي وجود هذا الشعب على بقعة جغرافية شاسعة المساحة، غنية بالموارد، «بعيدة عن الأخطار». لقد شكل الأمن بشقيه السياسي والعسكري، محور اهتمامات الجمهورية منذ بداية تأسيسها، وأحد المنطلقات المركزية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية وما يزال. أما صيانة الأمن وتوطيده فيتم بالنسبة لمؤسسي الجمهورية، من خلال انتهاج سياسة الحياد أو الانعزالية (isolationism)

أزاء العالم الآخر. ويعود ذلك الى مجموعة عوامل أبرزها حداثة الجمهورية يومها وموقعها الجغرافي البعيد عن التفاعلات السياسية الأخرى. وقد عبّر عن ذلك الرئيس جورج واشنطن في خطاب الوداع سنة ١٧٩٦ بقوله:

لكن التطورات التي شهدتها القارة الأميركية جعلت من الحياد أمراً مستحيل التحقيق. لقد كانت القارة الأميركية مسرحاً لحروب أوروبية-

“Our true policy is to steer clear of permanent alliances with any portion of the foreign world. Our detached and distant situation made it desirable for us to have as little connection as possible with other nations”⁽²⁵⁾.

أوروبية وأوروبية-أميركية من أجل السيطرة عليها. واعتبرت الولايات المتحدة ان أي تدخل أوروبي في القارة الجديدة هو بمثابة تهديد للأمن الأميركي وللمصالح الأميركية. وكان خطاب الوداع للرئيس جيمس مونرو تتويجاً لهذه النزعة:

ومع بداية القرن العشرين أصبحت الولايات المتحدة الأميركية قوة عالمية من الدرجة الأولى بعد أن بسطت سيطرتها الكاملة على القارة. والحروب التي “The United States would look on any attempt on their part to extend their system to any portion of this hemisphere as dangerous to our peace and safety”⁽²⁶⁾

خاض غمارها الشعب الأميركي كوّنت لديه نزعة احرايية مترافقة مع حيادية سياسية -وليس اقتصادية- ازاء النزاعات الأوروبية -الأوروبية. فالأمن بالنسبة للأميركي أمر غير قابل للمساومة طالما أنه أرهقت ارواح كثيرة قبل ان يستتب. وهو الذي يوفر الحرية التي بدورها لا يمكن ان تمارس،

برأي مؤسسي الجمهورية، في ظل وجود جيش جرّار. ولصيانة الأمن والحرية معا تم العمل من قبل مؤسسي الجمهورية على اخضاع القوى العسكرية لارادة السلطات المدنية أي لسلطات كل من الكونغرس ورئاسة الجمهورية^(٣٧). لكن اخضاع العسكر للسياسة هو في العمق صورة تضليلية تتناقض بشكل صارخ مع النزعة الأحرابية التي طبعت السياسة الأميركية، وهذا ما عكسته سياسات التوسع الأميركية ومجموعة من القوانين تم اقرارها مبكراً. فمُنذ البدايات الأولى للاتحاد، تم إقرار مجموعة من القوانين حدّت كثيراً من الحريات العامة لصالح الحكومة. وبالرغم من عدم دستورية تلك القوانين ومن انعدام حالة الاجماع الدستوري والشعبي بشأنها، تم إقرار مجموعة منها تحت شعار الحفاظ على الأمن القومي. ففي سنة ١٧٩٨ مثلاً تم اقرار مجموعة قوانين تحت اسم the Alien and Sedition Acts - ما لبثت أن اسقطت سنة ١٨٠١ - تعطي رئيس الجمهورية سلطة إبعاد كل اجنبي غير مرغوب فيه. كما جعلت بمثابة جريمة يعاقب عليها القانون كل انتقاد كاذب أو ساخر أو فاضح بحق الحكومة. وجرّمت هذه القوانين كل كتابة أو قول أو تصريحات كاذبة، ساخرة وفاضحة بنية قدح الحكومة أو أي من موظفيها، أو بنية التحريض لبث الكراهية ضد هؤلاء لدى الشعب الأميركي.

ولقد أكدت المحكمة العليا في الولايات المتحدة في مناسبات عديدة على سلامة الصلاحيات شبه المطلقة الممنوحة للحكومة الفيدرالية لإبعاد أي اجنبي عن الأراضي الأميركية. واعتبرت المحكمة العليا سنة ١٨٩٣ أن الإبعاد (deportation) هو سلطة ملازمة لسيادة الولايات المتحدة وهي وليست عقاباً جرمياً يستدعي محاكمة جنائية، بل شأن مدني بحت (civil matter)،

ما يضع هذا الفعل خارج دائرة الضمانات الدستورية لناحية توفير شروط الشفافية والنزاهة للمتهم. ففي سنة ١٩٨٤ وفي الشأن عينه، سمحت المحكمة العليا باستعمال أدلة تم الحصول عليها بطرق غير قانونية خلال الاستماع الى شهود، علما بأن ذلك غير مسموح به في إطار المرافعات الجنائية. وما تزال هذه القرارات تشكل حتى اليوم سمة بارزة للسياسة الفيدرالية في هذا المجال.

وفي سنة ١٩١٧ تم اقرار قوانين جديدة بروحية قوانين سنة ١٧٩٨: the Seditions Acts. وهي اعتبرت بمثابة جريمة، كل فعل تشجيع على الخيانة (disloyalty) أو فعل تأثير في موضوع التطوع العسكري الالزامي (the Draft) أو الحث على التمرد والعصيان بين القوات المسلحة، وكل اعاقبة لعملية بيع ممتلكات عامة، وكل اقدام عن سابق اصرار وتصميم على التصريح، نشرًا، أو كتابة لأي شئ يشكك، يمتهن، يكذب أو يستعمل لغة مسرفة تتعلق بشكل حكومة الولايات المتحدة. وقد تم بموجب هذه القوانين ادانة أكثر من ألفي شخص، منهم زعيم الحزب الاشتراكي بتهمة عرقلة المجهود الحربي من خلال توزيع بيانات تحث على مقاومة الخدمة الاجبارية. وتم التأكيد على صحة قرار الحكومة من قبل المحكمة العليا بقلم

القاضي Oliver Wendell Holmes

وفي سنة ١٩٤٠ تم اقرار قانون آخر هو Smith Act الذي جرّم كل ترويج أو دفاع عن فكرة الانقلاب على الحكومة بالعنف. كما تم تجريم كل محاولة 'We admit that in many places and in ordinary times the defendants in saying all that was said in the circular would have

been within their constitutional rights. But the character of every act depends upon the circumstances in which it is done... Words can be weapons...The question in every case is whether the words used are used in such circumstances and are of such nature as to create a clear and present danger that they will bring about the substantive evils [that is, actions] that Congress has a right to prevent.²⁸⁾

واعية-أي عن سابق تصور وتصميم-لانشاء تنظيم أو الانتساب الى تنظيم يدين بفكرة الانقلاب على الحكومة بالعنف. ومنع بموجب هذا القانون التآمر مع آخرين للقيام بأي من هذه الأفعال. كما تم بموجبه -على الرغم من تناقض ذلك مع الاصلاح الدستوري رقم واحد الذي يكفل حرية التعبير والاعلام- تجريم ١١ من كبار قادة الحزب الشيوعي بتهمة الترويج لفكرة الانقلاب على النظام بالعنف. ولقد أكدت المحكمة العليا سنة ١٩٥١ على دستورية هذا القرار بقولها:

'An attempt to overthrow the government by force, even though doomed from the outset because of inadequate numbers or power of the revolutionnists, is sufficient evil for Congress to prevent...We reject any principle of governmental helplessness in the face of preperation for revolution, which principle, carried to its logical conclusion, must lead to anarchy.²⁹⁾

وفي سنة ١٩٥٠ تم اقرار الـ McCarren Act الذي طالب كل التنظيمات الشيوعية بتزويد وزارة العدل سنويا بأسماء القياديين والعناصر الحزبية المنتسبة. كما انشأ هذا القانون الـ Subversive Activities Control Board

لتحديد هوية المنظمات التي تخضع له. ولقد اعتبرت المحكمة العليا سنة ١٩٦١ ان للمكتب صلاحية اجبار هذه المنظمات على التقيد بالقانون المذكور أعلاه، لتعود عن قرارها سنة ١٩٦٥ معتبرة بأن ذلك يتعارض مع مبدأ التجريم الذاتي (self-incrimination) الذي نص عليه الاصلاح الدستوري الخامس الذي يمنع العمل بهذا المبدأ. وقد حرّم هذا القانون المنظمات الشيوعية من الحصول على جوازات سفر او استعمالها. لكن المحكمة العليا اعتبرت هذا البند متعارضاً مع مبدأ المقاضاة على قاعدة النزاهة والشفافية Due Process Clause التي ينص عليها الاصلاح الدستوري الرابع عشر.

وفي سنة ١٩٥٤ تم اقرار الـ Communist Control Act الذي اتهم الحزب الشيوعي بالقيام بمؤامرة للانقلاب على حكومة الولايات المتحدة. أما الهدف من هذا القانون فكان حل الحزب بهدف وضع مرشحيه خارج اطار الترشيح والاقتراع، علماً بأن هذا الاجراء لم يحل دون تقدم مرشحين عن الحزب لمنصب الرئاسة. أضف الى ذلك الحملة السياسية التضليلية الواسعة التي قام بها السيناتور جوزيف مكارثي في الخمسينيات والتي اتهم فيها كثيرين من المواطنين الأميركيين بخيانة الأمة الأميركية (un-American) بسبب محاباتهم للشيوعية (soft on communism).

لقد تعرّضت الحركات النقابية في اميركا لضغوطات سياسية واعلامية ونفسية كبيرة خلال الحرب الباردة باسم حماية الأمن القومي للولايات المتحدة. فقد فصل مؤتمر المنظمات الصناعية (Congress of Industrial Organizations) بين ١٥ و ٢٠ ٪ من عيديه، أي

ما يمثل حوالى المليون نقابي ينظمون في اتحادات عمالية صنف قاداتها في خانة الشيوعية. اضافة الى ذلك، فقد اتخذت الحكومة مجموعة من الاجراءات القانونية التي قيّدت العمل النقابي كقانون Taft-Hartley (١٩٤٧) الذي حظر على النقابات استعمال مواردها المالية لأهداف انتخابية، والذي شرّع للدولة اللجوء الى مجموعة من الاجراءات مثل تقنين الاضراب ومنع الاقتراع النقابي^(٢٠) (précompte syndical).

لقد شكلت أحداث ١١ ايلول اخطر هزة يمكن ان تتلقاها الذهنية الرسمية والشعبية الأميركية في مجال الأمن^(٢١). وبات تحقيق الأمن يتخطى اليوم حدود الولايات المتحدة والقارة الأميركية ليشمل أنحاء المعمورة كافة. لقد ضرب هذا الحدث ثقافة الشعب الأميركي السياسية في العمق، وهدد احد اهم انجازات الجمهورية في هذا المجال. كما أفقد هذا الحدث العامل الجغرافي وبالتالي الجيوبوليتيك- احد اهم مكتسبات الولايات المتحدة الموضوعية- اهميتها الاستراتيجية.

وأما من الزاوية الاستراتيجية فتعتبر عقيدة كلينتون الأكثر انسجاما مع القيم ما بعد المادية (post-materialist values) التي جاءت في طروحات انفلهارت لكونها جدية بانفتاحها على العالم من خلال الانخراط بفاعلية اكبر في الاقتصاد الدولي و سيما في إطار المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، موجّهة اهتماماتها نحو قضايا كالتممية والديموقراطية وحقوق الانسان والبيئة والنمو السكاني والمياه. ولن تمسك الولايات المتحدة، بحسب هذه المدرسة، بكل مقاليد النفوذ، انما تشاركها ببعضها دول أخرى. وهذه عقيدة كتب لها الرواج خلال فترة حكم كلينتون نتيجة لازدهار الاقتصاد الاميركي

أنداك. فهي عقيدة تتميز بميل نحو الاهتمام بالشأن الداخلي ونحو التخلي عن دور الرقيب العالمي من دون التخلي عن فكرة بناء قوة دفاعية نوعية للتدخل فقط في الحالات التي تكون فيها مصالح الولايات المتحدة الأميركية مهددة بشكل مباشر. لكن يبقى الهاجس الأمني طاغياً على الذهن الأميركي على الرغم من أهمية هذه التوجهات^(٣٦). فالتدخل العسكري الأميركي في الخارج تبرره بحسب Les Aspin السكرتير الأول للدفاع في ادارة كلينتون، الحالات التالية^(٣٧): (١) ظهور قوة توسعية او عدوانية تمتلك اسلحة دمار شامل من رؤوس نووية او كيميائية أو بيولوجية مصحوبة بصواريخ باليستية (لم يحدد التقرير دولاً كالعراق أو كوريا الشمالية أو ايران). (٢) نشوء حرب اهلية في «الامبراطورية» السوفياتية السابقة بسبب ازمة اقتصادية مستديمة يمكن ان تؤدي الى تفكك تدريجي للسلطة السياسية. (٣) حصول نزاعات اثنية او طائفية كما حصل في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى. (٤) هجمات ارهابية تستهدف المصالح الأميركية او المواطنين الأميركيين في الخارج. (٥) التدخل في حال تهديد المتاجرين بالمخدرات استقرار حكومات حليفة، كما حصل في كولومبيا.

لقد ساهمت احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ باتحاد القيم المادية (materialist values) بشقيها الأمني والاقتصادي بشكل غير مسبوق، كما ساهمت بإعطاء الأمن الأولوية على كل المسائل الأخرى. فالتعاون الدولي في هذا المجال هو الزامي وليس ارادياً. وكل دولة لا تتعاون تكون عرضة للعقاب الأميركي (Syria Accountancy Act). لقد أعطت أيضاً هذه الأحداث ذريعة إضافية للادارة الأميركية نحو مزيد من الهيمنة على الاقتصاد

العالمي من خلال وضع اليد على الموارد الطبيعية في كل من آسيا وأفريقيا ومن خلال احتكار الاستثمار في هذا المجال.

وتعتبر إدارة بوش اليوم بأنها مؤتمنة على الأمن والاستقرار الدوليين، إذ على أميركا لعب دور عالمي أكبر بسبب عدم وجود قوى أخرى تستطيع لعب هكذا دور. فأحداث البلقان والخليج أثبتت برأي هؤلاء انه ما من بديل فاعل لزعامة الولايات المتحدة الدولية، وما من منافس لما تمثله الولايات المتحدة من ثقل ثقافي وسياسي واقتصادي على المستوى العالمي. بالتالي، فإن على أميركا واجب التدخل لتوفير الاستقرار والأمن الدوليين بهدف الحفاظ على المصالح الأميركية. فحيادية الولايات المتحدة تجاه الصراع الذي دار رحاه في أوروبا ابان الحرب العالمية الثانية، لم تجعلها بمنأى عن العدوان الياباني، وبالتالي، فإن على الولايات المتحدة، بناء على «المهمة الالهية» الموكولة اليها، التدخل لتجنيب العالم ليس آفات الشيوعية، الأمر الذي سبق وحصل، انما لتجنيبه آفات النزعات القومية الشوفينية والنزاعات الأثنية والتطرف الديني وانتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ان أي خلل يمكن ان يطرأ على النظام الدولي يعتبر من هذا المنظار خطراً على مصالح أميركا القومية. فالعمل على جعل هذا الأخير مستقراً هو الضمانة للمصالح الأميركية، وهو الذي يبرر تدخلية أكثر حدة، وهيمنة أوسع نطاق. أما اذا كانت عقيدة مونرو قد دعت الى عدم تدخل الدول الأوروبية في شؤون القارة الأميركية، فإننا نرى اليوم تطبيقاً لهذه العقيدة، لكن على المستوى العالمي، بحيث ان تدخل أي لأية دولة في أية بقعة من العالم لا ينسجم مع المصالح الأميركية هو مرفوض ومعرض للعقاب.

الأيديولوجيا

وإذا كانت الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الليبرالي هما بالنسبة لفوكوياما نهاية التطور الأيديولوجي وبالتالي نهاية التاريخ التي تتجلى في نشر القيم الغربية على المستوى العالمي، فإن الليبرالية في شقيها السياسي والاقتصادي قد تقومتم اميركياً بمعنى أنها اتخذت شكلاً ومضموناً أميركياً لا يتطابق تماماً مع القيم الليبرالية الأصلية^١ التي جاءت في طروحات لوك وميلز وسميث وريكاردو. إن خصم اميركا هو كل من ليس معها، وليس بالضرورة كل من ليس مع الغرب. وكل من لا يتبنى القيم الأميركية وطريقة العيش الأميركية يشار اليه بالبنان حتى ولو كان غربياً. القومية الأميركية لم تكن ابداً ضد القومية الروسية/السلافية انما كانت ضد الشيوعية. وهي ربما ليست ضد القومية العربية انما ضد منظومة قيمة عربية أو اسلامية تشكل منافساً أيديولوجياً لها.

لقد فوجيء مرافقو كاسترو عند زيارته للولايات المتحدة سنة ١٩٥٩ وبمواقف المسؤولين الأميركيين الراديكالي من الشيوعية بحيث لم يعيروا أي اهتمام لما يمثله كاسترو سوى ألا يكون شيوعياً. واستطراداً، فإن الحروب الدموية التي خاضتها الولايات المتحدة في آسيا، وتلك التي خاضتها بالواسطة في اميركا اللاتينية وأفريقيا تعود الى معارضتها الجذرية للشيوعية كمنظومة قيمة، «والى كونها نتيجة للجنوح نحو الهيمنة الحصرية للنموذج الليبرالي على الطريقة الأميركية. ويعتبر ستيفان كرايزنار Stephen D. Krasner في سياق دراسته لمجموعة من القرارات التي اتخذتها الادارة الأميركية في قطاعات كانت فيها المصالح الأميركية

الاقتصادية او المالية «متورطة»، بأن الأيديولوجيا المهيمنة-استطرادا الأيديولوجية الليبرالية-، تعتبر، مفتاح السياسة الخارجية، بمعزل عن الفائدة المادية المرجوة من هذه او تلك السياسية^(٢٥). لكن ما لم يشر اليه الكاتب هو استحالة الفصل بين الأيديولوجية الأميركية القائمة أساسا على تأويل المنفعة وبين المصالح الأميركية التي تحدد مضمون وتوجه سياسات الادارة الأميركية داخليا وخارجيا^(٢٦)

ان المد الامبريالي (Imperial overstretch) للاقتصاد الأميركي أسس لنزعة اقتصادية تستحكم اليوم بالوجدان الأميركي الى حد كبير. وتستلهم هذه النزعة منطلقاتها من الليبرالية الاقتصادية واستطرادا من الآداب البروتستانية. وقد جعلت هذه النزعة من الاقتصاد حلاً أوحده لكل المشاكل الأخرى، سياسية كانت هذه المشاكل...ام اجتماعية؛ داخلية أم خارجية. فالنفعية هي لازمة للوجدان الأميركي الشعبي والسياسي، الشعبي والنخبوي على حد سواء.

لم يستقبل الأميركيون نبأ انهيار حائط برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية-اهم تحول في التاريخ الدولي المعاصر- بكثير من الابتهاج على الرغم من حصول ذلك من دون مواجهة عسكرية، أي دون أكلاف انسانية ومالية مباشرة. أما ما يفسر ذلك فهو تزامن هذا الحدث مع تراجع في اداء الاقتصاد الأميركي. ذلك أنه عندما يكون الاقتصاد بخير يكون كل شئ بالنسبة للأميركي بخير. ولجعل الاقتصاد بخير، فإن كل شئ مسموح. فالمسؤولون الأميركيون منذ جورج واشنطن كانوا يدعون الى اقامة أفضل العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية، في الوقت الذي كانوا

ينتهجون فيه الحياد السياسي ازاء هذه الدول. وحتى مشروع مارشال نفسه لم يكن بريئاً. اما فخلفياته كانت سياسية واقتصادية في آن: يتمثل العامل السياسي بإبعاد دول اوروبا الغربية عن النفوذ الشيوعي القادر على التغلغل نتيجة لسوء الوضع الاقتصادي الذي كان قائماً آنذاك. أما بالنسبة للعامل الاقتصادي فكان يركز على اعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية التي هي في موقع الشريك للولايات المتحدة تجارياً واقتصادياً.

وفي غمرة الحرب الباردة لم تتوان وزارة التجارة الأميركية التي تعكس موقف ارباب العمل-على الرغم من خطابها الأيديولوجي المعادي للشيوعية- عن اقامة افضل العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفياتي. كما ان المزارعين الأميركيين الذين سبق واحتجوا على الحظر المفروض من قبل ادارة الرئيس كارتر على تصدير الحبوب الأميركية الى الاتحاد السوفياتي، نجحوا بالتوصل الى ذلك في عهد الرئيس ريغن، «اكثر اعداء الشيوعية ضراوة»، ما يفسر عدم الأكتراث الأميركي للفتك الإسرائيلي بالفلسطينيين في الضفة وغزة، و«للمشاعر العربية» التي يتم التكلم عنها في وسائل الاعلام العربية دائماً. واستطراداً، فإن الحرب على أفغانستان كانت بالدرجة الأولى لدوافع اقتصادية^(٢٧). كما أن موافقة الكونغرس الأميركي على اعطاء رئيس الولايات المتحدة الحق باستعمال القوة العسكرية ضد العراق تعود لدوافع اقتصادية لا تتمثل فقط بالسيطرة على منابع النفط، انما أيضاً لما سوف تمثله عملية اعادة اعمار العراق بعد تدميره من اهمية بالغة للشركات الأميركية تقدر بمئات المليارات من الدولارات. وفي هذا المضمار يقول السكرتير الأول للدفاع في ادارة الرئيس كلينتون ما مفاده أن

اي سياسة اميركية يجب ان تتناسب مع المصالح الأميركية^(٣٨):
Any US policy has to be proportionate to US interest. بالتالي، فإن ما يحصل اليوم ليس صدام حضارات انما هو صدام مصالح، وليس صراعاً من أجل تعزيز قيم الديمقراطية والدستورية والعلمانية وحقوق الانسان كما يدعى به أميركياً. فالولايات المتحدة غير مكترثة بدمقرطة (democratization) أي بلد ما لم توظف هذه الديمقراطية لخدمة مصالحها. يقول هنتنغتون في هذا المضمار بما يخص العالم العربي:

‘Many Arab countries, in addition to the oil exporters, are reaching levels of economic and social development where autocratic forms of government become inappropriate and efforts to introduce democracy become stronger. Some openings in Arab political systems have already occurred. The principal beneficiaries of these openings have been Islamist movements. In the Arab world, in short, Western democracy strengthens anti-Western political forces. This may be a passing phenomenon, but it surely complicate relations between islamic countries and the West⁽³⁹⁾.

إن إلحاق ادارة الرئيس بوش الأب الهزيمة بالعراق خلال حرب الخليج الثانية لم يتح له الفرصة بالفوز مرة تالية لابل وصل رئيس جديد (بيل كلينتون) على اساس برنامج انتخابي اجتماعي/اقتصادي السمة. هذه النتيجة التي اعتبرت رداً من قبل الناخب الأميركي على المد الامبريالي المكلف للادارة الأميركية، تراجعت اهميتها بعد ١١ ايلول بسبب ترابط وتلازم الداخلي بالخارجي (Linkage) بشكل غير معهود^(٤٠)، كما ان احتلال الولايات المتحدة الأميركية غير المكلف للعراق لم يجنب الإدارة الأميركية من انتقادات

الكونغرس والرأي العام بسبب تراجع الوضع الاقتصادي بالدرجة الأولى. أما سياسة الولايات المتحدة في مجال المساعدات الخارجية فهي ليست غير مشروطة لا بل انها تبغي بالدرجة الأولى حماية المصالح الأميركية: 'Most of the foreign aid we provide must be used to buy American goods and services. So, most of the billions we spend for that aid amount to a substantial subsidy to both business and labor in this country.'⁽⁴¹⁾

والأميركي لا يقبل ان يكون على خطأ. فهو دائماً على صواب^(٤٢). وهو يستطيع لا بل يريد اجترار الحلول لأي مشكلة مهما عظمت، وبمعزل عن مفاعيل هذه الحلول. فالثقة بقدره الفرد هي ثقة غير محدودة بشئ. وقد ساهم بإحياء هذه النزعة وترسيخها في الذهن الأميركي الليبرالية السياسية من خلال تأكيدها على مبدأ استقلالية الأفراد عن بعضهم البعض وبعدهم عن المفاهيم البدائية البائدة. أما الصالح العام فهو بالمحصلة مجموع المصالح الفردية. وسعي كل أميركي لتحقيق ذاته على قاعدة المنافسة والمبادرة هو الذي يحقق مجتمع الوفرة والاستقرار الاجتماعي. وهذا ينسجم مع ما يمكن تسميته American-ness. ويقول Axford Brookes University استاذ العلم السياسي في 'Curiously, or so you might think, dedication to an individualistic value system and to the liberal creed has been a feature of the cohesion and stability of American society, at least until recently, legitimating the competitive instinct, entrepreneurship, thrift and the other qualities of 'rugged individualism' as cultural norms. So it comes as no surprise that the typical American hero is a

combination of individualism without eccentricity, charm without sophistication and, of course, wholehearted patriotism.⁽⁴³⁾

وكما يشكل الاقتصاد الحل الأوحده لكل المشاكل، فإن التقانة التي ترتكز على جمع المعطيات الاحصائية بهدف تحقيق الفعالية القصوى في انجاز المهمات، هي الوسيلة لتحقيق ذلك. وبقدر ما تكون التقانة المعتمدة عقلانية أي ضامنة للفعالية المنشودة مقابل الاضطلاع بأقل الأكلاف، بقدر ما ترتفع حظوظ اعتمادها من قبل المسؤولين. وينطلق هذا المنحى البراغماتي من خلفية استقرائية تبني على الجزء للوصول الى الكل معتبرة الفرد محور الفعل. ويلتقي هذا المنحى سواء مع طروحات توماس هوبز لجهة امكانية استعمال العقل أدواتيا (mechanistically) لمعالجة المشاكل مهما كانت طبيعتها باعتبار ان الذات هي آلية لتحقيق المنفعة، أم مع تلك المعاصرة لأنتوني داونز لجهة الأخذ بعين الاعتبار البعد الكمي-الاحصائي لاتخاذ القرار. ومن تجليات هذا المنحى الأسلحة الذرية التي استعملت ضد اليابان في هيروشيما وناكازاكي حيث تم اللجوء الى اكثر التكنولوجيات الحربية فتكا في تاريخ البشرية بهدف تحقيق الهدف السياسي المنشود بمعزل عن مفاعيل الأسلوب المتبع. كذلك حصل ايضا ولو بدرجة اقل حدة، خلال التدخل الأميركي في فيتنام وكوريا كما في حرب الخليج الثانية وفي الحرب على افغانستان وعلى العراق؛ لقد حصل خلال هذه الحروب استعراض لاستعمال اكثر التكنولوجيات العسكرية تطورا بل قل تدميرا. هذه النزعة «البراغماتية» التي تستند الى اعتماد الحلول التقنية بمعزل عن الاعتبارات الانسانية والى الكيل بمكيالين في أن، هي قادت الولايات المتحدة، وسوف تقودها في المستقبل، الى مواجهات دموية مع الشعوب الأخرى.

أما قيم الديمقراطية والحرية فهي قيم أداتية تخضع لمنطق المصالح وللمنطق البراغماتي في الوقت الذي تشكل فيه دافعاً وحجة لمزيد من التوسع والسيطرة. وهل وضع حوالي ١٢٠,٠٠٠ أميركي من أصل ياباني يعيشون على ضفة الهادئ، معظمهم من مواليد الولايات المتحدة الأميركية، بالقوة في معسكرات حرب خلال الحرب العالمية الثانية، تبرره قيم الحرية والديموقراطية؟ علماً بأن كثيرين من الأميركيين من أصل ياباني كانوا حاربوا بإخلاص الى جانب القوات الأميركية خلال الحرب العالمية الثانية حيث لم ترصد السلطات الأميركية أي حالة خيانة أو تمرد في صفوفهم^(٤٤).

وهل التضيق على اليسار الأميركي خلال الحرب الباردة لكونه يسارياً تبرره قيم الحرية والديموقراطية؟ وهل التضيق على المواطنين الأميركيين عرباً ومسلمين بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ تبرره قيم الحرية والديموقراطية^(٤٥)؟ وهل غض الطرف عن- بل قل دعم- غير نظام قمعي في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية هو في سبيل إرساء الحرية والديموقراطية؟

أما على مستوى الخطاب الأميركي فيمكن، ملاحظة تأكيد المسؤولين الرسميين على مركزية هذه القيم، لكن من دون تبرير أو تفسير لأزدواجية السياسة الخارجية الأميركية...سوى أن تحقيق المصالح الأميركية يبررها أي شئ، بما في ذلك الأزدواجية؟ وتعكس مواقف الرؤساء الأميركيين إجمالاً بلاغة خطابية لا نلاحظها سوى في علم البيان عند مقاربتها مع الواقع.

يقول الرئيس جون كينيدي في كلامه عن الحرية والديمقراطية ما مفاده:

“A mon sens, l'ambition des Américains doit rester aujourd'hui ce qu'elle a toujours été, depuis la naissance de notre pays: nous devons prouver que fonder la vie des hommes et l'organisation

des société sur la liberté humaine n'est pas une absurdité,, mais au contraire qu'il s'agit là d'une oeuvre non seulement réalisable, mais noble enrichissante. Notre ambition doit être de prouver, dans notre pays, que cette grande démocratie, qui couvre tout un continent, est capables de résoudre ses propres problèmes avec le consentement de tous, par un système qui est celui de la liberté dans la légalité".⁽⁴⁵⁾

ويؤكد الرئيس جيرالد فورد في معرض خطابه حول حالة الاتحاد (état de l'Union) عام ١٩٧٦ على أهمية المسؤولية الملقاة على عاتق الأمة منذ تأسيسها لجهة تعزيز قيم الحرية والديموقراطية واستقرار النظام العالمي، وكالعادة غاضاً الطرف عن دعم الادارة الأميركية لنسق سياسية غير ديموقراطية.

أما ما يفسر ويبرر هذه الازدواجية فهو أن عالم صدام الحضارات هو عالم يفرض الكيل بمكيالين. يقول صموئيل هنتنغتون:

"A world of clashing civilizations, however, is inevitably a world of double standards: people apply one standard to their kin-countries and a different standard to others."⁽⁴⁸⁾

استنتاجات ومنظورات

نمت الثقافة الأميركية بمعزل عن السيرورة التطورية للحضارات والأيديولوجيات غير الأميركية، وهي افتقدت تاليا العمق الثقافى والادراك الحسى الدقيق لأهمية التنوع الحضارى والأيدولوجى على المستوى الدولى . ويعود ذلك ربما الى عدم تقبل الولايات المتحدة وجود منافس نذ بعد فترة طويلة من الاستفراد والهيمنة. وقد انعكست هذه المعطيات شكل سطحي

على مستوى التعاطي مع «الأخر». فالولايات المتحدة لم تقرّ جيداً تحولات مهمة حصلت في أوروبا وآسيا، واستمرت باعتبار يوغوسلافيا دولة شيوعية معادية للرأسمالية، في بينما كانت هذه الأخيرة تحاول الابتعاد عن الاتحاد السوفياتي وقد نجحت بذلك. كما لم تقرّ أميركا جيداً انسحاب الصين من المعسكر الشرقي، فاستمرت باعتبارها عدواً شيوعياً بامتياز. لقد استعدت أميركا أيضاً الحركات الشيوعية «الليبرالية» الحريصة على استقلاليتها عن موسكو، كما استعدت حركات التحرر ذات التطلعات الوطنية الصرفة. وقد اتضحت معالم هذه النزعة من خلال الترويج لفكرة نهاية الأيديولوجيات والتاريخ وفكرة التفوق الثقافي من قبل مفكرين أميركانيين أمثال هنتنغتون وفوكوياما وسيدني وفيربا.

لقد كان الموضوع الأمني وسيبقى ركيزة أساسية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية. وهو بعد ملازم للوجدان الأميركي منذ قيام الجمهورية. ويشكل اليوم كما في الماضي قيمة أساسية من مكونات ثقافة الشعب الأميركي السياسية. فالأمن كان شكلاً محركاً أساسياً للتوسع القاري. لقد عملت أميركا بعد الحرب العالمية الأولى على بسط سيطرتها المعنوية والمادية على القارة الأميركية من خلال اعتماد سياسة حسن الجوار مع دول القارة حيث انخرطت، انسجاماً مع عقيدة مونرو، في اطار معاهدات وتفاهمات جماعية أمنية واقتصادية^(٤٩). لقد اعطت الولايات المتحدة لنفسها الحق الحصري، برأي وزير خارجيتها Hughes (١٩٢٣) بتحديد معالم هذه العقيدة وبتفسيرها وتطبيقها، ما جعل من عقيدة لا تدخلية في الأصل، عقيدة تدخلية بامتياز.^(٥٠)

ان التغيير الذي طرأ على بنية العلاقات الدولية بفعل المفاعيل السياسية والاستراتيجية التي تمخضت عن الحرب الكونية الثانية، كان ساهم بعسكرة-بل قل بأمننة- سياسة اميركا الخارجية ازاء غير دولة من دول القارة. ومن أبرز تجليات هذه العسكرة أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢ التي انتهت بحظر على كوبا ما يزال مستمراً حتى اليوم، ناهيك عن الانزال البري في جمهورية الدومينيكان سنة ١٩٦٥ لضمان عدم تولي الشيوعيين السلطة في الجمهورية، الى الاجتياح السريع لغرانادا سنة ١٩٨٣ بحجة منع قيام حكومة شيوعية، الى دعم المتمردين في نيكاراغوا خلال الثمانينات من القرن الماضي... الى غزو باناما. لقد أعطت هذه الأحداث مجتمعة للبعد الأمني أهمية بالغة.

وبانهيار المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الأتحاد السوفياتي، أصبح الانتشار العالمي للقوة العسكرية الأمريكية أمر مشكوك بجدواه خاصة وأن تدخلية الولايات المتحدة أضحت باهظة التكاليف على المكلف الأميركي. فالإنكفاء الاستراتيجي والعودة الى الانعزالية أضحت لدى بعض الأوساط ضرورة. ويدعو هؤلاء أيضاً الى تعزيز الشراكة الاقتصادية الاقليمية (North American Free Trade Agreement) التي تسمح للولايات المتحدة بالإضطلاع بدور قاري متميز (Panamericanism) على حساب الانخراط في اطار منظمات دولية كمنظمة التجارة العالمية. الا ان هؤلاء يدعون في الوقت نفسه الى تواجد عسكري/امني استراتيجي بحده الأدنى، والى بناء نظام دفاعي في كل من الأطلسي والهادئ والمتجمد الشمالي. الا أن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ عادت مرة جديدة بالبعد الأمني بقوة الى الساحة الدولية.

ان نزوع الولايات المتحدة نحو الهيمنة على العالم تواجهه ضغوطات خارجية تتمثل بوجود قوى دولية اخرى كألمانيا وفرنسا والصين واليابان وروسيا مصممة على لعب دور مؤثر على الساحة الدولية، ما يمكن أن يدفع باتجاه تعددية قطبية يبقى في اطارها للولايات المتحدة موقع متميز. اما دور الولايات المتحدة هنا فيهدف الى الحفاظ على التوازن الدولي وليس الى الهيمنة. وليس من مصلحة أحد انكفاء الولايات المتحدة التام عن الساحة الدولية لما يمكن ان ينتج عن ذلك من فوضى لا تحمد عقباها. الا انه من المفيد ان يكون لقوى دولية اخرى صوت يسمع، أي ان يكون لها حيز مشاركة في صنع القرار الدولي. لن تمسك الولايات المتحدة بحسب هذه المدرسة (Cooperatism) بكل مقاليد النفوذ انما تشاركها ببعضها دول أخرى. وعلى الولايات المتحدة ان تفتح على العالم وان تتخرط بفاعلية اكبر في الاقتصاد الدولي خصوصاً في إطار المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، موجهة اهتماماتها نحو قضايا كالتمنية والديموقراطية وحقوق الانسان والبيئة والنمو السكاني والمياه. وتعتبر عقيدة كلينتون العقيدة الأكثر انسجاماً مع هذه النزعة التي تتسجم بدورها والى حد كبير مع القيم ما بعد المادية (post-materialist values) التي جاءت في طروحات انغلهارت. وهي قيم كتب لها الرواج خلال فترة ادارة كلينتون نتيجة لازدهار الاقتصاد الأميركي. لكن يبقى الهاجس الأمني طاغياً على الذهن الأميركي على الرغم من تلك الانجازات. لقد ساهمت احداث ايلول ٢٠٠١ باتحاد القيم المادية (materialist values) بشقيها الأمني والاقتصادي بشكل غير مسبوق، كما ساهمت هذه الأحداث بإعطاء الأمن الأولوية على كل المسائل الأخرى.

أما اليوم فتعتبر إدارة بوش اليوم بأنها مؤتمنة على الأمن والاستقرار الدوليين، إذ على أميركا لعب دور عالمي أكبر بسبب عدم وجود قوى تستطيع لعب هكذا دور. فالأحداث الدولية، من البلقان الى أفغانستان مروراً بالعراق أثبتت للادارة الأميركية أنه ما من بديل فاعل لزعامة الولايات المتحدة الدولية وما من منافس لما تمثله الولايات المتحدة من ثقل ثقافي وسياسي واقتصادي على المستوى العالمي. بالتالي، فإن على أميركا واجب التدخل لتوفير الاستقرار والأمن الدوليين بهدف الحفاظ على المصالح الأميركية. على الولايات المتحدة، بناء على «المهمة الألهية» الموكولة اليها، التدخل لتجنيب العالم آفات النزعات القومية الشوفينية والنزاعات الأثنية والتطرف الديني... وانتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. والديموقراطية هي في هذا السياق ضرورة، ليس لأنها قيمة مطلقة توفر للحرية مساحة كافية لبناء مجتمعات متطورة، بل لأنها توفر الأمن والاستقرار وبالتالي الشروط الملائمة لانتعاش الاقتصاد الأميركي. أما عندما لا تضمن الديموقراطية الشروط الملائمة لذلك، فيتم التخلي عنها انسجاماً مع النزعة «البراغماتية» التي يتسم بها الفرد الأميركي. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال علاقات الولايات المتحدة العديدة والعميقة مع كثير من النظم السياسية والقوى الدولية غير الديموقراطية في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية.

لقد كان لانهايار المنظومة الاشتراكية مفاعيل ارتدادية على الساحة الدولية تمثلت بجنوح اميركي اعظم نحو الهيمنة على العالم (Globalism). لقد شكل هذا الحدث لدى صانعي القرار في الادارة الأميركية دفعا نحو

البحث عن «حصان طروادة» جديد يحافظ على التماسك الداخلي ويسمح بالوقت ذاته للولايات المتحدة وقيادة المجتمع الدولي. كما أن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ شكلت رافداً استثنائياً لهذا المنحى. فسياسة الاحتواء التي اتبعتها الإدارات الأميركية المتعاقبة ازاء المنظومة الاشتراكية، تعتمد اليوم لاحتواء دول تعتبرها الولايات المتحدة مارقة. فالدول التي تدعم الارهاب كما تلك التي تشكل بشكل او بآخر خطراً مباشراً او حتى غير مباشر على مصالح الولايات المتحدة القومية هي موضوع احتواء. وكل دولة، ولو كانت صديقة للولايات المتحدة، لا تتعاون باتجاه احتواء الدول «المارقة» سوف تخضع للعقاب الأميركي (قانون داماتو).

ان مزيجاً من عناصر المدرسة المادية وما بعد المادية- بحسب انغلهارت- يشكل الركن الاساسي في السياسة الخارجية الأميركية. فأميركا لا تكثرث للقانون الدولي الا بما ينسجم مع رؤيتها لمصالحها المادية على حساب الانخراط في منظمات عالمية النطاق والدور.

ان قوة الأقتصاد الأميركي ذي الحضور شبه الشامل على مستوى المعمورة يجعل من أطروحة الانكفاء القاري كما من أطروحة التعاون القائم على تكافؤ الفرص، استحالة. وما يفسر هذه الاستحالة هو تلك المنطلقات القيمة التي تستند اليها ثقافة أميركا السياسية، وتالياً منطلقات سياستها الخارجية. فالجنوح نحو التوسع والسيطرة والنفوذ والهيمنة بهدف حماية المصالح القومية الأميركية بشقيها الأمني والاقتصادي يشكل احد اهم سمات هذه السياسة، ما يعني. (١) اخضاع السياسة للاقتصاد. (٢) استحالة الحياد في ظل مدّ اقتصادي يتخطى حدود القارة الأميركية. (٣) ضرورة

حماية المصالح الاقتصادية «النامية».» (٤) بناء قوة عسكرية مواكبة لهذا النمو الذي يوفر للولايات المتحدة موقع الزعامة ولو في اطار معاهدات واحلاف تحكّمها، نظرياً، قواعد التكافؤ.

والسياسة الخارجية الأميركية تركز على المقولة الشهيرة «الغاية تبرر الوسيلة»، وهي سياسة داخلية لا اعتبار فيها لحاجات وهواجس وتطلعات الدول الأخرى إلا من منظار الأمن القومي الأميركي. فكما انه لا يمكن المساومة على المصالح الأميركية لارتباطها العضوي باعتبارات سياسية داخلية، فلا اعتبار جدياً لأي معطى الا اذا كانت له مفاعيل سلبية على هذه المصالح. لقد شكل حدث ١١ ايلول ٢٠٠١ انعطافاً بنويماً في سياسة اميركا الخارجية، وهو أتى بحد ذاته وبالدرجة الأولى، نتيجة لعدم إلمام الشعب الأميركي بخصوصيات المجتمع الدولي الأيديولوجية... والثقافية، فأتى بممثلين عنه يفتقرون تالياً الى القدرة على استقراء المعطيات الدولية واستنباط الحلول الملائمة للمشاكل المطروحة. فالعالم «الأخر» ليس كله شيوعياً، والقوميات ليست كلها شوفينية، كما ان ليس كل من هو مسلم أو اسلامي، ارهابياً.

أما القيم الديمقراطية فهي قيم متحركة - أي غير ثابتة - وهي عرضة للاختراق والانتهاك في أي حالة تكون فيها المصالح القومية الأميركية بخطر. وهذا يدحض فرضية سيدني وفيربا لجهة تحلّي المجتمع الأميركي بالثقافة المدنية ديموقراطية الجوهر، علماً بأن هذه المشاركة نفسها هي داخلية الى تراجع مستمر. لقد تم استصدار الكثير من القوانين الجائرة بحق كل من لا يدين بالسياسة الرسمية الأميركية وبالقيم الأميركية السائدة. وهذه سمة

بارزة للثقافة السياسية الأميركية. لقد تم تطوير الحركة النقابية والمنظمات الشيوعية وغير حركة دينية لرفضها التطبيع أيديولوجياً مع السلطات الرسمية والقيم السائدة. أما على المستوى الخارجي فالديموقراطية لا يتم العمل بها فعليا الا عندما تتسجم مع المصالح القومية الأميركية. فغض الطرف عن الكثير من النظم السياسية غير الديموقراطية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية هو خير مؤشر على ذلك.

ان الاستمرار بانتهاج الغطرسة-عبارة رئيس وزراء كندا جان كريتيان- على قاعدة «الشعب المصطفي» أو القدر البين (Manifest Destiny) أو النزوع نحو الزعامة، كما أن الاستمرار بالتعاطي من منظار استراتيجي لمعالجة مشاكل هي بالدرجة الأولى مشاكل اجتماعية كما في اميركا اللاتينية وفي افريقيا، وبتجاهل دور الدبلوماسية كآلية لمعالجة مسائل دولية التداعيات، وبالتعاطي مع هذه المسائل من زوايا أمنية أو اجتماعية كما في فلسطين والعراق، هي معالجة غير واقعية وهي سياسية ستفضي بالعالم الى شر مستطير لا محالة. وعلى الولايات المتحدة ان تميز بين القوميات العرقية الخطرة على الاستقرار الدولي والحركات القومية أو الوطنية التي هي انعكاس لاختلافات في مجالات التنمية والديموقراطية وحقوق الانسان ليس إلا.

إن القول في هيمنة القيم الأميركية الشاملة على العالم-بحسب فوكوياما- هو قول غير واقعي اذ تدحضه مجموعة من الاعتبارات، ليس فقط فرضية انغلهارت التي تعتبر بأن المرحلة التي تكون فيها القيم ما بعد المادية سائدة، يكون التضامن الدولي فيها اكثر تمظها؛ إنما نقول انه

عندما يكون الأمن العالمي مهدداً، يترسخ أكثر فأكثر فعل التضامن بين الشعوب، ما يدحض في الوقت عينه أطروحة Mancur Olson التي تعتبر أن الدول (كما الأفراد) هي في الجوهر أنانية بسبب جنوحها، نحو تحقيق منافعها الذاتية فقط بأقل الأكلاف. أما العناصر التي تؤكد على ذلك فأبرزها. (١) تأثير المنظمات والقوى الدولية والأقليمية لجهة صيانة حقوق ومصالح الشعوب وتالياً الاستقرار الدولي. (٢) وجود «شبكة أمان» دولية تتجلى من خلال وجود مجتمعات مدنية دولية تسعى للدفاع عن حقوق الانسان على قاعدة التضامن والتنسيق فيما بينها. (٣) تنافس قيمى وبالتالي سياسى داخل الإدارة الأميركية.

١- تأثير المنظمات والقوى الدولية والاقليمية على الاستقرار الدولي

إن وجود قوى دولية كالاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية تقوم بعلاقات تجارية وثقافية واقتصادية وسياسية مع دول مصنفة أميركياً في خانة «الدول المارقة» يشكل ظاهرة يتعيّن التعاطي معها بإيجابية^(١)، ووجود منظمات «عابرة للدول» يساهم في الحد من التطرف على المستوى الدولي. فالتيار «الأفريقياني» (منظمة الوحدة الافريقية او الاتحاد الافريقي اليوم) كما المنظمات الدولية ذات الطابع الديني (منظمة المؤتمر الاسلامي) أو ذات الطابع القومي (جامعة الدول العربية) أو الاقتصادي (مجلس اوروبا والاتحاد الأوروبي) يساهم، ورغم التناقضات الظاهرة والكامنة القائمة بين الأعضاء المنتسبين، في لعب دور سلطة رقابة ومحاسبة معنوية ومادية على ما يحصل على الساحة الدولية. فمنظمة الوحدة الأفريقية تجد

تماسكها من خلال ما لأعضائها من قواسم مشتركة، خصوصاً بما يتعلق بالتمييز العنصري الأبيض في دول كأفريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية وانغولا والموزامبيق وناميبيا، وبما يتعلق بالتمييز العرقي كما حصل بين الهوتو (Hutu) والتوتسي (Tutsi) في رواندا، وبين الزولو (Zulu) والكوزا (Khosa) في جنوب افريقيا، وفي نيجيريا بين المسلمين والمسيحيين. كما استطاع مجلس أوروبا بدوره من خلال لجوئه الى المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان، الى استهجان النزعات الديكتاتورية في اليونان وتركيا ويوغوسلافيا وفي دول البلقان. وكان له في ذلك وقع وتأثير على سلوكيات حكومات تلك الدول في مجال حقوق الانسان. واستطراداً فإن للجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة دوراً في هذا المجال من خلال دعوة منظمات غير حكومية للمشاركة في اعمالها في مجالات الحد من التسلح... وترسيخ السلم والأمن الدوليين.

إن الموقف من السياسة الأميركية ازاء العراق لدول كفرنسا وروسيا والمانيا وبلجيكا في اطار مجلس الأمن او الاتحاد الأوروبي او حلف الأطلسي، يشكل رافداً في اتجاه كبح اهواء هذه السياسة وتمديد غرائزها، وهو يبقى على فاعليته النسبية والظرفية، افضل بكثير من عدم وجود تلك الأطر، لأنها توفر حداً أدنى من المأسسة للفوضى التي تشهدها الساحة الدولية، والتي ان اقلت من عقالتها كلياً، فسوف تؤدي الى انتشار فوضى عالمية لا محالة. فالأوروبيون، شعوباً وقيادات، مناهضون بالأجمال لفكرة الأمركة، وهم أيضاً متحفظون تجاه استعمال العنف لمعالجة قضايا دولية سياسية المضمون بسبب الخسائر البشرية والاقتصادية والسياسية التي لحقت بهم

نتيجة للحربين العالميتين الأولى والثانية، ولهم في ذلك مع غيرهم من الشعوب هواجس وقواسم وتطلعات مشتركة. ويعود موقف هذه الدول الى (أ) عراقتها وتمرسها في التعاطي بالشأن الدولي. (ب) معرفتها العميقة بخصوصيات المجتمع الدولي الثقافية والأيدولوجية. (ج) اختبارها التاريخي للتفاعل الحضاري مع دول المنطقة. (د) قرب المسافة الجغرافية التي تفصلها عن دولها والتي تجعلها في مهب أية تداعيات سياسية او امنية تشهدها. (هـ) إدراكها لمخاطر الحروب وهي التي اختبرت مساوتها. (و) مما يفسر تمسك هذه الدول بالقانون الدولي وبالديبلوماسية كآلية لمعالجة المسائل الدولية.

(٢) تأثير المجتمع المدني الدولي في فعل الحرب والسلم

ان تجاهل الولايات المتحدة للرأي العام الدولي والمحلي بالذات ازاء مسائل مركزية، كالقضية العربية في شقيها الفلسطيني والعراقي، وفي بعدها السوري-الليبناني لجهة إزالة الاحتلال الذي ما يزال جاثما في الجنوب والجلولان، ولجهة حق الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة، هو فعل لن يستمر، وسيفضي في نهاية المطاف الى الارتداد عليها محليا ودوليا. لن يستمر المجتمع المدني في العالم وفي الولايات المتحدة بالذات في تحمل أكلاف باهظة نتيجة تفرد المسؤولين الأميركيين في التعاطي بسفور مع قضايا عالمية التداعي والتفاعلات. فكما استطاع الرأي العام الأميركي التأثير على الادارة الأميركية خلال الحرب على فيتنام، وأسس بذلك لقيم جديدة قائمة على السلم، فهو يستطيع اليوم التأثير عليها للامتثال للقانون

الدولي في تعاطيها مع القضايا الدولية، ولاستعمال نفوذها لفرض القانون على الخارجين عليه. ان التعددية التي يتميز بها المجتمع الأميركي وحيز الحرية الذي تتمتع به جماعات الضغط، ولو تقلصت حدوده بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، ما يزالان يشكلان رافدا حيويا باتجاه التأثير على سياسة الولايات المتحدة الخارجية. وبما ان سياسة أميركا الخارجية تبقى بالدرجة الأولى سياسة داخلية، فمن البديهي الاستنتاج بأنه من خلال الضغط من الداخل يمكن الحصول على السياسة المنشودة على المستوى الخارجي.

من ناحية أخرى، فإن الدولة - بالمفهوم القانوني للكلمة - لم تعد قادرة كما من ذي قبل على احتكار القيم بوجود قوى أخرى حاضنة لقيم منافسة. إن وجود مجتمع اهلي دولي من شأنه ان يشكل الأطروحة المضادة لفرضية الأميركية، وأن يساهم تاليا في الحد من التأثير الأميركي المتعاضم على مقدرات الشعوب. ويتجلى هذا التأثير من خلال التظاهرات الاحتجاجية المعارضة للسياسة الأميركية حيال العراق في مدن كباريس ولندن ونيويورك ودبلن وغلاسكو وروما وايسلندا وصوفيا وموسكو وكامبيرا وسيدني وسيول وتولوز وامستردام وزغرب وسريناغار ومانيلا وطوكيو وكولومبو وبانكوك؛ ومن خلال الاحتجاجات الشعبية على منطوق العولمة الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة، في مدن كدورين ودافوس وجنوى وسياتل وكيبك، كما من خلال مساهمة غير منظمة دولية في الحد من تجاوزات الدول في مجال حقوق الانسان^(٥٢).

وللمؤسسات الدينية تأثيرها على الرأي العام الدولي. اما بالنسبة للاسلام فهو في الوقت الذي يشكل فيه عامل مناعة ضد التأثيرات

الأجنبية، سياسية كانت أم ثقافية أم اقتصادية، فقد ساهم بالتأثير في مسائل سياسية دولية عديدة كتحرير أفغانستان من الاحتلال السوفياتي، والتأثير على الرأي العام لمصلحة قضايا عديدة كقضية كشمير والبلقان والشيشان...ومن خلال دعوة مرجعيات دينية اسلامية الى مقاطعة البضائع الأميركية والى رفض التطبيع مع الدولة العبرية.

ينبغي أيضا عدم اغفال ما للمؤسسات الدينية المسيحية أيضا من تأثير على المستويين الدولي والمحلي. فالدور الذي لعبه الفاتيكان في بولونيا وأميركا اللاتينية وفي هايتي والفيليبين والبلقان كان له شديد الأثر على محصلة التطورات السياسية التي شهدتها تلك الدول. أما موقف الفاتيكان وغيره من المؤسسات الدينية في أوروبا وأميركا الراض لاعتماد العنف ضد العراق، فكان له من الصدى المعنوي الايجابي على مستوى الرأي العام الدولي والمحلي ما يحفز للبناء عليه. وهو موقف قد أسس لقيم جديدة قائمة على التضامن بين الشعوب والحضارات وليس على تصادمها.

أما الأصولية الدينية المستحكمة بوجودان بعض الأوساط الرسمية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأميركية، والتي تتسجم مع القيم الرعوية بحسب سيدني وفيربا، فسوف يسقطها الرأي العام الأميركي في أول اختبار تخضع له. وهو سوف يسقط في آن معا أطروحة هنتنغتون بخصوص صراع الحضارات. ذلك أن الابقاء على هذه الأصولية، دينية هي أم ثقافية أم سياسية أم... اقتصادية، في سدة الحكم في الولايات المتحدة الأميركية سوف يؤسس لأصوليات مضادة وتاليا الى صدام حضاري لا تحمد عقباه.

تناقضات داخل الإدارة الأميركية

تمر سياسة الإدارة الأميركية الخارجية بسياق فيه الكثير من الأخذ والرد ومن المواقف المتناقضة بين مراكز قوى ذات مواقف متباينة من القضايا نفسها، ما يؤشر الى وجود نزاعات قيمية مستمرة بين مراكز قوى في الادارة الأميركية^(٥٢). فاستثنى مجلس الأمن القومي بالقرار الأميركي الدولي الذي كان نتيجة للنزعة الماكارثية المشككة بولاء الدبلوماسيين الأميركيين للأمة الأميركية، ادى الى نزاعات مستمرة بين المجلس والخارجية. وقد تجلى هذا المعطى بحدّة خلال رئاسة ريتشارد نيكسون حيث لعب وزير خارجيته هنري كيسنجر دورا بارزا على مستوى السياسة الخارجية انعكست مفاعيلها على الشرق الأدنى (اتفاقات كامب دايفيد وما اعقبها) والأقصى (العلاقات الأميركية الصينية) على حد سواء. كما لم يستطع جيمي كارتر كبح جماح مستشاره الخاص للأمن القومي زيغنيو بريزنسكي الذي دفعت سطوته على السياسة الخارجية بوزير الخارجية سايروس فانس عام ١٩٨٠ الى حد الاستقالة. كذلك لم يستطع جورج شولتز، على الرغم من دعم الرئيس ريغن له، الحد من تأثير مجلس الأمن القومي على سياسة الولايات المتحدة الخارجية. هذا الاستثنى بالقرار على حساب الرئاسة والخارجية وحتى على حساب الكونغرس، دفع الرئيس ريفان الى حد استبدال اكثر من ستة مستشارين، منهم من كان متورطا في مسألة بيع أسلحة الى ايران خلال حربها مع العراق لدعم المتمردين في نيكاراغوا؛ ناهيك عن الخلافات الراهنة بين الخارجية والدفاع، بين موقف الخارجية الأميركية الذي بدا منذ تداعيات ١١ أيلول ٢٠٠١ أكثر اعتدالا من

مواقف الرئاسة ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي المتشددة. وتفيد المعلومات المتوافرة أيضا بأن نزاعات عنيفة قد حصلت بين الرئيس ترومان ووزير خارجيته مارشال في شأن قيام دولة إسرائيل، حيث أبدى مارشال معارضة عنيفة لقيام المشروع معولاً على أهمية تطوير العلاقات العربية-الأميركية.

بالمحصلة، فإن الدول في الفضاء الدولي ليست في حالة الفطرة ولو طغى في بعض الظروف منطق الفوضى على العلاقات بين الدول. ومفاهيم العدل والشرعية وحقوق الإنسان ليست وهما إنما هي حق طبيعي ثابت وضمانة للدول والأفراد من جور الأنظمة والأفراد على حد سواء. والمؤسسات الدولية الجامعة هي ضرورة وليست أداة لتحقيق منافع ذاتية كما يتصور ذلك منكور أولسن في «منطق عمله الجماعي». إن تداخلاً جديلاً يحكم العلاقة بين «أميركا» و«أميركا» وبين «أميركا» و«العالم»، بين قيم أميركية وقيم أميركية أخرى، وبين قيم أميركا وقيم الآخر بحيث يستمد حاملو هذه القيم قوتهم من ضعف قيم الآخر. أما محصلة هذه الجدلية القيمية فهي التي سوف تحدد معالم النظام العالمي الجديد، وتالياً مستقبل شعوب العالم بأسرها. إن أنصار أطروحة الأمركة أو هيمنة القيم الأميركية على العالم هم من يمسك بزمام القرار الاقتصادي والأمني والسياسي في الإدارة الأميركية^(٥٤) بخلفية أصولية فريدة في رؤاها ونظرتها للعالم. أما الهدف من ذلك فهو بحسب تقرير مجلس الأمن القومي رقم ٦٨ لعام ١٩٥٠ «صياغة نظام عالمي يستطيع النظام الأميركي، من خلاله وفي إطاره، ان ينتعش ويتألق»^(٥٥). لكن ما نشهده اليوم على مستوى المشهد الأميركي العام من

عسكرة مضطردة للسياسة الخارجية تتزامن مع وضع اقتصادي متراجع داخليا، يؤسس لعودة غير مسبوقة للمجتمع الأميركي الى القيم المادية التقليدية بشقيها الأمني والأقتصادي كما «بشر» به إنغلهارت في مؤلفه «الثورة الهادئة»، وتالياً الى بداية أفول نجم الأمبراطورية الأميركية كما جاء في طروحات بول كينيدي في مؤلفه «صعود القوى العظمى وأفولها».

References

Allison, Graham, T, 'Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis', *The American Political Science Review*, Vol 58, Sep 1969, No3, pp. 689-718.

Almond, Gabriel A. et Sidney Verba (dir.), (1980), *The Civic Culture Revisited*, Boston (Mass.), Little Brown.

Almond, G. A & Verba, S. (1963), *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*, Princeton, Princeton University Press.

Axford, Barrie, 'Politics and social change' pp. 139-168 in Axford Barrie et al (eds) (1997), *Politics: An Introduction*, London, Routledge.

Balthazar, Louis, 'Les fondements de la culture politique (américaine)' pp. 45-60, in Orban, Edmond & Fortmann, Michel (eds) (1994), *Le système politique américain*, Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal.

-----, 'La politique étrangère (américaine)' pp. 384-407, in Orban, Edmond & Fortmann, Michel (eds) (1994), *Le système politique américain*, Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal.

Bernier Gérald, 'Le processus électoral (américain)', in Edmond Orban & Michel Fortmann (1994), *Le système politique américain*, 2ème édition, Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal.

Chace, James (1992), *The Consequences of the Peace. The New Internationalism and American Foreign Policy*, New York, Oxford University Press.

Dahl, Robert (1982) *Dilemma of Pluralist Democracy*, New Haven, Yale University Press.

Fortmann, Michel, 'La politique de sécurité et de défense (américaine)', pp. 410-437, in Orban, Edmond & Fortmann, Michel (eds) (1994), *Le système politique américain*, Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal.

Fukuyama, F (1992), *The End of History and the Last Man*, London, Hamish, Hamilton.

George, A (1980), *Presidential Decision-Making in Foreign Policy*, Boulder, Westview Press.

Haas, E. B (1964), 'Economic Integration & Differential Patterns of Political Integration', *International Organizations*, No 4, pp. 705-739 (in collaboration with P. C. Schmitter).

Hansen, R. D (1969), 'Regional Integration', *World Politics*, No 2, pp. 242-271.

Hofstadter, Richard (1948), *The American Tradition and the Men Who Made it*, Boston, Beacon Press.

Hartz, Louis (1955), *The Liberal Tradition in America*, New York, Harcourt & Brace.

Huntington, Samuel. P (1993), 'The Clash of Civilizations?', *Foreign Affairs*, 72 (3), Summer, 22-49.

Inglehart Ronald (1990), 'Culture Shift in Advanced Industrial Society', Princeton (N.J.), Princeton University Press.

Inglehart Ronald (1977), 'The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles Among Western Publics', Princeton: Princeton University Press.

Inis, L. Claude (1965), 'The Impact of Public Opinion upon Foreign Policy and Diplomacy', International Spectator, January.

Kennedy, Paul (1987), The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000, New York, Random House (traduction française par Paris, Payot, 1988).

Lindblom, Charles (1977), Politics and Market, New York, Basic Books.

Marienstras, Elise (1976), Les mythes fondateurs de la nation américaine, Paris, Maspéro.

McClenaghan, William. A (1988), The American Government, USA, Printice Hall (MAGRUDER).

Mills, C. W (1956), The Power Elite, New York, Oxford University Press.

Mills, C. W (1969), L'élite du pouvoir, Paris, Maspéro.

Morgenthau, Hans. J (1965), Politics among Nations, New York, Knop.

Merle, Marcel (1988), 'Sociologie des Relations Internationales', Paris, Dalloz (4ème edition).

----- (1966), 'Pacifisme et internationalisme XVII-XX siècle, Paris, A, Collin.

Merle, Marcel & de Montclos Christine (1988), 'L'Eglise catholique et les relations internationales' depuis la seconde guerre mondiale, Paris, Le Centurion.

Nash, Henry. T (1985), American Foreign Policy: A Search for Security, Homewood III, The Dorsey Press.

Nye, Joseph. S. jr (1990), Bound to Lead. The Changing Nature of American Power, New York, Basic Books.

Oye, Kenneth et al (1992), Eagle in a New World. American Grand Strategy in the Post-Cold-War Era, New York, Harper Collins.

Rosamond, Ben, 'Political Culture', pp. 77-105, in Axford Barrie et al (eds) (1997), Politics: An Introduction, London, Routledge.

Rosenau, James. N (1970), The Scientific Study of Foreign Relations, Prentice Hall, Englewood Cliffs.

-----, (1972), The Analysis of International Politics, New York, The Free Press.

Weber, Max (1930), The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, London, Allen & Unwin.

-----,1971 (1922), Economie et société, Paris, Plon.

Williams, William. A (1962), The Tragedy of American Diplomacy, New York, Delta.

------(1980),, Empire as a Way of Life, New York, Oxford University Press.A

مراجع باللغة العربية

- الأب ميشال السبع، «الصهيونية المقنعة بالمسيحية في خدمة» مشاريع اسرائيل»، الدفاع الوطني اللبناني، تموز ٢٠٠٣، العدد ٤٥، ٦٧-٣٩
- الياس حنا، «النظام الدولي والخيارات الأميركية الجديدة»، شؤون الأوساط، عدد ١٠٥، شتاء ٢٠٠٢، ص ٦٥-٥٧
- نزار عبد القادر، مستقبل حلف الأطلسي على ضوء التحولات الأمنية الكبرى، الدفاع الوطني اللبناني، ١٩٩٩، ص ٥-٤٢.
- افتتاحية جريدة الرقيب الأسبوعية الصادرة في طرابلس-لبنان، عدد ٤٩، ١٢ أيلول ٢٠٠٢.
- السفير، ٣٠ تا ٢٠٠٢، ص ١٣
- وليد جميل الأيوبي، «الحرب على العراق: طروحات مضادة»، النهار، ٢٧ نيسان ٢٠٠٣، ص ١٥.

المراجع

١. يفسر هذا الموقف، إضافة الى التجانس الثقافي الذي يجمع الدولتين، طبيعة «الثورة الأميركية» على سلطة الحاضرة والتي اعتبرت برأي غير مهتم تمرد على سياسات هذه الأخيرة ازاء مستعمراتها اكثر مما كانت تعبيراً عن الرغبة في تغيير بنيوي للنظام القائم.
٢. جورج كانان هو موظف كبير في الخارجية الأميركية. عمل سفير في موسكو بعيد الحرب العالمية الثانية. كتب مقالة عن العلاقات الأميركية-السوفياتية حذر فيه من نزعة موسكو التوسعية التي اعتبرها (موسكو) عاصمة الشيوعية الدولية، واقترح انتهاج سياسة الاحتواء الاقتصادي (economic containment) لتطويق الشيوعية. ومنذ ذاك الحين اضحت سياسة الاحتواء، سياسة واشنطن الرسمية، ليس ازاء الشيوعية فحسب إنما اية دولة تعتبرها واشنطن «مارقة».
- اما بول نيتزا فهو أحد موظفي مجلس الأمن القومي. وهو اعد، بعيد الحرب العالمية الثانية، ملفاً (1950)- (68) National Security Council NSC لوزير الخارجية آنذاك Dean Acheson الذي تبني مضمونه. يرى معد الدراسة العالم منشق الى جهتين: جهة فيها شعوب مستعدة وأخرى فيها شعوب حرة. وهو اعتبر ان ما يحرك موسكو هو عقيدة متطرفة تشكل الأطروحة المضادة لمبادئ الحرية التي قامت من اجلها الجمهورية. والاتحاد السوفياتي برأيه، يسعى لبسط نفوذه على العالم، ما يحتم على الولايات المتحدة لعب دور قيادي على هذا المستوى.
٣. Weber, Max 1971 (1922), *Economie et société*, Paris, Plon.
- Weber, Max (1930), *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*, London: Allen & Unwin.
٤. Rosamond, Ben, ;'Political Culture', p. 96, in Axford Barrie et al (1997), *Politics: An Introduction*, London, Routledge.
٥. Huntington, Samuel. P (1993), 'The Clash of Civilizations', *Foreign Policy*, 72 (3), Summer , pp. 22-49.
٦. Fukuyama, F. (1992), *The End of History and the Last Man*, London: Hamish, Hamilton.
٧. Almond, G. A & Verba, S. (dir) (1963), *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*, Princeton, Princeton University Press & Almond, Gabriel A. et Sidney Verba (dir.), (1980), *The Civic Culture Revisited*, Boston (Mass.), Little Brown.
٨. Harry C. Triandis, 'Cross-Cultural Studies of Individualism and Collectivism', in Huntington, op.cit, p. 41

٩. Mills. C. W (1956), 'The Power Elite', New York, Oxford University Press.
١٠. تفيد المعطيات بأن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي حصلت في منتصف الولاية الرئاسية (١٩٩٠-١٩٦٢) قد تدنت منذ سنة ١٩٦٢ من نسبة ٤٦,٣ الى ٤٥,٤ سنة ١٩٦٦ الى ٤٣,٥ سنة ١٩٧٠ الى ٣٥,٨ سنة ١٩٧٤ الى ٢٤,٥ سنة ١٩٧٨ الى ٢٧,٦ سنة ١٩٨٢ الى ٢٣,٤ سنة ١٩٨٦ الى ٣٣,٠ سنة ١٩٩٠.
- وتفيد أيضا المعطيات بأن نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية (١٩٩٢-١٩٤٨) شهدت التطور التالي: ٥١,٣٪ لسنة ١٩٤٨؛ ٦٣,٠ لسنة ١٩٥٢؛ ٦٠,٤ لسنة ١٩٥٦؛ ٦٢,٨ لسنة ١٩٦٠؛ ٦١,٩ لسنة ١٩٦٤؛ ٦٠,٨ لسنة ١٩٦٨؛ ٥٥,٢ لسنة ١٩٧٢؛ ٥٣,٥ لسنة ١٩٧٦؛ ٥٢,٦ لسنة ١٩٨٠؛ ٥٣,١ لسنة ١٩٨٤؛ ٥٠,١ لسنة ١٩٨٨؛ ٥٥,٢ لسنة ١٩٩٢.
- أما هذا التراجع في نسبة المشاركة فيعود الى مجموعة من الأسباب منها لامبالاة جماعة الناخبين إزاء ممثليهم نتيجة لسوء أداء الاقتصاد الوطني. وتفسر هذه اللامبالاة ميل هذه الجماعة لاختيار مرشحين مستقلين امثال Ross Perot سنة ١٩٩٢. كما تفسر الأرتفاع في نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية الى ٥٥,٢ لسنة عينها.
- Source: Dans Gérald Bernier, 'Le processus électoral (américain)', in Edmond Orban & Michel Fortmann (eds) (1994), 'Le système politique américain', 2ème édition, Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal, pp.201, 203.
١١. Ronald. Inglehart (1977), 'The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles Among Western Publics, Princeton: Princeton University Press & Ronald Inglehart (1990), 'Culture Shift in Advanced Industrial Society, Princeton (N.J.), Princeton University Press.
١٢. لا بد من الإشارة هنا الى التباعد النسبي بين التصور الأميركي والفرنسي واستطرادا الأوروبي- باستثناء بريطانيا- للقضايا الأمنية الدولية. يقول الباحث في الشؤون الاستراتيجية العميد الركن نزار عبد القادر في سياق دراسته للعلاقات الأميركية- الأوروبية في ضوء دور حلف شمال الأطلسي المستجد بعد انهيار المنظومة الاشتراكية بأنه زليس سرا ان هناك تباعدا في الرؤية الاستراتيجية حول دور حلف شمال الأطلسي ومستقبله ما بين الولايات المتحدة وأوروبا. ويعود هذا التباعد الى اختلاف المصالح ما بين الطرفين. فالولايات المتحدة تتطلع في تقييم مصالحها من خلال نظرة شاملة الى العالم، فيما ينظر الأوروبيون الى مصالحهم من خلال نظرة اقليمية، تتضمن أوروبا ومحيطها المباشر. وهذا يفترض ان الولايات المتحدة تمتلك القدرات العسكرية للدفاع عن مصالحها في العالم وبطريقة شاملة. وبما ان الأوروبيين لا يرغبون، او هم غير مطالبين من قبل الولايات المتحدة في التحضير

للدفاع بشكل شامل عن مصالح واسعة حول العالم، فهذا يفترض انهم لا يملكون مثل هذه المصالح الشاملة وهي فكرة قصيرة النظر. لأن هذا المنطق يتناقض مع نزعة الترابط الاقتصادي العالمي ومع انتشار التكنولوجيا الحديثة وثورة الاتصالات والبنى التحتية العالمية، وخصوصاً في حقل المعلومات والأسواق المالية والأمنوبيدو في هذا المجال ان الأوروبيين يتحاشون اعتماد مبدأ القوة للدفاع عن مصالحهم، وهم يميلون الى استفاد كل الوسائل السلمية والديبلوماسية لحماية مصالحهم. ويمكن القول ان الأوروبيين يميلون بشكل واضح وأكثر من الأمريكيين الى احترام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. وقد ظهر ذلك جليا خلال الأزمة العراقية وخلال أزمة البوسنة. وباستثناء كل من بريطانيا وفرنسا، تميل كل الدول الأخرى الى اعتماد العمل العسكري المحدود مع قواعد اشتباك صارمة كبديل لسياسة تدمير قوى العدو والبنى التحتية التي برع الأمريكيون والبريطانيون في اعتمادها ضد العراق وضد صربيا. نزار عبد القادر (١٩٩٩)، زمستقبل حلف شمال الأطلسي على ضوء التحولات الأمنية الكبرى، الدفاع الوطني اللبناني، ت١، ص ٢٢، ٢٣، ٢٤.

ولا بد هنا من إبداء ملاحظة لجهة وضع فرنسا في خانة الولايات المتحدة وبريطانيا حيث من المؤكد ان المقاربة الفرنسية للعلاقات الدولية تختلف عن المقاربة الأمريكية-البريطانية كما انها تختلف عن المقاربة الأوروبية بوجه عام ما يستدعي وضعها-فرنسا- في موقع وسطي؛ وربما على طرفي نقيض مع الموقف الأنكلو-أميركي اذا ما أخذنا بالأعتبار موقف فرنسا من الأحتلال الأميركي للعراق.

Morgenthau, Haans. J (1965), Politics among Nations, , New York, .١٣
Knopf.

Balthazar Louis, 'Les Fondements de la Culture Politique (Américaine), pp. .١٤
46-60, in Edmond Orban & Michel Fortmann (eds), op.cit.

نقلا عن تلفزيون المستقبل. أيلول ٢٠٠٢. .١٥

McClenaghan, William. A (1988), 'The American Government', USA, .١٦
Printice Hall (MAGRUDER) , p. 109

'In 1889 President Benjamin Harrison issued a proclamation of amnesty
forgiving all Mormons who had violated the antipolygamy laws in the
federal territories (Ibid, p. 425).

يفيدنا الأب ميشال السبع في معرض دراسته لتأثير العهد القديم على الفكر الديني .١٧
والسياسي الأميركي بأن زالتيج العلماني وعلان فصل الدين عن الدولة في الدستور
الأميركي لم يحل دون انتشار الأصولية في صفوف النخبة الحاكمة (ان) هذا الفصل لم يكن

واقعياً بل نظرياً إذ ان فصل الدين عن الدولة لم يعن فصل الدين عن السياسة. لقد لعبت المؤسسات الدينية دوراً سياسياً مهماً من خلال الشخصيات السياسية والمالية التي أثرت على الحياة السياسية من خلال القوة الإعلامية الضخمة التي تملكها، والتي جعلت الناس يتجاوزون معها مشاهدة أو إعلاناً أو تبرعاً. وقد رصد البعض حوالي ١٤٠ مليون مؤمن وممارس ومتابع للنشاط الديني في أميركا، ومجموع ما قدموه لمؤسساته تجاوز ٦٠ مليار دولاران هذه الأراضية ساهمت بإيصال رؤساء أميركيين أصوليين من أهمهم الرئيس كارتر الذي أعلن عام ١٩٦٧ عن إيمانه بالولادة الثانية كما أعلن الشاعر نفسه الرئيس ريفان عام ١٩٨٤.. وكان طبيعياً لهؤلاء السياسيين ان يستعملوا الدين عن قناعة أو تكتيك خصوصاً وان أكثر من ٤٧٪ من السكان في الولايات المتحدة الأمريكية يتابعون البرامج الدينية من خلال الف محطة تلفزيونية واذاعية. لذا لم يعد خافياً ان للفكر الديني تأثير كبير ناشئ على صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما كان له تأثير كبير على الموقف من الشرق.

ويقدر ما يحلم الشباب الأوروبي خصوصاً بالذهاب الى أميركا يقول الأب السبع، كذلك يحلم الأميركيون بالشرق وخصوصاً المتدينون منهم بالمجئ الى الأراضي التي رسمتها في مخيلتهم حوادث الكتاب (العهد القديم) فاعتبروا انهم اصحاب فعل الدينونة الأخيرة ويظهر أن الرئيس ريفان كان متأثراً بمعركة هرمجدون، وقد تابعها د. السماك في كتابه عن الصهيونية المسيحية فقال ان الرئيس ريفان ناقش معركة هرمجدون عام ١٩٦٧ في مقابلة مسجلة مع جورج أوتيس، وأعلن الرئيس السابق في المقابلة أنه مولود مرة ثانية وأنه يشعر بذلك ويؤمن به. وفي حديث للأنجليي جيم بيكر في مقابلة تلفزيونية قال ريفان: أننا قد نكون الجيل الذي سيشهد هرمجدون، وكرر الأمر نفسه في حفل عشاء في منزله بكاليفورنيا، وصرح أمام جماعة من قادة اليهود فقال: ان اسرائيل هي الديمقراطية الثابتة الوحيدة التي يمكن ان نعتمد عليها كموقع لحدوث هرمجدون. كما نقل الصحفي فولويل عن ريفان قوله: جيري، انتي احيانا أو من أننا نتوجه بسرعة كبيرة الآن نحو هرمجدون.

وفي عام ١٩٧٧ كتب زكريس السابق للقساوسة الأنجلييين الأصوليين: زفي هرمجدون ستكون المعركة النهائية، وسوف يسحق المسيح كليا ملايين العسكريين المتألقين الذي يقودهم الدكتاتور المعادي للمسيح.س

إن بوش الأبْن وهو من الذين يؤمنون كثيراً بأن المسيح مخلص شخصي له وبالتالي فهو من اصحاب الولادة الثانية، فإنه قد أخذ على عاتقه تحقيق النقطة الثانية منطلقاً من اعتبار ان بغداد هي وريثة بابل، وانها هي تملك الأسلحة التي يمكن أن تهدد اسرائيل، والأصرار على

أنها تملك هذه الأسلحة حقا أو وهما، فهذا ليس مهما، وتدميرها سريعا ضرورة أيضا لأنه جاء في النبوة ذلك. أما تدميرها واستباحتها وسرقتها فهذا أيضا مشهد نبوي يجب (بوش الأب) أن يحدث. ويفرح بوش جدا عندما يسمع ان شركات تجارية افلست لأنها لم تعد تستطيع الأستمرار بسبب عدم امكانية ارسال بضاعتها الى بغداد، فهذا تحقيق للنبوة ايضا. اجتهد بأن الدكتاتور المقصود بالنبوة كان حاكم مملكة بابل وهذا يعني في الصيغة المعاصرة اليوم حاكم العراق أي صدام حسين وذلك وفقا للنبؤات القديمة التي كانت تنبأ بخراب بابل... لكن صدام حسين جعل آمال بوش تخيب بعدم قيامه بأي معركة ما، ما افسده سيناريو الدكتاتور وافسد متعة قتله. ان بوش يريد ان يصل الى معركة هرمجدون وهو لا يريد ان يكون مثل ريفان مجرد حالم بها، انه يريد أن يشهدها ويصنعها. لذا فهو يبحث الآن عن دكتاتور آخر مكان ما ذهب اليه صدام. ومن أجل تهيئة معركة هرمجدون لا بد من ان يجتذب المسلمين ويضعهم تحت رعايته لأنهم الفئة المهيأة للمعركة، لذا فيجب ان تكون مرجعياتهم الدينية تحت سلطته، من هنا فالضرورة تقضي بتثبيت مرجعية الشيعة في العراق وتقويتها وتثبيت مرجعية السنة في السعودية وتقويتها. وهو يضع في هاتين الدولتين جنوده واستخباراته كي يسهر على رعايتهم. فإما ان يقوهم للقيام بالمعركة التي ينهيم فيها بالأسلحة النووية، واما ان يمسخهم ويجعلهم يدخلون في المعمودية الأولى تمهيدا لأدخالهم في الولادة الثانية، ومن اجل هذا فإن المائة والأربع وأربعين الفا من المبشرين جاهزين للانطلاق الى العالم الإسلامي وبوش يمهد الطريق لهم بأن يرضى الديمقراطية التي تمنع التعرض لأي شخص يريد تغيير دينه من ناحية، ومن ناحية أخرى، يقدم لهم كل التقنيات والمساعدات الممكنة لتحقيق غرضهم. ان بوش مقتنع بان معركة هرمجدون يمكن ان ينتصر فيها المسيح بواسطته، وأورشليم الجديدة سوف تحكم بامتياز ويكون بذلك قد حقق النبؤات التي تحكي عن ذلك.

الأب ميشال السبع، ز الصهيونية المقنعة بالمسيحية في خدمة «مشاريع اسرائيل»، الدفاع الوطني اللبناني، تموز ٢٠٠٣، العدد ٤٥، ص ٣٩-٦٧

Merle, Marcel (1988), *Sociologie des Relations Internationales*, Paris, Dalloz (4ème édition), p 296. .١٨

ibid, p. 297. .١٩

ibid, p. 295 .٢٠

J. Bernado & E. Bacon, 'American Military Policy' in Fortmann, 'La Politique de Sécurité et de Défense des Etats-Unis', in Orban & Fortmann (eds), op.cit, p. 412: on souligne que dès la guerre de l'Indépendance, le .٢١

- Congrès -des Etats-Unis-ait réduit l'armée à 80 hommes, déclarant que les armées permanentes, en temps de paix, ne conviennent pas à un gouvernement républicain, elles constituent une menace pour les droits d'un peuple libre et doivent être considérées comme des instruments de destruction voués au despotisme.'
- Lawrence, J. Korb (1979), 'The Fall and Rise of the Pentagon: America Defence Policies in the 70s', in Fortmann, Orban et Fortmann (eds), Ibidem. .٢٢
- ibid, p. 413. .٢٣
- Balthazar, op.cit, p.49-50. .٢٤
- McClenaghan, op.cit, p. 488 .٢٥
- ibid, p. 489 .٢٦
- The National Security Act of 1947 provides that the Secretary of Defense cannot have served on active duty in any of the armed forces for at least 10 years before being named to the post (Ibid, p. 480) .٢٧
- ibid, p. 121. .٢٨
- ibid, p.122. .٢٩
- علما بأن المحكمة نفسها تحفظت على قرارها هذا سنة ١٩٥٧ مقرةً بالأختلاف من حيث الجوهر بين ما هو تثقيفي وبين ما هو تحريضي. وقد افاد هذا القرار عدد من قادة الحزب من غير الكوادر العليا. وفي سنة ١٩٦١ اعتبرت المحكمة العليا بأن Smith Act ليس موجّه ضد المنتسبين شكليا الى الحزب الشيوعي انما ضد العناصر النشطة في الحزب وضد أولئك الذين يبيتون النية للأنقلاب على الحكومة.
- Stein, Emmanuel, 'Digest of the Taft-Hartley Act' in Serge Denis, 'Le cas du syndicalisme américain', pp. 141-167, in Edmond & Michel Fortmann (eds), o p. cit. .٣٠
- يعتبر غير مراقب فوز الجمهوريين بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ بالأكثرية في مجلسي النواب والشيوخ الأميركي بمثابة تصويت على سياسة الإدارة الأميركية المتشددة في مجال الأمن او في مجال ما يسمونه مكافحة الإرهاب. .٣١
- يتم التركيز هنا على ضرورة تمكين الولايات المتحدة من شن حربان اقليميتان والى تواجد عسكري ضروري في مناطق كأوروبا وآسيا والشرق الوسط. .٣٢
- يعتبر التقرير رقم ٦٨ الصادر عن مجلس الأمن القومي من اهم التقارير التي طبعت بشكل كبير وما تزال سياسة الولايات المتحدة الخارجية خاصة خلال حقبة الصراع بين القطبين

الرأسمالي والشيوعي. وهو عكس العقيدة الاستراتيجية الأمريكية وشكل نقطة انطلاق باتجاه تدخلية أمريكية كونية شاملة وبالتالي جنوح أمريكي نحو تسليح منقطع النظر بحيث بلغت ميزانية البنتاغون في بداية الخمسينيات حوالي ٢٠٠ مليار دولار، واجمالي الإنفاق العسكري الأمريكي سنة ١٩٨٧ ٢٠٤ مليارات دولار أي ما يوازي ثلث النفقات العسكرية العالمية التي كانت بحدود ١٠٠٠ مليار دولار. إلا أن النزاع بين الكوريتان كشفت محدودية القدرة العسكرية الأمريكية على تحمل أعباء حرب على هذا النطاق، وتالياً، عدم قدرتها على استيعاب أكلاف استراتيجية قائمة على القدرة على شن «حربان إقليميتان ونصف» (حرب في أوروبا وأخرى في آسيا ونزاع محدود في بقعة ثالثة من العالم). على أرض الواقع، لم يستطع حلف الأطلسي بأكمله تحقيق الأهداف التي رسمت له في إطار المسرح الأوروبي. والحالة هذه وبعد أكثر من عشرون سنة عندما خفضت الولايات المتحدة استراتيجيتها إلى «حرب ونصف» صرح براون السكرتير الأول في إدارة الرئيس كارتر بأن «القدرت الأمريكية على شن حرب ونصف هي بحث نظرية. إن سياستنا لم تتطابق أبداً مع هذه الأهداف. ولم تتمكن أبداً من تحقيق المرونة والتحرك المطلوبان. لقد اكتفينا بمستويات من التحضير أقل بكثير من ذلك.» (Fortman, in

Orban et Fortmann (eds), op.cit, p 409, 417, 418)

٣٣ Marshal, Will & Schram, Martin, 'Mandate for Change', in Michel Fortmann, 'La politique de sécurité et de défense (américaine)', p. 425, in Orban & Fortmann (1994) (eds), Op.cit.

٣٤ Balthazar, Louis, op.cit, p.58-57, in Orban, & Fortmann (eds) (1994).

٣٥ Krasner, Stephen, 'Defending the National Interest', in Merle, op.cit, p. 297-298.

٣٦ See Lindblom, Charles (1977), Politics and Market, New York, Basic Books & Dahl, Robert (1982) Dilemma of Pluralist Democracy, New Have, Yale University Press.

٣٧ نقلت جريدة الرقيب (طرابلس-لبنان) في العدد رقم ٤٩، الخميس ١٢ أيلول ٢٠٠٢ على صفحتها الأولى، نقلاً ترجم إلى العربية عن مقالة لصحافي أمريكي كتب في جريدة إيرلندا تايمز مقالة حول ١١ أيلول، ورد فيها ما حرفيته:

«الروس دخلوا أفغانستان بعد أن خرجنا من فيتنام ١٩٧٥ دعماً زين لادنس وسطالبانس لسنوات عديدة وكنا نرى أنهم مقاتلون لتحرير بلادهم من الروس ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٨ كانت الولايات المتحدة تدفع التمويل لمسؤولي زطالبانس في أفغانستان يوجد في بحر قزوين نفط أكثر مما في السعودية ولكن نحتاج إلى أنابيب تمر عبر أفغانستان إلى الخارج. شركة النفط الأمريكية UNOCAL كانت ستقوم بتمديد ١٠٠٠ ميل أنابيب من بحر قزوين إلى بحر العرب. وقد دفعت

١٠ مليارات دولار للدراسات والمسح الجيولوجي لإنشاء هذا الخط النفطي وكان مسؤولوها ممتتين لحركة «طالبان» للمساعدة التي قدمتها لبناء هذا الخط. كل مسؤولي طالبان كانوا في تكساس يفاوضون شركة UNOCAL لهذا الأمر، لكن طالبان اختلفت مع UNOCAL وأعطى مسؤولوها الحق لشركة ارجنتينية. نائب رئيس الشركة الأميركية صخء ججون ماريكا قال امام الكونغرس انه لا يمكن بناء خط الأنابيب ال بذهاب طالبان ومجى حكم صديق لأميركا، ثم بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ أصبحت حركة «طالبان» الشر المطلق في العالم بنظر الولايات المتحدة وزير الخارجية السابق في باكستان «نياز نايك» تبلغ من مسؤول اميركي رفيع المستوى في تموز من العام ٢٠٠١ أي قبل شهرين من ١١ ايلول ان اميركا ستضرب افغانستان في منتصف شهر تشرين الأول. وحدث ١١ ايلول. بوش شن حربا على افغانستان مع انه لا يوجد أي من الخاطفين من افغانستان. وكان مسؤولو حركة «طالبان» يفاوضون الأميركيين على تسليم بن لادن شرط تقديم دليل. الأميركيون رفضوا. بوش قال «ان الضربة ليست لبناء امة وانما لجلب الارهابيين». الآن لدينا حكومة في افغانستان ورئيسها حامد قرضاي كان يعمل في ال UNOCAL مبعوثا للولايات المتحدة في افغانستان وهذا المبعوث كان رئيس هيئة المستشارين في ال UNOCAL ، وهذا أمر غريب. عائلة بوش حصدت ثروتها من البترول وزير الشؤون الداخلية في أميركا كان رئيس شركة نفطية قبل ان يذهب الى واشنطن كان جورج بوش الأب يعمل في مجموعة Carlyle المتخصصة بالاستثمارات النفطية في العالم، غوندا ليسا راييس كانت تعمل في شركة شيفرون Chevron قبل ان تعين مستشارة الأمن القومي. وتكريما لها سمّت الشركة أكبر ناقلة نفط لديها على اسمها. نائب الرئيس ديك شيني كان يعمل في إحدى اكبر شركات النفط الأميركية التي أعطت تشيني ٣٤ مليون دولار هدية وداع قبل تسلمه منصب نائب الرئيس، وهذه الشركة تعمل في انابيب النفط. هناك ٦ تريليون دولار قيمة النفط الموجود في بحر قزوين. في ٢١-١-٢٠٠٢ أعلنت الحكومة الاميركية دعمها لإنشاء خط انابيب نفط في افغانستان. برويز مشرف وحامد قرضاي اعلنا الاتفاق لبناء خط الأنابيب من منتصف آسيا الى باكستان مرورا بأفغانستان. هل هذا غريب!!! (يتساءل كاتب المقالة)

In Orban et Fortmann (eds), op.cit, p. 425. ٢٨

Huntington, op.cit, p.32. ٢٩

I do not agree with Huntington about the significance of the coming into power of the islamist movements as the result of the democratization of the Arab world. In fact, this does not represent a 'passing phenomenon', and by the way it does not go with his standpoint regarding the danger that these movements represent against the West in an eventual civilizational clashing. What the author wanted to insinuate here is a

warning against any democratization that bring to power the islamist movements and therefore the necessity of preserving of the status-quo, unless they do not become offendent to the US policies. Huntington himself underpins this position in suggesting that an interest must be withdrawn-by the West- from, among others, the contradictions and conflicts between islamic states and confucian states (pp. 48-49).

See about linkage Politics Roseneau James, N (1969), Linkage Politics, Essays on the Convergence of the National and International Systems, New York, The Free Press. .٤٠

McClenaghan, op.cit, p. 500 .٤١

According to many observers, even the Marshall plan during the post world war II era, was designed essentially to boost the American economy and to protect the American interests from communist influence in Europe.

في معرض تقويمه للخيارات الأمريكية الجديدة في ضوء النظام العالمي القائم و«القديم» (نظام الثنائية القطبية)، يسرد الخبير بالشؤون الاستراتيجية العميد الركن الياس حنا مجموعة من المواقف للرئيس بوش الأبن التي تشير الى اكثراث الإدارة الأمريكية فقط للمصالح الأمريكية بمعزل عن الصالح الدولي العام: (١) أراد بناء الدرع الصاروخي لحماية أميركا من صواريخ الدول المارقة، ضاربا بذلك معاهدة IBM التي كانت عامل استقرار بين الجبارين منذ تاريخ توقيعها عام ١٩٧٢. شكل قرار بوش هذا قلقا لدى الأعداء والأصدقاء على السواء، فخاف الأوروبيون ان يشكل هذه الأمر سببا لتسريع عملية سباق تسلح جديد. اقلق هذه الأمر الصين الصاعدة كونه يبطل مفعول ردعها النووي فتصبح عرضة للإبتزاز السياسي الأمريكي. يضاف الى هذا اعتباره الصين منافساً استراتيجياً بدلا من ان تكون حليفا استراتيجيا، كما كانت أيام كلينتون. (٢) رفض معاهدة كيوتو التي تحد من نفض ثاني اوكسيد الكربون في الفضاء، متجاهلا الرأي العام العالمي حول البيئة، ناسيا (متناسيا) ان الولايات المتحدة هي من اكبر مسببي هذا التلوث. (٣) رفض توقيع المعاهدة حول انشاء المحكمة الدولية لمحاكمة جرائم الحرب خوفا من أن تطل في وقت من الأوقات الأعمال العسكرية الأمريكية التي حصلت في أرجاء العالم وخصوصاً فيتنام. (٤) رفض اقتراح التسوية حول الأبحاث الجرثومية والبيولوجية. (٥) تمنع عن دفع المتوجبات للأمم المتحدة مخالفا بذلك شرعة هذه المنظمة التي هي من صنعية واشنطن. يضاف الى هذا تجاوز هذه المرجعية في الأزمة الحالية (١١ أيلول ٢٠٠١) إذ تكاد لا نسمع صوت أمينها العام في الوقت الذي يطل مكتبه في نيويورك على مركز التجارة العالمية. (٦) حاول عبر وزير دفاعه إعادة تنظيم وتسليح وهيكله القوات العسكرية الأمريكية. فادخل هذا الأخير أبعادا جديدة على

الصراع مضيئا الفضاء بعدا رابعا، الأمر الذي يعاكس الاتفاقات المعقودة حول عدم عسكرة الفضاء. ٧) قرر الأنسحاب من مشاكل العالم تاركا الأزمات تحل نفسها بنفسها. فأطلقت في هذا المجال عقيدة باول التي تقوم على: أ) التدخل عند تعرض مصالح الولايات المتحدة الحيوية للخطر. ب) الضرب بقوة لتحقيق النصر مع خسائر قليلة. ج) الأخذ بالحسبان استراتيجية الأنسحاب السريع للقوى. ٨) الانسحاب من مؤتمر دوربان متجاهلة شعور المنبوذين والمضطهدين في الدول العنصرية، متناسية انها جزء لا يتجزأ من المشكلة. وقد يكون الحل عبرها (الياس حنا، «النظام الدولي والخيارات الأميركية الجديدة»، شؤون الأوسط، العدد رقم ١٠٥، شتاء ٢٠٠٢، ص ٦١-٦٢)

Balthazar, op.cit, p.55, in Orban & Fortmann (eds). .٤٢

Barrie Axford, 'Individuals: Is politics really about people?', in Axford et al, op.cit, p.35 .٤٣

McClenaghan, op.cit, p. 99-100 .٤٤

نقلت الشبكة الوطنية للأرسال NBN في نشرتها المسائية في ٨-١٠-٢٠٠٣ ان كونغرس الولايات المتحدة الأميركية أدان التعصب الأميركي ضد العرب والمسلمين.

in Merle, op.cit, p. 296 .٤٦

ibidem .٤٧

Huntington , op.cit, p.36. .٤٨

وما يستدعي للملاحظة في هذا المضمار هو عدم ذكر الكاتب (ص ٤٦) لأسرائيل في معرض تحذيره من مغبة امتلاك دول تنتمي الى حضارات معادية للغرب - بحسب تصنيفه - ككوريا الشمالية وايران والعراق وليبيا والجزائر اسلحة دمار شامل، ومن أخرى تمتلك هذه الأسلحة كالصين وباكستان والهند. ويعود ذلك ربما الى اعتباره اسرائيل جزء من الحضارة الغربية وحليف ثابت للغرب.

Act of Chapultepec 1945; the Inter-american Treaty of Reciprocal Assistance of Rio de Janeiro (1947), Bogota Charter of the Organisation of American States (1948), under which, inter alia, a threat to the independence and security of any one American state is regarded as a threat against all. .٤٩

In Shearer I. A (1994), Starke's International Law, Dublin, Butterworths (eleventh edition), p.98. .٥٠

صرح وزير الخارجية العراقي ناجي صبري الحديثي لوسائل الإعلام في ٩-١١-٢٠٠٢ في معرض تعليقه على قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ المتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل للعراق

وفي خضم التعبئة الأمريكية الإعلامية والعسكرية لضرب العراق بأن الأسرة الدولية أحبطت من خلال تبنيها للقرار المذكور أعلاه، المحاولة الأمريكية لضرب العراق. وفي نفس السياق اعتبر وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في ١٣-١٢-٢٠٠٢ القرار ١٤٤١ انعكاس لأرادة دولية بعدم السماح للولايات المتحدة بالاستئثار بالقرار الدولي. ومن زاوية أخرى اعتبر وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في ٢١-١١-٢٠٠٢ بأن خطر ضرب العراق قد تلاشى بفعل جهود العرب وعودة المفتشين الدوليين. أما ممثل فرنسا لدى مجلس الأمن دافيد لوفيد فقد اعتبر في ١٤-١١-٢٠٠٢ الأشتباك السياسي-الدبلوماسي مع الولايات المتحدة بمثابة موضوع يتجاوز المسألة العراقية ليحدد معالم النظام العالمي الجديد.

٥٢. أشارت كل من الجمعية الروسية من أجل العلاقات الروسية - الشيشانية ومنظمة Human Right Watch (HRW) الأمريكية الى معاملة القوات العسكرية والأمنية الروسية غير الإنسانية للمواطنين الشيشان (السفير، ٣٠ تا ٢٠٠٢، ص ١٣). وتجدر الإشارة الى أن للمنظمة الأمريكية أنفة الذكر غير موقف مندد بالسياسات الأمريكية والأسرائيلية أزاء قضايا دولية ومحلية عديدة منها تنديدها في ١-١٠-٢٠٠٣ بالسلطات الأسرائيلية لأقامة الجدار الفاصل بين أراضي ال ٤٨ وأراضي ال ٦٧ في فلسطين المحتلة معتبرة انه انتهاك لحقوق الإنسان؛ علما بأنه وعلى الرغم من مواقف كتلك، فإن منظمات انسانية تخضع للتأثير الإعلامي الدعائي، وهذا يتبين للمراقب من خلال عملية سرد كرونولوجية لأنشطة ومواقف هذه المنظمات. فال بزط على سبيل المثال عادت بعد ادانتها انتهاكات الجيش الأسرائيلي لحقوق الإنسان في الضفة وغزة، عادت وادانت عمليات المقاومة في فلسطين في ١-١١-٢٠٠٢ معتبرة اياها بمثابة جرائم حرب. بالمقابل، فقد أشارت وسائل الإعلام في ٢ تا ٢٠٠٢ الى ان منظمة العفو الدولية أدانت في تقرير لها من ستة وسبعون صفحة انتهاكات مسؤولين سياسيين وعسكريين وأمنيين اسرائيليين في الأراضي المحتلة معتبرة هذه الانتهاكات بمثابة جرائم حرب.

٥٣. من الجدير هنا ذكر مواقف اعضاء في الكونغرس الأميركي مدافعة عن القضية العربية في إطار الصراع العربي-الصهيوني امثال بول ويلسون ورون بول وويليام بايكر.

٥٤. This is corroborating -with some variations- Mill's thesis regarding the organic relationship between Industry, the Military and Politics. See Mills, C. W (1969), L'élite du pouvoir, Paris, Maspéro. You can return to section III of chapter III of the present research to assess the importance of the economic factor on the decision-making process. Nevertheless, the importance of security-military matter can be found in looking at the role played mainly by the National Security Council and the

Department of Defence in the post 11 of September 2001 era.
55 According to National Security Council NSC (68) (1950), Balthazar,
Louis, 'La Politique Etrangère Américaine', in Orban & Fortmann (eds),
op. cit, p. 403.

عرب ١٩٤٨: إشكاليات الهوية
والدور

يقول الكاتب جورج أنطونيوس في مجلة «أراب
ويكنغ» : «ان حل المشكلة اليهودية الناشئة
عن الاضطهاد الأوروبي، ينبغي إيجادها في مكان آخر
غير فلسطين، ذلك أن البلد صغير جداً ولا يستوعب
زيادة كبيرة في عدد السكان، وهو تحمل من قبل
أكثر من نصيبه العادل. صحيح أن المعاملة التي
تعرض لها اليهود في ألمانيا وبلدان أوروبية أخرى
تعتبر وصمة عار في جبين القائمين عليها والحضارة
الحديثة، ولكن الأجيال القديمة لا تبرئ أي بلد
يفشل في تحمل نصيبه العادل من التضحيات
الضرورية لتخفيف المعاناة والآلام اليهودية. ووضع
العبء الكبير على عرب فلسطين يعتبر تهرباً ذليلاً
من واجب يقع على العالم المتحضر كله، وهو أمر
مثير للغضب أيضاً، وليس هناك قانون أخلاقي
يمكن أن يبرر اضطهاد شعب آخر. وعلاج مشكلة
ترحيل اليهود من ألمانيا لا يستقيم من خلال ترحيل
شعب آخر عربي من وطنه، وتخليص اليهود من

احسان مرتضى*

* باحث في الشؤون الإسرائيلية

الأمهم، لا يمكن تحقيقه على حساب إلحاق آلام مماثلة بشعب آخر بريء وأمن».

مشاعر القلق والغضب الصادقة هذه، جنباً إلى جنب مع المبادئ الإنسانية والأخلاقية التي ترافقها، لم تكن حكراً على الكاتب العربي الفلسطيني، انطونيوس، بل شاطره فيها أيضاً قادة فكر وزعماء يهود، شعروا بالمثل أن البحث عن مأوى تجنباً للظلم وعن وسيلة للتعبير الوطني، ما كان ينبغي لها أن تقوم على إنكار ما أصبح يعرف في قاموس الدبلوماسية الحديثة بأنه «الحقوق الشرعية والمشروعة» للفلسطينيين العرب. ومما يقوله الكاتب لورانس ماير في هذا المجال، ان من بين الشعارات المبكرة عند الصهيونية، كان هناك شعار «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب» وهو حسب رأيه «شعار سخيف». ويؤكد أن القليلين جداً من الصهاينة الأوائل، فيما لو وجدوا، قاموا بزيارة إلى فلسطين من قبل احتلالها، وهرتزل نفسه لم يقم بزيارة إلى فلسطين إلا في عام ١٨٩٨، أي بعد عامين من نشر كتابه «الدولة اليهودية».^(١)

ويروي الزعيم الصهيوني دافيد بن غوريون في السياق نفسه أنه عندما كان معتقلاً من جانب الأتراك بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، حدث أن التقى صديقاً عربياً معه ودار بينهما الحوار التالي الذي يدل على مشاعر القلق الأولى التي كانت تتاب العرب في فلسطين من جراء إحساسهم الصادق بالخطر الاستيطاني اليهودي الدايم.

يقول بن غوريون: سألته: ماذا تفعل هنا؟

أجاب: هناك مشاكل بيني وبين الحكومة.

وسألني: وماذا تفعل هنا أنت؟

وأجبت: هناك مشاكل بين الحكومة وبيننا.

وقلت له: إننا هنا سجينان، وهناك أمر من جمال باشا بترحيلنا معاً (اسحق بن تسفي وأنا) من الإمبراطورية التركية «بحيث لا نعود إلى هنا مرة أخرى». ثم قال لي: «كصديق، فإنني حزين، وكعربي، فإنني سعيد». وكنت أعرف أن القولين مخلصان. وتحدثنا باللغة التركية، وكانت تلك هي المرة الأولى التي استمعت فيها إلى جواب مخلص من مثقف عربي. وهذا الجواب محفور في قلبي على نحو شديد جداً جداً^(٢).

واستكمالاً لهذا المشهد الدرامي ما قبل النكبة الكبرى عام ١٩٤٨، من المفيد إيراد ما كتبه الملك فيصل بن الشريف حسين، (عندما كان يترأس الوفد العربي إلى مؤتمر باريس للسلام بعد الحرب العالمية الأولى)، إلى فليكس فرنكفورتر، وهو صهيوني مخلص كان مشاركاً أيضاً في المؤتمر في شهر آذار ١٩١٩. يقول فيصل: «نحن نشعر ان العرب واليهود أبناء أعمام من حيث الجنس، ويعانون من عمليات اضطهاد مماثلة على أيدي قوى أقوى منهم، ومن خلال صدفة سعيدة تمكنوا من القيام بالخطوة الأولى نحو تحقيق مثالياتهم الوطنية معاً. ونحن العرب، وعلى الأخص المتعلمون بيننا، ننظر بتعاطف عميق تجاه الحركة الصهيونية. ووفدنا هنا في باريس يعرف جيداً الاقتراحات التي قدمتها المنظمة الصهيونية الى مؤتمر السلام، ونحن نعتبرها معتدلة وصحيحة. وسوف نبذل جهودنا، فيما يتعلق بنا، للمساعدة في تحقيقها. ونحن نتمنى لليهود ترحيباً حاراً»^(٣).

الراقي الذي لا يميز بين انسان وأخيه والذي يدعو الى الانصاف والرحمة أياً تكن الظروف والملابسات، في حين كان اليهود عاقدين العزم وبصورة نهائية منذ مؤتمر بازل الصهيوني الأول في سويسرا عام ١٨٩٧، على احتلال وتملك فلسطين بأكملها من البحر الى النهر، لهم وحدهم دون سواهم، ورفض أي مشروع تصالحي حتى ولو في صيغة «الدولة الثنائية القومية».

المنفيون في أرضهم

بعد ابرام اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ بين اسرائيل وغالبية الدول العربية التي اشتركت في حرب ١٩٤٨، شكل من يسمون اصطلاحاً بالعرب الاسرائيليين، الذين وصل عددهم الى ١٥٠ ألفاً، اي ما نسبته أكثر من ١٠٪ من مجموع عامة الفلسطينيين ونحو ١٥٪ من سكان ما يسمى دولة اسرائيل. وقد أخذت هذه النسبة بالتناقص مع قدوم الهجرات الجماعية اليهودية، لكنها منذ الستينات عادت تكبر من جديد، لتصل اليوم الى ٢٠٪ من مجموع السكان العام للدولة^(٤). وفي تلك الفترة سكن ثلاثة أرباعهم في قرى الجليل الغربي و«المثلث الصغير»، وهو جزء من الدولة يقع بمحاذاة السهل الساحلي، ثم ضمته اسرائيل بعد اتفاق الهدنة مع الأردن.

لم تجرب هذه القرى الخروج الجماعي إلى المنفى، ولا ذلك التقليل المتطرف الى حد هدم مجموعات سكنية محلية بكاملها كما حصل في حيفا ويافا ومدن وقرى أخرى. وبعد نتائج حرب ١٩٤٨ المساوية بقي ضمن حدود سلطة اسرائيل مجتمع عربي مجزأ ومقطع الأوصال شبيه بذلك الموجود في مخيمات اللاجئين التي أحاطت باسرائيل. وتحول سدس الفلسطينيين في

اسرائيل الى «لاجئين داخل وطنهم» في هيئة أشخاص وعائلات لم يسمح لهم بالعودة الى أماكن سكنهم. وتم تقطيع أوصال عائلات باكملها على طريفي خطوط الهدنة ماعدا حالات ضئيلة جداً سمح فيها الاسرائيليون بلمّ شمل عائلات في اتجاه واحد فقط هو الخروج من دون عودة. وقد واصلت السلطات الصهيونية طرد التجمعات العربية بعد انتهاء المعارك ايضاً. وكان هناك عرب حاولوا استخدام حقوقهم كمواطنين في الدولة وتوجهوا الى المحاكم الاسرائيلية في نضالهم للعودة الى قراهم مثل سكان القريتين المارونيتين أقرت وبرعم، الذين مايزالون حتى اليوم يواصلون نضالهم هذا من دون اية فائدة. وقد صنفت الوثائق الرسمية الاسرائيلية العرب من مواطني اسرائيل الذين منعوا من العودة الى بيوتهم وارضيتهم، (مع انهم بقوا داخل حدود الدولة اثناء المعارك)، بكونهم «حاضرين غائبين». وهكذا صار بمقدور الدولة الصهيونية نقل ارضيتهم، المهجورة قسراً، وتسجيلها باسمها بموجب قانون املاك الغائبين من العام ١٩٥٠. ويبدل بعض التقديرات على ان الدولة صادرت ٤٠٪ من اراضي العرب بواسطة هذا القانون (نحو ٢ مليون دونماً) بعد اعادة توطين العرب من جديد، بعضهم في قرى وبلدات ما يزالون يعتبرون حتى اليوم غرباء فيها، او بواسطة دمج عدة قرى في قرية واحدة من دون تعويضهم بصورة عادلة عن ارضيتهم المنهوبة، في حين قامت سلطات الاحتلال بتوطين مهاجرين يهوداً على هذه الاراضي. وبذلك تحقق هدف مزدوج: استغلال البيوت في الاحياء والقرى المهجورة لإسكان اليهود، وفي الوقت نفسه تقليص السكان العرب المقيمين داخل حدود الدولة، الذين اعتبرتهم التصورات المتوارثة منذ ما قبل قيام الدولة بكونهم: «طابوراً

خامساً». علاوة على ذلك، فقد استهدف توطين المهاجرين الجدد أيضاً، وبخاصة في المستوطنات الحدودية، منع عودة أو تسلس اللاجئين العرب الى مواقعهم وازراقهم ما قبل الحرب^(٥). وكانت السياسة الأشد ايلاماً في هذا السياق، تقييد حرية الحركة للعرب من مكان الى آخر، من خلال فرض حكم عسكري على معظم المناطق السكنية العربية، وتطبيقه بالقوة وعدم المراعاة. لقد هدفت المخططات والأطماع الصهيونية دائماً الى الاستيلاء على اكبر قدر ممكن من الارض العربية مع اقل قدر من السكان العرب، تمهيداً لجلب المهاجرين اليهود اليها من مختلف أنحاء العالم. وبالتالي فالسياسة الاسرائيلية تجاه العرب الفلسطينيين تحت الاحتلال، تميزت دائماً بالمحاولات المستمرة لطمس الهوية الفلسطينية ومحاربتها بشتى الوسائل. ذلك ان المبرر الاساسي للنظام السياسي في الكيان الصهيوني هو ضمان سيطرة العنصر اليهودي، كماً ونوعاً، وبالتالي نزع الهوية العربية عن فلسطين بأكملها. لقد فتحت سلطات الاحتلال الصهيونية، منذ اول يوم لتأسيس الكيان العبري، أبواب الهجرة أمام اليهود من مختلف أنحاء العالم وسارعت إلى منحهم الجنسية الإسرائيلية، في حين ضيقت الخناق على السكان العرب الأصليين وطاردتهم في أموالهم واملاكهم وازراقهم من اجل اقتلاع اكبر عدد منهم وتشريدهم في بلدان المنفى.

وبالإضافة إلى إغراق البلد بالمهاجرين اليهود، فقد فرضت سلطات الاحتلال على السكان العرب في الأرض المحتلة ضرورة الحصول على الجنسية الإسرائيلية أيضاً، والا اعتبروا غائبين وفقدوا الحق في أملاكهم وحتى في ابسط الخدمات المدنية. وعلى الرغم من فرض الجنسية

الإسرائيلية على من تبقى من السكان العرب في فلسطين المحتلة، فإن أنظمة الطوارئ والحكم العسكري، حرمتهم عملياً من معظم الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها اليهود في إسرائيل، بحيث أصبح العرب هناك، وفي أحسن الحالات، مواطنين من الدرجة الثانية.

وتتذرع السلطات الإسرائيلية دائماً بحجة أمن الدولة من أجل التدخل في مختلف الشؤون الحياتية اليومية للسكان العرب، من حرية التنقل والعمل والإقامة والسكن، إلى المناهج التعليمية في المدارس العربية وميزانيات البلديات في القرى العربية وحرية التعبير عن الرأي والتنظيم والعمل السياسي، وذلك في محاولة يائسة وعقيمة لمحو الهوية الوطنية الفلسطينية. وكثيراً ما لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى أساليب العنف والتصفيات الجسدية وتدمير المساكن واقتلاع البيارات والمزارع من أجل فرض حالة من الإرهاب والخوف والاستكانة على السكان العرب. وتعتبر المجازر الصهيونية الوحشية التي لا تحصى منذ تأسيس الكيان الغاصب وحتى اليوم المثال الصارخ على ذلك.

الواقع الديموغرافي للمجتمع العربي في فلسطين ما بعد

١٩٤٨

على الرغم من التدفق الكثيف والمنظم للمهاجرين اليهود وتحت رعاية الانتداب البريطاني في فلسطين وعلى مدى عشرات السنين قبل عام ١٩٤٨، إلا أن التفوق الديموغرافي في فلسطين بقي لصالح الفلسطينيين. واستمرت حالة التفوق كذلك على مستوى الأفضية والألوية، باستثناء منطقة قضاء

يافا حيث سجل اليهود تفوقاً على الفلسطينيين بسبب تركيز الاستيطان في منطقة تل أبيب.

لكن الأمور تغيرت بسرعة في عام ١٩٤٨ بعد قيام الكيان الصهيوني، إذ أصبح اليهود يشكلون أغلبية كبيرة مقابل أقلية فلسطينية، فلقد جرت عملية تغيير واسعة جداً في الخارطة السكانية بسبب عمليات الاقتلاع والقتل والتهجير وإزالة القرى من الوجود، التي مارستها العصابات الإرهابية الصهيونية (مثل الهاغاناه واتسل وليحي) بحق السكان الأصليين من الفلسطينيين. في المقابل تدفق إلى فلسطين آلاف المهاجرين اليهود الوافدين من بلدان مختلفة من ضمنها دول عربية وإسلامية، مارست أنظمتها سياسات ملتبسة اعتمدت تهجير اليهود بصورة قسرية.

في عام ١٩٤٨ قام الصهاينة باحتلال ١٣ مدينة فلسطينية من أصل ٣٦ كما احتلوا ٥٠٧ قرية من أصل ٨٦٢، ودمروا خمس مدن و٤١٨ قرية وطردوا أو قتلوا سكانها بعد أن أزالوها من الوجود^(٦). ومع انتهاء الحرب عام ١٩٤٨ كان اليهود قد استولوا على ٧٩٪ من مساحة فلسطين في عهد الانتداب، بحيث توجه القسم الأكبر من اللاجئين إلى المناطق التي لم يحتلها الصهاينة من فلسطين، فاستوعبت الضفة الغربية ٣٨٪ من هؤلاء واستوعب قطاع غزة ٦,٢٠٪، أي نحو ٦٠٪ من اللاجئين انتقلوا إلى مناطق داخل فلسطين في حين أن الباقي انتقل إلى الأردن وسوريا ولبنان.

وبعد ترسيخ الاحتلال الصهيوني لفلسطين وقيام الدولة الصهيونية على القسم الأكبر من أراضيها، عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمنظمات الصهيونية العالمية إلى اعتماد مختلف الوسائل والأساليب لتحقيق أعلى

مستويات الهجرة اليهودية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف ترسيخ الأغلبية اليهودية وتعميق جذورها، مقابل الأقلية الفلسطينية التي استمرت بالوجود في أراضي ١٩٤٨ على الرغم من كل جولات القتل والتكيل والتهجير المنظمة التي ارتكبت بحقها. وهكذا تقطعت أوصال الشعب الفلسطيني وتشتتت في أربع رياح الأرض، وتم القضاء بالتالي على بنيته القومية والوطنية التي كانت قيد النشوء والتبلور في عهد الانتداب البريطاني بسبب النزوح والطرود الجماعي، وتدمير المعالم والقرى والأسس الداعمة اقتصاديا واجتماعيا بفعل الإرهاب الصهيوني والاستعمار البريطاني.

وهكذا لم يتبقَّ في أراضي فلسطين ١٩٤٨ أكثر من خمس عدد السكان الأصليين من العرب، مما أدى إلى إحداث تغيرات عميقة في مكانتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية^(٧).

لقد قامت إسرائيل بفضل الهجرة اليهودية. وكادت فلسطين العربية ان تمحى من الوجود بسبب نزوح الفلسطينيين. ومع ذلك فالمستقبل الديموغرافي لليهود والفلسطينيين سيتقرر داخل العائلات واستعدادها للإنجاب. ففي إسرائيل تبذل جهود جبارة للوقوف بوجه ظاهرة تراجع الخصوبة بحيث وصل معدل هذه الأخيرة إلى ٢,٨ طفلا في مطلع الثمانينات وهو معدل مرتفع بصورة لافتة بالنسبة لشعب يعيش وفق النمط الغربي ومصنف رسميا في صفوف الدول المتطورة. ففي الفترة بين ١٩٧٥ - ١٩٩٥ تضاعف الناتج المحلي الخام في إسرائيل سبع مرات وبلغ الدخل القومي للفرد ١٦,٦٩٠ دولاراً أميركياً في أواخر عام ١٩٩٦. وهذا يضع إسرائيل في المرتبة الحادية والعشرين بين الدول في هذا المجال^(٨).

وفي عام ١٩٩٦ كان مستوى الخصوبة للمرأة اليهودية ٢,٨٥ طفلاً (أي أفضل من تركيا وتونس وهما بلدان مسلمان) بتراجع نصف نقطة سنويا. ويرجع هذا الثبات إلى التنوع السكاني اليهودي في إسرائيل، إذ أن ارتفاع نسبة الخصوبة لدى اليهود الشرقيين، وهم نصف عدد اليهود تقريبا (١,١٤ طفلا سنة ١٩٨٠ و ٣,٠٩ أطفال سنة ١٩٩٦) يعوض من الضعف النسبي لهذا المعدل لدى اليهود الغربيين (٢,١ طفل سنة ١٩٩٦) ولدى اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي السابق (١,٦٩ طفل). والنزعة الصهيونية الراديكالية في وجهها الديني والعلماني تشجع على الخصوبة السياسية.^(٩)

أما فلسطينيو إسرائيل فقد مروا بمرحلة تدنى فيها بقوة معدل الخصوبة لديهم من أكثر من ٩ أطفال في الستينات إلى ٤,٧٠ أطفال سنة ١٩٨٧ وبقيت النسبة مستقرة منذ ذلك الحين، الامر الذي يعزز موقع هذه الأقلية، بسبب ازدياد طبيعي يوازي ثلاثة أضعاف ازدياد الأكثرية اليهودية. وفي الجليل حيث تتركز أغلبية الفلسطينيين في إسرائيل ثمة قول شائع جاء فيه: «إن التفاوض في شأن الحدود يتم من خلال إنجاب الأطفال» بحيث تحولت النساء الفلسطينيات في إسرائيل إلى راسمات للحدود الوطنية، واجبهن الأول هو إنجاب الأولاد بناء على طلب المجموعة التي ينتمين إليها^(١٠).

وبناء على ما تقدم يبدو انه على الرغم من تعزيز الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي السابق، فان السكان الفلسطينيين يميلون إلى تحقيق الغلبة بعد فترة عشرة أعوام من الآن تقريبا. ومن هنا نفهم إصرار شمعون بيريس على بناء دولتين منفصلتين لكل من العرب واليهود، الامر الذي

يسمح للدولة العبرية المحافظة، ولو جزئياً، على جوهر المشروع الصهيوني الذي رسمه الصهيوينيون الأوائل، أي دولة خاصة باليهود فقط. من ناحية أخرى توجد معلومات تعتبر أن عدد الفلسطينيين في حدود ١٩٤٨ سيلا مس ما نسبته نصف عدد سكان إسرائيل عام ٢٠٢٥ (نحو ٤٦٪). أما عند حلول الذكرى المئوية الأولى لتأسيس إسرائيل عام ٢٠٤٨ فستغدو نسبة السكان الفلسطينيين العامة ٥٠,٥ ٪ وستشهد منطقة النقب، مع سكان فلسطينيين بأعداد أقل لكن مع عمق جغرافي أكبر، نمواً مطرداً للفلسطينيين (٣٩٪ سنة ٢٠٢٥) علماً بأن هذه النسبة بلغت عام ١٩٩٧ ما نسبته ٢٤٪ وكثافة عدد الفلسطينيين في إسرائيل (أكثر من مليون نسمة) ستجعل من تنفيذ ترحيلهم حسبما يطالب به بعض رجال السياسة الشوفيين المتطرفين مثل ايفي ايتام وليبرمان وزئيفي سابقاً، عملية شبه مستحيلة بسبب اتساع نطاقها. (انظر الجدول ادناه)

لجدول رقم (١)

عدد الفلسطينيين في فلسطين المحتلة (اسرائيل) ١٩٤٨-٢٠٠٠

السنة	عدد الفلسطينيين
١٩٤٨	١٥٤٩٠٠
١٩٦١	١٨٠١٠٠
١٩٦٧	٢٢٤١٠٠
١٩٧٢	٢٨٨٨٠٠
١٩٨٣	٥٦٥٢٠٠
١٩٨٥	٦١٩٠٠٠
١٩٩٠	٧٢٨٧٠٠
١٩٩٥	٩٠٨٢٠٠
١٩٩٨	٩٣١٤٠٠
٢٠٠٠	١٠٩٤٠٠٠

المصدر: المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء،

المجموعة الاحصائية لعام ٢٠٠١

الواقع الإنساني في ظل الأبارتهايد والانتفاضة

في عام ١٩٢٨ كتب آرثر روبين، اليهودي الألماني الذي أصبح الرئيس الإداري الأول للصندوق الوطني اليهودي، ووكيل شراء الأراضي في فلسطين، والملتزم بعمق تجاه الصهيونية، ما يلي: «أصبح من الواضح مدى صعوبة تحقيق الصهيونية وجعلها متوافقة باستمرار مع مطالب الأخلاقيات العامة. وشعرت بحزن عميق. هل يمكن أن تتحول الصهيونية إلى حركة شوفينية؟ أليست هناك في الحقيقة وسيلة في إسرائيل، لتخصيص مجال نشاط معين لذلك العدد المتزايد من اليهود، من دون اللجوء إلى اضطهاد العرب؟ إنني أجد صعوبة خاصة في هذه المنطقة الضيقة من الأرض. ولا ريب في أن ذلك اليوم لن يكون بعيداً، وهو يوم لن يكون فيه المزيد من الأرض غير محتل فحسب، وإنما يكون فيه استيطان أي يهودي يقود لا محالة إلى تشريد مزارع عربي. ماذا يمكن أن يحدث عندئذ؟»^(١٠)

وبعد ثماني سنوات كتب روبين: «ولأن هؤلاء المهاجرين، أو الغالبية العظمى منهم على الأقل، بدون أرزاق، فإن الاحتمال الذي لا يمكن استبعاده هو أنهم يمكن أن يستولوا على أرزاق العرب»^(١١).

ومع اندلاع الثورة الكبرى عام ١٩٣٦ كتب روبين ينتقد الأفكار الصهيونية القائلة أن اليهود الوافدين من الغرب سيحملون معهم تحسينات في مستوى معيشة عرب فلسطين ورد على هذه الافتراضات بقوله: هؤلاء الأعضاء ظنوا أن المزايا الاقتصادية والضمانات السياسية يمكن استخدامها في إقناع العرب بقبول الوطن القومي اليهودي. ولم يكن هناك شيء جديد في هذا المفهوم. كان، في الحقيقة، مجرد استمرار لمنهج زائف تجاه العرب، وهو

منهج ساد في الحركة الصهيونية منذ البداية . . . وكل المزايا الاقتصادية، وكل الاعتبارات المنطقية، لن تحمل العرب على التخلي عن السيطرة على أرض إسرائيل لصالح اليهود طالما أن العرب يشكلون أغلبية عديدة^(١٢) وفي نظرة حاضرة ومستقبلية إزاء ثورة ١٩٣٦ التي أعقبت استشهاد الشيخ عز الدين القسام، رسم روبين ما رآه نتيجة حتمية لا مناص منها للاحتلال اليهودي لأرض فلسطين فقال: زمن الطبيعي جداً، ومن الحتمي أيضاً، أن تجد المعارضة العربية للهجرة اليهودية مخرجاً لها من وقت لآخر من خلال انفجارات غاضبة من هذا النوع. وربما قدرنا أن نكون في حالة حرب دائمة مع العرب، وليس هناك بديل آخر غير تكبد خسائر في الأرواح. وربما كان الوضع غير مرغوب فيه، ولكن هذه هي الحقيقة. ولو أردنا مواصلة عملنا في أرض إسرائيل، ضد رغبات العرب، فينبغي علينا أن نأخذ مثل هذه الخسائر في الأرواح بعين الاعتبار^(١٣).

لقد أسفرت حرب عام ١٩٤٨ عن تشريد الآلاف من الشعب الفلسطيني من أرضهم ووطنهم، وتقسيم الأرض الفلسطينية بين الاحتلال والإلحاق والضم، وتدمير الكيان السياسي والاقتصادي الفلسطيني، وانتقال مسرح النشاط الفلسطيني الرئيسي إلى خارج الأرض الفلسطينية ووقوع أكثر من ١٥٠ ألف فلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني. وكان واضحاً، منذ البداية، أن السلطات الصهيونية لا ترحب بهذه الأعداد من السكان العرب في المناطق التي احتلتها وسيطرت عليها. فالمخططات والاطماع الصهيونية كانت تهدف دائماً إلى الاستيلاء على الأراضي العربية وتقريفها من سكانها الأصليين، تمهيداً لجلب المهاجرين إليها من مختلف أنحاء العالم. وبالتالي

تميزت السياسة الصهيونية بمحاولات طمس الهوية الوطنية الفلسطينية ومحاربتها بشتى الوسائل. وقد تركزت التجمعات السكانية العربية في الجليل شمالي فلسطين حيث يعيش نحو ٦٠٪ من العرب، وفي منطقة المثلث وسط فلسطين حيث يعيش نحو ٢٠٪ منهم، أما الباقون فيقيمون في منطقة النقب وبئر السبع في الجنوب.

في هذا السياق يصوّر عضو الكنيست العربي الدكتور عزمي بشارة، وهو الخبير في شؤون عرب ١٩٤٨، الحالة الكارثية للعرب تحت الاحتلال الصهيوني، بأن «مكانهم هو اللامكان»، أي أنهم على هامش المجتمع الإسرائيلي وعلى هامش العرب، أي على تقاطع هامشين: هامش الأمة العربية وهامش المجتمع الإسرائيلي^(١٤).

ويصف بشارة المرحلة الانتقالية لعرب إسرائيل ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ بأنها كانت مرحلة الخوف، إذ كانت العلاقة بين العرب في إسرائيل وسلطة الاحتلال، في الأساس، علاقة مع قوة غاشمة هي السلطة الإسرائيلية المحتلة، بحيث أن أي شيء تعطيه للعرب إنما تعطيه إياه بمنّة كأنه معروف تسديه لناس مهزومين، وجزء من شعب هو عدو، في حالة حرب مع إسرائيل. وبالتالي فإن كل ما كانت تقدمه من وجهة نظرها إنما يمثل دليلاً على «ديموقراطيتها وتسامحها». وهذا يعني أنها كانت تريد في مقابل ما تعطيه للعرب من حقوق مدنية واقتصادية ولاء سياسياً. ولذلك، كانت العلاقة الثنائية علاقة خوف لا علاقة مواطن له حقوق ومؤكد من وطنيته، ولا يتعامل مع حقوقه كأنها معروف تسديه دولة غريبة له، في مقابل الولاء السياسي.

العرب في إسرائيل حسب رأي بشاره، كانوا، على الصعيد الانساني، أقلية مهزومة من شعب مهزوم، ولا يستحقون لقب مجتمع لأنهم كانوا أشلاء مجتمع.^(١٥)

وفي الوقت الذي ازداد وعي عرب إسرائيل لحقوقهم المدنية والانسانية كمواطنين داخل إسرائيل، ازداد أيضاً الوعي الوطني والقومي بسبب مجموعة من العوامل بعد عام ١٩٦٧. وجرت هاتان العمليتان طوال فترة السبعينات على نحو متواز تقريباً، أي الأسرلة (نسبة إلى إسرائيل) في مقابل الفلسطنة (نسبة إلى فلسطين). وقد حاول عرب إسرائيل الحفاظ على توازن بين هذين الانتماءين المتناقضين عن طريق تبني شعار المساواة داخل إسرائيل والدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، وعلى أساس ان هذا ما يحفظ التوازن بين الانتماءين.

لكن بعد فترة قصيرة، حسب رأي الدكتور بشاره، انهار هذا التوازن بفعل العوامل الداخلية وقوة عوامل الأسرلة، وبفعل العوامل الخارجية: ضعف الحركة القومية العربية ثم انهيارها في حرب الخليج الثانية، وضعف الحركة الوطنية الفلسطينية ثم انهيارها في نهاية الانتفاضة، بالإضافة الى عوامل أخرى أهمها العوامل الداخلية: الاقتصاد الإسرائيلي، وكون العرب في إسرائيل جزءاً منه.

لم تكن سياسة إسرائيل موجهة لإخضاع عرب ١٩٤٨ بقوة الذراع وحدها، وانما للسيطرة عليهم من خلال بناء هويتهم الإنسانية والوطنية الجماعية بطريقة تكون منقطعة وغير متناسبة مع المجتمع الفلسطيني الأوسع وتطلعاته القومية. وقد وصف ذلك الأمر ايان لوستيك، الباحث في العلوم

السياسية، بأنه الفصل، على طريقة فرق تسد، التي أكثر الدول الإمبريالية استخدامها في مطلع القرن العشرين، والتي تلجأ إليها دول كثيرة اليوم أيضا خدمة لمصالحها.

لم يعرف عرب ١٩٤٨ كإسرائيليين (ففي إسرائيل يذكر في بطاقة الهوية اسم الدين وليس القومية أو الأصل الاثني) بالطريقة نفسها التي أمكن لليهود فيها ان يصبحوا إسرائيليين، وليس كفلسطينيين. إلا أن المواطنة الإسرائيلية جمعت اليهود والعرب بالمفهوم المدني، بتمكينها العرب من الحصول على حصة محدودة من «الموارد والعقارات المشتركة» والفوز بشيء من حقوقهم المدنية. لكنهم اضطروا للتخلي عن اية هوية او حق قومي أو اثني لهم او عن فرصة العضوية الكاملة «في المجموع»، أي في الدائرة الإنسانية والاجتماعية المحيطة بهم. وجاء قانون العودة العنصري، ليمنح حق الهجرة والمواطنة لأي يهودي حيثما كان، وحول جميع يهود العالم الى مواطنين إسرائيليين محتملين بالقوة، ليعكس مكانة اليهود كأعضاء تلقائيين منتسبين الى الجماعة الاسرائيلية، وكذلك استمرار عمل منظمات لا تعدّ رسمياً جزءاً من الدولة بل تنتمي الى «الشعب اليهودي» او الهستدروت الصهيونية، مثل الوكالة اليهودية وصندوق أراضي إسرائيل، إذ قدمت هاتان المؤسسات الامتيازات والحقوق لليهود فقط.

الى جانب سياسة تقسيم السكان العرب لأقليات اثنية مختلفة، مثل المسلمين والدروز والشركس والمسيحيين والبدو وسواهم، تبثت السلطات الإسرائيلية توجهاً واضحاً في تعزيز مكانة الحمولة (العشيرة) وتحويلها الى حلقة وصل بينها وبين المجموعة والفرد. ففي الخمسينات والستينات، على

سبيل المثال، استخدم الحكم العسكري رؤساء الحمائل كقنوات أساسية لمنح أو حرمان الامتيازات الحكومية في مجالات التعليم والخدمات الاجتماعية والبنى التحتية، وبشكل خاص في رخص البناء وتصاريح التنقل من مكان إلى آخر، وكانت هذه المسألة مطبقة بنوع خاص من قبل المباي، وهو الصيغة السابقة لحزب العمل، الذي جند غالبية «الأصوات العربية» لتأييده، وخصوصاً بواسطة أحزاب ظل عربية. وحملت سنة ١٩٦٣ نموذجاً مثيراً للاستغلال السلطات مسألة التمثيل العربي، عندما تم إفشال مشروع اقتراح لإلغاء الحكم العسكري في الكنيست بصوت واحد، حيث كان اثنان من الأصوات المعارضة من العرب. ولم يكن صدفة بالتالي ان يفقد رؤساء الحمائل ومشايخها الكبار ثقة رجالهم حتى عندما اصلوا تقديم الامتيازات الحيوية لهم.

لقد قدم فلسطينيو ١٩٤٨ عدداً كبيراً من مشاريع القوانين لضمان حقوقهم المدنية الى الكنيست الإسرائيلي طوال سنوات الاحتلال خاصة في العقدين الماضيين إلا ان هذه القوانين لم تبصر النور واعتبرت ميتة في مهدها. ففي تاريخ ٢٠٠٠/٣/٣١ اقترح عضو الكنيست العربي محمد بركة مشروع قانون أساسي حول مساواة المواطنين العرب بمن سواهم في إسرائيل. وقد ادرج المشروع على جدول أعمال الكنيست لأول مرة في ٢٠٠٠/٥/١٥. وكان بركة قدم مشروعاً شبيهاً لكنه افشل في تشرين أول ١٩٩٩ بسبب كلمتين وردتا في نصه وهما اعتبار دولة اسرائيل «دولة ديمقراطية متعددة الثقافات» بدلاً من «دولة يهودية متعددة الثقافات». وفي وقت لاحق حذفت الكلمتان من المشروع ومع ذلك تم رفضه بحجة ان الكنيست ينوي سن قانون أساسي بشأن «كرامة الإنسان وحرية»^(١٦) بحيث يشمل مبدأ المساواة، الا ان مثل هذا القانون لم يصدر على الإطلاق.

ولم يمضِ يومان على رفض الكنيست مشروع محمد بركة حتى بادر النائب عزمي بشارة الى اقتراح قانون أساسي جديد ينص على الاعتراف بالأقلية العربية داخل إسرائيل كأقلية قومية وان يسمح لها بإدارة شؤونها الثقافية من قبيل حكم ذاتي ثقافي الا ان القانون أهمل ولم يدرج على جدول الأعمال ايضاً.

وهكذا، ينطبق على عرب إسرائيل، توصيف انهم رعايا لا حقوق لهم باستثناء حق التصويت في الانتخابات فقط، وهو أمر استغلته إسرائيل إعلامياً على أوسع مجال للترويج لديمقراطيتها العنصرية لدى الرأي العام الغربي، مثلما تم استغلاله أيضاً تكتيكياً بين أحزاب اليمين واليسار على حد سواء. وهكذا نما شعور لدى عرب إسرائيل بأنهم يعيشون في وطنهم ولكن ليس في دولتهم، فالدولة ترفض دمجهم فيها والقيادات الفلسطينية لم تعالج وضعهم، وهنا بدأ التفتيش عن إيجاد هوية لهم يتوازن فيها الانتماء القومي والمواطنة على أرض الوطن المحتل والتعامل مع دولة لا تريدهم ولا يريدونها. ومن هذا المنطلق انفجرت انتفاضة عرب إسرائيل في تشرين الأول ٢٠٠٠ تضامناً مع إخوانهم في الضفة الغربية وغزة، مما أفضى إلى مواجهات دامية مع السلطات الصهيونية ذهب ضحيتها ١٣ شاباً وأثبت لهؤلاء ما هو معروف لديهم، وهو أنهم ليسوا أكثر من رعايا وليسوا مواطنين، حتى لو حملوا الهوية الإسرائيلية، وحتى لو كانت الحكومة التي تحكمهم هي حكومة حزب العمل برئاسة ايهود باراك زعيم اليسار. وقد كتبت صحيفة هآرتس في افتتاحيتها ليوم ٢٨/١١/٢٠٠٠ أنه «يوجد لدى الكثير من اليهود احساس بأنه من الواجب معاقبة العرب في إسرائيل لأنهم تجرأوا على أن يثوروا ضد

حكومة إسرائيل». ومن دواعي السخرية أن باراك بعد هذه الكارثة وقع في ورطة الانتخابات التي وضعته وجهاً لوجه مع آرييل شارون، فأحس بضرورة الاستغاثة بالصوت العربي، وطلب من أهالي الشهداء الثلاثة عشر أن يسمحوا له بزيارتهم بمناسبة عيد الفطر، فرفض طلبه وحجبت الأصوات العربية عنه وتلقى الضربة الانتخابية القاتلة والمذلة بصورة لم تشهد لها إسرائيل مثيلاً في تاريخها.

لقد تصرف عرب ١٩٤٨ أثناء انتفاضة عام ١٩٨٧ وخصوصاً أثناء انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ كأقلية قومية واعية وناضجة، وظهروا أشد تمسكاً بانتمائهم القومي من أي وقت مضى، وبرهنوا أنهم جزء عضوي من الجسد الفلسطيني العام، وأنهم يعيشون في إسرائيل على أرضية قومية لم تمحها السنون. وبحسب تغطيات قامت بها هيئة الإذاعة البريطانية BBC فإن «الانتفاضة جعلت الشعور القومي متواصلاً وامتصلاً ما بين الأراضي المحتلة في الضفة والقطاع وبين إسرائيل داخل الخط الأخضر». ونقلت عن فتاة عربية قولها: كنت أقول أنا إسرائيلية عندما كنت صغيرة، والآن أنا أنتمي للشعب الفلسطيني وأعتق قضيته^(١٧).

واعتبر الباحث مروان بشاره في كتابه «فلسطين - إسرائيل: سلام أم فصل عنصري» الصادر باللغة الفرنسية في باريس عام ٢٠٠١، أن نظام الأبارتهايد - «الفصل العنصري» الذي كانت إسرائيل تطبقه ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وحتى داخل إسرائيل نفسها، تعمق منذ أواسل، وأنه في الوقت الذي تخلصت فيه دولة جنوب أفريقيا من نظام التمييز العنصري في أيار ١٩٩٤، فإن هذا النظام كان يقوى ويشد في

إسرائيل. فمنذ أوصلو وما بعدها وإسرائيل تطبق تشريعين: لليهود حرية التنقل والبناء والتنمية، بينما يتم حشر العرب في بانتستونات. لليهود حرية الاستيلاء على الأرض، والفلسطينيون ممنوعون منها^(١٨).

لقد عمقت أوصلو الفوارق الكبيرة في مختلف المجالات: المعيشة والتعليم والصحة والعمالة . . . فيما استفادت من الدعم الدولي واستثمارات السلام المزيف ورفع المقاطعة العربية من الدرجتين الثانية والثالثة، بينما تدهورت حالة الفلسطينيين الاقتصادية وعمقت تبعيتهم للقوة المحتلة حيث تذهب ٨٨٪ من الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل. والأراضي المحتلة هي في هذا المجال ثاني سوق لإسرائيل بعد الولايات المتحدة، وتقدر بنحو ٢,٥ مليار دولار.

يتفق الاخوان بشارة (عزمي ومروان) على أن إسرائيل خططت منذ تشرين الأول ٢٠٠٠ لعزل الشرعية السياسية عن القوى القومية في فلسطين ١٩٤٨، ولإعادة رسم «حدود الديموغرافيا» بهدف الانتقام منهم بسبب تحركهم الى جانب أهاليهم في الضفة والقطاع اثر احساس إسرائيل بمأزق كبير بسبب فشلها في مواجهة الانتفاضة وقمعها وبعد ان فشل مشروع حزب العمل في كامب ديفيد، وفشل مشروع الأمن المفروض على طريقة شارون.

وكتب الباحث ميرون بنفستي يقول: سوف تستمر المواجهة المسلحة مع الفلسطينيين حتى عام ٢٠٠٦، فهل نستطيع العيش في جهنم ٥ سنوات أخرى؟ سوف نتصر لكن الانتصار سوف يخلف أمة مهزومة ومهانة، تعلق جراحها وترى في إنجازها انتصاراً للصهيونية المتوحشة، وتطلق العنان أكثر لسياسة الاستيطان لكي تنمو بذور الانتفاضة الثالثة انطلاقاً من الانتفاضة الثانية^(١٩). وهكذا وصلت الأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية الى تعادل في

طعم المرارة. حرب بلا نصر في جانب ونصر بلا معنى في الجانب الآخر. واتسعت مساحة الخلاف على اثر ذلك ما بين مؤيدي التسوية ومؤيدي التصفية في الجانبين، وكان من السهل أن يسترجع الجانب العربي مع ما يجري من وحشية التخريب والقتل وإبادة الجنس، تلك الصور القبيحة والمراحل المتعاقبة التي أسفرت بالتواطؤ الدولي عن تحول «عصابة» الى «دولة» ثم تحول الدولة من طموح الأمن إلى جموح التوسع ومن محدودية وظائف الدولة الى هواجس أحلام الإمبراطورية. وهكذا تحولت الثقافة السياسية العنصرية في إسرائيل الى حالة علنية وشرعية، وكثرت المطالبة بتقييد «الديموقراطية الإسرائيلية» تجاه عرب الداخل، ومنع الشرعية البرلمانية عن مواقف سياسية قومية عربية وبخاصة، كما يعبر عنها في المطالبة بإسرائيل «دولة لكل مواطنيها» وهو امر يرفضه اليهود. وصدرت آراء سياسية وجيوسياسية تدعو إلى تقليل عدد المواطنين العرب داخل الخط الأخضر (حدود الهدنة عام ١٩٤٨) عبر مبادلة بعض القرى العربية في الداخل بتفكيك بعض المستوطنات الهامشية في الضفة والقطاع، وتم تكريس الاعتماد على سياسات العنف والبطش جنباً لجنب مع سياسات الفصل العنصري من طرف واحد، عبر إقامة جدار فاصل يمتد على طول مئات الكيلومترات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة^(٢).

الديناميكية السياسية لعرب ١٩٤٨

في دراسة وضعها الباحث ملتون ايسمان Milton Esman عن إدارة صراع المجتمعات قال انه يعتبر «الهيمنة المؤسساتية» بمثابة استراتيجية

للسيطرة تفرضها الجماعة المهيمنة على الأقلية المهيمن عليها. وتقتضي هذه الاستراتيجية اتباع سياسات ثلاث:

١- الأولى هي الحرمان من الإفصاح عن الرأي السياسي للمجموعة المهيمن عليها.

٢- الثانية هي تحريم دخول أفراد هذه المجموعة في المجتمع المهيمن.

٣- الثالثة هي توفير «احتكار المجموعة المهيمنة للمشاركة السياسية والتعليم العالي والفرص الاقتصادية، واحتكارها لرموز المكانة مثل اللغة الرسمية والعلم والأبطال القوميين وأيام العطل الوطنية، ومن شأن هذا الاحتكار أن يعزز السيطرة السياسية والاقتصادية والنفسية للجماعة المهيمنة».

هذه النقاط تمثل مخططاً حقيقياً وعملياً لسياسات السيطرة الإسرائيلية، وقد أضفت اسرائيل إليه أيضاً آليات المراقبة والترهيب وتفضيل النخب التقليدية الرجعية على سواها. وفي هذا المجال نجد ان الجيش الإسرائيلي، الذي هو بمثابة المؤسسة المركزية في الدولة، يحرص على إبقاء فلسطينيي الداخل خارج النطاق العام للمجتمع الإسرائيلي. فالخدمة العسكرية مطلوبة من اليهود فقط، ثم سمح بها للدروز في أواسط الخمسينات من القرن الماضي. أما المسلمون فممنوعون من ذلك ما عدا أبناء البدو الذين سمح لهم بالتطوع في الخدمة العسكرية، كما سمح بذلك أيضاً في ما بعد للمسيحيين. وعلى الرغم من ذلك فإن عرب إسرائيل جميعاً بمن فيهم الدروز المسيحيين ممنوعون من التمتع بالمنافع التي تقدمها برامج المنظمات الصهيونية مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي

وشركة تطوير الاراضي وسواها^(٢١). وهذه المؤسسات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحكومة الإسرائيلية، وبواسطتها حوّلت إسرائيل موارد بمليارات الدولارات من القطاع العام الى القطاع اليهودي تحديداً، الأمر الذي دفع عرب ١٩٤٨ الى المطالبة بالحكم الذاتي.

يقول محمد ميعاري، رئيس حزب القائمة التقدمية وعضو الكنيست: «أنا لست الوحيد من أبناء شعبنا الذي يئس من تحقيق المساواة. لقد يئسنا كلنا من التعاون العربي-اليهودي . . . وتوصلنا الآن الى نتيجة مفادها أن علينا أن نتخلى عن المطالبة بتحقيق المساواة وأن ندعو عوضاً عن ذلك الى الحكم الذاتي»^(٢٢). وينص برنامج الحزب المذكور على هذا الموضوع نصاً صريحاً فيقول: «إن جماهيرنا العربية تطالب بتنفيذ حقوقها بصفتها أقلية وطنية، وهي أقلية مختلفة عن غيرها قومياً وثقافياً وفي طريقة الحياة . . . أن لنا أن ندير شؤون حياتنا بتشكيل مؤسسات ثقافية واجتماعية وسياسية، وأن نسير بأنفسنا أمورنا التعليمية والثقافية، وأن ننشئ جامعة عربية لتعزيز هويتنا القومية العربية الفلسطينية، وعلينا نحن أن ندير الوقف وخدمات الرعاية، وأن نطور القرى والبلديات وذلك بدعم الزراعة مالياً، وبإقامة الصناعات في القطاع العربي»^(٢٣).

إلا أن إسرائيل ترفض بطبيعة الحال أن تمنح الأقلية الفلسطينية مركز الأقلية القومية المتمتعة بحقوق جماعية كاملة، وذلك «لأن اليهود يخشون أن يتحول الاستقلال الذاتي العربي الى قاعدة قوة راسخة تتحدى الهيمنة اليهودية وتعمل على تآكل الطبيعة اليهودية لإسرائيل فتحولها الى دولة ثنائية القومية، ثم تصبح هذه القاعدة مستهلاً لحركة انفصالية»^(٢٤).

لذلك لم يكن يسمح لعرب إسرائيل القيام بأي نشاط سياسي باستثناء ما يقوم به بعض الزعماء المحليين من وجهاء العشائر الذين لهم صلات خاصة بالأحزاب اليهودية الصهيونية. وهذا المنع كان يقوم به الحكام العسكريون في المناطق العربية ثم السلطات المركزية ودوائر المخابرات. ومع مطلع الخمسينات من القرن الماضي قررت الأحزاب السياسية اليهودية السعي للحصول على «الصوت العربي» فأضافت إليها «دوائر عربية» وضمت مرشحين عرباً بهدف تكريس تبعية هؤلاء لها. وقد دأبت حكومات الأحزاب العمالية بنوع خاص على تقديم بعض المنافع المادية والخدمات لبعض الناشطين العرب. واللافت للنظر أن الدوائر الحكومية والناشطين الكبار في الأحزاب اليهودية كانوا يحولون عدداً من هؤلاء المشاركين إلى متعاونين وعملاء مخبرين عن غيرهم من نشطاء العشائر الأخرى، فنشأ بنتيجة ذلك نوع من الإقطاع السياسي.

الحزب الوحيد الذي سعى في مطلع الستينات لتمثيل المجتمع الفلسطيني ودمجه هو الحزب الشيوعي الذي ما لبث أن انقسم على نفسه عام ١٩٦٥ فأصبح القسم المتعاطف مع الاهتمامات العربية يعرف باسم راکاح. علماً بأن الحزب الشيوعي كان حزباً مكروهاً في البداية في المجتمع الفلسطيني بسبب تأييده لتقسيم فلسطين. إلا أن هذا الحزب ما لبث أن ناصر قضايا الفلسطينيين في شؤونهم الاجتماعية والاقتصادية، وأخذ يحصل على أصوات انتخابية منهم وهي الأصوات الاحتجاجية، خاصة على خلفية تحالف جمال عبد الناصر مع الاتحاد السوفياتي ضد الإمبريالية الأميركية والبريطانية والفرنسية. إلا أن هذا الحزب، بنتيجة سياساته الأممية جرى

استبعاده من المؤسسة السياسية الإسرائيلية، مما وضع عرب إسرائيل بالتبعية خارج السياق العام في إسرائيل، وعرضهم بالتالي لمزيد من القمع والاستغلال والسيطرة.

الجدير بالملاحظة أن تاريخ السياسات الفلسطينية مر بثلاث مراحل أساسية تمتد الأولى من عام ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧، وهي سنة حرب حزيران (الأيام الستة) التي أدت إلى احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، مما أتاح لعرب ١٩٤٨ أن يعيدوا من جديد صلتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع شريحة مهمة من السكان الفلسطينيين. والمرحلة الثانية هي التي تبدأ عام ١٩٦٧ وتنتهي بتوقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، وهي مرحلة طويلة وحافلة بالأحداث الجسام، مما أحدث تحولات راديكالية على المستوى السياسي لدى غالبية الفلسطينيين. أما المرحلة الثالثة فتضم حقبة أوسلو حتى انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ وقد شهدت تطورات سياسية محورية أيضاً.

ثمة نقطة جوهرية لا بد من ذكرها في هذا السياق أيضاً وتتعلق بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ تحت مظلة الجامعة العربية التي تزايد نشاطها وارتفع موقعها العربي والدولي خصوصاً في أعقاب حرب عام ١٩٧٣، بحيث راحت تعبر بأشكال سياسية وعسكرية وأمنية عن الأمانى الوطنية لكل الشعب الفلسطيني بما في ذلك عرب ١٩٤٨ الذين رفعوا الشعارات والأعلام وأنشدوا الأناشيد الفلسطينية كتعبير عن مؤازرتهم لنضال أبناء شعبهم. ونشأت على هذه الخلفية حركة «أبناء البلد» في أم الفحم كأول تنظيم سياسي عربي يبرز الهوية القومية للفلسطينيين، مما

انعكس إيجاباً على الدور السياسي لهذه الأقلية وأنتج في عام ١٩٧٦ يوم الأرض وهو يوم الاعتراض العربي على سياسات المصادرة والضم الصهيونية لأراضي الفلسطينيين إلى جسم الدولة العبرية ضمن ما سمي «تهويد الجليل». وفي عام ١٩٧٨، وعلى غرار غيرهم من المسلمين، لم يبق العرب المسلمون في داخل إسرائيل غير مبالين حيال الثورة الخمينية التي اندلعت في إيران ضد الشاه، فنشأت الحركة الإسلامية وتطورت وراحت تنافس سواها من الحركات والأحزاب السياسية العلمانية والقومية الأخرى على موقع الصدارة في العمل الوطني. وبرز ذلك بنوع خاص في عام ١٩٨٨ عندما فازت القوى السياسية الإسلامية بالأغلبية في عدد من المجالس المحلية، بما فيها أم الفحم، القرية التي حصلت على مكانة مدينة قبل ذلك بثلاث سنوات، بعد صراع سياسي متواصل لسكانها مع موظفي السلطات الإسرائيلية.

وانعكس انتقال القادة السياسيين الإسلاميين، من النشاط السري إلى توفير الخدمات الاجتماعية، إيجابياً على أداء الجمهور العربي داخل إسرائيل بحيث لم يعد هذا الجمهور يشعر بالرعب، وبذلك ارتفعت أسهم المنظمات الإسلامية مثل حماس والجهاد الإسلامي جنباً إلى جنب مع فصائل منظمة التحرير وفي مقدمتها فتح.

في مقابل ذلك تنشط حالياً في أوساط فلسطيني ١٩٤٨ عدة أحزاب وقوى سياسية وهيئات تمثيلية وقطرية، نشأ معظمها في العقدين الماضيين بفعل تتابع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، وبوسعنا اجمالاً في ثلاثة تيارات أساسية هي:

- ١- التيار القومي العربي ومن ابرز قادته: عبد الوهاب دراوشة وعزمي بشارة واحمد الطيبي.
 - ٢- التيار الاسلامي ومن ابرز رموزه: الشيخ عبدالله نمر درويش والشيخ رائد صلاح.
 - ٣- اليسار والذي يمثله تاريخياً الحزب الشيوعي الاسرائيلي، وهو حزب مختلط عربي يهودي، لكن بعد عام ١٩٦٧ اصبحت غالبية قاعدته عربية وقيادته ايضاً رغم احتوائه على اعضاء يهود.
- لقد استطاع العرب في اسرائيل إيصال عشرة نواب مستقلين، عن الاحزاب الصهيونية، في انتخابات الكنيست عام ١٩٩٩، وهناك ايضاً اربعة مقاعد اخرى عربية، ولكن الفوز بها جاء من خلال الاحزاب الصهيونية، مقعدان في حزب العمل: نواف مصالحة وصالح طريف، ومقعد في الليكود: ايوب قرا (وهو اشد حقداً على العرب من الاسرائيليين انفسهم)، ومقعد في حركة ميرتس: حسنية جبارة مما يعني عددياً وجود ١٤ عربياً في الكنيست الاسرائيلي.
- اما في انتخابات عام ٢٠٠٠ فان القوائم العربية بلغت اربعاً هي:
- ١- الجبهة العربية للسلام والمساواة وهي تحالف بين حزبين: الشيوعي الاسرائيلي (محمد بركة وآخرون).
 - ٢- القائمة العربية الموحدة وتضم: الحركة الاسلامية (عبد الملك دهامشة وآخرون) والحزب الديمقراطي العربي (طلب الصانع وآخرون) والحزب القومي العربي (محمد كنعان وآخرون).
 - ٣- التجمع الوطني الديمقراطي برئاسة د.عزمي بشارة (وآخرون).

٤- القائمة الرابعة برئاسة هاشم محاميد.

في المقابل نلاحظ ان اليمين الاسرائيلي يحرص على التخلص من النواب العرب في الكنيست بسبب دورهم الوطني وايضاً مخافة ان يشكل هؤلاء في المستقبل بيضة القبان في أي ائتلاف مستقبلي للحكومة الاسرائيلية. ولقد سبق للمستشار القضائي الاسرائيلي الياكيم رويشتاين ان قدم توصية الى لجنة الانتخابات المركزية تقضي بشطب قائمة (بلد) التي يرأسها النائب عزمي بشارة، وكذلك هناك مطالب يمينية بشطب النواب الطيبي وبركة ودهامشة بتهمة التحريض وعدم الاعتراف بديمقراطية اسرائيل.

عرب ١٩٤٨ وأوهام التسوية

بعد مصرع رايبين عام ١٩٩٥ وتحييد شمعون بيرس، فاز بنيامين نتنياهو زعيم الليكود بمنصب رئاسة الحكومة الإسرائيلية، حيث مكث لمدة ثلاث سنوات عمل خلالها على تخريب اتفاقيات أوسلو منذ العام ١٩٩٣ وتصفيتها من محتواها. فباشر بسياسات تهويد القدس وفتح النفق تحت المسجد الأقصى وبادر الى بناء مستوطنة جبل أبو غنيم ووسع سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي العربية. وعلى الرغم من ارتباط اسمه باتفاقي الخليل ووادي ريفر، إلا أنه لم ينفذ أي شيء من التزاماته تحت ذريعة ما أسماه «التبادلية» فجمد مسارات التفاوض، في وقت تصاعدت موجة الإلحاح الفلسطيني عام ١٩٩٩ على الحصول على دولة فلسطينية. وشكّل إصدار الاتحاد الأوروبي بيان برلين في شهر آذار ١٩٩٩، الذي أكد على حق الشعب الفلسطيني الدائم وغير المشروط في تقرير مصيره واقامة دولته في أقرب

وقت ممكن، مقدمة لرغبة متأججة في صدور الفلسطينيين. إلا أنه ومع اقتراب الرابع من أيار ١٩٩٩ الموعد المحدد لانهاء المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي، من دون الشروع بمفاوضات الوضع الدائم، شعر الفلسطينيون بخيبة الأمل العارمة وبالخدعة الصهيونية الكاذبة. فأعلن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات عن عزمه إعلان الدولة من طرف واحد وقام بجولة لبشر بقدمها. ويذكر نايف حواتمة في كتابه «أبعد من أوسلو... فلسطين إلى أين؟» أن ياسر عرفات زار أكثر من ٦٧ دولة في ٦٠ يوماً متتالياً، من أجل التحضير لإعلان تجسيد أمانى الفلسطينيين في دولة فلسطينية ذات سيادة خاصة، ووجد تجاوباً من أغلبية دول الاتحاد الأوروبي وخصوصاً فرنسا، كما وافقت روسيا والصين واليابان وكندا وألمانيا وجميع الدول الآسيوية والأفريقية ومعظم دول أميركا اللاتينية، إلا أن أميركا وحدها طالبت بتمديد عمر أوسلو إلى أيار ٢٠٠٠، وفي نيسان ١٩٩٩ اتفقت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية على عقد دورة خاصة للمجلس المركزي الفلسطيني لأول مرة منذ ست سنوات حين تم الإعلان عن اتفاق أوسلو. وكانت «سيادة فلسطين وعاصمتها القدس» هي جدول الأعمال. وحضرت الجبهة الديمقراطية وأعلنت حركة حماس مشاركتها كمراقب والتقت للمرة الأولى فصائل منظمة التحرير على مربع وطني بارز مشترك لتجاوز أوسلو والدعوة لعدم تمديد الحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية بأي شكل.

وبحسب قول يوسفي بيلين في كتابه «ملامسة السلام» الصادر في لندن عام ١٩٩٩، فإن مفاوضات عقدت على مدى عامين بين شخصيات أكاديمية فلسطينية وإسرائيلية وتوصلت إلى مبادئ بشأن قضايا التسوية النهائية، في

حين كان ننتيا هو يواصل عمله الدؤوب للقضاء على أي أمل بالتسوية السلمية، فبدأت مرحلة مأساوية جديدة من الإنهاك والاستنزاف المادي والمعنوي والسياسي. وإثر سقوط ننتيا هو بسبب ممارساته الشخصية الاستعلائية في الدولة والحزب ومجيء ايهود باراك، تجددت أجواء التفاوض والترقب والانتظار إلا أن «غودو» لم يأت، وتبين أن باراك أسوأ من ننتيا هو على صعيد الأطماع الصهيونية التي لا حدود لها، وخيمت على المنطقة من جديد أجواء التشارم في ظل اتفاقيات لم توقع وتوقعات لم تنفذ وتسوية معطلة غير قابلة للإقلاع، إلى أن كانت لقاءات واي بلانتيشن في الولايات المتحدة ثم توقيع اتفاقية شرم الشيخ أو «واي ريفر» لتنفيذ بعض ما كان اتفق عليه ووقع في اتفاقات سابقة وذلك من خلال ضمانات قدمتها وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت. ومع ذلك جاء منتصف عام ٢٠٠٠ ولم ينفذ الإسرائيليون أيًا من التزاماتهم، فحصلت لقاءات كامب ديفيد الثانية والمفاوضات المضنية التي ذهبت هي أيضاً هباءً وبلا نتيجة، مما أدى إلى تراكم الإحباط لدى الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم يفاوضون الإدارة الأميركية بصورة مكشوفة ومباشرة وأحسوا أنهم مطبق عليهم من مجموعتين يهوديتين متطرفتين إسرائيلية وأمريكية، ومع ذلك كان باراك أضعف من السلام وكان عرفات أضعف من الصدام. فتحولت كامب ديفيد الثانية إلى مجرد لقاء أطراف لا تجرؤ على أكثر من اللقاء خصوصاً بسبب الخلافات الجذرية القاتلة المتعلقة بموضوع السيادة على القدس. وقد وصف الدكتور عزمي بشاره تلك المرحلة بقوله: «لقد انتخب باراك لكي يجلب السلام، فقرب المنطقة من حافة الحرب، وانتخب لكي يدفع بعلمنة المجتمع

(الثورة العلمانية) والدولة الى الأمام، فتعرجت طرقه بين التحالف مع المتدينين ومعاداتهم في الإعلام، بالإضافة الى الإصرار على نقل مولد كهربائي في يوم السبت بشكل أغاظ المتدينين، وقبول إعفاء تلاميذ المدارس الدينية من الخدمة بشكل أغاظ العلمانيين»، الى أن خرج باراك من الحكم وجهاً بلا ملامح، وزمناً بلا تاريخ، وذلك لحساب ومصالحة آرييل شارون المعروف ببيطشه ونزعتة الإجرامية (من دير ياسين وقبية وصبرا وشاتيلا ووصولاً الى جنين).

وتفجرت في المجتمع الإسرائيلي نزعات وغرائز حب الانتقام والانتصار وارغام الفلسطينيين على قبول ما يعطى لهم من الفتات. وكان شارون قد بدأ معركته منذ تدنيسه باحة المسجد الأقصى في أواخر أيلول ٢٠٠٠، ولدى تسلمه السلطة باشر بتدمير كل البنى التحتية الخاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال الاغتيالات وقصف القرى والمدن بالطائرات النفاثة المتطورة وطوافات الأباتشي، بهدف إغلاق أي باب من الأمل أمام الفلسطينيين. وانتفض الفلسطينيون داخل وخارج الخط الأخضر، وتوالت أحداث الانتفاضة الثانية لتضيف الى الأولى المزيد من الشهداء والأبرياء والمزيد من المعاناة. وتبين للفلسطينيين أن «أوسلو» لم تكن أكثر من شراب مفروض عليهم تناوله وأعينهم مغمضة، فإذا به يقطع أحشاءهم ويضعهم على شفا الموت ذلاً، أو اختيار الشهادة انفجاراً.

ومع ذلك قاوم الشعب الفلسطيني بكل ما لديه من الوسائل البدائية، وشارك عرب ١٩٤٨ في مسيرة الجلجلة والعذاب، وقدموا الضحايا والتضحيات في العام الأول لانتفاضة الأقصى. وبدلاً من الذهاب الى الحلول

السياسية راح شارون يوغل في وحول الدم والجريمة خصوصاً اثر أحداث (١١) أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة التي أتت في أعقاب تصريح الرئيس بوش الابن الذي يؤيد فيه قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة مما جعل شارون يستشيط جنوناً بقوله أنه ينبغي على الولايات المتحدة عدم تكرار خطأ الديموقراطيات الأوروبية عندما ضحت بتشيكوسلوفاكيا من أجل الوصول الى حل مؤقت مع هتلر. وأعلن شارون أن «إسرائيل لا تملك سوى الاعتماد على نفسها والعودة إلى سياسة الاغتيالات من دون مراعاة لأي ضبط للنفس وصولاً الى القضاء على بن لادن الشرق الأوسط - عرفات».

وسرعان ما زال سوء التفاهم الأميركي - الإسرائيلي وأطلقت يد شارون مجدداً ليقضي على الانتفاضة من دون أي أفق حقيقي لقيام تسوية عملية، ثم جاءت أحداث العراق فاكتملت الصفقة الإسرائيلية الأميركية بالقضاء على ديكتاتورية صدام حسين من دون التعويض على الشعب العراقي ولا الشعب الفلسطيني بأي قول أو عمل يهدئ من أجواء اليأس القاتمة التي خيمت على المنطقة بأكملها ولا سيما فلسطين والفلسطينيين، حيث أقفل المشهد على حرب بلا انتصار وانتفاضة عصية على الانكسار. وتصرف عرب ١٩٤٨ عبر كل هذه المتغيرات المأساوية قومية متماسكة أكثر من أي وقت مضى على خلفية قومية ووطنية تأبى التشويه أو الزوال وذلك من خلال المعطيات التالية:

- ١- التلاحم النضالي بين عرب ١٩٤٨ وعرب ١٩٦٧ عبر المشاركة في فعاليات الانتفاضة بمسيرات وصلت الى حد تقديم الشهداء.
- ٢- انتقال فلسطينيي الداخل (١٩٤٨) من حالة السكون والهدوء الى حالة

- المشاركة الفاعلة في دعم إخوانهم في أراضي الضفة والقطاع، حتى في العمل الأمني والعسكري. وهذا ما أبرزته التحقيقات في العديد من العمليات الجهادية التي قام بها الفلسطينيون في أراضي ١٩٤٨ ولا سيما عملية اغتيال الوزير الصهيوني العنصري رجبام زئيفي.
- ٣- أحييت أحداث الانتفاضة الثانية وانتصار المقاومة في لبنان (أيار ٢٠٠٠) فكرة إمكانية تحدي إسرائيل بالرغم من جبروتها.
- ٤- مشاركة نواب عرب في الكنيست الإسرائيلي في مؤتمرات داخل عواصم عربية وإعلانهم دعم الانتفاضة علناً ووصفهم ممارسات إسرائيل بالإرهابية، وهذا ما فعله بالذات الدكتور عزمي بشارة أثناء زيارته لدمشق والقاهرة، مما عرضه لممارسات تعسفية أبرزها نزع الحصانة الدبلوماسية عنه وتعريضه للمحاكمة.
- ٥- المشاركة في أنشطة وتظاهرات قامت بها منظمات إنسانية وعربية لفك الحصار عن الرئيس ياسر عرفات، مثلما فعل النائب العربي في الكنيست أحمد الطيبي الذي تعرض للكلمات الجنود الصهاينة.
- ٦- المشاركة في صلوات يوم الجمعة في حرم المسجد الأقصى تضامناً مع الشعب الفلسطيني.
- ٧- إحياء الهوية العربية في أوساط عرب ١٩٤٨ بعدما اعتبرت إسرائيل أنها نجحت في دمجهم بمجتمعها.
- ٨- مجاهرة الشخصيات الإسلامية من عرب ١٩٤٨، ولا سيما في الحركة الإسلامية، بعدم اعترافهم بوجود الكيان الصهيوني، وبأنه كيان غاصب يجب العمل على إزالته.

٩- اكتساب المزيد من الخبرات السياسية والنضالية مع إمكانية استثمارها مستقبلاً في المعارك الانتخابية داخل إسرائيل بما ينفع مصالح العرب هناك، بدلاً من هدر الطاقات والصوت العربي خدمة للأحزاب الصهيونية^(٢٥).

خلاصة واستنتاجات:

ساعد عرب ١٩٤٨ بتمسكهم بهويتهم القومية والوطنية ونضالهم، إلى جانب إخوانهم في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وفي الشتات، على تثبيت الهوية الفلسطينية، وأسقطوا مقولة شارون المعروفة أن «الأردن هو فلسطين» وهم من خلال نضالهم السياسي والاجتماعي والثقافي، كشفوا زيف وفساد المزاعم الإسرائيلية الخاصة بديمقراطية الصهاينة العنصرية. وإذا كانت هناك مشكلة لاجئين فلسطينيين في المنفى لا بد من مواجهتها وحلها من قبل سلطات الاحتلال الصهيوني، فقد أثبت عرب ١٩٤٨ بأنهم، هم أيضاً، لاجئون في وطنهم، ولهم بالتالي حقوقهم في الحياة والكرامة الإنسانية داخل الكيان العنصري.

والانتفاضة التي يمارسها الفلسطينيون من دون كلل أو ملل على مدى أكثر من ثلاث سنوات في ظل حكومة شارون اليمينية المتطرفة، كافية للتدليل على وحدة المصير ووحدة القضية بين عرب ١٩٤٨ وسائر المجتمع الفلسطيني. وفي هذا المجال يقول المؤرخ الإسرائيلي جاكوب تالمون: «في ما يتعلق بنا، فعلى النقيض مما اعتبرته بعض الأجيال هبة منفردة خاصة بنا تجاه الإنسانية، وهي فكرة حكم الروح وليس حكم القوة، فاننا الآن نستخدم حكم

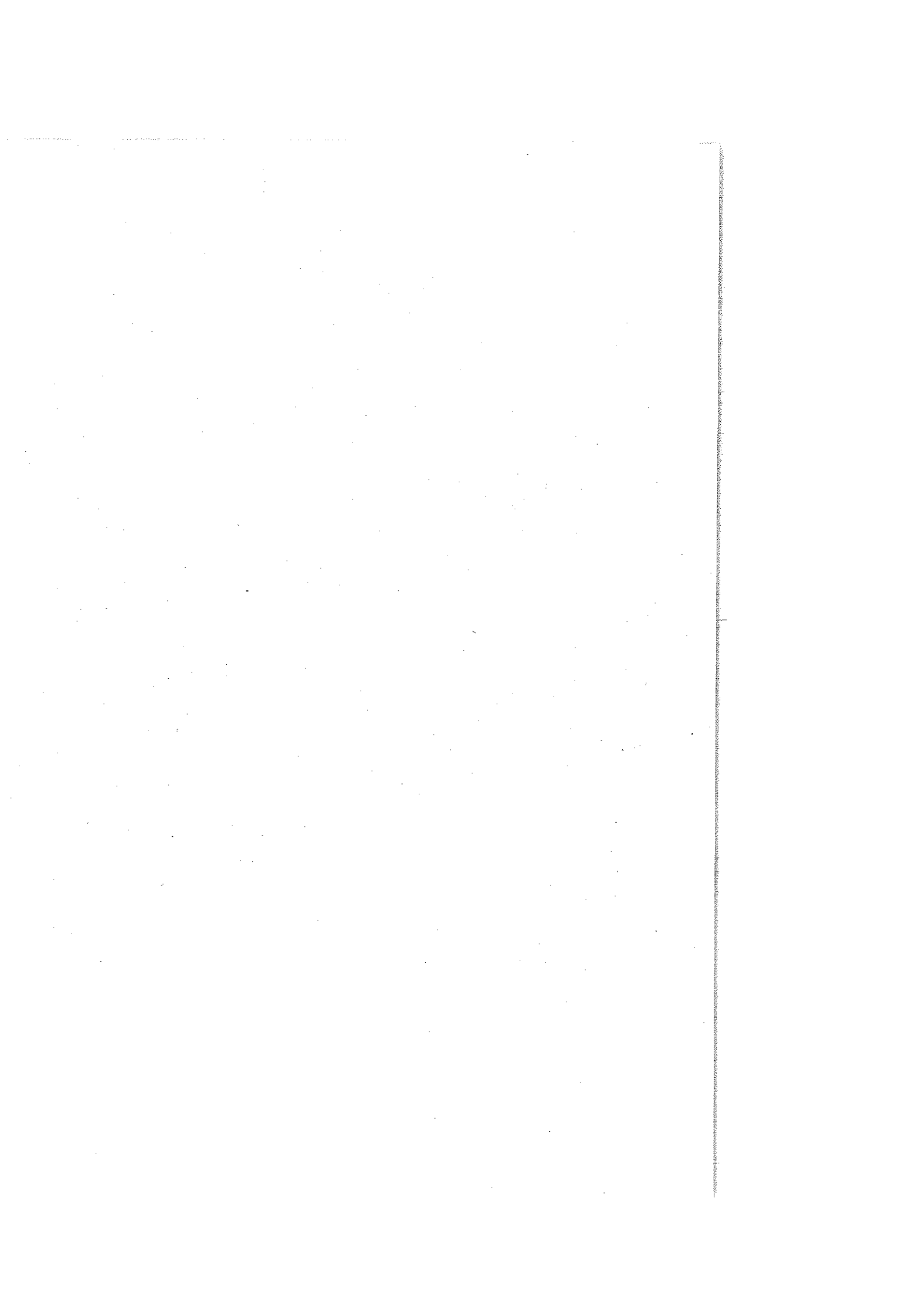
القوة في تطبيق حقوقنا التاريخية. وهي حقوق في تفسيرها ليست مقدسة عند الأغيار أو عند الغالبية العظمى من اليهود. وتبعاً لذلك، فتحن لم نعد نتوقع من العالم أن يهتم بحقوقنا باعتبارها ملحة بحيث يضطر إلى تجاهل حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير. ومن دون تلك القاعدة الأساسية المتمثلة في كتابات أنبيائنا، فتحن لسنا غير مجموعة من قبائل غريبة الأطوار لم تقدم شيئاً للإنسانية غير المتاعب، وتطالب الآن بالتوسع على حساب شعب آخر، وتجعل حرية هذا الشعب الآخر أقل أهمية وشأناً من احتياجاتها الأمنية، سواء أكانت احتياجات حقيقية أم خيالية»^(٢٦).

أما الباحث الإسرائيلي بوغاز عفرون فيورد في كتابه «الحساب القومي» فقد قدّم دلالة كافية على روح العدوان الصهيوني التي تعمل الحكومات الصهيونية على ترسيخها انطلاقاً من نزعة التوسع حيث جاء: «ما دامت العلاقات القائمة على العداء بين إسرائيل وجيرانها مستمرة، وهي علاقات يحرض النظام السياسي على استمرارها، لكي لا يضطر إلى التخلي عن جزء من المناطق التي احتلها، أو عنها جميعاً في إطار اية تسوية، فلن يكون لدى إسرائيل أي استعداد للانفتاح على العناصر غير اليهودية داخلها، وستكون إضافة سكان غير يهود لدولة إسرائيل بمنزلة إضافة سكان معادين لها بصورة فعلية أو منظورة، ويعني ذلك اضعاف للدولة»^(٢٧).

المراجع

١. لورانس ماير، ترجمة مصطفى الرز، اسرائيل الآن صورة بلد مضطرب، مكتبة مدبولي ص ٢٧٢.
٢. المصدر نفسه ص ٢٧٦.
٣. المصدر نفسه ص ٢٧٧.
٤. باروخ كيمرلينغ، يوثيل شموئيل مفدال، ترجمة محمد حمزة غنايم، الفلسطينيون صيرورة شعب، المكتبة الاهلية ص ٢٤٥.
٥. المصدر السابق ص ٢٤٧.
٦. المعطيات الديموغرافية للصراع مع العدو الصهيوني، مركز الاسراء للدراسات والبحوث سبتمبر/ايلول ١٩٨٨ ص ٥.
٧. رضى سلمان، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢ ربيع ١٩٩٠ ص ١٥٨، عرب فلسطين ١٩٤٨ مرحلة النهوض من الصدمة.
٨. انظر في هذا الشأن (gershon shafir and yoav peled citizenship and stratication in an ethnic democracy "ethnic and racial studies vol 21 nb" 3 may 1998).
٩. المصدر نفسه ١٢٩.
١٠. لورانس ماير، اسرائيل الآن ص ٢٨٢.
١١. المصدر نفسه .
١٢. المصدر نفسه .
١٣. المصدر نفسه ص ٢٨٣.
١٤. من حديث شامل مع عزمي بشارة عن مأزق أوسلو والتطورات الاخيرة، أجرته مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف ١٩٩٦ العدد ٢٨ ص ٥٨.
١٥. المصدر نفسه.
١٦. الاسبوعية، نشرة محدودة التوزيع، حقوق العرب المدنية، العدد ٥٢ تاريخ ٢١/٤/٢٠٠١ ص ١٢.
١٧. احمد مسلماني، ما بعد اسرائيل، بداية التوراة ونهاية الصهيونية، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ط١-٢٠٠٣ ص ١٢٥.

١٨. المصدر نفسه.
١٩. المصدر السابق ص ١٢٦.
٢٠. لمزيد من التفاصيل انظر د.عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الاسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. انظر ايضا د.سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون مركز دراسات الوحدة العربية ص ٢٥٠ وما بعدها.
٢١. د.سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون ص ٣١٨.
٢٢. المصدر نفسه ص ٣٢٠.
٢٣. المصدر نفسه.
٢٤. المصدر نفسه.
٢٥. لمزيد من التفاصيل انظر، ياسر زغيب، فلسطينيو ١٩٤٨، مصدر سابق ص ٢٥٨ وما بعدها.
٢٦. لورانس ماير مصدر سابق ص ٣٢٩.
٢٧. د.رشاد عبد الله الشامي، اشكالية الهوية في اسرائيل، عالم المعرفة رقم ٢٢٤ ص ١٢٦.



Reference

1. Rapport de la BBC le 14 septembre 1989 in Abdel Jalil ZEID MARHOUN, Amn Al Khalij baad al harb al barida, Dar An-Nahar, Beyrouth, 1997 p. 253
2. Stephen. C. PELLETIERE, Yemen and Stability in the Persian Gulf, Confronting the threat from within, Strategic Studies Institute, U. S., 1996
3. LESCH, David, The middle east and the U. S., a historical and political resessment, West view press, Oxford, 1996.
4. SCHMITT Eric, The New York Times, 25 juin 1991.
5. IBRAHIM Youssef, The New York Times, 18 mars 1991.
6. The New York Times, 16 mars, 19 avril et 25 juin 1991.
7. CUSHMAN John.H, Jr, The New York Times, 4 juin 1991.
8. IBRAHIM, Ibrahim, The Gulf Crisis: Background and Consequences, Center of Contemporary Arab Studies, Washington D. C., 1992.
9. HOWE Marvin , the New York Times, 29 septembre 1989.
10. NELAN Bruce, Time, 5 août 1991, p.29.
11. AKINS James E, in The New Arabia, Foreign Affairs, vol.70, N°. 3, été 1991.
12. KRAUS Clifford, in The New York Times, 2 novembre 1992.
13. TIBI Bassam, Conflict and war in the middle east, from interstate war to a new security, Houndmills Basingstoke, Hampshire, Macmillan, 1998.
14. TYLER Patrick, in The New York Times, 25 mars 1991.
15. RIDING Alan, in The New York Times, 10 juillet 1991.
16. FRAYSSE Olivier, Les Etats-Unis Hyperpuissance, ed. Documentation Française, n°846, octobre 2000.
17. BERTHIER, René, L'occident et la guerre contre les arabes : réflexions sur la guerre du Golfe et le nouvel ordre mondial, Paris, L'Harmattan, 1994.
18. SHMITT Eric, in The New York Times, 9 juin 1991.
19. Discours prononcé par le Président Georges Bush le 6 mars 1991 devant le Congres, in The New York Times, 11 mars 1991.
20. BENNET Susan, in Kight-Ridder Newspapers, 11 mai 1991.

Gulf, Confronting the threat from within, Strategic Studies Intitute, U. S., 1996.

ZEID MERHOUN, Abd el Jalil, *Amn el khaliy baad al harb al barida*, Dar Al Nahar, Beyrouth, 1997.

Etats Arabes du Golfe, in collected courses of the Hague Academy of International Law, Martin Nijhoff Publishers, Dordrecht, Boston, London, 1992.

PETERSON, Erik Roswell, *The Gulf Cooperation Council : search for unity in a dynamic region* Boulder, Colo., Westview, 1988.

BRESHEETH, Haïm. YUVAL-DAVIS, Nira, *The Gulf war and the new world order*, Zed Books, London, 1991.

FRAYSSE Olivier, *Les Etats-Unis Hyperpuissance*, ed. Documentation Française, n°846, octobre 2000.

BERTHIER, René, *L'occident et la guerre contre les arabes : réflexions sur la guerre du Golfe et le nouvel ordre mondial*, Paris, L'Harmattan, 1994.

TIBI, Bassam, *Conflict and war in the middle east, from interstate war to a new security*, Houndmills Basingstoke, Hampshire, Macmillan, 1998.

IBRAHIM, Ibrahim, *The Gulf Crisis: Background and Consequences*, Center of Contemporary Arab Studies, Washington D. C., 1992.

LESCH, David, *The middle east and the U. S., a historical and political resessment*, West view press, Oxford, 1996.

QANDT, William B., *Camp David: Peacemaking and Politics*, Brookings Institution, Washington D.C, 1986

PELLETIERE, Stephen C, *Yemen and stability in the persian*

Bibliographie

BRESHEETH, Haïm. YUVAL-DAVIS, Nira, *The Gulf war and the new world order*, Zed Books, London, 1991.

COOLEY, John, *Payback : America's long war in the middle east*, Washington, Brassey's, 1991.

DE SAHB, Abdallah, *Pétropuissances ordre américain : la nouvelle question d'orient*, Paris, Presses du CNRS, 1992.

EL RAYES, Riad Nejib, *Riah Al Chark, Al khalij wal aalam al arabi inda nihayat al qarn el echryn*, Riad El Reyes Books, Beyrouth, 2000.

GRESCH, Alain. VIDAL, Dominique, *Golfe, clefs pour une guerre annoncée*, Paris, Le Monde, 1991.

HAYKAL, Mohammed Hassanein, *Illusions of triumph, an arab view after the Gulf war*, London, Harper Collins, 1992.

SIFRY, Michael. CERF, Christopher, *The Gulf war reader: a history, documents and opinions*, New York, Times Books, 1991.

ASKARI, Hossein, *Economic development in the GCC : the blessing and the curse of oil* Greenwich, Conn. : JAI Press, 1997.

AI-ALKIM, Hassan Hamdan, *The GCC States in an unstable world : foreign-policy dilemmas of small states*, London, Saqi Books, 1994.

FARJALLAH, Samaan Boutros, *le Conseil de Coopération des*

coopération. C'est ainsi comme une machine qui s'est mise en marche. Un désengagement de la part des États-Unis pourrait leur coûter cher, et c'est pour cette unique raison que le retour en arrière ne semble pas être à l'ordre du jour, surtout qu'avec la conjoncture mise en place aujourd'hui, la région entière se tient sur le bord d'un chaos à cause de ce grand séisme géopolitique que représente l'invasion de l'Irak.

Enfin, il faut quand même garder à l'esprit une perspective de changement qui viendrait des États-Unis même, avec l'élection présidentielle prévue l'an prochain.

Conclusion

Les questions qui se posent à George W. Bush sont les mêmes qui se posaient à son père lors des élections de 1992. Arrivera-t-il, grâce à son intervention en Irak, à augmenter l'activité des complexes industriels de son pays et par suite réaliser une relance économique qui l'aidera à affronter le candidat démocrate en 2004? Enfin la question qui aura ainsi son mot à dire pour voir George W. Bush réélu. Il s'agit encore une fois du dossier israélo-palestinien qui se trouve dans une phase déterminante. L'administration Bush aura ainsi besoin, et pour pouvoir investir une réussite sur le plan du processus de paix dans une campagne électorale, d'une longue haleine encore supérieure à celle de l'administration Clinton, ce qui semble hors de portée vu l'état actuel des choses qui semble loin de toute stabilité souhaitée, tant au niveau du volet israélo-palestinien qu'à celui du semblant d'enlèvement des troupes US en Irak.

arabo-US est celle du financement par l'Arabie saoudite, et «sous couvert d'organisation caritatives» de réseaux fondamentalistes tel que le Hamas ou el-Qaëda.

Cette question épineuse mériterait à elle seule une étude en bonne et due forme.

Ce qui est néanmoins clair, c'est l'appréhension américaine vis-à-vis du Royaume Wahhabite. Cette appréhension s'est concrétisée en août 2003 lorsque les États-Unis ont plié définitivement bagage de leur principale base militaire saoudienne.

Le second point qui mériterait d'être cité est celui de l'action engagée dernièrement contre des terroristes sur le sol saoudien, ce qui prouve que le régime de Ryad se rend compte de la présence massive de terroristes sur son sol.

Tous ces nouveaux facteurs, combinés à une présence agressive de l'armée US sur le sol moyen-oriental prouvent ainsi un changement radical des relations des pays de la région avec l'hyperpuissance internationale.

Les États-Unis paraissent ainsi aujourd'hui vouloir protéger, de l'extérieur, leur propre intérêt national. Le patron de la Maison Blanche ne s'arrête pas à ce stade, car son administration essentiellement composée de « faucons », semble vouloir déclencher le processus démocratique dans la région d'une manière agressive qui ne tient compte en aucun cas ni des mœurs ni de la culture dominante, ce qui nuit n'est pas sans nuire à l'image des Etats-Unis.

L'ultimatum lancé à l'Irak avant son invasion pourrait en quelque sorte être un précédent que les États-Unis brandiront à chaque fois qu'un des régimes de la région manque de

et influents sur la scène internationale à savoir l'AIEA (l'Agence internationale de l'énergie atomique), la Russie (chez qui l'Iran s'est procuré la totalité ou presque de sa technologie nucléaire), et enfin la Chine qui a énormément aidé la République islamique à mettre au point une technologie fiable de missiles balistiques de moyenne portée.

Passons à la Syrie et au Liban qu'Israël accuse d'abriter des organisations terroristes. À ce niveau, il faut d'abord constater que la question du Hezbollah libanais vu par les États-Unis est sous l'emprise de l'influence exercée par le lobby juif. La preuve à ce niveau ressort d'une manière claire une fois que nous examinons la question du Hezbollah sous un angle local: une résistance armée, dotée d'une couverture légitime et légale, qui a réussi en une dizaine d'années à repousser l'occupant israélien hors des frontières libanaises grâce à des opérations militaires ciblées contre des objectifs militaires qu'ils soient israéliens ou appartenant à l'Armée du Liban-Sud.

Ainsi, le Hezbollah n'est plus à intégrer dans une acception terroriste surtout que politiquement, le Hezbollah est devenu un joueur essentiel de la scène locale libanaise à travers l'action et le dynamisme de ses députés au parlement.

S'agissant d'une autre question, celle des bureaux d'organisations palestiniennes basés à Damas, le régime syrien a donné plusieurs signes de bonne foi aux États-Unis en fermant une bonne part de ces bureaux en mai dernier pour ne pas s'attirer les feux de la machine de guerre américaine.

Enfin l'une des questions que nous n'avons pas encore traité et qui paraît déterminante quand il s'agit des nouvelles relations

interrogation est venue avec la fin de l'ultimatum lancé à l'Irak pour désarmer. L'intervention US en Irak s'inscrit d'une manière directe dans la théorie de la guerre préventive.

D'un désengagement total de la scène internationale, le 11 septembre a projeté le président Bush (fils) et avec lui toute l'Amérique du Nord dans une perspective offensive, pour protéger l'intérêt national en éradiquant, à la source, tout danger qui pourrait le menacer.

C'est en ce sens, que depuis l'intervention américano-britannique en Irak, les relations arabo-US ne peuvent plus ressembler à celles qui ont précédé.

La présence de l'armée américaine dans la région a pris, après l'invasion de l'Irak, une autre signification. À peine le régime baasiste tombé, et voilà que les Américains étendent leur champ de menace à tout pays de la région qui manque de collaboration ou renferme chez lui des armes ou des organisations passibles d'inquiéter, dans une perspective terroriste, l'intérêt national américain ou celui de leur allié principal dans la région en l'occurrence Israël.

Les menaces, comme nous avons dû le remarquer visent l'Iran dont le programme nucléaire et la nature islamique inquiète les États-Unis. Sans oublier bien sûr l'influence exercée par l'Iran sur la majorité chiite de l'Irak. Nous ne pouvons pas encore nous prononcer sur l'avenir de la question iranienne. Dans toutes les circonstances, ce n'est sûrement pas dans un avenir proche que les USA attaqueraient un Iran qui possède toujours une large marge de manœuvre diplomatique concernant son programme nucléaire et ceci avec trois protagonistes principaux

monde, en essayant d'engager des actions au niveau international, les réussir, pour enfin investir ce crédit dans une nouvelle campagne présidentielle qui lui débayera le chemin vers un second mandat.

Ceci a été le cas notamment des présidents Reagan et Clinton. Le président Bush (père) a tenté quant à lui de faire pareil, mais la conjoncture politique n'a pas joué en sa faveur. D'un côté la difficulté du dossier israélo-palestinien ne pouvait pas ramener au président Bush ce qui pourrait ressembler à une réussite, d'autre part, les États-Unis n'avaient pas encore eu le temps de récolter les fruits économiques de l'intervention de la coalition occidentale dans le Golfe, ainsi que ceux de leur présence militaire, civile et économique sur cette terre riche en or noir. C'est alors le président Bill Clinton qui a réussi à faire jouer en sa faveur toute cette conjoncture.

Cette démonstration vient prouver que le laps de temps écoulé depuis l'élection de 2000 et le 11 septembre 2001 a mis le président George W. Bush face à un défi auquel il n'était pas encore préparé. Le 11 septembre nécessitait une réponse de la part des États-Unis. Cette réponse est venue à deux niveaux : le premier a été celui de l'envoi en Afghanistan de troupes occidentales et surtout US qui ont réussi à éradiquer le régime des Taliban. La seconde réponse est venue s'inscrire dans un ordre plus global, celui de la guerre préventive. C'est le 11 septembre que George W. Bush a adressé un message à Saddam Hussein. Nombre d'observateurs se sont arrêtés sur cette menace pour essayer de comprendre le rapport entre le 11 septembre et le régime de Saddam. La réponse à cette

Nous aborderons ainsi la question de l'occupation de l'Irak sous le seul angle des relations arabo-US, à la lumière de la nouvelle stratégie antiterroriste américaine et le nouveau concept de guerre préventive.

Le 11 septembre 2001 a été un coup de théâtre qui a inauguré une nouvelle ère des relations internationales. C'est en ce jour qui est venu prouver la vulnérabilité des États-Unis que tout a balancé.

À peine quelques mois après l'élection présidentielle la plus controversée de l'histoire de l'Amérique du Nord, le nouveau maître de la Maison-Blanche adoptait un profil bas sur la scène internationale. Après l'engagement de chevalier combattant qu'avait montré le président Clinton à l'égard de la résolution du conflit israélo-palestinien, les quelques premiers mois qui ont suivi la présidentielle de 2000 ont connu un certain abandon de la question de la part des États-Unis. Nous osons presque croire à un désengagement total à l'égard de ce qui constitue la moelle épinière de la stabilité dans la région.

Cette manière d'agir de la part de la nouvelle administration aurait un fondement théorique qui s'inscrit dans la tradition politique américaine.

Il est ainsi communément admis que, vu la courte durée du mandat présidentiel américain (4 ans), un nouveau président est porté, lors des deux premières années de son mandat, sur les questions internes de son pays, qu'elles soient fiscales, économiques ou sociales. Ce n'est qu'à la moitié ou presque de son mandat, que le président dont l'administration devient intérieurement crédible (complètement approuvée par le Sénat et les commissions d'enquête) se tourne vers les problèmes du

l'atténuation de la pression au Moyen-Orient voient leur marge de manœuvre se rétrécir, vu l'ampleur et la gravité de l'Intifada palestinienne actuelle et la politique de répression pratiquée par le gouvernement de Sharon.

Depuis le début de la seconde Intifada, l'ambiance est à la violence. La date cruciale du 11 septembre 2001 a aussi donné un argument à Israël pour la poursuite de sa politique répressive à l'égard des palestiniens. Ajouté à ce facteur, l'étendard anti-terroriste brandi par l'administration de George W Bush. Cette politique antiterroriste qui a été la porte par laquelle les stratèges républicains radicaux sont arrivés à mettre en œuvre leur concept de guerre préventive, au nom de laquelle les Etats-Unis s'impliquent d'une nouvelle manière à l'extérieur de leurs frontières. Pour mieux comprendre ce nouveau schème, nous allons consacrer le dernier volet de notre étude à l'intervention US en Irak, une implication qui semble être un point de non-retour pour les relations arabo-américaines.

B - L'invasion de l'Irak : un point de non-retour pour les relations arabo-US

Après avoir longuement exposé les relations des États-Unis avec les monarchies du Golfe et notamment celles du CCG, après avoir aussi examiné de près le rôle joué par le CCG, sous incitation américaine, dans le règlement du conflit israélo-palestinien, nous sommes en mesure de nous arrêter sur la question cruciale, celle de la guerre américano-britannique contre l'Irak, sans prétendre résoudre toutes les problématiques que ce fait nouveau a créé.

était la seule véritable qu'on voyait depuis les négociations des accords de Camp David.

L'initiative remarquable s'est ainsi arrêtée là, mais ce fut une relance très importante qui avait mené, malgré l'assassinat de Rabin, à des vagues de négociations dont les plus importantes furent celles d'Oslo, puis les accords de Wye River I et II.

Avec tous les changements politiques qui ont lieu depuis la première moitié des années 90 jusqu'à arriver à l'Intifada de 2000, pour déboucher sur la situation actuelle qui est celle de divisions inter-palestiniennes d'une part, et d'un blocage de tout le processus avec une trêve rompue de part et d'autre des belligérants du conflit. Donc, la situation est totalement différente de l'époque où le CCG avait l'envergure de jouer un rôle de premier plan dans la relance du processus de paix, ce dernier semble ainsi être bien loin de l'ambiance optimiste qui régnait durant la dernière décennie. De l'assassinat de Rabin, à l'avènement de Netanyahou, aux efforts mitigés de Barak, au long souffle du Président Clinton et ses tentatives vaines, jusqu'à arriver à la dernière Intifada palestinienne de l'année 2000 et la victoire d'Ariel Sharon et son accession à la tête du gouvernement israélien, il est évident d'affirmer que le temps actuel n'est pas à la paix. Toutes ces données, doublées d'un repliement des Etats-Unis suite aux élections présidentielles qui amenèrent Georges W. Bush au pouvoir, et la politique étrangère de ce dernier pas encore très bien définie, donnent l'impression que la région est quelque peu abandonnée à son sort.

Même les Etats du CCG sensés, grâce à leurs bonnes relations avec les Etats-Unis, être des joueurs à part entière dans

permanent avec le Président syrien Assad en essayant de le maintenir favorable au dialogue qui se déroulait.

Madrid ne fut ainsi qu'une première étape d'un long processus qui ne cesse de durer avec tout ce qu'il comporte comme hauts et bas. A partir de là, le rôle joué par l'Arabie Saoudite et le CCG fut d'une grande importance. La preuve de l'importance du déplacement de la logique des pays du Golfe en faveur de la paix furent les négociations régionales, qui ont eu lieu à Moscou en janvier 1992, auxquelles les pays du CCG ont participé. Ces multilatérales s'axaient autour de problèmes comme le partage de l'eau, le développement économique, la maîtrise des armements et enfin le statut des réfugiés.

Ces nouvelles données ont ainsi plus qu'une signification, au niveau international, la perte de terrain de l'URSS jusqu'à arriver à son éclatement avait clairement une incidence sur le rapport de force qui régnait au Moyen-Orient. L'absence du facteur soviétique jadis inquiétant tourna presque la totalité de la région vers le nouveau statut des Etats-Unis qui se trouvaient alors comme le premier décideur de la scène internationale, et sans leur intervention, le Koweït serait maintenant une province irakienne. C'est ce sentiment de dette que les monarchies ont envers les Etats-Unis qui les a poussé à collaborer pour aboutir au redressement du processus de paix.

En effet, le changement de gouvernement en Israël ainsi que l'avènement de Rabin a cassé encore plus le glacier qui empêchait toute tentative de pacification. Le résultat concret de cette élection était alors les négociations de septembre 1992 à Washington entre arabes et israéliens. Cette ambiance de paix

Unis dans la remise sur les rails du processus de paix. Enfin pour les Etats-Unis, cette action était perçue comme une preuve de bonne foi et de reconnaissance en contre-partie de l'aide fournie par la Coalition Occidentale suite à l'invasion du Koweït.

Les preuves d'un partenariat différent de celui des années 80 étaient alors à l'ordre du jour entre les Etats-Unis et le CCG.

Ce n'est qu'en juillet 1991 que le Président syrien Hafez el Assad acceptait la proposition du Président américain de participer à une conférence de paix pour le Moyen-Orient. Baker avait ainsi réussi à convaincre l'Egypte, la Jordanie, la Syrie, le Liban et les pays du CCG. Une condition imposée cependant par l'Egypte et à laquelle l'Arabie Saoudite avait adhéré était celle de l'acceptation par les pays arabes de suspendre leur boycott économique à l'égard Israël, à condition que cette dernière arrête la construction de colonies juives dans les territoires occupés. La tâche de J.Baker était alors d'essayer de convaincre Israël des conditions imposées par les Arabes.

Le gouvernement israélien présidé par Shamir avait immédiatement rejeté cette proposition, mais la pression que les Etats-Unis ont exercé fut tellement intense que le gouvernement israélien se trouvait isolé au point de céder. La condition israélienne était cependant de voir les deux Présidents américain et soviétique, annoncer clairement et publiquement dans leur sommet se tenant à Moscou qu'ils seront les parrains de la conférence de paix au Moyen-Orient qui aura lieu le 30 octobre 1991.

Une fois cette conférence entamée à Madrid, le CCG et un représentant des Nations-Unies avaient un statut d'observateur. Mais, il est à noter que le roi Fahd a réussi à garder un contact

Mubarak bin-Ali al-Khatir, annonça que le CCG était prêt à envoyer un observateur, le Secrétaire Général Bishara, à une conférence internationale sur le Moyen-Orient. La décision du CCG ne s'est pas arrêtés à ce stade. Le Conseil a par suite annoncé sa volonté de participer à toutes les négociations portant sur les questions du désarmement, du partage des eaux ainsi que les questions touchant à l'environnement.

Alors en Syrie, James Baker à l'écoute de ces paroles avait tout de suite déclaré : «un tabou a enfin été dépassé sur le chemin de la paix », en traitant cette position de «décision importante»⁽²⁰⁾.

Cette décision était le fruit de négociations intenses menées entre l'Arabie Saoudite et les Etats-Unis. Les Etats-Unis espéraient cependant voir l'Arabie Saoudite participer pleinement à cette conférence, mais, celle ci n'a point cédé, et la décision était alors d'envoyer un représentant du CCG.

Mais il ne faut pourtant pas nier la signification de ce moment à différentes échelles. Un grand pas est franchi par l'Arabie Saoudite, Etat phare de la région vu le poids religieux et moral qu'elle détient au sein du monde arabe et islamique, et le fait qu'elle s'engage d'une manière aussi directe dans le processus de paix ne pouvait, aux yeux des Américains, qu'avoir des conséquences positives sur les autres pays de la région.

Une autre lecture de la position saoudienne était cependant envisageable. Au lieu de s'engager unilatéralement dans cette initiative, l'Arabie Saoudite avait jeté la balle dans le camp du CCG qui s'est vu engagé avec ses cinq autres membres. Nous pouvons dire alors que l'initiative saoudienne a eu pour effet de mettre tout le CCG devant l'épreuve de s'engager avec les Etats-

que leurs homologues syrien et égyptien. Le but de cette rencontre était de présenter clairement la volonté et le plan du Président Bush père pour un nouvel ordre régional dont le titre principal sera la paix.

Les approches, quoique dans le même sens, ne furent pas pareilles et les divergences ne tardèrent pas à surgir. Les Etats du CCG croyaient en la bonne foi américaine et le rôle de médiateur que ce pays entendait jouer, mais, l'abandon des positions arabes en faveur des droits du peuple palestinien était hors de question. Après plusieurs navettes effectuées par le Secrétaire d'Etat Baker dans la région, le résultat était une conclusion que nous qualifierons de réaliste, celle de remarquer que la libération du Koweït et le nouveau rapprochement Etats-Unis – CCG ne signifiait pas que la paix des Arabes avec Israël était pour le lendemain, et la reconnaissance de l'Etat hébreu était encore loin d'être une réalité concrète pour les pays de la région. Même au niveau de l'Arabie Saoudite qui n'a jamais eu de conflit direct et territorial avec Israël, la question de participer à des pourparlers de paix en présence de délégué israélien ne se posait pas.

Malgré toute cette intransigeance de la part des pays arabes, les Etats-Unis, n'ont pas cessé de fournir des efforts. En mai 1991, Baker était déjà à sa quatrième tournée dans la région, celle qui a porté les prémisses de l'espoir qui mettra arabes et israéliens autour de la table des négociations. Entre temps, les ministres des Affaires Etrangères du CCG étaient réunis au Luxembourg pour discuter des relations avec l'Union Européenne. C'est là bas que le président de ce conseil ministériel alors qatarie,

le soutien et les efforts des Etats-Unis pour mener à la résolution de ce conflit historique.

A - Rôle du CCG dans la relance du processus de paix au Moyen-Orient : une initiative voulue et soutenue par les Etats-Unis.

La crise des années 1990-91 a eu pour conséquence directe la relance du processus de paix israélo-arabe. Les Américains ont alors déployé énormément d'efforts pour garder les liens solides entre les pays arabes et la Coalition Occidentale. Pendant la guerre, les Etats-Unis avaient fait pression sur Israël pour qu'il ne réponde pas aux missiles Scuds envoyés à partir de l'Irak. La coalition occidentale ainsi que les Etats-Unis avaient réussi à être le facteur commun dans lequel les Etats Arabes et Israël avaient confiance.

Avec la fin de la guerre, et la victoire de la coalition, on sentait un besoin incessant de faire avancer le processus de paix. Dans son discours du 6 mars 1991, le Président Bush avait déclaré que le processus de paix est la pierre angulaire du nouvel ordre mondial dans sa version moyen-orientale⁽¹⁹⁾.

Les pays du CCG avaient de très grandes attentes concernant la relance du processus de paix, surtout avec l'idée de joindre leurs efforts à ceux des Etats-Unis. Pour leur part, les Etats-Unis désiraient un soutien inconditionnel de la part du CCG. Ce climat d'optimisme était peut être dû à l'euphorie qui régnait suite à la victoire.

Le 10 mars 1991, le Secrétaire d'Etat James Baker s'était réuni avec les ministres des Affaires Etrangères du CCG, ainsi

essentiellement de l'ordre de l'islamisme. Sans rentrer dans les détails de la composante religieuse radicale et son incidence sur la stabilité politique, surtout quand les conditions sociales laissent à désirer, nous pouvons assimiler les composantes économiques et sociales de la région à une bombe à retardement dont la poudre serait le facteur religieux dans son sens radical et intégriste.

Malgré toutes ces composantes, les ventes d'armes américaines aux pays du CCG restaient remarquables. Après l'opération «Tempête du Désert», on parlait de ventes à l'Arabie Saoudite d'une valeur de 18 milliards de dollars. Il n'était pas facile pour les Etats-Unis de trouver l'issue pour ne pas être confronté à l'opposition du Congrès, finalement, les conditions de ce dernier ont été la promesse de la part des Etats bénéficiaires d'utiliser ce nouveau dispositif militaire pour avancer vers plus de démocratie, et surtout pour soutenir les Etats-Unis dans leurs initiatives de relance du processus de paix israélo-arabe⁽¹⁸⁾.

En effet, plusieurs livraisons d'armes ont eu lieu, à condition que les pays bénéficiaires appuient l'initiative américaine pour la relance du processus de paix, l'aboutissement a ainsi été la Conférence de Madrid de 1991.

Pour déboucher sur cette conférence, des efforts furent déployés tous azimuts, les Etats-Unis faisaient pression sur Israël pour atténuer ses intransigeances, de leur part, les Etats du CCG jouaient un rôle, avec l'Egypte, auprès des Arabes et notamment des palestiniens. Nous verrons dans la section suivante le rôle joué par le CCG pour la relance du processus de paix ainsi que

affirmant qu'elle n'est en possession que de têtes de la catégorie conventionnelle.

Pour sa part la Syrie était dans une situation différente. Les Etats-Unis étaient ainsi convaincus que la Syrie avait dépensé 2 milliards et plus de dollars pour l'achat de missiles chinois pareils à ceux qui existaient en Arabie Saoudite.

Les efforts déployés par les différentes parties concernées ont mené à une réunion des cinq membres permanents du Conseil de Sécurité de l'ONU à Paris le 8 juillet 1991. Le résultat de cette réunion fut l'engagement des membres à éliminer toutes les armes de destruction massive au Moyen-Orient¹⁵. La question clé restait pourtant celle de savoir si les pays de la région étaient prêts à collaborer, tant qu'Israël est en possession d'un potentiel nucléaire important. Cette question reste d'une grande sensibilité tant que des accords de paix entre Israël et son entourage ne sont pas conclus. Jusqu'à l'heure, malgré les efforts déployés par tous les bords désireux de pacifier la région, le climat de confiance permettant une telle initiative est loin d'être établi.

Concernant le domaine des armes conventionnelles, un ancien accord qui date de 1950 régit en principe l'affaire. En vertu de la Déclaration tripartite de 1950, Anglais, Français et Américains s'étaient entendus à contrôler le flux des armes dans la région chaude qu'est le Moyen-Orient. Nasser, en 1955, fut le premier à échapper aux termes de ces restrictions en se tournant vers l'URSS qui n'a pas manqué de le satisfaire. Depuis ce moment, la région devint la cible du commerce d'armements. Une fois que cette entente fut violée, les occidentaux, en

Les Etats-Unis ont toujours observé près la question de la prolifération dans la région, et leur but était de veiller à la limiter sinon l'anéantir, essentiellement en ce qui concerne les armes de destruction massive et les missiles porteurs de telles armes. Les pays du CCG n'avaient aucune objection à un tel contrôle, surtout que les six pays membres sont menacés par les pôles qui, dans la région, possèdent de telles armes comme l'Iran, l'Irak et bien sûr Israël.

Un point sur lequel les Etats-Unis et le CCG étaient aussi d'accord, celui de voir l'ONU remplir d'une manière effective sa mission d'éliminer le potentiel irakien en matière d'armes de destruction massive qu'elles soient chimiques ou biologiques ou autres.

Un problème de fond s'est quand même posé, car, pour les pays arabes en général, et ceux du CCG spécialement, éliminer les armes de destruction massive dans la région n'excluait pas Israël. Ce pays considéré comme l'allié incontournable des Etats-Unis avait, malgré le fait qu'il ne l'a jamais avoué, des capacités à développer un programme nucléaire.

Un autre facteur à noter est celui des missiles détenus par l'Arabie Saoudite. Le royaume Wahhabite s'était ainsi procuré en Chine une technologie similaire à celle des missiles Stinger que les Etats-Unis avaient refusé de lui livrer pendant les années 80. Ces missiles étaient capables de porter des armes de destruction massive.

Cette affaire n'est pas restée sans retombées. les Etats-Unis nous le savons n'étaient pas favorables à de tels transferts d'armements. Mais, l'Arabie Saoudite calma la situation en

interventionniste de l'administration de George W. Bush, politique qui a inauguré une nouvelle ère marquée par la lutte américaine contre le terrorisme international.

II – Une nouvelle trame de relations sous l'émergence d'une nouvelle ère marquée par le facteur terroriste

Après la fin de la seconde guerre du Golfe, et notamment deux années suite à l'alliance contre Saddam, le sentiment d'un ralentissement de la coopération s'était fait sentir, ce phénomène était alors normal vu que le système sécuritaire de la région était peu à peu mis en place. Mais ce qui reste clair, c'est que, quoique lentes, les relations post seconde guerre du Golfe ne sont guère à comparer aux relations qui régnaient avant.

De la région du Golfe s'était ainsi lancée la question pour les Etats-Unis de contrôler la course aux armements conventionnels et de destruction massive dans la région.

La problématique qui se posait aux monarchies du Golfe était celle de savoir jusqu'où iraient les Etats-Unis dans la défense de leurs alliés. Pour les Etats-Unis la question se posait d'une manière différente et se concrétisait par le besoin qu'avaient les Etats-Unis de voir contrôlées les armes dangereuses ayant pour effet de déstabiliser la région. Ces armes sont de deux ordres, d'abord les armes de destruction massive et ensuite les armes conventionnelles.

Les relations militaires entre les Etats-Unis et les pays du CCG ont ainsi connu des hauts et des bas, ce fait était dû à une phase d'indécision à propos de plusieurs sujets qui nécessitaient des efforts diplomatiques de la part des américains ainsi que les pays du Golfe. Un certain cadre offrait cependant une idée claire de ce que ces relations étaient devenues. Les nouvelles relations établies permettent ainsi aux Etats-Unis de profiter d'une large marge de manœuvre grâce à laquelle ils interviendraient pour défendre, d'une part leurs intérêts vitaux dans le Golfe, et d'une autre leurs alliés stratégiques qui se trouvent en danger. Le vrai changement de situation par rapport aux années 80 c'est qu'à partir de là, les pays du CCG ne sont plus en mesure de refuser une telle intervention. Le tracé des nouvelles relations a fait en sorte que toute opération de ce genre sera la bienvenue de la part des pays de la région. Une présence navale permanente devient sans aucun doute consentie de la part des pays du CCG, et concernant la présence permanente de l'armée de terre américaine dans la région, ce principe n'était politiquement pas en mesure d'être admis par la tendance politique de la région.

D'ailleurs, ce sujet est d'un ordre de grande sensibilité aux Etats-Unis où l'opinion publique est généralement hostile à un initiative pareille. Le but à court terme s'avérait alors être un positionnement temporaire de l'armée de terre américaine dans la région, doublé de coopération militaire étroite qui se concrétise par des entraînements conjoints. Les détails de cette présence temporaire sont des questions d'ordre politique que les diplomates américains avaient à débattre avec leurs homologues des pays du CCG. Tout ceci bien sûr a été balayé par la politique

gérer les nouvelles crises quand elles se poseront, une logique balayée par le 11 septembre 2001, date à laquelle le président George W Bush avait sorti des tiroirs une stratégie chère aux faucons américains, celle de la guerre préventive qui implique l'intervention directe de l'armée US à l'extérieur des frontières à chaque fois que l'intérêt national américain est mis en danger.

Il est à noter que l'aspect institutionnel du CCG a toujours été encouragé par les Etats-Unis, et vu comme un facteur très positif favorisant paix et stabilité dans la région. L'angle militaire n'a cependant jamais été négligé, et pour les Etats-Unis, en procurant de l'aide militaire en termes d'entraînements et d'équipements aux forces armées du CCG, il serait plus facile aux armées occidentales de coopérer militairement avec les pays du CCG pour résoudre les crises. Une sélection naturelle s'imposait cependant vu la divergence et le déséquilibre entre les capacités militaires des différents pays du CCG, ce qui affirme et justifie l'idée selon laquelle les américains, malgré leurs encouragements pour l'institution en elle même, avaient tendance à collaborer avec certains pays plus que d'autres. Encore faut-il dire que régionalement, le CCG n'arrive pas à convaincre les principaux partenaires comme la Syrie et l'Egypte du bien fondé de sa vision sécuritaire pour la région. Cette entrave n'est pas restée sans influence sur les relations du CCG avec les Etats-Unis. Le manque de crédibilité régionale a empêché ainsi l'harmonisation totale de la coopération sécuritaire avec les Etats-Unis, ce qui ces derniers à traiter souvent avec les pays du CCG individuellement plutôt qu'avec le CCG en tant qu'institution.

les Etats-Unis et le CCG. On irait même jusqu'à dire que certains pays comme le Koweït et l'Arabie Saoudite préféreraient et souhaitaient une présence effective de la marine américaine dans la région pour ce que ces forces représentent comme garanties à leur sécurité.

La crise d'Août 1990 a amené une innovation principale à la question de la présence militaire américaine dans la région. D'abord, l'invasion du Koweït a permis au CCG de tisser avec les Etats-Unis des liens de coopération très solides qui iraient jusqu'à approuver la présence permanente d'équipements militaires et de bases dans la péninsule arabique, dans le but d'un déploiement rapide des forces américaines en cas de crise grave.

Ce consentement fut doublé de la coopération en termes militaires avec des entraînements militaires conjoints entre l'armée américaine et les armées des Etats du CCG. L'atout de la seconde guerre du golfe a été l'avantage du temps dont ont bénéficié les Américains et leurs alliés. Mais il fallait prévoir que dans le futur, le facteur temps s'est montré beaucoup plus pesant.

Quant au volet stratégique, les Etats-Unis étaient clairs, ils n'entendaient en aucun cas faire de leur coopération militaire avec le CCG un semblant de l'OTAN en Europe. Ils étaient ainsi loin d'une optique qui prône une organisation sécuritaire grandiose qui implique directement le partenariat américain. Le but était alors de travailler avec le CCG comme institution régionale autonome qui aura énormément appris des crises passées qui s'étaient succédées. Ainsi, avec l'aide et la coopération américaine ces pays iront jusqu'à savoir comment

De la sorte, les Etats-Unis se sont imposés comme principal acteur politique de la région par le moyen de deux facteurs principaux et qui sont respectivement la présence militaire massive et la collaboration politique étroite avec les différents pays mais surtout avec une organisation régionale telle que le CCG.

Il est cependant à noter qu'une telle vision des choses n'était pas sans inquiéter les radicaux de la région notamment les islamistes et les nationalistes arabes. Ces courants voyaient évidemment dans la présence militaire américaine une menace permanente. La volonté des Etats-Unis était alors de tranquilliser ces milieux, en donnant l'impression qu'il n'était pas dans son intention de laisser des troupes terrestres en permanence, et que l'armée de terre américaine était à tout moment prête à quitter le Golfe⁽¹⁴⁾. Ces signaux émis par les différentes administrations américaines qu'elle soit celle de G. Bush, ou celles de B. Clinton n'ont visiblement pas calmé le jeu, et le 11 septembre 2001 est venu confirmer un ras le bol islamique d'une situation qui légitimait de jour en jour une présence militaire occidentale non loin des lieux saints de l'Islam. C'est dans cette optique qu'ont fleuri les attaques d'el-Qaëda d'Oussama Ben Laden, et qui ont été couronnées par l'attentat contre les twin towers de New York au matin du 11 septembre 2001.

En termes de présence militaire, le but des Américains était pour le futur, de garder simplement la marine qui était présente dans la région depuis déjà 40 ans. Malgré certaines oppositions dans le passé comme celle de Bahreïn, l'état actuel des choses était d'un autre ordre, surtout avec les liens étroits tissés entre

Pour sa part, le Président Bush (père) envisageait l'avenir de la présence américaine au Golfe et sa coopération avec les différents membres du CCG comme étant sujets aux sensibilités politiques de la région, sensibilité qui faisait du rapprochement entre Etats-Unis et les pays du Golfe une équation positive autant dans son sens politique que militaire.

Les nouveaux jalons de la politique étrangère américaine envers le Moyen-Orient furent clairement exprimés par le Secrétaire d'Etat Baker devant le Congrès le 6 février 1991. Baker releva ainsi trois points importants très nuancés: le premier est celui de l'entente sécuritaire qui selon lui était devenue meilleure, maintenant que les Etats-Unis jouent un rôle décisif dans la région. L'Iran, l'Irak et l'URSS avaient simplement à admettre l'ampleur de cette présence qui s'est avérée effective et efficace depuis 1990. Le second point est celui de la nouvelle logique sécuritaire du Golfe, une logique qui depuis 1990 prévoit l'inviolabilité de l'intégrité territoriale de tous les Etats de la région sans aucune exception, ce qui sous-entend d'une manière claire la volonté américaine de faire face à toute tentative expansionniste de la part des deux sources de danger à l'avenir en l'occurrence l'Iran et l'Irak. Le troisième et le dernier point est celui des attentes des Etats-Unis qui comptent sur l'importance du rôle joué par le CCG pour renforcer le réseau de coopération militaire au niveau régional d'abord, et international ensuite⁽¹³⁾.

Ce dernier point marque ainsi clairement la nécessité pour les différentes parties intéressées de comprendre les nouvelles dynamiques sécuritaires auxquelles la région du Golfe fait face.

1991, le Président Bush avait plaidé pour un nouveau régime sécuritaire dans le Golfe. Quatre jours plus tard, lors de la réunion entre les ministres des Affaires Etrangères du CCG et le Secrétaire d'Etat Baker, les échos favorables au discours du Président se sont fait entendre. En termes de politique étrangère, la présence militaire américaine sur le terrain du Golfe facilitait énormément l'idée d'aboutir à de nouveaux accords sécuritaires pour la région. Cependant, les détails militaires et diplomatiques ne se sont pas toujours avérés faciles à régler, ce qui nous empêche de voir, à long terme, un avenir aux forces militaires américaines au Golfe. Déjà, depuis l'invasion de l'Irak en 2003, les forces US sont de jour en jour mis à mal, harcelés et attaqués.

L'adhésion des pays du Golfe à la vision de la politique étrangère américaine était essentiellement due à l'engagement des Etats-Unis dans la défense des pays de la région contre toute velléité nuisible au bon fonctionnement de la vie internationale, et surtout dans un sens économique qui aurait des retombées directes sur l'économie américaine.

Le consentement des pays du CCG n'a pas profité aux seuls Américains, mais a eu pour effet de crédibiliser les autres pays de la Coalition Occidentale sur le terrain du Golfe. Les relations des occidentaux surtout les Américains avec les pays du CCG ont alors pris, pour une raison ou une autre, la tournure d'alliance militaire en temps de crises graves. L'opération tempête du désert le montra bien d'ailleurs, et d'une manière spectaculaire marquée par une grande complicité des américains avec les pays du CCG.

L'économie internationale des années 90 avait besoin de voir les marchés pétroliers se stabiliser à court terme, ainsi qu'une logique de concertations permanentes orientées à long terme. Cette tendance souhaitée par les Etats-Unis avait besoin de l'établissement d'un dialogue permanent entre producteurs et consommateurs, d'où la réunion à Paris en juillet 1991 de différents ministres d'affaires énergétiques de 25 pays producteurs et consommateurs incluant l'Arabie Saoudite et l'Iran. L'Administration Bush ne reconnaît cet effort de dialogue que suite à une intervention directe du Président François Mitterrand, suite à laquelle les Etats-Unis envoyèrent un observateur à la réunion de Paris⁽¹²⁾.

La collaboration permanente dans le domaine économique et énergétique n'était pas seule maîtresse du jeu relationnel entre Etats-Unis et CCG. La présence américaine massive sur le territoire du Golfe nécessitait ainsi une étroite collaboration pour assurer la bonne gestion du dispositif militaire. D'une part, il fallait assurer la sécurité de la région, et d'autre part, il était nécessaire de préserver le consentement des pays du Golfe à une présence étrangère. Ces arguments, mêlés à la nouvelle donne internationale impliquaient obligatoirement un nouvel ordre sécuritaire dans la région du golfe arabo-persique.

B - Nouvelle équation sécuritaire suite à une imposante présence militaire américaine.

Le rôle et la présence militaire des Etats-Unis dans le Golfe a longtemps été un volet très sensible des relations qui lient les Américains aux pays du CCG. Dans son discours du 6 mars

secours des pays du CCG créait une nouvelle situation, celle de voir les pays du CCG et surtout l'Arabie Saoudite répondre aux besoins américains en pétrole, et à un prix aussi bas que les Etats-Unis le souhaitaient, et ceci durant plusieurs années à venir⁽¹¹⁾.

Pendant les années 90, la pression sur les marchés pétroliers était croissante, et la demande du pétrole du Golfe s'avérait de plus ample. Les saoudiens et les autres pays du CCG essayèrent de déterminer la meilleure politique pour répondre aux besoins du marché, en gardant à l'esprit l'idée de ne pas brusquer le pays qui était venu à leur secours en 1991, et qui face à une menace d'accentuation des prix pourrait revenir dans d'autres buts. Une rationalisation de la situation s'imposait car les pays du CCG n'étaient pas les seuls concernés.

L'Iran avait retrouvé son seuil de production pré-révolution, l'Irak et le Koweït étaient ainsi revenus sur la scène de la production. Pour répondre à aux demandes énergétiques incessantes, il fallait une politique de coordination au sein de l'OPEP. Les choses n'ont quand même pas pris une tournure négative, l'Arabie Saoudite stabilisant son seuil de production à 10 millions de barils par jour.

La question du marché du pétrole est ainsi assez complexe, elle est tributaire d'un certain nombre de gouvernements clés, donc de tendances politiques parfois en concurrence entre le fait de voir le marché laissé à son libre cours, ou alors de le réguler constamment par une politique de concertation permanente entre les décideurs.

Si les pays du CCG sont arrivés à ce stade dans leur partenariat avec les Etats-Unis et leurs alliés Occidentaux, c'est essentiellement grâce à l'importance du facteur énergétique et les ressources naturelles que le sol du Golfe renferme. On a toujours parlé de la dépendance énergétique des Etats-Unis, mais à partir du changement politique du début des années 90, on pourrait parler d'une dépendance réciproque qui, au niveau des pays du Golfe s'exprime par leur besoin de voir les Etats-Unis veiller à la stabilité politique de la région.

Le pétrole était sans doute la raison majeure pour laquelle les Etats-Unis et l'Occident s'étaient militairement impliqués dans le Golfe au secours d'un Koweït occupé et une Arabie Saoudite dont la sécurité était menacée. Une autre raison indirecte est celle de la volonté des Etats-Unis de ne pas voir une région aussi importante échapper à son autorité au profit d'une superpuissance régionale que risquait, à un certain moment, d'être l'Irak.

Avec leur intervention militaire de 1991, les Américains ont alors donné une nouvelle dimension à l'avenir des relations économiques et surtout énergétiques avec les pays du CCG. Le risque de voir un « nouveau grand » tel que l'Irak émerger dans la région ravivait le souvenir du premier choc pétrolier de 1973, et l'intervention était de plier ce chapitre avant même qu'il ne s'inaugure.

D'une logique de confrontation, on passait ainsi à une nouvelle qui imposait la collaboration permanente entre pays producteurs et pays consommateurs. Certains observateurs ont même été amenés à affirmer que l'intervention américaine au

travailleurs ont été accueillis surtout en Arabie Saoudite, aux E.A.U, et au Koweït. La situation économique et sociale de l’Egypte était alors très dérisoire, ce pays qui englobait le tiers de la population arabe expérimentait une pauvreté doublée d’un grave problème de logement et de chômage. C’est suite aux positions politiques entreprises par l’Egypte vis à vis des événements du Golfe en 1990-91, que les Etats-Unis lui supprimèrent 6 milliards de dollars de dettes, le CCG fit de même pour ce que l’Egypte lui devait. En plus, en 1991, l’Egypte bénéficiait alors de 8 milliards de dollars d’aide internationale, surtout de la part des pays industrialisés partenaires.

Pour sa part, la Syrie, et à en croire le Time magazine, avait encaissé 2 milliards et demi de dollars de la part de l’Arabie Saoudite pour joindre la Coalition Occidentale. Toujours selon ce même magazine, le Président Assad aurait utilisé cet argent pour améliorer la technologie de missiles qu’il s’était procuré de la part de la Chine⁽¹⁰⁾.

Depuis le début des années 90, favoriser l’aide économique était synonyme de la promotion de la stabilité politique. Mais, le Moyen-Orient, avec tout ce qu’il contient comme contradictions et controverses dans le domaine politique et social, restait quand même un terrain épineux aux organismes qui accordent l’aide. C’est ainsi qu’une nouvelle problématique s’est faufilée à l’horizon, et à laquelle il n’est pas lieu de répondre dans le cadre de notre étude, cette problématique est celle de savoir combien, à qui et quand donner l’aide pour qu’elle s’inscrive dans un contexte favorable à la stabilité politique et économique de la région.

amène à l'idée que le soutien était aux politiques publiques en place, au lieu d'encourager une optique de réforme dans le sens de l'établissement de marchés plus libres et le soutien à un secteur privé encore bien faible. Cette prise de conscience qui s'est confirmée durant les années 90 a pourtant des racines qui datent d'avant l'invasion du Koweït. D'ailleurs, le Koweït avait proposé à l'Assemblée Générale de l'ONU, un plan pour la réduction de l'écart entre les nations riches et les nations pauvres⁽⁹⁾.

Malgré la récession des années 80, le CCG est resté une des organisations qui a le plus favorisé l'aide à l'étranger, surtout dans le Monde Arabe et Islamique. Après la libération du Koweït, les Etats du CCG avaient l'intention de former un fond de solidarité avec les nations les plus pauvres de la région, dans le but d'assister ces Etats dans leur relance économique.

Les principaux pays qui bénéficièrent de cette action furent la Syrie et l'Egypte, sans oublier que dans son fond, l'idée d'une telle aide était ouverte à tous les pays de la région, même ceux qui pendant la seconde guerre du Golfe ont soutenu l'Irak.

L'avantage de la période qui a suivi la libération a été celui de rendre plus institutionnalisées les relations des les pays du Golfe, en l'occurrence ceux du CCG, avec les pays de la Coalition Occidentale. A travers cette institutionnalisation, la route était ainsi déblayée pour de telles relations, non seulement aux pays du Golfe, mais aux pays moyen-orientaux dans un sens plus général.

Le premier pays à profiter de cette tendance à la solidarité a été l'Egypte. Il est à noter qu'un grand nombre de travailleurs égyptiens avaient pris la fuite de l'Irak après les événements, ces

Les ambitions américaines s'inscrivaient donc sous cet angle d'analyse. La volonté américaine était ouvertement celle de transformer le visage de la région, en encourageant la libéralisation des marchés, en soutenant les investissements et en aidant à l'établissement de politiques économiques plus libérales. Cette tâche annoncée par le Secrétaire d'Etat Baker devant le Congrès US le 11 février 1991⁽⁸⁾ n'était pas assignée simplement aux Etats-Unis, mais aux efforts conjugués de la présence de la Coalition Occidentale dans la région, et de sa capacité à assister les différents programmes de développement économiques prévus par les gouvernements locaux.

La mission était d'user, selon James Baker, des ressources internes et externes à la région pour aboutir à une libéralisation progressive des régimes économiques, ce qui aura pour effet de relancer la croissance.

Il est enfin à remarquer que les pays du Moyen-Orient ont, par leur politique stato-centrique dans le sens économique du terme, empêché le développement de secteurs privés compétents et concurrentiels qui auraient énormément aidé ces pays à effectuer une transition démocratique que ce soit au niveau de la société civile, ou celui des régimes politiques.

Depuis le début des années 90 et la fin du conflit bipolaire, une prise de conscience a eu lieu chez les pays du CCG. Avec la nouvelle donne internationale, surtout dans le domaine économique, l'instauration de secteurs privés dans la région s'avérait être de plus en plus nécessaire. La tendance des pays bénéficiaires de l'aide du CCG était d'utiliser ces fonds pour régler le déséquilibre des la balances commerciales. Cela nous

enregistrée durant les années 80. Ce phénomène s'est traduit par une grande exposition au Koweït International Hotel en juin 1991, où plus de cent compagnies américaines ont étalé leurs produits. Les ventes américaines au Koweït ont atteint, au premier semestre de l'année 1991, presque le triple de leur valeur moyenne des dernières années⁽⁷⁾.

La concentration était surtout à cette époque orientée vers le Koweït, mais les événements de ces deux dernières années avaient créé un rapprochement remarquable entre tous les pays du CCG et les Etats-Unis. Il ne faut pourtant pas se précipiter à l'idée de voir les conditions du marché du Golfe changer en la faveur des Américains, car la concurrence restait accrue, et les Américains, quoique privilégiés, n'avaient pas d'exclusivité.

Après toute la tourmente dans laquelle les relations économiques des Etats-Unis avec le CCG se sont débattues, la période de la libération a donné la certitude au monde entier que, malgré toutes les difficultés, le Golfe reste une région d'intérêts stratégiques pertinents. D'ailleurs, la tendance américaine était celle de voir l'avenir plus prometteur que le passé, surtout que le partenariat était établi sur de nouvelles bases.

Les nouvelles bases dont nous venons d'évoquer résultent d'un contexte international qui échangeait la logique bipolaire contre celle de la prédominance du système Libéral et Démocratique. Cette nouvelle logique impliquait évidemment l'expansion du système de l'économie de marché tant prêchée par les Etats-Unis.

grave des puits de pétrole en feu. Le défi était ainsi, pour cette compagnie, de trouver des partenaires de haute compétence dans le domaine. Les plus qualifiés ont naturellement été les compagnies nord-américaines et canadiennes comme la Red Adair, Boots and Coots. C'est alors que ces compagnies sont parvenues à encaisser des millions de dollars pour le travail dangereux qu'elles effectuaient, sans oublier que c'était l'unique solution qui se posait au Koweït dont les pertes chiffrèrent à 100 millions de dollars par jour suite à cette situation⁽⁶⁾.

Le désastre écologique causé par Saddam Hussein avait ainsi besoin d'une année entière de travail pour commencer à limiter les dégâts. Cependant, après six mois de travail intense, les chargés de cette mission arrivèrent à contrôler le tiers puits de pétrole endommagés. Ce n'est pourtant qu'en novembre 1991 que le dernier puit de pétrole fut éteint. C'était alors un exploit fait par le Koweït de contrôler en huit mois une tâche à laquelle on avait prévu un minimum d'une année, et ce n'est que grâce au «know-how» des sociétés américaines qu'une telle catastrophe a pu être maîtrisée en si peu de temps.

D'autre part, le Koweït avait confié la mission de rénovation et réparation des complexes industriels pétroliers gouvernementaux à la société américaine Bechtel, sans pour autant que les entrepreneurs américains aient l'exclusivité. Il est quand même à remarquer que la plus grosse part de toute cette entreprise incombait à l'avantage des Etats-Unis dans ses deux secteurs public et privé.

Il était normal alors de voir les chiffres du commerce entre le Koweït et les Etats-Unis passer bien au-dessus de la normale

Après les affres subis par le Koweït, il était évident que sa demande en matériaux et produits américains utiles à la reconstruction fut urgente et croissante. Le gouvernement koweïtien en exil, alors installé à Taëf en Arabie Saoudite, avait son bureau de planification de la reconstruction aux Etats-Unis. Après l'invasion irakienne du Koweït, alors qu'un personnel américain composé de presque 500 000 personnes entre civils et militaires fut déployé dans le but de la libération, le gouvernement koweïtien en exil déclara expressément que les Etats-Unis seront la nation la plus favorisée dans l'achat de biens et services utiles à la reconstruction. Bien avant la libération, Koweïtiens et Américains étaient en train de s'entendre sur les modalités à entreprendre, une fois atteint le moment de la reconstruction.

Les efforts ont alors été déployés tous azimuts. La Coalition Occidentale armée est d'abord venue au secours des civils. Des actions de déminage ont été entamées avec une participation très active de la part des Japonais et Allemands⁽⁴⁾. Les ingénieurs de la U.S Army, présents en Arabie Saoudite, étaient chargés de planifier la reconstruction de l'infrastructure : eau potable, centrales électriques, routes et établissements publics endommagés. Dans ce domaine, les contrats ne revenaient pas directement aux firmes américaines, mais, de droit, aux offres les plus avantageuses. Ainsi, à la fin du mois d'août 1990, on était déjà à une valeur de 200 millions de dollars de contrats, et ce chiffre était propice à une nette hausse dans les jours à venir⁽⁵⁾.

Un autre axe de la reconstruction fut celui de la Compagnie Koweïtienne du Pétrole qui devait faire face au problème très

Cette nouvelle donne nécessitait alors une définition plus claire des relations, c'est alors que le Secrétaire d'Etat James Baker avait défini cinq tâches maîtresses :

- Développer de la coopération sécuritaire par de nouveaux accords.
- Empêcher la prolifération régionale des armes conventionnelles et les armes de destruction massive en coopérant étroitement avec les pays du CCG.
- Entamer la reconstruction et le développement de la région après la guerre.
- Déployer tout genre d'efforts dans le but d'arriver à une paix juste entre Israël et les pays Arabes.
- Coopérer dans le but de réduire la dépendance énergétique des Etats-Unis⁽³⁾.

Ces cinq points qui ont pris la tournure d'un plan d'action US, nous poussent à examiner les relations que les Etats-Unis ont entrepris dans la région pendant les années 90, à travers les trois composantes : la coopération économique, la nouvelle équation sécuritaire, et enfin l'étroite coopération pour l'aboutissement à une paix israélo-arabe durable.

A - Une définition plus claire des nouvelles relations économiques:

A partir des années 90, les relations des Etats-Unis avec le CCG s'esquissaient d'une manière différente que par le passé. Trois niveaux sont à citer dans ce cadre : d'abord celui de la reconstruction et du commerce, ensuite celui du développement économique, et enfin celui de la politique énergétique.

iranienne. Cette façon spectaculaire avec laquelle l'Irak a agi n'était pas sans répercussions.

Ce pays s'était alors imposé comme une superpuissance régionale⁽²⁾, sous le regard des Etats-Unis ont vu émerger un «nouveau grand» dans, un pays à grandes capacités militaires dont le leader, Saddam Hussein, a réanimé le souvenir de Gamal Abdel Nasser. Saddam Hussein pensait alors élargir ses desseins, à cet instar, il a lancé, juste après la guerre, l'idée de construire un bloc économique régional, le CCA (Conseil de Coopération Arabe) destiné à tous les pays arabes de la région et surtout la Jordanie, l'Egypte et le Yémen.

D'autre part, les Etats-Unis qui se voyaient jour après jour, s'approcher de la victoire d'une guerre froide, et par conséquent, de leur couronnement comme seule superpuissance internationale, étaient conscients que leurs intérêts vitaux dans le Golfe sont menacés par les desseins du régime baasiste.

En effet, l'Irak fort de son moral de guerrier mais faible dans son économie, avait un potentiel en ressources pétrolières qui lui permettrait d'assurer un redressement bien rapide d'une manière à surprendre la communauté internationale ainsi que son entourage régional.

Ce nouveau contexte dangereux aux yeux de certain avait servi à renforcer les liens de la communauté du Golfe, notamment ceux des monarchies du CCG, avec les Etats-Unis. Il suffit de voir la manière avec laquelle la coalition occidentale, venue libérer le Koweït, a été accueillie. Cette région dans laquelle on ne manquait pas l'occasion de brûler le Drapeau américain, a vu des arabes acclamer les Etats-Unis et son Président.

l'occasion historique pour affirmer son rôle phare dans le Golfe et au Moyen-Orient sans aucune concurrence de la part d'autres Etats.

Cette affirmation de puissance de la part de l'Arabie Saoudite a profité de trois atouts principaux : le premier est celui de la religion (l'Arabie Saoudite étant avec l'Egypte le lieu de référence de l'Islam sunnite). Le second est d'ordre économique, l'Arabie Saoudite étant le «mega-réservoir» de pétrole de la région, elle possédait donc la clé de l'économie régionale et internationale pétrolière au niveau de l'offre et de la demande, et par conséquent au niveau du prix du pétrole et ses variations. C'est dans cette optique que nous pouvons ainsi situer l'ampleur du rôle de l'Arabie Saoudite en tant que décideur principal au sein du CCG.

Enfin, le dernier atout reste l'axe américano-saoudien, les Etats-Unis ayant abandonné l'Iran, ils se sont tournés vers l'Arabie Saoudite comme allié potentiel dans la région, dans le but de préserver leurs intérêts économiques pour ne plus jamais tomber dans les affres des conséquences de la première crise pétrolière de 1973.

Cependant, la fin de la guerre irano irakienne a réussi à introduire un nouveau facteur stratégique qui a réussi à bouleverser la vocation du Royaume wahhabite dans la région. Il s'agit du rôle que l'Irak entendait jouer sur la scène arabe après sa victoire contre la République islamique.

Le régime de Bagdad, vainqueur de la première guerre du golfe, l'avait achevée d'une manière inattendue par une sorte de blitzkrieg qui a presque totalement détruit la machine de guerre

Pour mieux comprendre les relations des Etats-Unis avec les monarchies du CCG, nous commencerons par l'examen de la situation dans la région depuis la fin de la guerre irano-irakienne qui a pris fin en 1988, et qui a inauguré les relations post guerre froide des pays de la région avec la nouvelle superpuissance. Ensuite, notre étude se situera à un autre niveau, celui de la nouvelle trame de relations sous l'émergence du facteur terroriste, pour finir en concluant sur l'avenir des relations Arabo US après le séisme que représente l'invasion de l'Irak.

I – Relations économique-stratégiques post guerre froide


Pour commencer, il est à noter qu'à la fin du conflit entre l'Iran et son voisin l'Irak, suite à ces huit années de guerre, la dette cumulée de l'Irak s'était élevée à presque 60 milliards de dollars américains répartis comme suit : 35 milliards à l'Arabie Saoudite et au Koweït, 15 milliards à l'URSS, 6 milliards à la France ; et cela sans parler des dégâts matériels de cette guerre qui ont été estimés fin 1986 à 400 milliards de dollars dont 180 à l'Iran et 120 à l'Irak. Ce chiffre s'est élevé à 500 milliards entre 1987 et 1988⁽¹⁾.

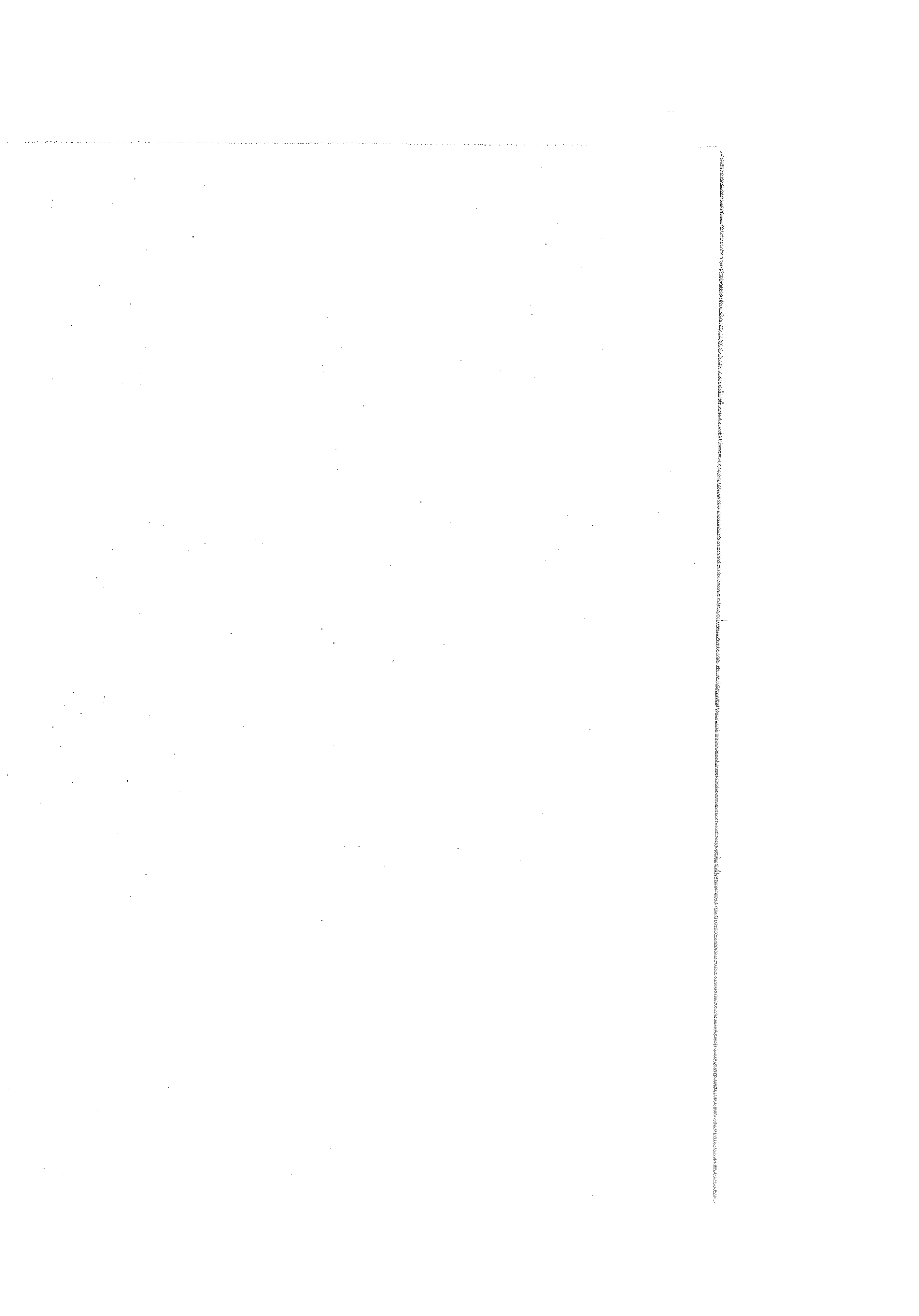
Une autre conséquence importante est celle du repli de deux grands Etats de la région, en l'occurrence l'Iran et l'Irak, de la scène politique du Golfe à cause de leur conflit qui a duré huit ans. Par scène politique, nous entendons la politique régionale en général qui a surtout été déterminée par le CCG et ses pays membres, ce qui a donné à l'Arabie Saoudite l'avantage de saisir

Les relations des Etats-Unis avec les pays du CCG sous la nouvelle équation internationale

Bachir El-KHOURY

Introduction

 Les relations des Etats-Unis avec les pays du CCG ont pris, pendant les années 90, une tournure différente de celle des deux décennies qui ont précédé. Pour comprendre ce changement il faudra mettre l'accent sur deux facteurs. Le premier est régional, il se traduit par l'importance des années 1988 à 1990 qui ont connu l'essor de l'Irak après sa victoire de la première guerre du Golfe, tandis que le second est international, et se concrétise par l'ampleur du nouveau statut international que les Etats-Unis ont acquis depuis l'effondrement du bloc Est en Europe, en passant par l'éclatement de l'URSS deux années plus tard, jusqu'à arriver aux conséquences dévastatrices du 11 septembre 2001 qui ont, par leurs effets, balayé tout un ordre géopolitique établi, en jetant les jalons d'une nouvelle ère qui suscite une multitude d'interrogations vu la complexité de l'interaction qui existe entre les enjeux régionaux qui sont de taille tels que l'avenir de l'Irak et l'issue du conflit israélo-palestinien



Lebanese Administrative Reform Experience from 1992 to 2002

6. Lebanese Parliament. Prime Minister Hariri in his Ministerial Speech before the Parliament. 18th Legislative Cycle, Second Extra-Ordinary Session, Minutes of the Second Meeting, Parliamentary Record, 5 July 1995: 503.
7. Parliamentary Record. 18th Legislative Cycle, Second Ordinary Session, Minutes of the Third Meeting, 28, 30 October 1995: 1164.
8. Lebanese Parliament. Prime Minister Hoss, 19th Legislative Cycle, First Extra-Ordinary Session, Minutes of the First Meeting, Parliamentary Record, 1-3 February 2000: 213.
9. Parliamentary Record. 19th Legislative Cycle, First Ordinary Session, Minutes of the Third Meeting, 9-11 May 2000: 933-935.
10. These conclusions were part of a CSB report to the Council of ministers regarding the result of the application of Decree 5240/2001 which requested that the CSB starts the process of surveying the number of overstaffed employees in public sector. A summary of the report was published in the daily Annahar by journalist Rita Sfeir on 1 February 2002.

Reference

1. For a detailed description of the impact of the War on the Lebanese civil service, see:
 - Adnan Iskandar. *Administrative Reform in Lebanon: Issues and Priorities.*: American University of Beirut / John F. Kennedy School of Government, 1993.
 - Civil Service Board, 1993 Civil Service Board Work Progress Annual Report, published in a special attachment to the Lebanese Official Gazette, V. 25 (Beirut, 1994), 3-67.
 - Civil Service Board, 1994 Civil Service board Work Progress Annual Report, published in a special attachment to Lebanese Official Gazette, V. 37, (Beirut, 1995), 3-96.
 - Hassan Shalaq. *Administrative Reform in Lebanon.* Ph.D. Dissertation, Lebanese University, 1989.
 - Hassan Shalaq. "Seven Dilemmas Facing the Just State." *Al-Liwaa* (Beirut), 24, 26, 31 July and 7, 14, 17, 21, 24, 28, 31 August and 4, 7 September 1990.
 - Hassan Shalaq. *Conference for Reconstruction of Lebanon: Priorities and Obstacles, Public Administration Sector.* Beirut, 1991.
 - International Bank for Reconstruction and Development. *Lebanon: Administrative Rehabilitation Project.* Washington DC: 1995.
 - Maroun Kisirwani and William Parle. "Assessing the Impact of the Post Civil War Period on the Lebanese Bureaucracy: A View from Inside." *Journal of Asian and African Studies* 22 (1987): 17-32.
 - Randa Antoun. "The Impact of the War on the Lebanese Administration: A Study in Administrative Disruption." Ph.D. Dissertation, University of York, 1989.
 - United Nations Development Program. *Human and Institutional Development in Lebanon.* A special Report prepared according to an agreement between Lebanese Government and UNDP, by David Knox. Beirut, 1992.
1. Parliamentary Record. 18th Legislative Cycle, First Extra-Ordinary Session, Minutes of Second Meeting, 2 February 1993: 130.
2. Parliamentary Record. 18th Legislative Cycle. First Extra-Ordinary Session, Minutes of the Second meeting, 2 February 1993: 138.
3. Parliamentary Record. 18th Legislative Cycle, Second Extra-Ordinary Session, Minutes of the First Meeting, 9-10-11 July 1996: 1139-1148.
4. Parliamentary Record. 18th Legislative Cycle, Second Extra-Ordinary Session, Minutes of Second Meeting, 13, 14 July 1994: 1540.
5. Parliamentary Record. 18th Legislative Cycle, First Extra-Ordinary Session, Minutes of First Meeting, 23, 24, 25, 26 January 1995: 4.

“The Text of the Reform Paper,” Assafir (Beirut), 27 November 1997.

United Nations Development Program. Human and Institutional Development in Lebanon. A special report prepared according to an agreement between the Lebanese Government and UNDP, by David Knox. Beirut, 1992.

United Nations Development Program, United Nations Development Assistance Framework for Lebanon (UNDAF), a report prepared by Yves de San, UN Resident Coordinator in Lebanon. Beirut, 2001.

Shalaq, Hassan. "Conference for Reconstruction of Lebanon: Priorities and Obstacles, Public Administration Sector." Civil Service Board. Beirut, 1991 (In Arabic).

Sfeir, Rita. "Recommendation to Abolish 5,000-6,000 Vacant Positions," *Annahar* (Beirut), 28 August 1999.

_____, "The Overstaffing Statistic is Coming to an End: 4500 is the Number, Excluding Public Teachers and Security Forces," *Annahar* (Beirut), 18 October 2001.

_____, "The Overstaffed are 5001, Most of which are From the Ministry of Information. State Apparatus Has Turned into a Tool to Absorb Unemployment on the Expense of Public Treasury," *Annahar* (Beirut), 1 February 2002a.

_____, "New Draft Bill for Public Agencies before Council of Ministers: Dropping the Control of Civil Service and Tutelage Authority in Certification of Bids," *Annahar* (Beirut), 7 February 2002c.

"Starting of the One Month Interval in Which Employees Could Come Forward With their Resignations," *Annahar* (Beirut), 6 March 1993a.

"The First Decision of the Consultative Council to Revoke the Suspension of Two Professors at Lebanese University," *Annahar* (Beirut), 18 February 1994.

Parliamentary Record.18th Legislative Cycle, Second Ordinary Session, Minutes of the Third Meeting, 28, 30 October 1995.

Parliamentary Record.18th Legislative Cycle, Second Extra-Ordinary Session, Minutes of the First Meeting, 9-11 July 1996.

Parliamentary Record.19th Legislative Cycle, First Extra-Ordinary Session, Minutes of the Second Meeting, 19,20 February 1997.

“Referring the Immunity Suspension Bill to the Parliament,” Assafir (Beirut), 27 November 1993a.

“Relieving from Duty of 19 Directors General and Directors and Members of Boards of Directors,” Assafir (Beirut), 8 January 1999.

Salem Paul. “Two Years of Living Dangerously: General Aoun and Precarious Rise of Lebanon’s Second Republic.” Beirut Review, no 1 (Spring 1991); available at www.lcps-Lebanon.org.

Shalaq, Hassan. “Administrative Reform in Lebanon.” Ph.D. Dissertation, Lebanese University, 1989 (In Arabic).

Shalaq, Hassan. “Seven dilemmas facing the Just State.” Al-Liwaa (Beirut), 24, 26, 31 July and 7, 14, 17, 21, 24, 28, 31 August and 4, 7 September 1990.

Narkonmaa (1995). "The Reconstruction of Lebanon." The Third Nordic Conference on Middle Eastern Studies. Ethnic encounter and culture change

Joensuu, Finland, 19-22 June 1995. In Google [database online] 2003 [cited 5 November 2002]. Available from www.hf.uib.no/smi/paj/norkonmaa; INTERNET.

Norton, A.R. "Lebanon after Taif; Is the Civil War Over?" *Middle East Journal* 45, no 3 (1991): 466.

Office of Minister of State for Administrative Reform. National Administrative Rehabilitation Program (NARP 1). A special report prepared in cooperation with United Nations Development Program/Lebanon Office, by Gerard Boucharain. Beirut, 1994.

Parliamentary Record. 18th Legislative Cycle, First Extra-Ordinary Session, Minutes of Second Meeting, 2, 11 February 1993.

Parliamentary Record. 18th Legislative Cycle, Second Extra-Ordinary Session, Minutes of Second Meeting, 13-14 July 1994.

Parliamentary Record. "The report of the Finance and Budget Committee," 18th Legislative Cycle, First Extra-Ordinary Session, Minutes of First Meeting, 23-26 January 1995.

Parliamentary Record. 18th Legislative Cycle, Second Ordinary Session, Minutes of Second Meeting, 15 October 1995.

Lebanese Parliament. MP Mosbah El-Ahdab. Parliamentary Record. 19th Legislative Cycle, First Extra-Ordinary Session, Minutes of the First Meeting, 10, 11 February 1999.

Lebanese Parliament. MP Botros Harb. Parliamentary Record. 19th Legislative Cycle, First Ordinary Session, Minutes of the Second Meeting, 26, 27 May 1999.

Lebanese Parliament. MPs Ahmed Fatfat, Mohsen Daloul, Kamil Ziedeh. Parliamentary Record. 19th Legislative Cycle, Second Extra-Ordinary Session, Minutes of the First Meeting, 12-15 July 1999.

Lebanese Parliament. Prime Minister Salim Hoss in the Budget discussion session. Parliamentary Record. 19th Legislative Cycle, First Extra-Ordinary Session, Minutes of the First Meeting, 1-3 February 2000.

Lebanese Parliament. MP Pierre Dakdash. Parliamentary Record. 19th Legislative Cycle, First Extra-Ordinary Session, Minutes of the First Meeting, 1-3 February 2000.

MacKinnon, Colin. "Lebanon: Poised for a Massive Reconstruction Undertaking." Washington Report on Middle East Affairs (January 1994): 13-15.

Mansour, Albert. *The Coup Against Taif Agreement*. Beirut: Dar Al-Jadid, 1993 (In Arabic).

Model to Energize Public Sector,” *Assafir* (Beirut), 27 February 2002.

Kisirwani, Maroun and William Parle. "Assessing the Impact of the Post Civil War Period on the Lebanese Bureaucracy: A View from Inside." *Journal of Asian and African Studies* 22 (1987): 17-32.

Kisirwani, Maroun. 1995. *The Rehabilitation and the Reconstruction of Lebanon*. In American University of Beirut Press [electronic bulletin board]. Beirut, Lebanon [updated 3 August 2000; cited 5 November 2002]. Available from www.aub.edu.lb/projects/pspa/kisirwani; INTERNET.

Krayem, Hassan. 1995. *The Lebanese Civil War And the Taif Agreement*. In American University of Beirut Press [electronic bulletin board]. Beirut, Lebanon [updated 3 August 2000, cited 6 April 2003]. Available from www.almashriq.hiof.no/ddc/projects/pspa/conflictresolution; INTERNET.

Lahoud, Emile. "The Oath Speech," The Lebanese President's speech before the Lebanese Parliament. Beirut, 24 November 1998. In *Assafir* (Beirut), 25 November 1998a.

Lebanese Parliament. Prime Minister Hariri in his Ministerial Speech before the Parliament. 18th Legislative Cycle, Second Extra-Ordinary Session, Minutes of the Second Meeting, Parliamentary Record, 5 July 1995: 503

Hariri, Rafic. "Ministerial Speech." The Lebanese Prime Minister's speech before the Lebanese Parliament. Beirut, 30 October 2000. In Assafir (Beirut), 31 October 2000.

"Hariri Demands the Establishment of Committees to Reconsider the Administrative Structures of Civil Service Administrations as well as Their Cadres," Annahar (Beirut), 9 April 2002b.

Hoss, Salim. "Ministerial Speech". The Lebanese Prime Minister's Speech before the Lebanese Parliament. Beirut, 14 December 1998. In Assafir (Beirut), 15 December 1998.

International Bank for Reconstruction and Development. Lebanon: Administrative Rehabilitation Project. Washington DC: 1995. In Ghaziri, Nisrine. Institutional Development Assistance in Post-war Lebanon: Present Efforts and Prospective Achievements. American University of Beirut, 1997: 76.

Iskandar, Adnan. Administrative Reform in Lebanon: Issues and Priorities. American University of Beirut / John F. Kennedy School of Government, 1993.

Khalil, M. Confessionalism and the Constitutional System in Lebanon. Beirut: Al-Dar Al-Jami'yya, 1992 (In Arabic).

Khashan, Fares. "The Overstaffing Committee Turns into a Comprehensive Reform Committee. Hariri Adopts the Italian

Council for Development and Reconstruction. 1996. 1996 Progress Report. [Electronic bulletin board]. Beirut, Lebanon [cited 5 November 2002]. Available from www.cdr.gov.lb/progressreport/1996; INTERNET.

Council for Development and Reconstruction. 2002. What is CDR? [Electronic bulletin board]. Beirut, Lebanon [cited 5 November 2002]. Available from www.cdr.gov.lb/cdr/whats.htm; INTERNET.

“Draft Bill for Contracting Before the Council of Ministers; Examination through Civil Service Board and Compensation for Terminated Employees,” *Annahar* (Beirut), 8 April 2002a.

European Commission. 2002. “Lebanon: Country Strategy Paper: 2002-2006, Euro-Med Partnership.” [Electronic bulletin board]. Brussels, Belgium [cited 2 December 2002]. Available from www.europa.eu.int/com/external-relations/Lebanon/csp; INTERNET.

Hariri, Rafic. “Ministerial Speech.” The Lebanese Prime Minister’s speech before the Lebanese Parliament. Beirut, 9 November 1992. In *The Consulting Center for Studies and Documentation. “Administrative Reform in Lebanon.”* Beirut, 1996: 46-7.

Hariri, Rafic. “Ministerial Speech.” The Lebanese Prime Minister’s Speech before the Lebanese Parliament. Beirut, 20 November 1996. In *Assafir* (Beirut), 21 November 1996.

Bibliography

“Administrative Purging File Closed and the Files of Some Directors General May be Re-opened later,” *Annahar* (Beirut), 3 December 1993b.

Ali, Rana. “The Role of the Lebanese Civil Service Council in Personnel Administration.” Master’s thesis, American University of Beirut, 1996.

Antoun, Randa. “The Impact of the War on the Lebanese Administration: A Study in Administrative Disruption.” Ph.D. Dissertation, University of York, 1989.

Baaklini, Abdo. *Legislative and Political Development, Lebanon, 1842-1972*. Durham: Duke University Press, 1976.

Civil Service Board, 1993 Civil Service Board Work Progress Annual Report, published in a special attachment to *Lebanese Official Gazette*, V.25, (Beirut, 1994), 3-67.

Civil Service Board, 1994 Civil Service Board Work Progress Annual Report, published in a special attachment to *Lebanese Official Gazette*, V.37, (Beirut, 1995), 3-96.

Civil Service Board, 2000 Civil Service Board Work Progress Annual Report, available at www.csb.gov.lb/annual-reports/2000.

the minister concerned and the approval of CSB. The former is then given a Grade I salary; else, in case the employee's contract is not renewed or he doesn't get transferred to the permanent cadre, the contract is considered expired without the need to issue any legal script or executive decision;

Second: For candidates who are employees: They are appointed in Grade I cadre...

Article 4: The provisions of this law are applied to the heads of decision-making authorities (Boards of directors) and the heads of executive authorities (Directors and Director Generals) in public agencies. The following corps are exempted from this law: Judiciary, GDC, Presidents of CSB, CIB, and members of CSB and CIB commissions, Governor and deputy Governors of Central Bank, Directors of security forces, Director of NSSF, members and Director of the Committee of Control over Banks, and the academic institutions. Also exempted from appointment by contract are the foreign service employees, and security corps;

Article 6: The Council of Ministers is authorized to provide expenditures for the expenses of the application of this law; these expenses are covered by a decree issued by the Council based on the suggestion of the Minister of Finance;

Article 7: When needed, the details of the application of this law are determined by decrees issued by the Council of Ministers based on the suggestion of the Prime Minister;

Article 8: This law becomes effective as soon as it is published in the Official Gazette.

Source: (Sfeir 2002b).

Appendix F

Suggestion to Appoint First Grade Employees

Article 1: Taking into consideration the general requirements for appointment in public service...the Council of Ministers can, after getting the opinion of CSB, appoint to vacant positions in Grade I or its equivalent, employees from outside the permanent cadre who have higher education and university degrees, providing that they are not younger than thirty years and not older than fifty two at the date of appointment, and that the number appointed from outside the cadre does not exceed two thirds of the positions of the cadres. Priority is given to those whose diplomas or degrees are closest to the specialization required on job;

Article 2: The individuals mentioned in Article 1 are to be selected according to the following mechanism:

Paragraph 1: Applications for the job are submitted to CSB attached to necessary legal documents required for applying;

Paragraph 2: CSB then examines the applications to make sure that the candidates meet the requirements for the job, and disregards candidates who do not satisfy such requirements. It submits the remaining applications to a committee whose role is next determined;

Paragraph 3: A committee is formed that is constituted of: President of CSB, President of GDC, Director of DRG and three other people to be appointed by a decree to be issued by the Council of Ministers based on the suggestion of the Prime Minister; CSB proposes the functioning mechanism of this committee to the Council of Ministers which would then certify it;

Paragraph 4: The above mentioned committee examines the applications referred to it by CSB, and any other applications proposed by the minister concerned, and it conducts interviews with the candidates, and when needed written examinations, to get to know their educational qualifications and their competence to assume the position they are applying to;

Paragraph 5: The committee makes its decisions by a two-thirds majority vote, and it then submits the Council of Ministers a report that includes an evaluation of the candidates according to the exams they have undergone.

Article 3: The Council of Ministers appoints Grade I employees from among those candidates "or other candidates" who satisfy the legal requirements, according to the following principles:

First: For candidates who are not current employees: These candidates are appointed according to a contract which has a maximum time limit of five years, which is renewable. This contract is approved by the Council of Ministers according to a decree issued by the Council. At the end of the time limit, the contract could be renewed by the same way, or the Council could position the employee in the permanent cadre according to a decree based on the suggestion of

Article 15: Every past contract or hiring of temporary employees which had taken place without the acceptance of the Council of Ministers and CSB is considered nullified starting from the day this decree becomes effective;

Article 16: All civil service units and public agencies and municipalities should stop hiring temporary employees and contractual employees starting from the date this decree becomes effective until the conclusion of the process of reassigning the overstaffed employees, except in the necessary situations which are decided by the Council of Ministers after "taking into consideration" the opinion of the CSB;

Article 17: This decree becomes effective as soon as it is published in the Official Gazette.

Source: (Al-Mustakbal 2001)

Institute for Administration and Development (NIAD), the rules of which are to be decided by CSB;

Article 9: The overstaffed employees would get their salaries from CSB after securing the funds needed until they are re-assigned to civil service positions or public agencies or municipalities that need them according to the provisions of this decree and according to lists prepared by the administrative unit to which they belong on the date in which this decree becomes effective, or until they reach retirement age or until their services are terminated for any other reason;

Article 10: Every civil service administration or public agency or municipality that proves its need for contractual or temporary employees according to the provisions of this decree, should submit to the CSB an application in which it (the administrative unit) shows the kind of contractual employee it needs and the necessary qualifications as well as the educational and technical requirements that are needed. It should also specify the location of the workplace and documents showing that the funds for this position are available. CSB could ask the DRG to run an immediate investigation regarding the needs of the administrative unit submitting such an application;

Article 12: The following procedures are to be followed when reassigning overstaffed employees:

Paragraph 1: If the overstaffed employee is a temporary employee, he is reassigned according to a decision made by the President of CSB, after the agreement of the commission of CSB, to the unit which declared its need for employees;

Paragraph 2: If the overstaffed employee was contractual, he is reassigned according to a decision of the CSB commission, providing that his situation be settled according to an agreement with the unit to which he is moving, after the acceptance of CSB;

Paragraph 3: The person reassigned would get his salary from the unit to which he was reassigned, and he gets the same salary that he was getting in his previous work, and he keeps the right to join the National Social Security Fund (NSSF) if he was a member of it in his previous job. The administrative unit to which the new employee is reassigned should pay its due share of money to NSSF. As for employees who were not subscribed to SSF, the legal provisions concerning the obligation to subscribe are applied to them;

Paragraph 4: If the employee refused to join the new work station assigned to him, his services are terminated by a decision of the CSB commission, and his compensation is provided according to legal provisions;

Article 13: If the temporary or the contractual employee decided to resign, he gets, in addition to his retirement compensation, a raise which is equivalent to one month's salary for every three years in service. The employee cannot use this option, however, if he's in his last year of service;

Article 14: The provisions of this law are applicable to all civil service jobs, public agencies, and municipalities even those that are not under the control of CSB. Any person or agency that breaches the provisions of this decree would be held responsible;

Appendix E

Executive Decree to Determine the Overstaffed Positions and Settle Their Condition (Decree Number 5240/2001)

Article 1: Executive Decree Number 11921/98 is abolished;

Article 2: It is considered as overstuffed:

Paragraph 1: All temporary employees in civil service and public agencies and municipalities in case the legal time according to which they were hired was over without being renewed, [temporary employees most of the time are hired for a specific time];

Paragraph 2: Contractual employees within the Ministry of Information and the rest of civil service by the date this decree becomes effective;

Paragraph 3: Daily workers in all civil service posts and public agencies and municipalities;

Paragraph 4: Temporary employees whose number exceed the number of available positions in cadres (for temporary employees) in civil service, public agencies and municipalities;

Article 3: In a time interval of two months of the date this decree becomes effective, every administrative unit of the civil service or public agencies or municipalities should determine the names of overstuffed employees. A list of these names is to be prepared.

Article 4: [contains details about the format and content of the list]

Article 5: The list is to be certified and sent to the Director General or the Grade II employee who is the highest within the administrative hierarchy before the minister, and he/she in turn, sends it to the CSB in a sealed envelope;

In case any administrative unit did not send this list, CSB would ask CIB or the DRG to conduct an investigation about the unit's need for employees whatever their rank is, in order to determine the number of overstuffed positions;

Article 6: CSB would then determine the practical need for the names resulting from articles 3,4 and 5 and it can, for this purpose, conduct the necessary investigation in the way it sees fit in every civil service administration or public agency or municipality according to the provisions of this decree;

Article 7: The Directorate of Training within CSB would create a file for each employee included within the provisions of this decree that includes his employment status, qualifications, experiences, and all the information about the position or place to which he could be assigned according to lists sent by administrative units about their needs;

Article 8: The employees included in the provisions of this decree are put into the custody of the CSB where they are assigned to civil service positions, public agencies, municipalities or public schools, on a need basis and according to a study by the DRG about these needs. CSB could also run training sessions in the National

public agencies or municipalities according to the latter's need;

Article 10: The overstaffed employees keep receiving their salaries from the administrative unit in which they used to work until they are assigned to a different administrative unit or until they reach their retirement age, unless their services are terminated at their demand;

Article 11: Every administrative unit which proves, according to legal texts, its need for temporary employees and contractual employees, should submit to the CSB an application in that concern indicating the job of this employee and the educational and technical qualifications demanded for the post, as well as the place of work for the employee. The administrative unit should also indicate to CSB the availability of funds to hire such an employee;

Article 12: The "Overstaffing Office" within the CSB prepares lists of people who meet the qualifications specified in the application sent to it and who live in places close to the administrative unit concerned, and then submits these lists to the President of CSB, who in turn discusses it with CSB commission, to make the right decision about it and inform the unit that applied;

Article 13: The reassigned employee receives his new salary from the administration to which he was re-assigned providing that he/she keeps the same salary as in the previous job. The employee also preserves his right to join the National Social Security Fund (NSSF), even if employees in the new administrative unit are not subscribers to this fund. As for those who weren't subscribers of NSSF, legal texts regarding the obligatory subscription to NSSF are applied to them; if the employee refused to assume his new job, his services are terminated by a decision of the CSB and his retirement compensation is paid to him according to legal texts;

Article 14: If the temporary or contractual or daily employee who is considered a part of the "overstaffed" wishes to terminate his/her service, he/she is given, in addition to his compensation, a raise which is equal to one month salary for every three years of service within a maximum limit of six months pay. Employees however, cannot use this right if they are in their last year before retirement;

Article 15: The articles of this law are applied to all civil service administrations, public agencies, and municipalities, even those which are not under the control of CSB; any breach to this law would cause the person responsible liable to disciplinary action;

Article 16: Every contract or hiring of daily or temporary employees which takes place without the agreement of CSB is considered nullified starting from the date this decree becomes effective.

Article 17: This decree becomes effective as soon as it is published in the Official Gazette.

Appendix D

Executive Decree Determining the Number of Overstaffed Employees and the Way to Settle their Status (Number 11921/98)

Article 1: It is considered overstuffed: 1- All vacant positions in every administrative unit on the date in which this decree becomes effective, if the administrative unit concerned did not suggest any reorganization which should in turn be referred to CSB and DRG within a six months period of the date of implementing this decree; 2- All temporary employees in the civil service, public agencies and municipal units; 3- All contractual employees who are contracting for a job which already exists in the cadre with the exception of those contractual jobs realized by law.

4- All daily employees are hired on a daily basis and they stay forever in many administrative units]

Article 2: In a time period not exceeding three months after this decree becomes effective, every administrative unit or municipality should indicate the names of the employees and contractors and daily workers which it considers as overstaffing their positions, and it (administrative unit) can use the help of the DRG to determine its needs;

Article 3: According to Articles 1 and 2, every civil service unit or public agency or municipality should come up with a final list including the names of people who are considered as overstaffing this administration and it has to inform them about this list;

Article 4: [This article describes the format of the list and the information it should include about every employee.]

Article 5: This list is certified and sent by the head of the administrative unit whether it be a Director General, Director of public agency or head of municipal council, to the CSB in a sealed envelope on which it is typed "overstaffed positions"

Article 6: Every civil service administration or public agency or municipality, whether it is under the control of CSB or not, should send to the CSB a list of contractual employees and consultants, and this list should include the details mentioned in article 4 of this decree;

Article 7: A special office in the CSB is created called the "Overstaffing Office." This office has the responsibility of receiving the overstaffing lists sent by different departments, and [organizing the names in a way that information could be easily accessed];

Article 8: If any administrative unit, whether in civil service or in public agencies or in municipalities, failed to meet these objectives, CSB has the right to ask CIB or DRG to run an immediate investigation to determine the real needs of the administrative unit concerned, whatever the ranks or positions of the people working in this unit;

Article 9: The overstuffed employees could be re-distributed to civil service or

Lebanese Administrative Reform Experience from 1992 to 2002

include temporary employees appointed after that date.]		
Article 2: This law becomes effective as soon as it is published in the Official Gazette.	Article 1-Heading 2: The quality and the responsibilities of the positions to be filled should be taken into consideration while determining the content of the exams mentioned in this law.	No change
	Taking into consideration Legislative decree number 114/1959 [law establishing CSB] the articles of this law are also to be applied to civilian employees attached to [the security corps] pending that security corps are responsible for the organization of exams to fill their vacant positions.	No change
	No change This law becomes effective as soon as it is published in the Official Gazette.	No change

Source: Parliamentary Record. 18th Legislative Cycle, Second Ordinary Session, Minutes of Second Public Meeting, 15 October 1995: 1192-1204.

Appendix C

Law Allowing Temporary and Permanent Employees to Get to Vacant Positions in Civil Service Cadres through Competitive Examinations

Justification:

In order to deal with the vacancies problems within the civil service, and in order to allow all citizens an equal chance to apply for a civil service job through competitive examinations according to their specializations and competence, and in order to lessen the burden on the public treasury and to give temporary employees the chance to get into the permanent cadres of the civil service with all that that provides regarding security and confidence in their future, the Cabinet has prepared this law and it hopes that the Parliament approves it.

Cabinet Version	Administration and Justice Committee Modifications	Parliament's Final Version
<p>Article 1: The Council of Ministers can, for one time only, fill the vacancies in some administrative and technical posts within civil service administrative units through a competitive exam which is conducted for temporary and permanent employees according to articles 19-24 of the Legislative Decree 58 dated 15/12/1982. [Decree 58 allowed for temporary employees appointed before 15/12/1982 to participate in competitive examinations to fill vacancies in the cadres; the proposed law allows for the extension of Legislative decree 58 to</p>	<p>Article 1-heading 1: No change</p>	<p>Article 1: The Council of Ministers can, for one time only, fill the vacancies in some administrative and technical posts within civil service administrative units through a competitive exam which is conducted for temporary and permanent employees as well as contractual employees in the Ministries of Communication and Culture and Higher Education, according to articles 19-24 of the Legislative Decree 58 dated 15/12/1982</p>

Appendix B

Retiring Employees Law

Justification:

Since the General Disciplinary Council (GDC) had already decided that “tens” of employees referred to it were innocent, and since the Conseil d’Etat has decided to revoke “hundreds” of decisions to terminate the services of employees, and since the Parliament saw that the procedures followed to implement laws 199/93 and 200/93 were not “right nor just,” and since it was shown that the resignations of employees, that

were submitted only 20 days before the end of the 9 months deadline, were not submitted in an atmosphere of free decision and action, it saw that it had to protect the principles of justice and right to self defense as well as those of public interest in administrative units, and thus it decided to send this bill to the public session hoping that the latter would discuss and approve it in the first session it convenes.

Article 1: The employees in civil service as well as public agencies and municipalities, who voluntarily resigned within the period falling between 1/11/1993 and 4/12/1993, are granted the right to withdraw their resignations. The application for withdrawal is submitted to the administrative unit in which the employee used to work. This right to withdraw is only valid for 15 days after this law becomes effective. The application should be accompanied by a certified check to Lebanese Treasury the amount of which is equal to the retirement compensation that the employee had received as a result of his resignation.

- As soon as the resignation withdrawal application is registered in the administrative unit, the retired employee is considered back in service.

- The administrative unit can, if it sees fit, use its right to refer the employee to the Disciplinary Council. It has a deadline of two months after this law becomes effective to perform this referral.

- [In case of referral to Disciplinary Council], the employee is subject to all legal procedures that are followed when any employee stands before the Disciplinary Council.

- The period between the resignation and the withdrawal of this resignation is not counted in the employee’s time of service within the administration.

Article 2: This law becomes effective as soon as it is published in the Official Gazette.

Source: Parliamentary Record. 18th Legislative Cycle, Second Extra-Ordinary Session, Minutes of the First Meeting, 9-10-11 July 1996: 1139-1148.

Article 8: This law becomes effective as soon as it is published in the Official Gazette.	No change	Article 8: The Council of Ministers can spend the money necessary for heading 2 of article 2 by an executive decree at the suggestion of the Minister of Finance. No change
---	-----------	--

Source: Parliamentary Record. 18th Legislative Cycle. First Extra-Ordinary Session, Minutes of the second and third meetings, 2 and 11 February 1993: 128-218.

Lebanese Administrative Reform Experience from 1992 to 2002

and they are not above 50 years. They become permanent as soon as they are appointed.	above 50 years. They become permanent as soon as they are appointed. Heading 2: The Council of Ministers can also appoint in Grade II employees from outside the cadre pending that they are not above 50 years and that their number does not exceed 50% of the vacant positions in the cadre. They become permanent as soon as they are appointed.	above 44 years. They become permanent as soon as they are appointed. No change
	Heading 3: The Council of Ministers can also appoint employees in Grade I and Grade II from the Professors at the Lebanese University pending that their service years in the university are accounted for.	No change
	Heading 4: The Council of Ministers can also appoint in Grade III employees from Grade IV, and in Grade II employees from Grade III pending that it takes into consideration the legal requirements of moving from one grade to another with exception of the age requirement.	No change
Article 7: The details of implementing this law are determined, when needed, by executive decree in the Council of Ministers.	No change	No change

<p>Article 3-Heading 3: The committee examines the employee's file referred to it by the minister after the acceptance of the Council of Ministers, or by the Council of Ministers itself, or by the referral of the employee to it by the CIB according to due process that is followed when employees are referred to Disciplinary Council.</p>	<p>Article 3-Heading 4: The opinion of the Committee is made known at the initiative of the minister after the acceptance of the Council of Ministers, or according to the initiative of the Council of Ministers itself or by the referral of the employee to the committee by the CIB according to due process that is followed when employees are referred to Disciplinary Council.</p>	<p>Article 3-Heading 4: Cases of service termination are referred to the special committee at the initiative of the minister after the acceptance of the Council of Ministers, or at the initiative of the Council of Ministers, or by the referral to the committee by the CIB according to due process that is followed when employees are referred to Disciplinary Council.</p>
<p>Article 4: The termination of service of an employee or his retirement does not negate the possibility of prosecuting the employee before specialized courts on the counts of crimes and breaches that he may have committed while in service.</p>	<p>No change.</p>	<p>No change.</p>
<p>Article 5: Articles 1 and 2 of this law cannot be applied to employees who reach their retirement age in 1993 according to Article 68 of personnel law.</p>	<p>No change.</p>	<p>No change.</p>
<p>Article 6: Exceptionally, and for a one year period after the enactment of this law, and after "knowing the opinion of CSB," the Council of Ministers can appoint people at the Grade I and Grade II levels from outside the cadre, pending that they have university degrees</p>	<p>Article 6-: Exceptionally, and for a one year period after the enactment of this law, and after "knowing the opinion of CSB," Heading 1: the Council of Ministers can appoint in Grade I people from outside the cadres pending that they have university degrees and they are</p>	<p>Article 6: Exceptionally, and for a 9 months period after the enactment of this law, and after "knowing the opinion of CSB," Heading 1: the Council of Ministers can appoint in Grade I people from outside the cadres pending that they have university degrees and they are</p>

Lebanese Administrative Reform Experience from 1992 to 2002

can, through executive decrees, and after “knowing the opinion” of a committee - which includes: President of CSB, President of CIB, Director of Directorate of Personnel in CSB, Director of Directorate of Training in CSB, Director of DRG, and General financial Inspector – terminate the service of any employee according to reasons it sees fit. In this case, the employee receives his compensation without any additions.

through executive decrees, terminate the service of any employee according to reasons it sees fit on condition that it takes into consideration the articles of this law. In this case, the employee receives his compensation without any additions.

through executive decrees, terminate the service of any employee pending it takes into consideration the requirements designated by this law. In this case, the employee receives his compensation according to legal text.

Article 3- Heading 2: the Council of Ministers makes the termination decision after “knowing the opinion” of a committee which includes President of CSB, President of CIB, Director of Directorate of Personnel in CSB, Director of Directorate of Training in CSB, Director of DRG, and General Financial Inspector.

Article 3-Heading 3: No change

Article 3- Heading 2: the Council of Ministers makes the termination decision after “the acceptance” of a committee which includes President of CSB, President of CIB, Director of Directorate of Personnel in CSB, Director of Directorate of Training in CSB, Director of DRG, and General Financial Inspector. No change

Article 3- Heading 2: The committee is headed by the President of CSB and its meetings are not valid except with the attendance of 5 members including the President of CSB and President of CIB. Decisions are made by majority voting of four votes at least. Voting is secret.

<p>Heading 5: The minister discusses the application at the Council of Ministers within 5 days of his receiving it from the CSB accompanied by all needed documents. The Council of Ministers can accept or reject the</p>	No change	No change
<p>application. Heading 6: If three months have passed starting from the day the employee submitted his resignation, and the Council of Ministers has not rejected this application, the resignation is considered accepted. The service of the employee is legally considered terminated without the need for any declaration except for a termination of service declaration by the CSB.</p>	No change	No change
<p>Article 2 – Heading 1: The employee is given his full compensation.</p>	No change	No change
<p>Heading 2: The employee is also given an additional sum of money which is equal to his last salary multiplied by 6. This amount of money is provided from the “salary” subheading in the budget.</p>	No change	No change
<p>Article 3 – Heading 1: After 11 months starting at the end of the one month period mentioned in Article 1 –Heading 2, the Council of Ministers</p>	<p>Article 3- Heading 1: After 8 months starting at the end of the one month period mentioned in Article 1 –Heading 2, the Council of Ministers can,</p>	<p>Article 3-Heading 1: After 8 months starting at the end of the one month period mentioned in Article 1-Heading 2, the Council of Ministers can,</p>

Appendix A

Immunity Suspension Law (199/93)

Cabinet's Version of Bill 199/93	Committees Modifications	Parliament's Final Version
Article 1-Heading 1: The word "employee" means every permanent or temporary employee, contractual worker, or any hired person working within the civil service except for employees in the corps of Justice and security forces.	No change	No change
Heading 2: Every employee is allowed to ask for resignation in a one month period after this bill becomes a law, and he has no right to change his mind after the end of this one month period	No change	No change
Heading 3: The application for resignation is submitted directly to the minister who in turn refers it in two weeks to the CSB.	No change	Heading 3: The application for resignation is submitted to the director of the administrative unit, who then has three days to submit the application with all the accompanying documentation to the minister who in turns refers it in two weeks to the CSB.
Heading 4: The CSB has a two week period to offer its opinion and send the resignation application back to the minister	The CSB has a one month period to offer its opinion and send the resignation application back to the minister.	No change

the Executive usually set the tone for reform. As noted above, the political level preferred not to pursue reform aggressively so as not to disturb the delicate political and religious balance within the administration.

other words, the stick was very clear, but the carrot was never visible.

The Lahoud-Hariri Cabinet reasserted the tradition of working with the Parliament to achieve “reform,” a word that was replaced by “development” after 2000. The name of the Office of Minister of State for Administrative Reform OMSAR, had changed, in its Arabic translation to “OMSAD” where the letter “D” meant development. A new decree defining the meaning of “overstaffed employees” was enacted. Out of 5,001 overstaffed employees, 1573 either remained in their posts or were redistributed through the public sector. The cabinet anticipated that privatization would take care of the rest, especially in public agencies. At the end of 2002, however, no major privatization projects had been launched. Partial steps towards privatizing the telecommunications sector and EDL had begun, and privatization is expected to take place in 2003. Most employees in the Ministry of Communication received generous retirement pensions and their services were terminated.

As evident in the consecutive post Taif reform attempts, the distribution of the executive power throughout the Council of Ministers which is a coalition of different political forces as opposed to one party, and the strengthening of the mandate of the Parliament through constitutional amendments have seriously affected the outcome of reform. It is true that remarkable managerial innovations, assisted by foreign technical assistance, were taking place at the level of the administration itself, but it is also true that the Legislature and

by the Conseil d'Etat to revoke Hariri Cabinet decisions was a red flag to politicians who tried to use the immunity suspension law to settle scores with their opponents. The Conseil d'Etat made sure that reform could only take place according to laws protecting civil servants against abuses by the executive. The public sector employees enjoyed the political as well as judicial protection that would render any radical reform attempt a costly political adventure at best.

While the consecutive Hariri cabinets tried to approach administrative reform through legislation, the Lahoud-Hoss Cabinet tackled reform from a control/punishment perspective. This time, the anti-corruption campaign had at its foundation, the right of the Council of Ministers to put into custody Grade I employees. Thus, the employees put into custody were not fired and they continued to receive salaries, while not performing any tasks.

Central control and coordinating agencies became the tools used to condemn the practices of the previous ruling coalition. The importance of control agencies was expressed by the appointment of the president of the CSB as a Minister of State for Administrative Reform, and the president of GAO as the Minister of Justice. Both ministers were very influential within the administrative reform decision-making circle. Since the two ministers had a control/punishment approach to reform (coming from control agencies), it made sense that reform during the Lahoud-Hoss era was characterized by a heavy control approach rather than a combination of incentive/motivation and control/punishment initiatives. In

Reconstruction and Development (CDR) and other public agencies like the Council of the South and the Fund for the Displaced. These agencies did not have to navigate the bureaucracy, as did other civil service administrative units. Moreover, they were exempt from the oversight of control agencies, specifically the CSB.

Since administrative reform was only a means to an end, and since the prime minister had already found a way around the public bureaucracy to implement his reconstruction project, pushing for a genuine and radical reform of the traditional modes of operation in the public sector was not a priority on his reconstruction list. The prime minister recognized that politicians and religious leaders would oppose any serious attempt to change the status quo within the traditional administrative structure, which was based on the distribution of power between influential political and religious actors.

It is for this reason that one finds the plans for administrative reform in civil service looking much like those suggested in all pre-war cabinets. Suspending employees' immunity, allowing temporary employees to be absorbed into the permanent cadre and dealing with overstaffing of certain positions were all measures that have been contemplated since the days of the Chehab presidency. Such measures earned the status of proverbs to be declared by each new regime.

What was significant about the Hariri reform attempt, however, was the role of the judiciary represented by the Conseil d'Etat. The latter succeeded in bringing to a halt the process of terminating employees' services. The decisions made

the Post-Taif Republic. A shortcoming of the increasing role of the Parliament in deciding on reform guidelines was the absence of clear vision regarding the priorities and the final destination of the reform process. Composed of a number of competing groups and individuals, a Parliament cannot come out with a clear policy regarding any politically charged issue. Usually, laws passed by Parliaments are vague enough to allow for consensus building regarding the proposed bills. While the increased Parliamentary involvement improved political accountability within the system, it deprived the executive the chance to set and implement a coherent reform strategy. In the Lebanese case, the executive itself is a coalition of political groups. Becoming a collegial body of decision-making, the Council of Ministers could not come with a clear consensus on a proposed reform policy. In this sense, administrative reform became a trial and error process rather than a clear plan with strategic objectives and clear operational targets.

During the first three Hariri cabinets, The Council of Ministers viewed administrative reform in the context of reconstruction. The prime minister tailored the reform process to fit his reconstruction project. In this sense, Prime Minister Hariri viewed reform as a means to reach his reconstruction goals, rather than an end in itself.

Realizing that reform might take a long time to materialize, the prime minister used public agencies as a kind of parallel administration to lead the process of reconstruction. To this end, the prime minister, through the Council of Ministers, channeled reconstruction resources to the Council for

fiscal unbalances in the public sector. Such measures were complemented by privatization plans for telecom services, electricity and water authorities. The Council of Ministers was tackling the different parts of the puzzle in an approach that combined the downsizing of the public sector and allowed the private sector to regain leadership in economic growth.

Conclusion

This article explained how the Parliament and the Council of Ministers perceived the administrative reform. The article revealed some trends of post-war reform, such as the purge movements. The post-war reform had its own defining characteristics because it occurred in the context of a national reconstruction project. Moreover, the Taif Agreement modified the power-sharing formula allowing the Parliament significant leverage in its relationship with the Council of Ministers, and rendering the decision-making process within the latter of a collegial nature, after having revolved around the president of the Republic in pre-war Lebanon.

During the first Hariri Cabinet, the Parliament reasserted its legislative role and insisted that laws governing the administrative reform process should be discussed and debated between representatives of the nation. The influence of parliamentary committees and individual MPs was very much present in the final version of the laws governing reform, specifically the Retiring Employees Law, and the law dealing with temporary employees. It seems that the role of Parliament in debating and approving reform laws has become the norm in

- Authorizing the unification of the positions of chair of boards of directors and the director or director general. Thus, decision-making and implementation functions would be combined in one position;
- Abolishing CSB control over public agencies;
- Reshaping GAO control in the sense of transforming it from pre-audit to post-audit;
- Liberating financial transactions from the need for certification by the tutelage authority (the minister);
- Expanding the powers of the director and the director general when it came to financial transactions; and,
- Periodically evaluating the performance of these agencies on the basis of a performance evaluation system (Sfeir 2002c). It is worth mentioning that no evaluation system had been implemented by 2002, although plans to introduce it to the public sector were ready as early as 1995, as mentioned in consecutive CSB annual reports.

The Council of Ministers justified the changes by arguing that these agencies had been subjected to severe controls that had limited their ability and tied the hands of decision makers forcing them to go back to tutelage authority (minister) before making any decisions.

As this article was being written, the suggestions had not become law. Whether their status was still being debated in a ministerial committee or had made its way to a parliamentary committee in the form of a bill also was unclear.

The objectives of the new measures adopted by the Council of Ministers were to cut costs by addressing problems of waste and

through this committee. Whether this suggestion had been submitted to parliamentary committees or was still being discussed by a ministerial committee is not clear at this point.

Re-examining the Structures and Cadres of Civil Service Ministries and Agencies:

The Cabinet continued its push toward reform by addressing problems of structures and cadres of civil service units. On 9 April 2002, the prime minister issued a memo requesting that the Minister of State for Administrative Reform form committees made up of representatives from the concerned administrative units in addition to OMSAR, CSB, and DRG (the Directorate of Research and Guidance) to reconsider the structures as well as the cadres of all civil service units. Restructuring was aimed at avoiding the overlapping of duties among administrative units as well as creating new units specializing in planning, programming and information and communication technology. The prime minister's memo argued that such steps were necessary in order to cut administrative expenditures, and would lead to a modern administration best capable of dealing with the requirements of introducing information technology to public service. (Annahar 2002b).

Tackling Problems of Public Agencies:

The Council of Ministers discussed the situation in public agencies and decided to introduce far-reaching changes to the way they conducted business. An examination of the changes proposed by the Council of Ministers gives insight into its thinking regarding the role and functioning of public agencies. The most significant changes to be introduced were:

renewed based on the results of the performance evaluation, pending that this evaluation was done three months prior to the end of the contract and that the result of this evaluation is no less than good (Annahar 2002a).

The proposal gave the Council of Ministers the right to terminate the service of any employee perceived as overstaffing his or her unit and to introduce sweeping changes to the civil service recruitment system. It was difficult for politicians to digest, especially since most, if not all, of the temporary employees whose service might be terminated had been appointed through political pressure. As mentioned, the suggestion did not make it out of the Council of Ministers, but it reflected the prime minister's evolving thinking regarding the civil service system at that time.

In its session on 25 September 2002, the Council of Ministers discussed another suggestion that would change the process of appointment to Grade I positions. The proposal reintroduced the contracting principle to Grade I positions. Appendix F clarifies the most significant points of this proposal.

The suggestion represented another attempt to find a compromise between political control and merit considerations. A committee established to tackle appointments to Grade I positions was to be constituted of representatives of the Council of Ministers and control agencies. The Council of Ministers, however, retained veto power by allowing itself to appoint half of the members of the committee and requiring a two-thirds majority vote for any decision. The Council also reserved the right to appoint any other candidate who was not filtered

This suggestion was to be discussed in the Council of Ministers. It is not discussed in detail here, since it did not make it out of the Council of Ministers due to strident objections from ministers and their colleagues in the Parliament. Politicians were not ready to accept a suggestion that would strike at the very base of the Lebanese civil service system.

In general, the suggestion called for reconsidering the organizational structure of civil service ministries and redefining their duties. It also tackled the issue of decreasing the number of jobs in the permanent cadre. It suggested a comprehensive solution to the overstuffed employees problem by either reassigning them to new vacant posts within the cadres or providing them a generous retirement incentive package that was not less than twenty thousand dollars and not more than one hundred and thirty thousand dollars depending on the nature of the job and years of service. It also gave permanent employees in the cadre a generous retirement incentive. It proposed that the Council of Ministers, within two years of enactment of the proposed law, terminate the services of any employee according to decrees issued by the Council, given that employees whose service was to be terminated would benefit from the same retirement incentive package. Most importantly, it introduced a new way to appoint public sector employees. It suggested that employees in civil service are appointed according to an examination or competition administered by the CSB according to a mechanism determined by a CSB commission. The performance of a contractual employee would be subject to evaluation by his superiors, and the contract is

such preference, as the CSB argued, was that reassigning these employees to municipalities would move the burden of their salaries from central government to municipal units. As for overstaffed employees in public agencies, the CSB preferred to wait to see where they would fit in the budding privatization process.

Acting on this report, the Council of Ministers formed a ministerial committee called the "Overstaffed Committee" to propose solutions to the overstaffed employees' problem. The committee soon came up with a revolutionary scheme that was proposed by the prime minister's aides, themselves members of this committee. Impressed by the Italian experience of abolishing permanent civil service and replacing it with contracts with all public sector employees, the ministerial committee made the same suggestion. The essence of the suggestion was to change the definition of an overstaffed employee as stated in decree 5240/2001 to a new understanding based on the employee's qualifications. Accordingly, new employees would be hired according to a contract with time limits. At the end of the contract's time limit, an employee's performance would be evaluated. If the results were good, the employee stayed. If bad, the employee would leave public service (Khashan 2002). The suggestion, if implemented, would revolutionize public service and turn it from a safe, lifelong career to a more professional, performance-based task. It did, however, go against all the rules, procedures, and safeguards designed to protect employees in public service from the possible abuse of the Council of Ministers.

Table 2

The Number of overstaffed employees in Ministry of Communications, other civil service ministries and control agencies, and the number of overstaffed employees whose situation was settled within their ministries and those who were transferred to other ministries

Number of overstaffed employees in Ministry of Communication	1,338
Number of overstaffed employees in other civil service ministries	1,940
Total number of overstaffed employees in civil service	3,278
	(This number equals the number of overstaffed in Table 2 minus deaths, resignations, and retirements by the time of redistribution.)
Number of Ministry of Communication employees whose situation was settled and stayed in the ministry	612
Number of overstaffed employees in the Ministry of Communication who were reassigned to other civil service ministries	645
Number of overstaffed employees from other civil service ministries who were re-assigned to other ministries	316
Total number of employees whose situation has been settled or who were reassigned by the time this report was prepared	1,573

Source: (Sfeir 2002a)

As shown in Table 2, 1,573 out of 3,278 overstaffed employees in civil service ministries and control agencies had their situation settled or were reassigned to other ministries. The reminder still needed to be addressed. The CSB preferred that these employees be distributed to needy municipalities, since the latter had already asked for more staff. The rationale behind

The CSB did not stop at producing the report. It asked those administrative units requesting more employees to hire some of the overstaffed employees. Moreover, the CSB asked the units with overstaffed employees to organize contracts with needed employees. In other words, some employees fit the legal description of the overstaffed as determined by Decree 5240/2001, but were still needed by their administrative units. Thus, the CSB requested that these units determine which employees were indispensable and design contracts that would legalize their status.

As a result of this effort, the CSB provided another statistic explaining the number of overstaffed employees whose situation was settled by signing new contracts, and those overstaffed employees redistributed to different administrative units within the public sector. Table 2 better clarifies the numbers. Since most of the overstaffed employees were concentrated in the Ministry of Communications, the table also shows how overstaffed employees within the ministry and other civil service ministries were handled.

The process seemed to reach an end by October 2001 when a report leaked to the press reported 4,500 overstaffed employees in civil service (Sfeir 2001). Concurrently with determining the number of overstaffed employees, lists were prepared regarding the needs of administrative units. The two steps laid the groundwork for the reassignment process. On 2 February 2002, the final report on overstaffed employees was presented by the CSB to the Council of Ministers. Table 1 summarizes the results of this report:

Table 1
Numbers of Temporary, Contractual, and Overstaffed Employees in Civil Service, Public Agencies, and Municipalities

	Temporary Employees	Contractual Employees	Sub-Total	Overstaffed Employees
Civil Service	4,725	1,472	6,197	3,302
Public Agencies	4,673	1,244	5,917	1,583
Municipalities	1,422	77	1,499	115
Total	11,090	2,793	13,613	5,001

Source: (Sfeir 2002a)

The long awaited report concluded that 5,001 posts in the public sector were overstaffed with temporary and contractual employees. The numbers in the report were derived from a questionnaire sent to all public sector ministries and agencies. The report about the number of overstaffed employees and their distribution throughout the public sector, produced by CSB, warned that the public sector had become a tool to absorb unemployment among the population, a phenomenon that resulted in severe pressure on public finances and taxpayers.

following paragraphs explain how the Council of Ministers and the Parliament addressed administrative reform.

The Legislative-Executive Agenda

Revisiting the Overstaffed Employees Topic:

The Council of Ministers amended Executive Decree 11921/98 issued during the last Hariri Cabinet which sought to define the meaning of an overstuffed position. The Council decided to issue a new decree whose most important articles are detailed in Appendix E.

The new decree was very similar to the old decree, numbered 11921/98, with some amendments regarding the definition of overstuffed employees. In the old decree, all vacant positions in the cadre were considered overstuffed if the administrative unit concerned did not submit a plan for a new cadre. This article did not exist in the new decree. Moreover, contractual employees, not mentioned in the first decree, were considered overstuffed employees in the second decree, except for those positions legally required to be contracted out. The new decree also considered all temporary employees who did not belong to a cadre as overstuffed.

The office of the overstuffed which was to be created according to the old decree was not even mentioned in the new decree. Consequently, the mission of organizing lists of overstuffed employees was to be handled by the Directorate of Examinations and Personal files within the CSB. This provision allowed the CSB to proceed without any special administrative mechanism.

There was no other major reform attempt during this era. No special laws were passed by the Parliament suggesting that this Cabinet believed that control agencies would achieve satisfactory results on their own or that the Cabinet did not have a guaranteed parliamentary majority that would allow it to pursue reform through legislation.

The Lahoud-Hoss Cabinet remained in power until the parliamentary elections in the summer of 2000. Former Prime Minister Hariri, who was in opposition, scored a victory in these elections and succeeded in forming a large parliamentary block, President Lahoud, after consultations with newly elected parliamentary parties and blocks, named Hariri as the new prime minister.

Reform During Lahoud-Hariri Cohabitation Era

For the fourth time, Prime Minister Hariri committed himself to the goal of achieving administrative reform. In the ministerial statement before the Parliament, Hariri reiterated his objective to control, simplify, reduce the size, modernize, and computerize the work of the public sector. Hariri stressed that achieving any administrative objectives needed the conviction and the contribution of all political forces and figures (Hariri 2000).

Again, dealing with administrative challenges was part of addressing economic hardships and deteriorating state finances. Public debt reached thirty billion dollars, and the Council of Ministers had to find ways to stop the growth of this debt while still suffering from absence of balance in its annual budgets. The

abolishment of 5000-6000 positions already vacant within the cadres. By that time, the cadre held 23,800 positions, of which 14,000 were vacant and approximately 9,800 occupied. The report called for merging some ministries and public agencies and redefining the scope of work of others. It also stressed the role of control agencies in the restructuring process. The report was adopted by the Council of Ministers, and a bill was sent to the Parliament regarding the new structure of the Lebanese State. The bill became a law (247/2000) on 7 August 2000. The law merged some ministries as well as public agencies especially those dealing with reconstruction projects. The law did not, however, have a significant impact on the ministries' internal structures and their modus operandi. It did not tackle the intra-ministerial or intra-agency problems.

Separating the National Institute for Administrative Development NIAD from the CSB found its way into implementation during the Lahoud-Hoss Cabinet era. NIAD became an independent institution called the Institute of Public Administration (IPA). According to the reorganization bill sent to Parliament, the Directorate of Training within the CSB was abolished, and its functions were transferred to the newly established institute. The bill became a law on 11 May 2000. The law required that the internal rules and regulations of the new institute be determined by a decree issued by the Council of Ministers. The decree was issued on 25 October 2000 under the number, 4329/2000. The IPA would start working according to the new law as soon as the proposed bill stipulating a change in the CSB organizational structure was enacted (CSB 2000, 166).

accountable all employees within the public sector, especially those at the Grade I and Grade II levels. The new anti-corruption campaign, however, stopped at this point. What began as a grand reform movement ended as a mini purge. The prime minister later declared that the reform process had hit some political mines which had slowed it down. While the judiciary was the basic reason behind the failure of the Hariri "purge movement," Hoss declared political intervention as crippling his Cabinet's ability to pursue its "purge." It had become clear by this time that any reform attempt, especially if focusing on terminating the services of "corrupt" employees, would have to cross-judicial and political hurdles before reaching its objectives.

In addition to the "mini purge," the Council of Ministers formed a ministerial committee to study the administrative structure of the Lebanese state. The committee, basing its work on a report compiled by the Minister of State for Administrative Reform, studied some problems within the administrative structure and made recommendations on how to deal with such problems. The committee came up with a report that identified the basic problems and proposed solutions to the present administrative bottle necks.

The report concluded that the most important problems facing the Lebanese administration were: overlapping of duties between different administrative units, absence of application of rules and non-abidance by job description, personification of public office and low qualifications required for appointment to the public sector (Sfeir 1999). The report recommended the

Executive – Legislative Agenda

Like its predecessors, the Cabinet had a shot at administrative reform. This reform was not characterized by any special reform law or request for special legislative prerogatives. The Cabinet, however, tried to reform through shock strategy by striking at what it perceived as corrupt practices. The first move of the Cabinet was “putting into custody of the Council of Ministers” nineteen directors and directors general. Most of these employees were appointed during the Hariri days (Assafir 1999). In putting into custody this many directors and directors general, the Cabinet was no different from its predecessors. It had been a characteristic of reform movements throughout the history of Lebanon to start with a placing in custody attempt of high-ranking employees from civil service. In most cases, this “purge” turned out to be the only “reform” measure to be implemented.

Dr. Hassan Shalaq, the previous president of the CSB and the new Minister of State for Administrative Reform, provided the lists of directors general to be put into custody. In the meeting of the Council of Ministers, which took place on 8 January 1999, ministers close to President Lahoud announced “the Council of Ministers had all trust and confidence in reports coming from control agencies.” According to the ministers, “the decisions of control agencies were not based on personal or partisan affiliation of people. Rather they aimed at the insulation of the administrative structure from interferences of political forces and figures” (Assafir 1999).

The decision to put into custody this number of Grade I employees was considered part of a larger movement to hold

President's reform rhetoric. In the ministerial statement before the Parliament, Hoss argued that:

The past presidential era [1990-1998] was characterized by a lot of mistakes and disillusionments as well as a stunning absence of accountability and questioning which indicates setbacks of our democratic system...and could a democratic system function efficiently in the absence of accountability and transparency?...

[We should] support the control agencies, re-energize them and give them immunity in order to situate the public sector in an environment of planned and continuous administrative reform...

[We should] wage war on corruption and waste and make sure we design policies that could lead to the removal of [corruption] within a specific time frame... The situation in public administration lacks discipline and is not corruption free. (Hoss 1998).

The prime minister's statement stressed his commitment to strengthen control agencies as the basic avenue to achieve reform. The administrative reform promised by the Lahoud-Hoss Cabinet was only a portion of a complete package of reform, the details of which were announced in a five year Fiscal Adjustment Plan (1999-2003). The approach adopted by the Cabinet combined modernization of the fiscal system, privatization, reduction of interest rates, and administrative reform aimed at increasing productivity in the public sector and reducing unemployment at the national level (UNDAF 2001, 6).

started to appear during the days of the last Hariri Cabinet. Growth rates achieved in the early 1990s declined to two percent in 1998, and between one percent and zero percent in 1999 and 2000 (Euro-Med Partnership 2002, 8). Solving the economic crisis, administrative reform, and fighting corruption were the basic building blocks of the new governmental strategy.

President Lahoud announced his objectives regarding administrative reform in the traditional "Oath Speech" before the Parliament. The new president gives the "Oath Speech" before Parliament after his re-election. On this occasion, the president pledges his commitment to protect the Constitution and independence. President Lahoud took advantage of the occasion to outline his perception of reform. Regarding administrative reform, Lahoud stated that:

The people are asking for an administration that is subject to strict control and characterized by competence and transparency...run by officials who earn their immunity through sound practices, not through political and sectarian protection...People want an administration from which they buy services by taxes not by taxes and bribery (Assafir 1998a).

Though the statement did not constitute a significant divergence from the traditional administrative reform-fighting corruption discourse of every new president of the Republic, its stress on fighting corruption and bribery outlined President's Lahoud understanding of and approach to administrative reform that was to take place. Prime Minister Hoss echoed the

the basis of an “unconstitutional practice” in the process of obligatory consultations between the president and the MPs. The issue was that certain MPs gave their votes to President Lahoud without nominating any candidate. In other words, they told the president he could count their votes to support any candidate he saw fit. The end result of the consultation process was Hariri still winning a reasonable majority of the MPs’ votes. Hariri argued that constitutionally speaking, MPs should nominate their candidate for the position of the prime minister, and cannot just leave it to the president to decide. To Hariri, this violated the Taif Agreement and rendered the position of the prime minister weak before the presidency, which was a basic issue in Taif discussions. Based on these facts, and on his understanding of the Taif Agreement, Hariri refrained from accepting the nomination. Other MPs had different opinion about the issue. They saw no contradiction between the constitutional rule and their delegation of their votes to President Lahoud. They perceived their act as courtesy to the new president. The question of whether such an act was constitutional or not remains unresolved.

Given Hariri’ rejection to accept nomination, President Lahoud, after parliamentary consultations, nominated Salim Hoss, the head of the first post-war cabinet, to head the new cabinet. The Hoss nomination by MPs after the latter had nominated Hariri highlights the flexibility of the system and its endurance in the face of what otherwise might have been a constitutional crisis.

On the eve of forming the new cabinet, the country was experiencing serious economic and fiscal challenges that had

was that it gave the CSB the responsibility of determining the number of overstaffed positions and discretion in re-assigning employees to different administrative units.

The problem with the reform paper as well as the overstaffing decree was their timing. They came less than a year before a new president of the Republic was to be elected, a president who later proved to have his own reform agenda.

Reform During Lahoud-Hoss Cabinet Era

At the end of 1997, Lebanon was preparing for the election of a new president of the Republic by the Parliament. The major candidate for the position was General Emile Lahoud, former Chief of the Armed Forces. General Lahoud had a military background, with the reputation for successfully rebuilding the Lebanese Army after the war ended. He was able to maintain the sectarian-secular balance in this rebuilding process. Many Lebanese hoped that Lahoud could repeat his experience in the public sector, which was still suffering from corruption and political interferences. To many, Lahoud resembled President Chehab, who had launched the greatest reform project in the late 1950s, and they expected that a similar project might finally happen after a surfeit of news about corruption and mal-administration. Indeed, General Lahoud was elected president of the Republic and assumed office in January 1998.

President Lahoud, after consultations with major parliamentary blocks, nominated incumbent Prime Minister Hariri again to head the new cabinet. The previous prime minister, however, apologized and rejected the nomination on

- distribution; and, merging of specific security organizations;
- reinvigorating the control agencies by reconsidering their internal organization; and,
- reconsidering personnel law (which was promulgated in 1959) and adjusting it to modern requirements; the new law would include creating a unit within the CSB to absorb overstaffed employees and redistribute them to different administrative units;
- freezing new recruitment in the public sector except with the approval of the Council of Ministers and setting a six-year plan to decrease the number of employees in all public sector units with no exceptions;
- ending cadre positions growth (Assafir 1997).

Overstaffed Employees:

The other step that the Hariri Cabinet took before its resignation was issuing an executive decree defining an “overstaffed position” and designing measures to deal with it. The executive decree about overstaffing fulfilled the promise of the reform paper that called for determining the number of overstaffed employees and redistributing them among the different administrative units. This decree became effective without the approval of the Parliament. It was only a mechanism to calculate the number of overstaffed positions and determine their fate according to existing laws. The most important articles of the decree are detailed in Appendix D.

This decree dealt with all kinds of employees outside the cadres. All the employees included in this decree were temporary in one way or another. The significance of this decree, however,

the second post-war Parliamentary elections in the summer of 1996. These elections resulted in a third cabinet headed by Hariri. The third Hariri Cabinet agenda was no different from its two predecessors. Hariri again reiterated his commitment to reform through suspending the immunity of all employees within the public sector and restoring the immunity to control agencies. (Hariri 1996).

Besides continuing the tasks set up during its predecessors, the third Hariri Cabinet took two more measures to assess the employment situation within the public sector and recommended some austerity measures to ease the pressure on public finances. These were the “reform paper” and the executive decree to determine the exact number of overstuffed positions within the public sector.

Reform Paper:

The reform paper was agreed upon on 26 November 1997. It was a result of a series of meetings held between the staff of the speaker of the House and the prime minister. The reform paper basically included a set of monetary, fiscal, and administrative measures aimed at addressing issues of economic performance and growth. The importance of this document to the present subject is the set of recommendations made to address administrative issues. The paper required:

- Reducing the size of the general administrative structure by merging ministries during the first cabinet formed after the election of a new president of the Republic (who was to be elected at the end of 1997); merging of some public agencies basically those dealing with reconstruction and water

We will continue to support the control agencies and improve their effectiveness so that they could play the role of the catalyst in the journey for modernization of the administration, its people, legislation, procedures, and concepts...Because of the comprehensiveness of the administrative development process, the Cabinet would undertake incremental steps that come within a framework which would first focus on rehabilitative measures with the objective of reviving the basic capabilities of the administration and allow it to perform its basic functions⁽⁶⁾.

In the same statement, Prime Minister Hariri declared the Cabinet's commitment to create an environment of sustainable administrative development to support the short-term rehabilitative measures and encourage long term developmental planning. Contrary to Hariri's first Cabinet though, the second Cabinet did not focus much on legislative tools to reach its reform objectives. The only legislation approved by the Parliament was that related to raising salaries in public sector. The law however, was not implemented until 1999 due to the unavailability of financial resources. In 1999, public employees in civil service, as well as public agencies, municipalities, judicial corps and security corps started receiving paychecks according to the new salary scale.

Other than the new pay scale for public sector employees, the Cabinet had not initiated any major attempt to tackle administrative reform issues through legislative devices. Most of its members, including the prime minister, were preparing for

by the Council of Ministers and how the law looked after the Parliament approved it.

A close comparison of the Cabinet's version of the bill and the law as passed by the Parliament reveals no major differences except for the inclusion of the security forces within the articles of the law and another inclusion of the contractual employees of the Ministry of Communication and that of Culture and Higher Education. Contractual employees are not full time employees. They work with their ministries according to contracts in which their duties and responsibilities are determined.

All in all, the first Hariri Cabinet did not receive a very good evaluation regarding its reform approach. After studying the 1995 budget, the Committee of Finance and Budget has not realized any improvement in the performance of the public sector including public agencies and different funds. It seems that the issue of administrative reform is history by now, and has been replaced by the project of administrative rehabilitation which could gradually speed up the work in the public sector, but it could not deal at any depth with the basic problems of the public sector being corruption, waste, and bad performance. Such problems require a change in the laws and procedures governing the work of the public sector and an effort to motivate high performers on one hand, and control and ration expenditures on the other⁽⁵⁾.

The second Hariri Cabinet was formed on 5 July 1995. In its ministerial statement before the Parliament, the Cabinet, through the prime minister, again articulated its willingness to pursue reform. Prime Minister Hariri reiterated that:

of the Conseil d'Etat. They indicated that there was no proof of Cabinet allegations about wrong doing on the part of the employees.

The immunity suspension laws, however, were not the only attempt at reform during Hariri's era. The Council of Ministers succeeded in appointing Grade I employees to fill vacancies at this crucial leadership level. Despite the usual disagreement between the president of the Republic, the speaker of the House, and the prime minister, a final agreement was ironed out in which most Grade I vacancies were filled while keeping the delicate sectarian balance between different groups.

Moreover, the Parliament passed a law to raise the minimum wage and design a new salary scale for employees within the public sector. The minimum wage was raised to one hundred and thirty dollars. The new salary scale was essential since the previous Karami Cabinet resigned after the national currency lost more than half of its purchasing power. Appointing Grade I employees and raising the minimum salary are not considered as a reform measures per se, but they helped inject the administration with new blood.

Temporary Employees Law:

Another important law that the Council of Ministers proposed and the Parliament approved was the law allowing for temporary and permanent employees in civil service ministries as well as security corps to be transferred to the vacant positions within the cadres after undergoing competitive examinations through the CSB and/or other agencies dealing with military and security corps. Appendix C details how the bill was submitted

What started as a single decision by the Conseil d'Etat became a flood of decisions to revoke hundreds of termination measures taken by the Council of Ministers. It is interesting to note the new role of the Lebanese judiciary. The decisions of the Conseil d'Etat indicated that administrative reform could not take place outside the parameters of law and procedures designed to protect civil servants against possible abuses by the Council of Ministers or any other political office. Administrative reform thus, is not confined to administrative and political contexts. The judicial context in which such reform takes place significantly affects the outcome of this reform. The decisions of this court asserted the role of the judiciary and the significance of the judicial branch of the state in the Lebanese administrative reform.

Retiring Employees Law:

The actions taken by the Conseil d'Etat prompted some MPs to suggest a bill allowing employees who resigned voluntarily to return to their jobs. According to Article 77 of the Constitution, ten MPs could initiate a bill. The rationale for this suggestion was that employees who voluntarily resigned did so under political pressure. And since hundreds of those whose service was terminated returned to their jobs armed with a decision by the Conseil d'Etat, it was only fair to allow those who resigned to come back. The Parliament passed the law allowing retiring employees to return to their jobs. The law and its justification are detailed in Appendix B.

The committee indicated that the service termination process was not based on sound technical principles and practices. The reasons for the failure of the process were clear in the decisions

- 1,805 employees terminated for not reporting to their work stations;
- 1,500 employees put into custody of CSB, who were considered overstaffed within their administrative units; such employees were to be trained by the Office of Minister of State for Administrative Reform OMSAR before being redistributed to vacant positions in the cadres; and,
- the voluntary resignation of 3,400 employees, some of whom received warnings that if they did not resign, they would be referred to the General Disciplinary Council (Annahar 1993b).

This was the preliminary result of the immunity suspension law. It resembled the purge attempts of pre-war cabinets. Reforming the administration by firing employees whenever a new regime assumed power has become the norm in Lebanese politics, as it is in many of the countries.

Hariri's purge movement took a different turn however. On 18 March 1994, the Conseil d'Etat, a judicial body with the power to reverse the decisions of the Council of Ministers, decided to revoke two decisions to terminate the services of two employees (Annahar 1994). The Conseil d'Etat is an independent administrative court that has the right to revoke decisions of the Council of Ministers when an affected party contests their legality. Moreover, the Council of Ministers could ask for the opinion of the Conseil d'Etat regarding the legality of proposed decisions. In this sense, the Conseil d'Etat is separate from civil or criminal courts. Its job is to protect the citizens from the possible abuses of the executive authority as represented by the Council of Ministers.

debating the bills in parliamentary sessions that:

[The files of employees] do not exist...I am telling you what the CSB and the CIB told me. This issue should be investigated...I have been told that it has never been the case, and it is not the case now...There is no one file for any employee in Lebanon⁽²⁾.

By "employees' files" the speaker meant information about the qualifications and conduct of civil servants. In the absence of such files, terminating the services of employees might lead to unjust consequences such as firing the wrong employees or basing decisions to terminate services on political rather than administrative criteria. Thus, the central control agencies, even if they were fully involved in the process, did not have the necessary information to be responsible for the process. These agencies needed reform before they could lead reform, according to the speaker.

Laws 199/93 and 200/93 became effective on 6 March 1993 when they were published in the Official Gazette. Accordingly, the CSB issued a memo to all civil service administrative units, public agencies and municipal units, informing them about the new law and the procedures to be followed in case an employee desired to resign (Annahar 1993a):

Nine months after the law became effective, the Council of Ministers convened in a meeting to discuss the results of its efforts. When the final decisions regarding suspended employees were made, the numbers provided by the Council of Ministers were:

- 530 employees terminated for having received bribes;
- 70 employees referred to the General Disciplinary Council;

ascertain the role of control agencies and, especially, the CSB in the “purge movement,” the popular name that came to designate immunity suspension bills. And although the Parliament agreed to temporarily suspend the employee immunity that protected a lot of corruption and mal-practice within public service, it did not give the Council of Ministers, legislatively speaking at least, ultimate power and discretion to terminate an employee’s service. The expression “according to what it sees fit,” used to refer to the Council of Minister’s power to terminate employees’ services, was actually removed from the script of the bill and replaced by “pending it takes into consideration the requirements designated by law.” Moreover, the Parliament was keen to make sure that resignation applications should be submitted first to the head of the administrative unit and then to the appropriate minister. Such amendment assured that higher managers had a chance to express their opinions whether to fire an employee or not. The Parliament did try to protect employees against possible abuses by the Council of Ministers by requiring that the request to terminate service be “approved” by the special committee formed rather than the mere “opinion” of this committee, as stated in the bill proposed by the Council of Ministers.

A possible explanation about the reason why the Council of Ministers tried to bypass the control agencies and render their role merely consultative may be that it did not believe that control agencies had the information or capacity needed to assume responsibility for such an operation, which might forfeit thousands of jobs. The speaker of the House declared while

university degrees and were not more than fifty years old. The employees were to be appointed directly in the cadre (Assafir 1993a).

The Council of Ministers justified the bills as the best available way to get rid of corrupt and absentee employees without the due process of referring all the cases to the General Disciplinary Council (GDC). The Council of Ministers argued that exceptional times needed exceptional measures, and this was the best way to render the administration more effective and responsive to citizens' demands.

The newly elected Parliament acted on the new bills, and turned them into law. The text of the law is provided in Appendix A. The modifications introduced by the Parliament were indicative of its intentions. The following paragraphs explain how the bills were modified by the Parliament.

The speaker referred the bills to a joint committee meeting that included the Committee of Finance and Budget and the Committee of Administration and Justice. As mentioned above, Bill 200/93 is practically identical to Bill 199/93 with the exception that the former addressed employees in public agencies and municipalities. The only difference was that in the case of public agencies and municipalities that were not under the control of the CSB, the employee's application to resign went directly from the director of the administrative unit to the minister and then to the Council of Ministers without passing through the CSB as was the case in Decree 199/93.

Although the basic parties in the Parliament were represented within the Council of Ministers, the former managed to

the suspension of immunity of civil servants (Ali 1996, 21).

The Council of Ministers thus, returned to the Parliament two bills that the latter rejected during the previous Karami Cabinet. The two bills, numbered 1524/91 and 1525/91 during the Karami Cabinet, now became Bills 199/93 and 200/93. The new bills were basically identical. One dealt with employees in civil service (199), and the other dealt with employees in public agencies and municipalities (Appendix A). Each included two articles which were different from their old counterparts:

Article Two of Bills 199 and 200 required the establishment of a committee to “provide its opinion” regarding the recommendations to terminate services of public employees. The committee included the president of the CSB, president of CIB, director of Personnel Directorate within CSB, director of Training Directorate within CSB, director of the Directorate of Research and Guidance (DRG) and the General Financial Inspector. The president of CSB was to chair the committee, and the committee’s meetings were valid only with the attendance of at least five members. The meetings moreover should include the presidents of the CSB and CIB. The decisions were to be made within the committee by majority voting, and the required majority was to be of at least four votes. Voting was to be secret.

Article Six of the bills allowed the Council of Ministers (or Ministerial Council in case its meeting was headed by the prime minister), exceptionally and after one year period of the bill becoming a law, to appoint in Grades I and II employees from outside the cadre after “taking into consideration the opinion” of the CSB, provided that the newly appointed employees had

was in no shape to plan for, provide financing, or implement any development project. The Lebanese administration needed a lot of capacity building just to perform its routine functions. In this sense, the CDR became the super ministry for reconstruction and development, that is because the Cabinet could not wait for the happy conclusion of the administrative reform process before it started the development and reconstruction project.

The Executive-Legislative Agenda

Besides launching its reconstruction initiative, the starting mission for Hariri first Cabinet was to reshuffle the administration. Reforming the administration was perceived as necessary for laying down the foundations for strong economic growth to be led by the private sector. The Council of Ministers initiated a series of steps to address the issues of administrative reform and change, and the outstanding steps are displayed in the following:

Immunity Suspension Law:

As a first step to realizing its reform objectives, the Council of Ministers contemplated requesting special legislative powers that would allow it to legislate in specific areas and to suspend the immunity of public sector employees as a pretext to terminating the service of those who it perceived as unproductive and/or corrupt. In light of the Taif constitutional amendments that strengthened the role of the Parliament, the Council of Ministers was advised not to ask for legislative powers and refer to the Parliament bills that would provide for

reconstruction process, especially in the financial field. The CDR was supposed to prepare the general plan for the country and implement reconstruction and development projects, mobilize external financing for priority projects within the investment plans, implement projects by appointment from the Council of Ministers and take action in rehabilitating the public sector and the reconstruction of the infrastructure (CDR 2002).

The Hariri Cabinet preferred to proceed with a phased approach to reconstruction since there was difficulty funding Horizon 2000 in 1992. Hence, at the request of the Council of Ministers, the CDR established the National Emergency and Rehabilitation Project (NERP). This three-year, 2.25 billion dollar project was aimed at restoring basic infrastructure services. In addition to making life more tolerable for the citizenry, the plan was designed to facilitate the proper functioning of the private sector, which would be mobilized to increase economic activity and lead the increase in GDP. The plan was restricted to priority projects such as restoring electricity, telecommunications and potable water sections that had suffered extensive damages during the war years (CDR 1996). NERP was approved by the Parliament in 1993. It was only the first phase of Horizon 2000.

It is important to highlight the role of the CDR in the reconstruction process since it became a parallel administration through which the reconstruction project could be managed without having to go through all the bureaucratic procedures that could cause serious delays to a development initiative of such magnitude. At the end of war, the Lebanese public sector

Government, represented by the Council of Development and Reconstruction (CDR) and the Hariri Foundation, entered into an agreement with International Bechtel Incorporated and Dar Al-Handasah Consultants to provide consulting services for "Recovery Planning for the Reconstruction and Development of Lebanon" (Kisirwani 1995, 39).

Bechtel and Dar Al-Handasah prepared reports and working papers covering all the aspects and strategies pertaining to the reconstruction project, culminating in a plan labeled Horizon 2000 for Reconstruction and Development of Lebanon which included projects and economic projections that would go into effect in 2003. In preparing the Horizon 2000, the CDR assumed a pivotal role. The plan was finalized and submitted to the Council of Ministers in February 1993, with an estimated cost of eleven billion dollars (Kisirwani 1995). Later, the plan was updated to call for eighteen billion dollars by year 2007. These investments were expected to generate private sector investments of forty-two billion dollars. The investments were expected to maintain an average annual growth rate of eight percent (Narkonmaa 1995; CDR 2002).

The CDR was to supervise the implementation of the plan. The CDR reported to the Council of Ministers through the Prime Minister's Office (MacKinnon 1994). CDR is a public authority established in 1977 by Decree Law Number 5, replacing the Ministry of Planning, as the government unit responsible for reconstruction and development. Decree Law Number 5/1977 granted the CDR unprecedented powers to avoid administrative routine that could slow down the

overall state of the administration which needs training, rehabilitation and modernization... Achieving administrative reform requires the temporary suspension of immunity for all the employees working within the public sector and the implementation of a reward and punishment system whereby the good employee is rewarded and the bad is sorted out...Such objective requires the revitalization of the General Accounting Office GAO, Civil Service board CSB, Central Inspection Board CIB, General Disciplinary Council GDC, and the rest of control agencies...(Hariri 1992).

In the same statement, Prime Minister Hariri stressed the need to introduce information technology to the Lebanese public sector and to recruit and retain qualified employees who could improve the quality of service delivery within this sector. In addition to this cabinet, Rafic Hariri was the prime minister of two subsequent cabinets. To put the administrative reform in its socio-economic context, it is necessary to briefly describe the reconstruction and rehabilitation project that P.M. Hariri launched. Administrative rehabilitation was only a part of the total national rehabilitation project of the infrastructure launched as soon as P.M. Hariri assumed office.

National Emergency Rehabilitation Project (NERP) and Horizon 2000

The journey of rehabilitating the infrastructure did not exactly start with the Hariri Cabinet. It was initiated during the previous Karami Cabinet. In June 1991, the Lebanese

speaker as representative of the Shiite sect; and, the prime minister is a representative of the Sunni sect. A more important indication of these constitutional changes was that they altered some aspects of the National Pact which were agreed upon by the Sunnis and the Maronites after independence. The new unwritten pact allowed the Shiite sect to become a major player in the new formula. The implications of such a change might become more evident when we see how the Parliament, in which the speaker had much influence, tackled the issue of reform.

This reconfiguration of the executive-legislative politics in the post-Taif Republic greatly influenced decision-making in the country. One of the policy sectors affected by this change was administrative reform. It became harder for the president of the Republic to initiate reforms, since the locus of executive power moved to the Council of Ministers. Moreover, the Parliament could no longer grant the executive the power to legislate by decree, as was the case before Taif Agreement.

Administrative Reform During Hrawi-Hariri Era

The 1992 parliamentary elections placed Rafic Hariri, a prominent Lebanese businessman, who turned into politics, in the Prime Minister Office. Many Lebanese hoped that Hariri could recreate his success in the private sector in government. The Hariri Cabinet's ministerial statement before the newly elected Parliament included the following clauses about administrative reform:

The Cabinet is well aware that the long years of war, that were accompanied by the malfunctioning of control processes, resulted in corruption and reflected on the

Mansour 1993, 79-92; Khalil 1992, 161-218).

The reforms of Taif did not alter the basic tenets of the National Pact of 1943. In fact, Taif amendments codified many de facto practices that characterized post-independence Lebanese politics. For example, the president of the Republic before Taif would pay very close attention to the prime minister's positions regarding national issues, not only because the latter was his partner in the executive authority, but also because he was the representative of the Sunni sect, the other partner in the National Pact. Moreover, the position of the speaker of the House was not weak before Taif. (Baaklini 1976).

In addition to codifying pre-Taif practices, the new pact changed the balance of power from a ratio of six Christians to five Muslims to a fifty-fifty ratio in the Parliament. In this sense, the Taif Agreement adapted the National Pact to demographic changes that had taken place during the forty-seven years after independence.

The increased powers of the speaker of the house and the Council of Ministers (and thus the prime minister) rendered the decision-making process in the country more participative. This is not to say that the process was not participative before the war. But the post-war constitutional amendments gave each of the three players (president of the Republic, prime minister, and speaker of the house) veto power over policies and decisions that affected each other's interests. This veto power was strengthened by the fact that each of these three top positions represented a certain religious group. Thus, the president of the Republic was seen as the representative of the Maronite/Christian sect; the

participation, it was perceived by some as leading to a possible paralysis of decision-making, since any decision would need a consensus in the Council of Ministers. Another handicap was that the absence of a clear figure at the head of the executive authority might lead to a blurring of accountability lines in the sense that there would be no clear political figure to be held accountable (Salem 1991, 2).

By strengthening the Council of Ministers, Taif also strengthened the prime minister. This is because the prime minister, according to the Taif Agreement, now headed a powerful political entity, the Council of Ministers. The Council, when headed by the prime minister is called the Ministerial Council. The president of the Republic may at any time attend the meetings of the Council but without the right to vote. When the president of the Republic at any time attends the Council meeting, it is called the Council of Ministers. More importantly, the president of the Republic could not, after Taif, dismiss the prime minister at his discretion, since the latter is appointed by the president via mandatory consultations with parliamentary blocks. Therefore, the Sunni prime minister has become since Taif the central figure in government business since he prepares the agenda of the Council and oversees the daily operations of the bureaucracy (Salem, 1991, 2).

The speaker of the House being a Shiite was also strengthened by extending its term to four years. In addition, the Parliament has been fortified, because the number and type of cases under which the executive authority can dissolve it were limited to three rare ones (Krayem 1995, 10; Norton 1991, 462-465;

post war administrative reform. Before moving to the discourse on administrative reform, a brief description of the changes in the institutional balance of power after Taif Agreement is due. The change in the balance of power within government institutions heavily affected the process and outcome of administrative reform.

Reconfiguration of the Institutional Balance After Taif Accord

The Taif Agreement that was signed by Lebanese MPs in 1989 signaled the end of the Lebanese war that begun in 1975 and the beginning of a new era. One of the most important amendments the Taif Agreement brought to the Constitution was the reconfiguration of the executive authority of the president of the Republic to strengthen the prerogative of the Council of Ministers, thus rendering the latter a collegial decision-making body. The president remained the head of state, but he could only exert executive authority through the cooperation of the Council of Ministers. The president could no longer dismiss the Council of Ministers. The executive decisions of the Council, taken by consensus or majority vote if necessary, were final (Salem 1991, 1).

The diffusion of executive power within the Council of Ministers was in fact a distribution of executive authority among different religious groupings, political parties and geographic regions each of which was represented by a relative number of ministers. While the distribution of executive authority was seen as addressing the question of political


As a result, some agencies simply stopped functioning, and in some cases had to be re-established. Most basic functions of a normal government administration had ceased or were poorly performed or managed. The administration could not fulfill its most basic missions due to a lack of adequate and updated procedures, methods and rules, human resources, equipment and financial means.⁽¹⁾

This article describes how administrative reform was tackled by the political leadership after the end of war. Political leadership is analyzed institutionally through the Lebanese Parliament and the Council of Ministers. While the former's perceptions towards reform are analyzed through the laws produced by the Parliament, the latter's perceptions are analyzed through the ministerial statements of the Prime Minister and Oath Speech of the President of the Republic. Moreover, the decrees and decisions produced by the Council of Ministers that are related to reforming the administration are critically analyzed. The article covers the time interval starting in 1992 when Prime Minister Rafic Hariri became Prime Minister and ending in 2002 when Hariri was heading the fourth post-war cabinet, itself being the second cabinet under President of the Republic Emile Lahoud. There were significant managerial innovations introduced at the level of Lebanese public sector institutions through different reform and control agencies such as the Office of Minister of State for Administrative Reform and the Civil Service Board. The focus of this article however, is restrained to the perception and conduct of the Legislature and the Political Executive when it came to

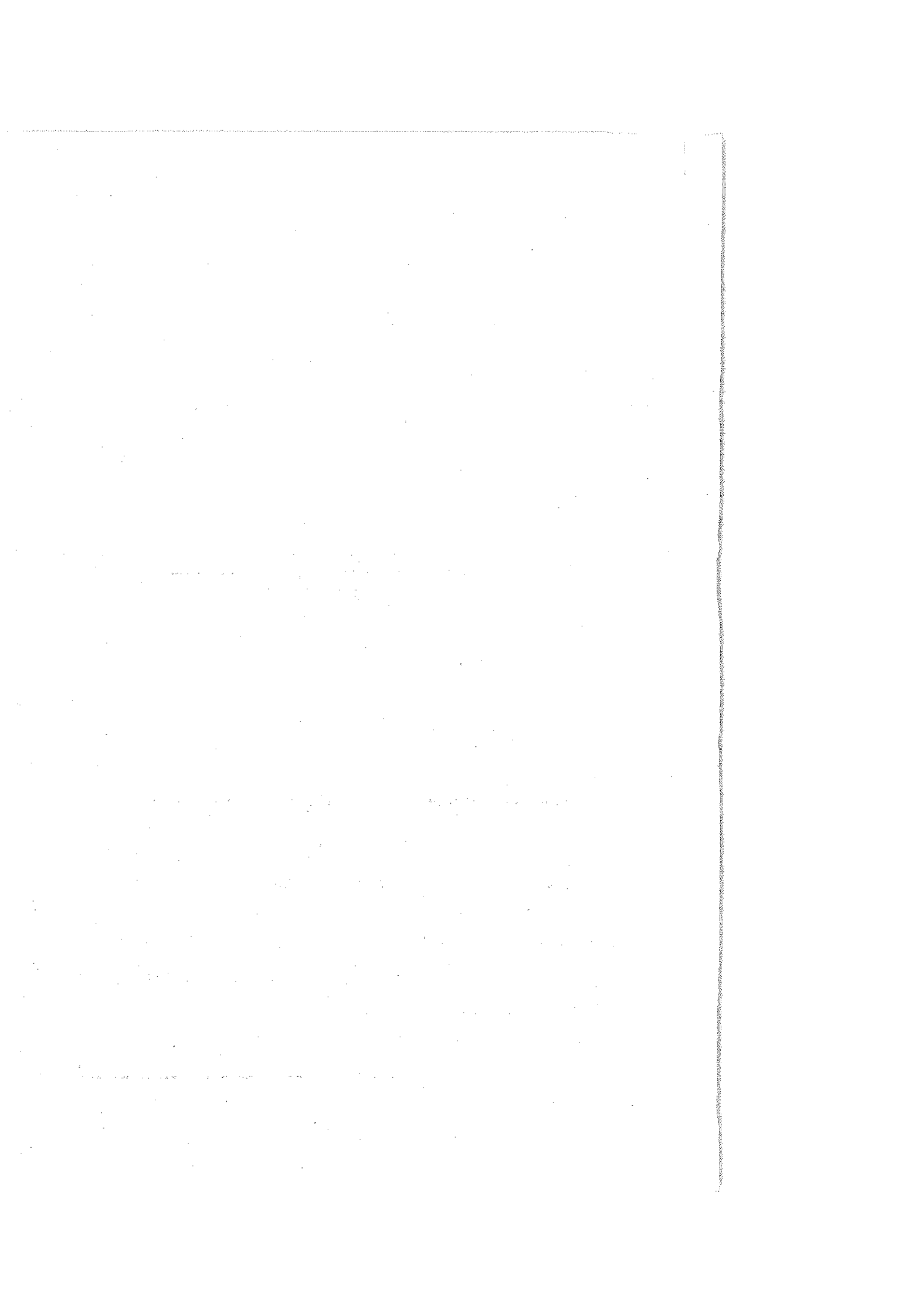
LEBANESE ADMINISTRATIVE REFORM EXPERIENCE FROM 1992 TO 2002; A POLITICAL INSTITUTIONAL PERSPECTIVE

Fares El Zein*

Introduction

 After seventeen years of civil war resulting in heavy human and material losses and the emigration of a large number of professional civil servants, the ability of the Government of Lebanon to deliver even the most essential public services and manage its public administration was severely hampered. Some public agencies had been totally or partially inoperative for several years and there had been no recruitment for civil service positions for seventeen years. The average age of civil servants was more than fifty, most of whom were more than forty-three years of age. Almost no training had taken place during the war. Buildings had been destroyed. Equipment and furniture were damaged, stolen or had become obsolete. Sixty percent of the posts were vacant, leaving entire departments without management. Salaries were excessively low, resulting in resignations and low efficiency and motivation (OMSAR 1994, 4).

*Ph.D. in Public Administration



DEFENSE NATIONALE LIBANAISE



Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY

Dr. Michel NEHME

Dr. Adnan AL-AMIN

Dr. Hassan MNEIMNE

Dr. Ilham MANSOUR

Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en chef: Mahmoud Berry

- Les relations des Etats-Unis avec. . . . *Bachir EL-KHOURY* 262
les pays du CCG sous la nouvelle
équation internationale
- Lebanese Administrative Perform *Dr. Fares EL ZEIN* 334
Experience from 1992 to 2002;
A Political Institutional Perspective

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE



LEBAN		LEBANESE NATIONAL	
DEFENCE		DEFENCE	
NATIONAL		LEBANESE NATIONAL	
DEFENCE		DEFENCE	
NAT		NATIONAL DEFENCE	
LEBANESE NATIONAL D		LEBANESE NATIONAL	
EFENCE		DEFENCE	
LEBANESE NAT		LEBANESE NATIONAL	
IONAL DEFENCE		DEFENCE	
LEBANESE NATIONAL DEFEN		LEBANESE NATIONAL	
CE		DEFENCE	
LEBANESE NATIONAL		LEBANESE NATIONAL	
AL DEFENCE		DEFENCE	
LEBANES		LEBANESE NATIONAL	
		DEFENCE	
DEFENCE	L LEBANESE NA		
AL DEFENC	LEBANESE	TIO	